الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة : علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري

– دراسة ميدانية بولاية تبسة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في علم اجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الطالب:
جمال نسيب

تحت اشراف :
أ د: رابح بن عيسى

لجنة المناقشة

الاســـــم واللقب	الرتبـــــة العلمية	الجامعة	الصفـــــة
بلال بوترعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيسا
رابح بن عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
إبراهيم الذهبي	أستاذ محاضر– أ–	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
خديجة لبيهي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
عبد الرزاق عريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
كمال بوطورة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

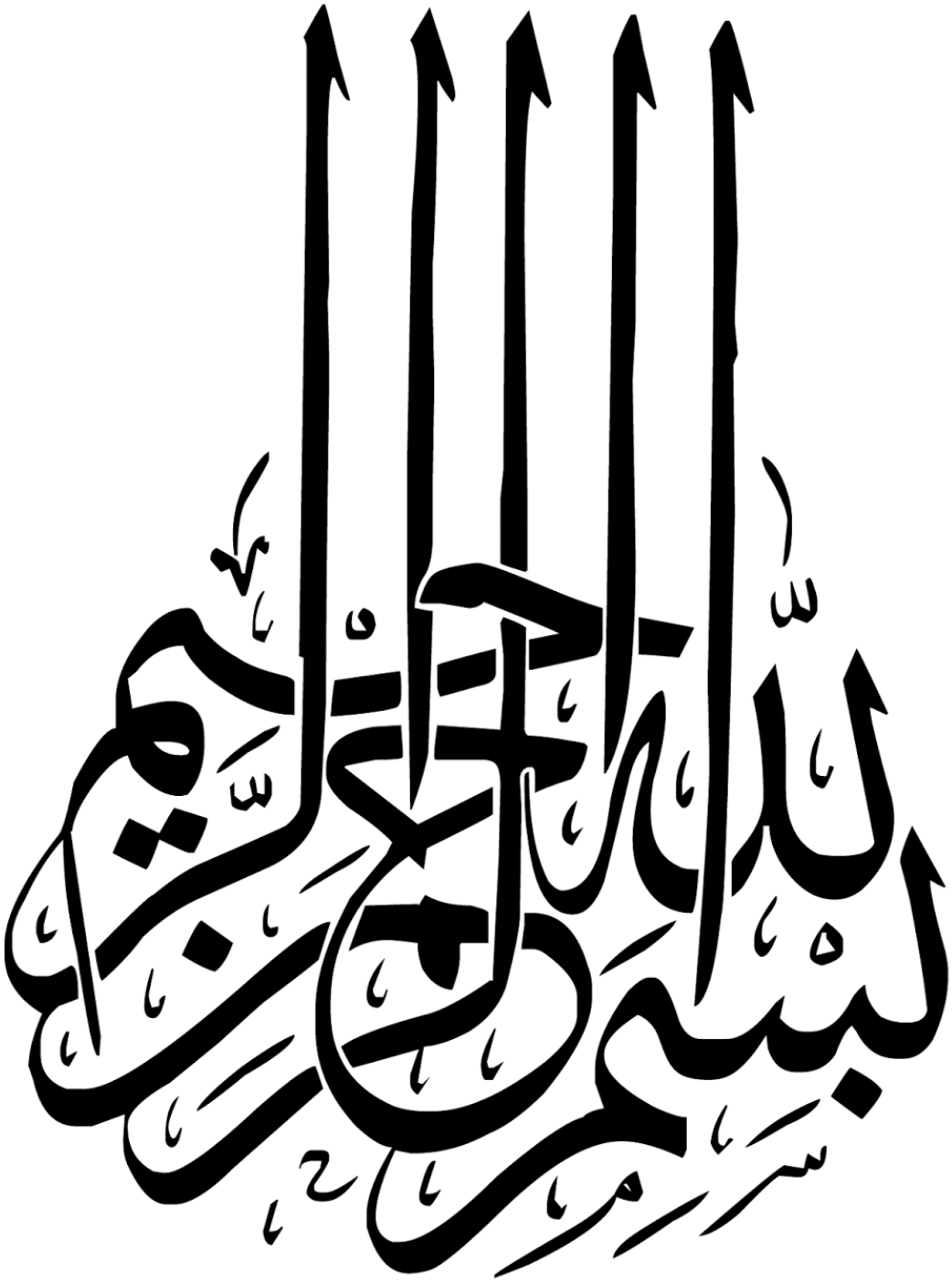
بسم الله الرحمن الرحيم

وفي مقام الشكر والاعـ ـتراف بالفضل و الجميل

قال تعالى:« وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ » لقمان الآية 14

فالشكر لله على نعمه وآلائه وفضله وإحسانه ومن أفضل نعمه نعمةُ الإسلام، ببعثه لسيد الأنام عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، فتكاملت بنصحه الأخلاق وحَسُنت الأيّام، ثم الشكر لمن جعل الله شكرهما من شكره الوالدين الكريمين، على ما بذلاه من جهد في التربية والتنشئة، فجزاهم الله كل خير ووفقنا للإحسان إليهما.

ثم إني لا أنسى فضل مشرفي البروفيسور **رابح بن عيسى** على ما أسداه إلي من نصح وعلى ما بذله من وقت؛ فقد تبنى الموضوع منذ أن كان فكرة وتابعه في مراحل تسجيله ومازال يوليه عنايته ومتابعته إلى أن استوي هذا البحث على سوقه واستوفى كل شروطه، فله مني جزيل الشكر وموفور الثناء.

أخيراً ؛ فها هو ذا البحث وقد بذلت فيه كل ما في وسعي راجيا من الله أن أكون قد وفقت وأن يلقى القبول و التقدير والحمد لله أولاً وأخرا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال

مقدمة:..... أ

الفصـــل الأول: مدخل الدراسة وإطارها النظري

I- إشكالية الدراسة:..... 5

II- مبررات اختيار موضوع الدراسة:..... 8

1- مبررات ذاتيه: 8

2- مبررات موضوعية:..... 9

III- أهداف الدراسة: 9

IV- أهمية الدراسة: 10

VII- تحديد مفاهيم الدراسة:..... 10

1- الجريمة: 11

1-1- التعريف اللغوي: 11

1-2- التعريف القانوني:..... 11

1-3- التعريف النفسي: 12

1-4- التعريف السوسيولوجي:..... 12

1-5- التعريف الإجرائي:..... 13

2- الجماعة الإجرامية: 14

2-1- التعريف اللغوي: 14

2-2- التعريف الاصطلاحي: 14
2-3- التعريف الإجرائي: 16
3- العامل الاجتماعي: 16
3-1- التعريف الاصطلاحي: 16
3-2- التعريف الإجرائي: 17
4- العامل الثقافي: 17
4-1- التعريف الاصطلاحي: 17
4-2- التعريف الإجرائي: 17
5- العامل الاقتصادي: 18
5-1- التعريف الاصطلاحي: 18
5-2- التعريف الإجرائي: 18
VIII- الدراسات السابقة: 18
1- الدراسات المحلية: 19
1-1- دراسة خالد زعاف 2014: 19
1-2- دراسة خروفة سعيد وعمارة فاتح 2022: 23
2- الدراسات العربية: 26
2-1- دراسة أمين جابر الشديقات ومنصور علي عبد الرحمان الرشيدي(2016): 26
2-2- دراسة حسن حماد حميد وزينب على حميد(2016): 29
3- الدراسات الأجنبية: 32
3-1- دراسة جونثان جيمس باندال (Jonathan James Bendal) 2018: 32
VIII- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة: 36
1- نظرية تشكيل رد الفعل لألبرت كوهن: 36

2- نظرية البؤر المهمة لولتر ميلر:..... 37

3- نظرية الفرصة الفارقة في الجنوح لكل من ريتشارد كليوارد ولويد اوهلين:..... 38

الفصـــل الثاني: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيد: 41

I- العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الجريمة 42

1- العوامل الاجتماعية: 42

1-1- الأسرة:..... 42

1-2- المدرسة: 45

1-3- جماعة الرفاق: 48

1-4- العمل: 51

1-5- الحي السكني:..... 54

2- العوامل الثقافية: 56

2-1- التعليم:..... 56

2-1-1- الأثر العام للتعليم: 57

2-1-2- الأثر الخاص للتعليم:..... 58

2-2- وسائل الاعلام: 59

2-2-1- الأثر السلبي لوسائل الإعلام على الظاهرة الإجرامية:..... 59

2-2-2- الأثر الايجابي لوسائل الاعلام على الظاهرة الإجرامية: 62

2-3- الدين: 63

2-3-1- الأثر العام للدين في الوقاية من الجريمة:..... 63

2-3-2- الدور الاستثنائي للدين في الدفع إلى الجريمة:..... 64

3- العوامل الاقتصادية: 65

3-1- العوامل الاقتصادية الفردية: 65
3-1-1: الفقر: 65
3-1-2- البطالة: 66
3-2- العوامل الاقتصادية العامة: 68
3-2-1- التحول الاقتصادي: 68
3-2-2- التقلبات الاقتصادية: 69
II- تصنيف الجماعات الإجرامية من منظور قانوني: 71
1- جمعيات الأشرار: 71
2- الجماعات الإجرامية المنظمة: 72
2-1- خصائص الجريمة المنظمة: 73
2-1-1- من حيث الهيكل: 73
2-1-2- من حيث طبيعة النشاط: 74
3- عصابات الأحياء: 75
III - مقاربات نظرية تفيد في تفسير تشكل الجماعات الإجرامية: 76
1- نظرية تشكيل رد الفعل: 76
2- نظرية الفرصة الفارقة في الجنوح: 79
3- نظرية البؤر المهمة لولتر ميلر: 82
4- نظرية الصراع الثقافي: 83
5- النظرية الايكولوجية: 85
6- الاختلاط التفاضلي: 87
7- نظرية الضبط الاجتماعي (الروابط): 89
خلاصة الفصل: 91

الفصـــل الثالث: إجراءات المعالجة المنهجية للدراسة

تمهيد: 93
I- الدراسة الاستطلاعية: 94
II- منهج الدراسة: 94
III- حدود الدراسة: 96
1- الحدود الزمنية: 96
1-1- المرحلة الأولى: 97
1-2- المرحلة الثانية: 97
2- الحدود المكانية: 98
IV- مجتمع الدراسة: 99
V- عينة الدراسة : 100
VI- خصائص مجموعة المبحوثين: 101
1- الجنس: 101
2- السن: 102
3- الحالة العائلية: 103
4- طبيعة نشاط الجماعة الإجرامية: 104
5- السوابق القضائية: 105
6- مدة العضوية في الجماعة الإجرامية: 106
VII- أدوات جمع البيانات: 107
1- المقابلة: 107
2- الملاحظة: 109
VIII - أساليب وإجراءات التحليل: 110

IX- معايير جودة البحوث النوعية: 112

X- الاعتبارات الأخلاقية في البحوث النوعية: 113

XI- صعوبات الدراسة: 114

خلاصة الفصل: 115

الفصل الرابع: تفريغ، ترميز وتحليل بيانات الدراسة واستخراج نتائجها النهائية ومناقشتها

تمهيد: 117

I- تفريغ، ترميز وتحليل ببيانات الدراسة الأولية: 118

1- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة 118

1-1- التفريغ: 118

1-2- الترميز والتحليل الموضوعي 144

1-2-1- الأسرة: 144

1-2-2- المدرسة: 150

1-2-3- جماعة الرفاق: 155

1-2-4- مجتمع العمل: 158

1-2-5- الحي السكني: 163

02- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة 168

2-1- التفريغ: 168

2-2- الترميز والتحليل: 186

2-2-1- وسائل الإعلام والاتصال: 186

2-2-2- قيم الجماعة الإجرامية 189

2-2-3- معايير الجماعات الإجرامية: 194

3- تفريغ، ترميز وتحليل مواضيع محور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة 200

3-1- التفريغ: 200

3-2- الترميز والتحليل: 209

3-2-1- الحالة الاقتصادية الفردية: 209

3-2-2- الحالة الاقتصادية العامة: 215

II- استخلاص النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة: 218

1- نتائج التساؤل الأول: ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟ 218

1-1- الأسرة: 218

1-2- المدرسة: 220

1-3- جماعة الرفاق: 223

1-4- مجتمع العمل: 224

1-5- الحي السكني: 227

2- نتائج التساؤل الثاني: ما العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟ 230

2-1- وسائل الاعلام والاتصال: 230

2-2- قيم الجماعة الإجرامية 232

2-3- معايير الجماعات الإجرامية: 234

3- نتائج التساؤل الثالث: ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟ 237

3-1- الحالة الاقتصادية الفردية: 237

خلاصة الفصل: 242

النتائج العامة: 244

خاتمة: 249

قائمة المصادر والمراجع 253

قائمة الملاحق 264

فهرس الجداول

فهرس الجداول

جدول رقم 1: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس..... 101
جدول رقم 2: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن..... 102
جدول رقم 3: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية..... 103
جدول رقم 4 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة النشاط..... 104
جدول رقم 5: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السوابق القضائية..... 105
جدول رقم 6: يبين توزيع المبحوثين حسب مدة العضوية..... 106
جدول رقم 7: يبين توزيع الاساتذة المقيمين حسب الرتبة والجامعة..... 109
جدول رقم 8: يبين البنود التي تم تعديلها بعد التقييم..... 109
جدول رقم 9: يمثل عمليات ترميز ثيمة خلل في السلطة الأبوية أدى إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة..... 144
جدول رقم 10: يبين عمليات ترميز ثيمة التشكل انعكاس لنمذجة الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بالوسط الاسري..... 146
جدول رقم 11: يبين عمليات ترميز ثيمة تلقى أساليب تنشئة خاطئة يعزز احتمالية الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة خارج الوسط الأسري..... 148
جدول رقم 12 : يمثل عمليات ترميز ثيمة تشكل الجماعة الإجرامية المدروسة تحت غطاء الدراسة ذات الطابع الإقامي..... 150
جدول رقم 13: يمثل عمليات ترميز ثيمة الفشل وعدم التأقلم ثم مغادرة الصف المدرسي معادلة ينتهي حلها بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة..... 152
جدول رقم 14: يمثل عمليات ترميز محور موقع المدرسة الجغرافي وبعدها عن المسكن العائلي من ظروف الانضمام إلى جماعات الاحداث الإجرامية:..... 153
جدول رقم 15: يبين عمليات ترميز ثيمة المؤسسات العقابية بوابة لبناء علاقات صداقة جديدة تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:..... 155
جدول رقم 16: يبين عمليات ترميز ثيمة التحول التدريجي من جماعة احداث إلى جماعة اجرامية للبالغين:..... 157

جدول رقم 17: يمثل عمليات ترميز ثيمة بعض علاقات العمل في إطارها غير الرسمي من دوافع الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة 158
جدول رقم 18: يمثل عمليات ترميز ثيمة دوران العمل المرتبط ببعض الاعمال والمهن الحرة يساعد في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة: 160
جدول رقم 19: يمثل عمليات ترميز ثيمة رفض العمل كنوع من التمرد وعدم خضوع للسلطة والاتكالية من دوافع الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة: 161
جدول رقم 20: يبين عمليا ترميز ثيمة التكيف مع نوعية العلاقات والراوبط الاجتماعية التي تميز الحي السكني ضرورة لضمان استمرارية انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة 163
جدول رقم 21: يبين عمليات ترميز ثيمة الحي السكني الفاسد يخلق نسقا قيما منحرفا يعزز تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة 165
جدول رقم 22: يمثل عمليات ترميز ثيمة استغلال موقع الحي ومظاهر التخطيط العمراني من قبل اعضاء الجماعات الإجرامية: 167
جدول رقم 23: يبين عمليات ترميز ثيمة اضرار جانبية تفرزها مشاهدة بعض المضامين الاعلامية تنتهي بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة 186
جدول رقم 24: يبين عمليات ترميز ثيمة تطوير تقنيات الجماعة الإجرامية المدروسة بمحاكاة ما يعرض في بعض المنصات الاعلامية: 187
جدول رقم 25: يبين عمليات ترميز ثيمة المكانة الاجتماعية هدف جماعي يتحقق في الجماعة الإجرامية المدروسة بطريقة منحرفة: 189
جدول رقم 26: يمثل عمليات ترميز ثيمة المتعة والحماية الاجتماعية قيم مرسخة في الجماعة الإجرامية المدروسة..... 190
جدول رقم 27: يبين عمليات ترميز ثيمة التدرج في صعود سلم الأعمال الإجرامية يؤسس لتقبل قيم الجماعة الإجرامية المدروسة: 192
جدول رقم 28: يمثل عمليات ترميز ثيمة في سياق التأثر بالرجلة كقيم نموذجية تميز بعض العناصر القيادية في الجماعات الإجرامية المدروسة..... 193
جدول رقم 29: يبين عمليات ترميز ثيمة شروط انضمام تعاقدية تفرضها ظروف الجماعة الإجرامية المدروسة:..... 194

جدول رقم 30: يبين عمليات ترميز ثيمة معايير خاصة لنيل شارة القيادة في الجماعة الإجرامية المدروسة:..... 196
جدول رقم 31: يبيم عمليات ترميز ثيمة معايير المحلية وعدم وجود لغة خاصة او شعارات ايديولوجية في الجماعات الإجرامية المدروسة. 198
جدول رقم 32: يبين عمليا ترميز ثيمة توفير المتطلبات المادية لاستهلاك الممنوعات والوقوع في فخ المديونة بوابة الدخول إلى متاهة الجماعة الإجرامية المدروسة. 209
جدول رقم 33: يبين عمليات ترميز ثيمة التطلع إلى تحقيق الاستقلالية المادية أو بلوغ الرفاهية من عائدات انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة: 211
جدول رقم 34: يبين عمليات ترميز ثيمة البطالة كأحد الدوافع الكلاسيكية المؤدية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:..... 212
جدول رقم 35: يبين عمليات ترميز ثيمة عوارض الفقر وبعض الالتزامات العائلية من الناحية المادية تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة: 214
جدول رقم 36: يبين عمليات ترميز ثيمة علاقة وضعية الدخل العام بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة: 215
جدول رقم 37: يبين عمليات ترميز ثيمة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية خلقت توجهات للانضمام إلى الجماعات المدروسة:..... 217

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

شكل رقم 1: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس 101
شكل رقم 2 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن 102
شكل رقم 3: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية 103
شكل رقم 4: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة نشاط الجماعة الإجرامية 104
شكل رقم 5: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير السوابق القضائية 105
شكل رقم 6: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير مدة العضوية 106

مقدمـــة الدراسة

مقدمة:

قد يجوز لنا في البداية الإشارة إلى أن الباحثين في ميدان علم اجتماع الانحراف والجريمة عادة ما يفتتحون مقدماتهم البحثية التي تأتي في إطار السببية، بالقول أن الظواهر المستهدفة في هذا السياق تلازم المجتمعات البشرية وهي الأكثر خطورة وانتشارا على مستوى كافة الأنساق الاجتماعية؛ بهدف لفت انتباه القارئ وتهيئته للدخول إلى تفاصيل مواضيعهم الميدانية، إذ يتفق الباحث مع هذا الطرح العام في بداية بناء تقديم دراسة العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري، ثم يضيف أن تشكُلها يبلغ من الخطورة أضعافا، بالإضافة إلى أنه يتجاوز السببية إلى العضوية الدائمة والاستمرارية؛ فهذه الظاهرة قادرة على الاستبعاد الاجتماعي النهائي لفاعلين اجتماعيين يمكن أن يستفاد منهم عمليا في بناء وتطوير المجتمعات (الأعضاء)، كما أنها تلحق ضررا أكبر بضحاياها من بقية أفراد المجتمع وبالبناء الاجتماعي ككل ولربما ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك، فهي قادرة أيضا على إحداث تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية، كما حدث في بعض الدول الغربية.

يقول فريديريك تراشر في كتابه العصابة: «...باختصار العصابة هي نمط عيش خشن وجامح غني بعناصر المعالجة الاجتماعية المهمة جدا للباحثين الاجتماعيين وللطبيعة الإنسانية».[1]

استئناسا بطرح تراشر تتضح أهمية معالجة الموضوع الحالي؛ فعلى الرغم من أن الكثير من الأبحاث أتت على تناول العديد من أبعاد السببية في مجال الجريمة، إلا أن الواقع الاكاديمي يثبت قلة الدراسات التي تربط هذا البعد بموضوع الجماعات الإجرامية على حد علم الباحث وإن وجدت وبالتحديد محليا؛ فإنها تتناول عصابات الأحياء، كمفهوم جنائي يستمد دلالته من إحدى أنواع الجماعات الإجرامية التي تأتي في سياقها القانوني؛ حيث تمت استعارته سوسيولوجيا بهدف البحث، زد على ذلك أن هذه الدراسات تضل حبيسة مؤشرات الأبعاد التقليدية دون تمحيص، بغض النظر على أن موضوع العصابة أو الجماعة الإجرامية أشمل وأوسع وأكثر غنا بعناصر المعالجة الاجتماعية كما سبق الذكر، فضلا على أنها في بعض الأحيان تتجاوز الحي إلى المدينة إلى الدولة إلى القارة؛ فمن المنطلقات السابقة يمكن القول أنه إذا أردنا التقليل من هذه الظاهرة الورم كان من الأجدر أولا أن

[1]- عبد القادر بن يحي واسماعيل قيرة: **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قرأة سوسيولوجية في بنية عصابات الاحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد07، العدد02، 2023، ص273.

نعرف أصل بروزها وهو ما يستدعي البحث في سببية تشكلها، قبل المرور إلى دراسة أنوعها، مخاطرها، أضرارها وتهديداتها.

أما على مستوى الواقع المحلي؛ فتزامنا مع ما يمر به المجتمع الجزائري مؤخرا من تغير وتحول على عدة مستويات منها الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فإنه يعيش أيضا زيادة ملحوظة في شدة ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية في مختلف ولاياته، دوائره وبلدياته، فلا تكاد الأخبار اليومية تخلوا من مضامين تتعلق بأنشطتها وممارساتها وعلى هذا الأساس باتت هذه الظاهرة معضلة تؤرق جميع أفراد المجتمع وجهات الضبط الرسمية على حد سواء، لما تخلفه من أضرار أكثر فتكا وتدميرا من الجرائم الفردية، بغض النظر على جسامتها وما يزيد الأمر تعقيدا الاستفهام القائم حول عجز سياسيات الردع المفعلة من قبل صناع القرار وخاصة مؤخرا، من خلال تشديدها لبعض العقوبات وتحييبنها لبعضها الأخر؟.

أمام هذه الوضعية يحاول الباحث استقراء تبعات المتغيرات السابقة الذكر على تشكل بعض الجماعات الإجرامية بولاية تبسة، لما تقتضيه الضرورة البحثية؛ حيث لا يمكن حصر مجتمع الدراسة ولا التحكم في الامتداد الجغرافي للدولة الجزائرية، فكما هو معلوم فإن لكل منطقة منها خصوصيتها، فيما تم الإبقاء على هدف الدراسة الأساسي المتمثل في الكشف عن العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الظاهرة؛ عبر تسليط الضوء على المواضيع الخمس المكونة للواقع الاجتماعي لأعضاء الجماعات الإجرامية في المنطقة وتمثلت في الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، العمل والحي السكني، بالإضافة إلى ثلاث مواضيع أخرى تشكل الكل الثقافي لديهم؛ جاءت محددة في وسائل الاعلام، قيم الجماعة الإجرامية ومعايرها، ليتم في الأخير تناول الموضوعان المتحكمان في العامل الاقتصادي وهما الحالة الاقتصادية الفردية والعامة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة؛ تم الاعتماد على خطة بحثية مُكونة من أربعة فصول حيث:

أدرج محتوى الفصل الأول تحت عنوان: خلفية الدراسة وإطارها النظري واشتمل على إشكالية الدراسة وتم على مستواها إبراز المتغيرات، بعد ذلك تم تحديد الأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار الموضوع، ثم التطرق إلى أهداف وأهمية الدراسة، تلاها بناء المفاهيم انطلاقا من التحديد اللغوي مرورا بالاصطلاحي وصولا إلى الإجرائي، ليتم بعدها استعراض مجموعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي مع التعقيب عليها، فيما تم في الجزئية الأخيرة تبيان النموذج التحليلي المعتمد في الدراسة الحالية.

أما الفصل الثاني فجاء معنونا بالتأسيس النظري لمتغيرات الدراسة؛ حيث تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر أساسية تشتمل أبعاد ومتغيرات الدراسة، فتم التطرق على مستوى العنصر الأول إلى مجموعة الظروف الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الجريمة بصفة عامة، استنادا إلى الدراسات الحقلية في علم الاجتماع الانحراف والجريمة بنوع من التفصيل، أيضا تم على مستوى العنصر الثاني مناقشة التصنيفات القانونية للجماعات الإجرامية انطلاقا من خصوصية القانون الجزائري أين تم التعرض إلى عصابات الأحياء، جماعات الاشرار والجماعات الإجرامية المنظمة، فيما تعرض العنصر الأخير من هذا الفصل إلى مجموعة مقاربات البناء الاجتماعي والعمليات الاجتماعية ذات الصلة بموضوع البحث.

عنون الفصل الثالث بإجراءات المعالجة المنهجية للدراسة؛ حيث تضمن مخرجات الدراسة الاستطلاعية النظرية والميدانية، المنهج المستخدم وطرق الاستفادة منه، أدوات جمع البيانات من الإعداد إلى الاجراء، مجالات الدراسة الزمانية والمكانية، كما تم أيضا على مستوى هذا الفصل التطرق إلى مجتمع البحث مع إبراز عينة الدراسة وأسس اختيارها وخصائصها، ليتم في الأخير تبيان الصعوبات والعوائق التي واجهت الباحث في إنجاز هذه الدراسة.

أما الفصل الرابع فقد جاء معنونا بتفريغ، ترميز وتحليل بيانات الدراسة ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة؛ حيث كانت أول محطاته تبيان البرتوكول المعتمد بداية بعملية التفريغ بشكل تأويلي جديد يليه ترميز البينات افتتاحيا، محوريا ثم انتقائيا، لتتوج عملية التحليل بالوصول إلى القصة الجماعية للمشاركين، فيما خصصت المحطة الثانية من هذا الفصل لاستخلاص ومناقشة النتائج النهائية على ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة.

كما تم وضع اللمسات الأخيرة على العمل باستخراج النتائج العامة ومن ثم سن بعض التوصيات على أساسها.

الفصـــل الأول

مدخل الدراسة وإطارها النظري

I- إشكالية الدراسة.

II- تساؤلات الدراسة

III- مبررات اختيار موضوع الدراسة

IV- أهداف الدراسة

V- أهمية الدراسة

VI- ضبط مفاهيم الدراسة

VII-الدراسات السابقة

VIII- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة

I- إشكالية الدراسة:

يتشكل البناء الاجتماعي من جماعات اجتماعية متباينة، تخضع كلها لازدواجية سلطة الضبط المُكونة من البنى القانونية الموضوعة وقيم ومعايير الفضاء الإنساني الذي تتواجد فيه، حرصا على تنظيم المجتمع وتكريسا لمبادئ الحياة الاجتماعية السوية، إلا أن ذلك لا يمنع ان تنزلق بعضها أو إحداها إلى خرق قواعد الجهات المسؤولة عن النظام الاجتماعي، تحت طائلة صعوبة التقبل أو عدم المقدرة على التكيف، في ظل الظروف المشتركة التي تجمع أعضائها في بعض الأحيان اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا...الخ؛ فعلى هذه الشاكلة يُشهد ميلاد ظاهرة الجماعات الإجرامية على اختلاف تسمياتها القانونية وممارستها الاجتماعية، لتَنتج ردود أفعال غايتها تحقيق أهدافها الانحرافية الإجرامية وكنتيجة حتميه لذلك؛ من المؤكد أن تتسع دائرة المخاطر ويختل التوازن ويتضرر المجتمع ككل.

إن خطورة التشكل المستمر للجماعات الإجرامية على المستوى العالمي، نظير تعديها الصارخ على الحريات والممارسات الاجتماعية واضرارها الواضح بالتركيبة السكانية ومساسها بالهوية الثقافية والاقتصادية للمجتمعات البشرية، جعلها هاجسا يؤرق الدول المتقدمة منذ مطلع القرن الماضي إلى يومنا هذا، الأمر الذي حول شوارعها إلى مخابر سوسيولوجية تتدارس فيها الجماعات الإجرامية بأنواعها وخاصة جماعات الأحداث من زوايا مختلفة، على غرار الولايات المتحدة وبالضبط مدينة شيكاغو؛ فقد أنتجت أبحاث الرعيل الأول من مدرستها العريقة رصيدا معرفيا ضخما، ينبع من خصوصية المجتمع الأمريكي، بما في ذلك نظريات البراديغم الثقافوي في علم الجريمة التي بنيت على أساسها العديد من الدراسات اللاحقة.

من نفس الزاوية يعيش المجتمع الجزائري تعقيدات ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية، لكن في ظل ظروف مختلفة تماما، تنبع من تفرد المجتمع المحلي والجماعات المنحرفة التي تتواجد فيه بمميزات خاصة جدا؛ زد على ذلك أن بروزها بالشكل الذي هي عليه الأن تزامن كرونولوجيا مع معايشة المجتمع لظاهرة التغير الاجتماعي التي ألقت بظلالها على كل مناحي الحياة، الأمر الذي أفرز بنية اجرامية مغايرة تماما للمعهود، تتسم بالتعقيد واللامنطقية، حيث أخذت طريقها لتتشكل في أوساط الصغار والشباب والكبار على حد سواء بسرعة منقطعة النظير، فتنوعت بذلك الأنشطة والممارسات بين تجارة المخدرات و تجارة الأدوية والحبوب المهلوسة و التهريب...الخ؛ تحت ستار

مظاهر الخلل في التنظيم الاجتماعي لتتحول إلى نمط عيش في بعض الأحيان وهكذا يمكن القول أن هذه الظاهرة أضحت معضلة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وقانونية.

ثم إن متتبع واقع الظاهرة على المستوى المحلي من الأكاديميين وغير الأكاديميين، يجد أنها لم تبلغ بعد درجة الخطورة ذاتها في الدول الغربية، لكن هذا لا يعني أن يستهان بالأمر، فقد وجدت إرهاصات تدل على زيادة حدتها كما ومضمونا، ما يؤكد على أن دق ناقوس الخطر قد حان، ففي حين تفطن صناع القرار لهذه الوضعية وقاموا بتحيين وتشديد العقوبات في النصوص التشريعية على غرار الأمر 20-03 الصادر في 30 أوت 2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها[1] وعلى اعتبار ان الظاهرة قد أخذت جزءا من حقها في الدراسات القانونية وإن اقتصر الأمر بداية العشرية الثالثة من هذه الألفية على دراسة عصابات الأحياء كأحد انواع الجماعات الإجرامية في سياقاتها الجنائية، تبقى الساحة الاجتماعية بحاجة إلى المزيد من الدراسات الأكاديمية الحقلية الميدانية، يساهم من خلالها السوسيولوجيون المحليون في إعادة التعريف بالظاهرة في بعدها الاجتماعي انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري على الرغم من وجود بعضها.

ففي هذا الإطار قد أشارت بعض الأبحاث والدراسات على الرغم من قلتها؛ منها دراسة خالد زعاف التي تناول فيها «قيم ومعايير الجماعات الانحرافية»[2] ودراسة كل من خروفة السعيد وعمارة فاتح حول «بنية الفعل الاجرامي للجماعة الإجرامية»[3] وان اقتصرت معالجتهما على بعض المؤشرات غير المباشرة التي تصب في خانة السببية وكذا بعض الدراسات الأخرى ذات الصلة بعوامل الجريمة بصفة عامة إلى خلاصة تؤكد على أن المجتمع الجزائري يعايش شرخا بين أهداف الجماعات الاجتماعية والفرص المشروعة التي تتوفر في البناء الاجتماعي لتحقيها، ما يبرر انحرافيا تبني الفرص غير المشروعة كحلول استعجالية تعويضية لتحقيق الأهداف السابقة الذكر من قبل الجماعات الضالة منها.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **الأمر 20-03 الصادر في 30 أوت 2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها.**

[2]- خالد زعاف: **اتجاهات الجماعات الانحرافية نحو المجتمع والقانون واهم المعايير والقيم المكونة له (دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة)**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد4، العدد2، 2017، ص249-262

[3]- خروفة السعيد وعمارة فاتح: **بنية الفعل الاجرامي عند الجماعة الإجرامية دراسة الحالة في حي سيدي سالم -ولاية عنابة نموذجا**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 07، العدد02، 2022، ص ص 114-126.

على هذا الأساس يمكن القول أن التغيرات والتحولات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري بجميع ابعادها ومؤشراتها تكون الجزء الأكبر من واقع تشكل الجماعات الإجرامية اليوم، فلكل فترة زمنية خصائصها وهو ما يستدعي المزيد من التدقيق والتمحيص في هذا المستوى، على الرغم من تعالي بعض الأصوات البحثية القائلة بأن البحث في العوامل بات كلاسيكيا وغير مؤسس، بأحكام واسقاطات عشوائية يؤمنون من خلالها بثبات الوضعية البنائية لهذه القضية.

من المنطلقات السابقة الذكر يبرر الاهتمام الإبستمولوجي والواقعي في البحث الحالي بالأبعاد السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة، هذه الأخيرة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري ككل، عوض المرور إلى معالجة أفعالها وتقدير جسامتها ومعاينة أضرارها؛ فعلى اعتبار أن الظواهر الاجتماعية بما فيها الجماعات الإجرامية متغيرة من مجتمع إلى أخر، بالإضافة إلى أنها تتسم أيضا بالخصوصية وعدم الثبات داخل أنساق المجتمع الواحد؛ وكما هو معلوم فإن ولاية تبسة منطقة حدودية تتميز بقلة الموارد الاقتصادية وهشاشة في البنى التحتية، مع استحكام واضح للمقومات الثقافية المستمدة من المجتمعات التقليدية لاعتبارات تتعلق بمنطق القبلية، فهي توصف بالمنطقة المحافظة إذا ما تمت مقارنتها مع ولايات اخرى، بالإضافة إلى ما يسودها على المستوى العلائقي الاجتماعي من خصوصية؛ فهذه الأبعاد وأخرى أضافت صبغة خاصة على أنشطة الجماعات الإجرامية التي تشكلت على مستواها وهي مجتمع الدراسة الحالية، بما في ذلك التهريب كنشاط إجرامي حدودي يرتبط تواجده في المخيال الاجتماعي ببعض الأوساط الاجتماعية في المنطقة بالمبرر وهو ما يخالف القوانين الرسمية، زد على ذلك نشاط ترويج المخدرات ونشاط ترويج الحبوب والأدوية المهلوسة وما يحيط بهما أحيانا من خصوصية في ممارستهما علنيا.

لمزيد من الايضاح؛ فإن الباحث يحاول ان يتدارس عوامل تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة من ثلاث ابعاد رئيسية، يتحرى فيها بحث مجموعة الظروف المتعلقة بالبناء الاجتماعي المحلي واخرى بالجماعات المدروسة، ككل مركب يكون في مجمله مؤشرات الجذب المختلطة التي تؤدي إلى الانضمام والعضوية والاستمرارية، فأنصب الاهتمام في البعد الأول على العامل الاجتماعي بما يحمله من خلل في المكونات التي تشكل واقع الأعضاء انطلاقا من (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق مجتمع العمل، الحي السكني) مقابل البديل الانحرافي الذي يجذبهم في الجماعات المدروسة، فيما تم التركيز في البعد الثاني على الشرخ الحاصل في الكل الثقافي المجزئ إلى وسائل الاعلام وقيم ومعايير الجماعات المدروسة في حد ذاتها، من خلال مناقشة تثبت العلاقة التفاعلية بين الثقافة الفرعية

الإجرامية المشكلة والثقافة الاصلية الأم، أما البعد الاخير فقد خصص للعامل الاقتصادي وتم على هذا المستوى العمل على إبراز مواطن الخلل في متغيرات الحياة الاقتصادية بما فيها الفردية والعامة ثم ربطها بالفرص غير المشروعة المتاحة في صفوف الجماعات الإجرامية المدروسة.

فهكذا قد حق للباحث أن يستفهم عن المؤشرات الخفية المؤدية إلى هذه الوضعية عبر طرح الإشكال الاتي: **ما العوامل السوسيو ثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟**

تتحدد الإجابة عن التساؤل المركزي للدراسة الحالية عبر التقصي على المسائل الجزئية الأتية:

- ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلي تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟
- ما العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟
- ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟

II- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يؤدي التغير الاجتماعي إلى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى، التي يمكن للباحث في حقل علم الاجتماع أن يختار إحداها ليتعرض لها بالدراسة، إلا أن عملية الانتقاء هذه لا تتم اعتباطيا؛ بل تعود إلى رغبة الباحث في العمل على موضوع ما دون غيره، بالإضافة إلى حتمية تحريه الموضوعية العلمية في اختياره له وكأي باحث اخترت دراسة العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة تحت المبررات الأتية:

1- مبررات ذاتيه:

- وعي الباحث بمدى خطورة الأنشطة غير المشروعة التي تمارسها الجماعات الإجرامية، لما تخلفه من أثار أكثر فتكا وتدميرا من تلك التي تنتج عن الإجرام الفردي، فضلا عن ما لاحظه من ممارسات علنية لبعض هذه الجماعات في الواقع المعاش.
- تجاوز الفضول في معرفة مجتمع الجماعات الإجرامية بولاية تبسة.
- رغبة الباحث في التحري عن أصل تشكل الجماعات الإجرامية انطلاقا من طبيعة المجتمع التبسي والجزائري عموما، في ظل ما تفرضه خصوصيتهما من تفرد على المستوى الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي.

2- مبررات موضوعية:

- اعتبار النشاطات غير المشروعة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية على اختلاف انواعها من أبرز معوقات الاستقرار الأمني التي ينشدها المجتمع الجزائري، الأمر الذي جعل الموضوع جدير بالدراسة.
- عادة ما تتطرق الأبحاث المحلية وحتى العربية إلى موضوع تشكل الجماعات الإجرامية على اختلاف انواعها في سياقها القانوني، على الرغم من أنه قد تم تناول بعض أبعاد الموضوع في السوسيولوجيا الغربية عشرينيات القرن الماضي؛ من هذا المنطلق فإن الباحث يحاول استقصاء مجموعة الأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل هذه الجماعات، انطلاقا من معطيات ميدانية واقعية محاطة بكل ما يحمله المجتمع التبسي من خصوصية ودراستها وفق ما توفر من أدبيات و أطر نظرية سوسيولوجية، مع التأكيد على أن خصوصية المجتمع المحلي تفضي في بعض الأحيان إلى الابتعاد قدر الامكان عن الاسقاطات غير المبررة للنظريات السابقة الذكر.

III- أهداف الدراسة:

بناء على ما سبق عرضه في الجزئية المتعلقة بمبررات اختيار الموضوع واستنادا إلى مخرجات المرحلة الاستكشافية من تنقيب عن مختلف الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة وكذا ما أفرجت عنه الدراسة الاستطلاعية؛ بعد نزول الباحث إلى الميدان وتحققه من إمكانية إنجاز البحث، فإن الدراسة الحالية تروم إلى تحقيق هدفها العام والمتمثل في: محاولة الكشف عن العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة من خلال العمل على تحقيق الغايات الجزئية التالية:

- محاولة الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة.
- محاولة الكشف عن العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة.
- محاولة الكشف عن العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة.
- التوصل إلى نتائج موضوعية يمكن استغلالها لسن توصيات تفيد الباحثين اللاحقين في تناول أبعاد الموضوع من زاويا اخرى، كما تسهم في إفادة الجهات المختصة بوضع مخططات للتقليل من ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة.

IV- أهمية الدراسة:

إن الفائدة الأساسية التي يحصلها الباحث في علم الاجتماع بقيامه بأبحاث ودراسات سوسيولوجية، هو المساعدة في تحسين الظروف الاجتماعية من خلال وقوفه على المشاكل التي يعاني منها الأفراد والجماعات ودراستها بطريقة علمية وفق مجموعة المعارف التي لها علاقة بالموضوع، حتى يتسنى له من خلالها أن يقدم مقترحات قد تساهم في تنمية المجتمعات وتطويرها ومن هذا المنطلق فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في ما يلي:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من خصوصية الموضوع الذي تبحث فيه(الجماعات الإجرامية) وما لهذه الأخيرة من تداعيات على الأمن والسلم المجتمعيين بالمجتمع الجزائري، فكان حريا بنا البحث عن أهم العوامل المؤدية إلى تشكلها، فبالإضافة إلى ما ستسفر عليه هذه الدراسة من نتائج، فإن أهميتها تتجلى أيضا في أنها ستعرف بظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري بصورة واضحة(الجماعات الإجرامية)، لكن لم يتطرق لها بالدراسة الكافية من جانب العوامل المؤدية إلي تشكلها حسب اطلاع الباحث وكذا المساهمة في إظهارها للأكاديميين وغير الأكاديميين.

يأمل الباحث لهذه الدراسة أن تكون إضافة للصروح البحثية في حقل علم الاجتماع بصفة خاصة وكذا التخصصات الأخرى التي تشترك معه في دراسة الجماعات الإجرامية بصفة عامة، كالاقتصاد والقانون وغيرها...، فلعل نتائجها قد تكون نقطة انطلاق لدراسات وأبحاث لاحقة.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة جادة لإفادة مختلف الأجهزة الأمنية المختصة، فيما يتعلق بالأبعاد السوسيوثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية وخاصة الشرطة التي تسعى لإظهار دورها في إيجاد الأمن والسلم المجتمعيين، على اعتبار أنها في خدمة المجتمع من خلال مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها، فضلا عن صناع القرار في وزارة العدل وكذلك المؤسسات العقابية.

VII- تحديد مفاهيم الدراسة:

على الباحث في علم الاجتماع أن يقوم بتحديد المفاهيم التي تبنى عليها دراسته، حتى لا يضيع في الغموض ومتاهات الأحكام القيمية وعدم الدقة، فمن هذا المنطلق كان لزاما على الباحث أن يقوم بتحديد المفاهيم الأساسية لهذه الدراسة، لينتهي بضبط إجرائي لكل مفهوم على حدا، حيث

يمكن اعتبار عملية تحديد المفهوم انطلاقا من التحديد اللغوي ثم الاصطلاحي وصولا إلى التعريف الإجرائي، بمثابة مفاتيح تسهل عملية قراءة خريطة البحث وقد تناولت هذه الدراسة المفاهيم الأتية:

1- الجريمة:

1-1- التعريف اللغوي:

تتبنى القواميس والمعاجم العربية معان لغوية ذات قواسم مشتركة لمفهوم الجريمة، فجاءت في القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر بن يعقوب الفيروزبادي على أنها في معناها اللغوي: «من المصدر جرم، الجرم: الذنب كالجريمة والجرم، ج: إجرام وجروم»[1].

كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور على أن أصل كلمة جريمة من: «جرم بمعنى كسب وقطع ويظهر أن هذه الكلمة خصصت لأي كسب مكروه غير مستحسن ولذلك كانت كلمة جرم يراد بها الحمل على فعل حملا أثما».[2]

1-2- التعريف القانوني:

ورد تعريف الجريمة في القاموس الأمريكي للمفردات القانونية لستيفن جيفس على أنها: «كل فعل خاطئ تجرمه الدولة قانونيا ويعرض صاحبه لعقوبات متفاوتة حسب الجرم المرتكب»[3].

ويعرفها أحسن أبو سقيعة قانونيا على أنها:"«المخالفة التي يقرر لها القانون عقابا ماديا أو اعتباريا(معنويا) والجرم هو التعدي على العلاقات والروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة، سواء منها القانونية أو الاجتماعية أو الإنسانية».[4]

يتضح من خلال هذا التعريف أنه قد ركز فقط على الجريمة من زاوية مخالفة مرتكب الفعل الإجرامي للقانون الذي وضعه المشرع كمؤسسة ضبط اجتماعي رسمية وما يترتب عليه من عقوبات قانونية وبهذا يسهل وصفه بالتعريف السطحي، كونه يهتم فقط بالفعل أو الجريمة في أوانها، دون

---

[1]- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي: **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، 2005، ص1086.

[2]- جمال الدين ابن منظور أبو الفضل: **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج2 ، ط1، 1988، ص258.

[3] _Steven H. Gifis، **Dictionary of Legal Terms Barron Ediuctional Series**، 2008، Page 112.

[4]- أحسن أبو سقيعة: **الوجيز في القانون الجزائي العام**، دار هومة، الجزائر، ط10، 2019، ص12.

الالتفات إلى ما قبل حدوثها وما يترتب عنها من أثار على الفرد والمجتمع، كما تجدر الإشارة أن طبيعة القوانين تختلف باختلاف المجتمعات، حيث أنه من الممكن أن تجرم بعض السلوكيات في مجتمع ما ولا تجرم في مجتمع أخر.

1-3- التعريف النفسي:

يعرف بسام محمد أبو عليان الجريمة من المنظور النفسي على أنها : « فعل يهدف إشباع الغريزة وصادف هذا الإشباع شذوذ أنهارت معه الغرائز السامية والخشية من القانون»[1]

وهي عند إبراهيم حمداوي عبارة عن : النتيجة السلوكية للاضطراب في قوى الشخصية الثلاث: الهو، الأنا والانا الأعلى في تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع[2].

يتضح من خلال التعريف النفسي للجريمة أنه قد ركز على سوء التوافق الشخصي مع القانون الأخلاقي، مؤكدا على أحادية تأثير الجانب النفسي للفرد في تفسيره لحدوث الجريمة، متجاهلا دور البيئة الاجتماعية التي يعيش بها مؤثرا ومتأثرا، بالإضافة إلى أنه لم يتطرق إلى ما يترتب على مرتكب الجريمة كفعل ضار بالفرد والمجتمع من عقوبات اجتماعية وقانونية.

1-4- التعريف السوسيولوجي:

عرف حسن إسماعيل عبيد الجريمة سوسيولوجيا على أنها: «رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة وهي فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها المجتمع أو الذي يمكن التعبير عنه بمجموعة من القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع»[3]،

ويعرفها إبراهيم حمداواي على أنها: «الفعل الذي تعتقد الجماعة أنه يشكل ضررا على مصلحتها الاجتماعية: أي ذلك الفعل الشاذ والضار في نفس الوقت، فهو انحراف عن المعايير والضوابط المجتمعية للسلوك، سواء نص القانون على اعتباره جريمة أم لم ينص على ذلك»[4].

---

[1]- بسام محمد أبو عليان: **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، جامعة الأقصى، ط3، 2017، ص17.

[2]- إبراهيم حمداوي: **سوسيولوجيا الجريمة(مفاهيم ونظريات)**، مطابع الرباط نات، المغرب، 2017، ص27.

[3]- حسن إسماعيل عبيد: **سوسيولوجيا الجريمة**، شركة ميدلات المحدودة، الأردن، 1993، ص97.

[4]- إبراهيم حمداوي: **مرجع سابق**، ص29.

يظهر من خلال هذان التعريفان أنهما: قد ربطا بين الجريمة والأفعال التي تسبب ضرار للمجتمع، من خلال خرق الضوابط الاجتماعية التي تحكم الأفراد والجماعات، دون التطرق إلى العوامل المؤدية إلى إتيان هذه الأفعال وما ينجر عنها من رد فعل سواء كان اجتماعي أو قانوني.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تباين في التعاريف السوسيولجية التي وردت بشأن للجريمة بين الدارسين في حقل علم الاجتماع على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم المعرفية، حيث جاءت عند ايميل دوركايم على أنها: « (كل فعل يصدم المشاعر الجمعية) وعند ثورسين سيلين على أنها:(انتهاك للمعايير الاجتماعية)»[1] وعرفها هربرت ديفيد ودفيد سميث على أنها: «(شكل من أشكال السلوك الإنحرافي التي تهدف إلى إفساد النظام القائم) وهي عند ادوين شور: (كل سلوك يهدد القانون الجنائي) »[2].

على العموم يمكن القول أنه من الصعب على الباحث السوسيولوجي إيجاد تعريف شامل للجريمة، في ظل تعدد التخصصات التي تتقاطع مع تخصص علم الاجتماع في دراستها، فضلا عن تعدد الايدولوجيات والمذاهب السوسيولوجية التي ينتمي إليها الدارسون في حقل علم الاجتماع.

1-5- التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث الجريمة إجرائيا على أنها: ممارسات اجتماعية غير مرغوبة ضارة بالمجتمع، تحدث نتيجة لعوامل متعددة منها ما يرتبط بالبناء الاجتماعي ومنها ما تخلفه العمليات الاجتماعية بين الأفراد، تمارس بشكل فردي أو جماعي، تحت لواء الجماعات الاجرامية المدروسة بولاية تبسة، الأمر الذي يساهم في خرق القواعد العامة ويترتب عن ذلك عقوبات اجتماعية وقانونية.

[1]- عبد العزيز دليمي: **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والانحراف(دراسة نظرية لبناء نموذج لشرطة الجوارية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012-2013، ص34.

[2]- أحمد الربايعة: **أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي، الرياض، 1994، ص14.

2- الجماعة الإجرامية:

2-1- التعريف اللغوي:

تستمد التعاريف السوسيولجية على اختلاف دلالتها من أصلها اللغوي وعلى اعتبار أن مفهوم الجماعة الإجرامية مفهوم مركب لم تأتي قواميس ومعاجم اللغة العربية على ذكره بصفته المركبة، رأى الباحث أن يقوم بعرض هذا المفهوم مفككا إلى (جماعة) و(إجرامية) لتسهل الإحاطة بأصله اللغوي.

فجاءت **الجماعة** في معجم مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله من مصدرها الفعل الثلاثي: جمع: «ج م ع: جمع الشئ المتفرق فاجتمع وبابه قطع وتجمع القوم اجتمعوا من هنا وهنا والجمع أيضا اسم لجماعة من الناس ويجمع على جموع والموضع مجمع بفتح الميم الثانية وكسرها والجمع أيضا الدقل وجمع أيضا المزدلفة لاجتماع الناس بها».[1]

وجاءت **إجرامية** في نفس المعجم من المصدر الصناعي للفعل الرباعي أجرم يجرم إجراما؛ «أي؛ الذنب، جرم، ج ر م: الجرم والجريمة، الذنب تقول منه جرم وأجرم وإجترم والجرم بكسر الجسد وجرم أيضا كسب»[2].

ومنه يمكن نستنتج أن الجماعة الإجرامية لغة هي: الفرقة المذنبة أو المجرمة.

2-2- التعريف الاصطلاحي:

جاءت الجماعة الإجرامية في قاموس الشامل لمصلحات العلوم الاجتماعية لمصلح الصالح أنها: « مجموعة من الأشخاص يخرجون عن السلوك العام ويرتكبون الجرائم أو يعتقدون أنهم يرتكبون ذلك»[3] **و**وردت أيضا في موسوعة اونسيكلوبيديا القانون الأمريكي على أنها: «جماعة من الأفراد تتكون غالبا من الشباب يشكلون منظمة إجرامية ترتكب أعمال خارجة عن القانون»[4].

---

[1]- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد القادر الحنفي الرازي: **مختار الصحاح**، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، ج1، ص47.

[2]- زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد القادر الحنفي الرازي: **المرجع السابق**، ص43.

[3]- مصلح الصالح: **قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية الشامل**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999، ص231.

[4] – Gale Encyclopédie of American Law. **Thiard Edition. Dectionary of Légal Termes**. 2011.P105.

يعرف حمزة لعزازقة الجماعة الإجرامية على أنها « مجموعة صغيرة من الاشخاص تجمعهم روابط معينة، منذ فترة قصيرة لا تتجاوز في الغالب مدة عام، اجتمعوا بهدف القيام بعمل إجرامي أو منتهك للقانون، لأجل غاية مادية ومن الممكن أن تتشكل من شباب أو راشدين»[1]

يؤكد هذا التعريف على أن الجماعة الإجرامية تتشكل لتحقيق غايات اقتصادية، كما حدد الخلفية الزمنية لتشكل هذه الجماعة بمدة سنة، فيما غابت مجموعة العوامل الأخرى للتشكل، فضلا عن نسبية المدة الزمنية، حيث تكفي ممارسة نشاط إجرامي من قبل مجموعة أفراد لأكثر من مرة لنصفهم بالجماعة الإجرامية.

كما ورد تعريف الجماعة الإجرامية عند سعد الدين بوطبال على أنها: «مجموعة من الأفراد يحكمهم شخص واحد مطاع من طرف جميع الأفراد، يكون عادة شخص مسبوق قضائيا وله تاريخ في الإجرام، حيث يعتبر الأخطر والأقوى في الجماعة ليثير الهلع والطاعة في صفوف جماعته، كما يثير الفزع والرهبة في المجتمع من جهة أخرى، بغية عدم مواجهته آو التبليغ عنه والشهادة ضده في المحاكم إن اقتضى الأمر، كما أن للجماعة الإجرامية مجموعة ضوابط صارمة يحترمها جميع أفرادها، حيث تقوم هذه المجموعة بأعمال إجرامية مثل الاعتداءات والقتل....الخ».[2]

يرى الباحث أن هذا التعريف قد ركز على الجانب القيادي في الجماعة الإجرامية العنيفة مبينا أهم قواعدها، في حين أنه لم يتطرق إلى عدد الفاعلين في هذه الجماعات وكذا لم يعرض لنا الاختلاف الموجود بينها في ممارسة النشاط الإجرامي، كما لم يبين خصوصية المجال المكاني لهذه الجماعات (الريف أو المدينة)، بالإضافة إلى تجاهله لخاصية استمرارية نشاطاتها الإجرامية.

[1]– حمزة لعزازقة: **السلوك الاجرامي لدى عصابات الاحياء مقاربة نفسية اجرامية**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 06 ، العدد 02، 2021، ص40.

[2]– سعد الدين بوطبال: **تحليل نفسي اجتماعي للجماعات المنحرفة والإجرامية في أحياء السكنات الاجتماعية بالجزائر**، مجلة التراث، المجلد 06، العدد03، 2016، ص164.

2-3- التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث الجماعات الإجرامية إجرائيا بأنها: جماعات إجرامية محلية **متخصصة أو جنائية***، تتكون من ثلاثة أفراد فما أكثر، تمتهن أنشطة غير مشروعة متنوعة تتمثل في المتاجرة بالمخدرات أو المتاجرة بالأدوية والأقراص المهلوسة أو التهريب، على مستوى رقعة جغرافية تتمثل في ولاية تبسة، لا تخضع لهيكل تنظيمي واضح في ظل انتفاء العقلانية التامة وغالبية العلاقات بين أعضائها تعاقديه، كما تغيب عنهم الأهداف الجماعية المستقبلية وقد تتشكل نتيجة للعمليات الاجتماعية الروتينية أو استجابة لبعض مظاهر الخلل في النظام الاجتماعي، في ظل قلة الفرص المشروعة.

3- العامل الاجتماعي:

3-1- التعريف الاصطلاحي:

يعرف أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي العوامل الاجتماعية بأنها:« مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر هذه الظروف الاجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب الذين يختارهم»[1].

يتضح من خلال هذا التعريف أنه جعل العامل الاجتماعي حكرا على العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، في حين لم يتعرض إلى ما يكتسبه الفرد من سلوكيات اجتماعية من هذه العلاقات.

* **متخصصة او جنائية:** مفهوم مستمد من نظرية الفرصة الفارقة في الجنوح ويقصد به عصابات الشباب المنظمة أساسا لإرتكاب الجرائم لتحقيق المنفعة الاقتصادية مثل السرقة والابتزاز والاحتيال في ظل توفر الفرص غير المشروعة (أنظر **رونالد أكرز وكريستين سالرس** ص 233 و **عايد عواد الوريكات** ص157-158)

[1]- أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر محكومي الإصلاح والتأهيل**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، المجلد43، العدد05، 2016، ص2126.

3-2- التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث العامل الاجتماعي إجرائيا على أنه: ذلك الوسط المركب المشكل للواقع الاجتماعي للفاعلين الاجتماعيين في هذه الدراسة، بما يحمله من مؤشرات قد تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسه ويتمثل في (الأسرة، المدرسة، العمل، جماعة الرفاق، الحي السكني)

4- العامل الثقافي:

4-1- التعريف الاصطلاحي:

يعرف بشير سعد زغلول العامل الثقافي على أنه: « مجموعة القيم التي تسود في مجتمع معين ويشمل ذلك ما يسود فيه من أفكار وقيم أخلاقية وعادات وتقاليد اجتماعية ومن خبرات معنوية مكتسبة ومما يحظى به أفراد المجتمع من تعليم وتمسك بتعاليم الدين ويشمل كذلك ما يتوفر في المجتمع من وسائل إعلام وما يصيب المجتمع من تقدم علمي ومن الأخذ بالأساليب الحديثة في تنظيم شؤونه».[1]

يتبين من خلال هذا التعريف أنه ركز فقط على خصائص الحياة الثقافية التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، في حين أنه لم يبين كيف يمكن لها أن تكون عاملا دافعا إلى ارتكاب السلوكيات الغير المشروعة إذا ما لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل.

4-2- التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث العامل الثقافي إجرائيا بأنه: أبعاد الكل الثقافي المجزئ إلى وسائل الاعلام وقيم ومعايير الثقافة الفرعية الانحرافية والإجرامية التي من شأنها أن تؤدي إلى تشكل الجماعات المدروسة بولاية تبسة.

تجدر الإشارة إلى بروز مفهوم الثقافة الفرعية في هذه الدراسة بشكل واضح لارتباطه بأحد المقاربات النظرية المعتمدة في هذه الدراسة (نظرية الثقافة الفرعية الجانحة)، إذ يتفق الباحث تماما مع هاني خميس أحمد عبده في تعريفه لها على أنها: «الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية، توجد في أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافة الفرعية بسمة أو سمتين منفصلتين، بل أنها تشكل

[1]- بشير سعد زغلول: **دروس في علم الإجرام**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008، ص 99.

انساقا ثقافية متماسكة نسبيا وتقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة العامة أو الثقافة القومية».[1]

5- العامل الاقتصادي:

5-1- التعريف الاصطلاحي:

حسب أحمد علي هي حالة الاقتصاد في بلد أو منطقة ما والتي تتغير مع مرور الوقت بما يتماشى مع الدورات الاقتصادية والتجارية، نظرا لأن الاقتصاد يمر بحالة توسع وحالة انكماش وتعتبر الظروف الاقتصادية سليمة أو ايجابية عندما يتوسع الاقتصاد وتعتبر معاكسة أو سلبية عندما ينكمش انكماشه.[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أنه يتميز بالسطحية؛ كونه لم يتعرض إلى ذكر التفرقة بين أثر العوامل الاقتصادية العامة والعوامل الاقتصادية الخاصة في دفع الأفراد إلى ارتكاب أنماط معينة من السلوكيات الاجتماعية سواء كانت ايجابية أو سلبية.

5-2- التعريف الإجرائي:

يعرف الباحث العامل الاقتصادي إجرائيا على أنه: مجموعة الظروف المادية في المجتمع، سواء كانت عامة متعلقة بجميع أفراد المجتمع، أو خاصة متعلقة بالفرد في حد ذاته؛ حيث يمكن لهذه الظروف مجتمعة أو لاحداها أن تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تيسة.

VIII- الدراسات السابقة:

« تعد المراجعة النقدية للدراسات السابقة خطوة ضرورية في البحوث الأكاديمية ، لما توفره من مادة علمية قيمة تجنب الباحث تكرار جهود السابقين وتوقفه على الثغرات المعرفية في دراساتهم، بما يتيح له فرصة الارتكاز عليها في تقديم المبررات العلمية التي تجيز له إجراء الدراسة الراهنة وتوضيح الإضافة المتميزة التي سيثري من خلالها التراث النظري المتراكم عن موضوع البحث»[3]؛ محاطا بهذه

---

[1]- هاني خميس أحمد عبده: **سوسيولوجيا الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص199.

[2]- أحمد علي وردت في موقع الانترنت:https://www.meemapps.com/term/economic-conditions ، فحص يوم: 24-06-2021 على الساعة:16:10.

[3]- وسيلة يعيش: **مراجعة الدراسات السابقة ضوابط واعتبارات**، مجلة الآداب، جامعة الشارقة، العدد 134، 2020، ص542.

الاعتبارات قام الباحث باستعراض بعض الدراسات السابقة –مقالات علمية وأطروحات دكتوراه– التي يري أنها تتقاطع مع دراسته الحالية، معقبا عليها كما يلي:

1- الدراسات المحلية:

1-1- دراسة خالد زعاف 2014:

- إستعراض الدراسة:

جاءت هذه الدراسة كمقال علمي موسوم ب: **اتجاهات الجماعات الإنحرافية نحو المجتمع والقانون وأهم المعايير والقيم المكونة له (دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة)**، كتبه الباحث خالد زعاف وهدف من خلاله إلى الإجابة عن التساؤلات الأتيه:

- كيف تتكون الجماعة الإنحرافية؟

- ما هي القيم والاتجاهات التي تنتجها هذه الجماعات؟

- ما هي أهم التغيرات التي سمحت بتكوين جماعات إجرامية تتبنى قيم تختلف عن القيم العامة والمتفق عليها في المجتمع؟

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، أما عن عينة الدراسة فهي عينة قصديه قدرت بعشرة مبحوثين(10) يشكلون جماعة إنحرافية، من أصل مجتمع بحث يتكون من الجماعات الإنحرافية ببلدية الحراش بالجزائر العاصمة وقد استفاد من تقنية الملاحظة دون المشاركة، بالإضافة لاستخدامه اختبار مورينو السوسيومتري كأدوات لجمع البيانات وذلك لتعرف على طبيعة العلاقات بين الجماعات الانحرافية؛ حيث توصل من خلالها إلى النتائج الأتيه:

- تبين أن كل أفراد الجماعة تنتمي إلى نفس الحي منذ ولادتهم ومنهم من كانوا في نفس المدرسة، كما توجد قرابة عائلية بين بعض أفرد الجماعة.

- يوجد شعور عام داخل الجماعة بكره ونبذ المجتمع وقد لا تؤكد هذه الفكرة، لكن ربما هو الشعور الوحيد الذي يتفق عليه كل أفراد الجماعة ومن خلال الملاحظة تبين أن معظم أفراد الجماعة تشعر بقلة تقدير الذات، حيث لا يعبرون إلا بالقوة واستعمال العنف الجسدي، مع إنكار وجود الأخر والإقلال من قدر الأفراد خاصة الإناث منهم.

– إن البيئة الاجتماعية للجماعة تميزت بكثرة العلاقات التبعية وكانت هذه هي السمة السائدة فيها، كما أن الأفراد توزعوا على شكل جماعات اجتماعية صغيرة داخل البيئة الاجتماعية التي شكلت على أساس تبعية الأفراد لأشخاص معينين داخل المجموعة ممن تحصلوا على ثلاث درجات، كما وجد الباحث أن العلاقة مغلقة على المحيط الخارجي إلا للضرورة مع قلة العلاقات المتبادلة مع الجماعات الأخرى كجماعة المسجد أو جماعة الجامعيين مثلا.

– إن المنحرف ينتمي إلى جماعة خاصة ذات قيم وتقاليد معينة خاصة بها كالكذب وشهادة الزور وخيانة الأمانة وعقوق الوالدين، إذ لا تتفق قيم هذه الجماعة مع قيم المجتمع الكبير ذلك لأن المجتمع يعتبرها قيم جانحة خارجة عن المعايير والقيم السائدة؛ نظرا لأنها قائمة على خرق القانون وارتكاب ما من شانه مخالفة العرف والتقاليد السائدة في إطار هذه الجماعة.

– إن التفاعل في المجتمع الجزائري يمر بأزمة حقيقية خلفتها ظروف التغير الاجتماعي والاقتصادي مع الانفتاح على الثقافات العالمية، بتسارع التقدم التقني في مجال الإعلام والاتصال؛ حيث لم تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المسجد، المدرسة) وحدها هي التي تسيطر على نقل المعايير والقيم وتنمية الاتجاهات لدى الشباب في المجتمع، بل أصبح هذا الأخير يستمد قيمه من جماعات غير رسمية تظهر أساسا في الجماعات الانحرافية الأكثر إجراما والتي تجني أمولا في أسرع وقت ممكن دون مراعاة للقانون والأعراف.

– يعتبر أفراد الجماعة ثقافتهم الفرعية ومعاييرها أهم من أي معايير أخرى؛ فهذه المعايير بالنسبة لهم تشكل إطارا من الثقافة كطول السهر واختيار الأماكن المظلمة وكذا يرتدون ألبسة معينة غالبا ما تكون رياضية؛ تختلف عن الألبسة الرياضية المعروفة، فهي ضيقة وألوانها داكنة ومنها يستمدون اتحادهم وإنكارهم لقيم المجتمع العامة.

– تأثر الجماعة بقيم الجماعات الأخرى الموجودة في نفس الحي والأقدم منها في ممارسة الجريمة، خاصة فيما يتعلق بنبذها للمجتمع وقلة احترام القانون ومحاولة التعدي عليه كلما سنحت لهم الفرصة، خاصة الآداب العامة مثل الكلام البذيء وتناول المخدرات علنا وهذا لترويع أهل الحي وحتى الغرباء والتحكم في الحي وكذا الاعتداء على المنازل.

– هناك قانون يحدد أدوار كل جماعة ويحدد صلاحياتها ومجالها الجغرافي، فهناك نظام يحدد العلاقات والصلاحيات، فلا يمكن مثلا ترك الحي فارغا تماما، فقد تستعين تلك الجماعة بشخص خارج الجماعة من أجل مراقبة الحي، كما أن القبول داخل أي جماعة يشترط أن يكون العضو الجديد

يمارس الجريمة ومتقبل لما تنتجه هذه الجماعات من سلوكيات وممارسات ولا يقبل أي شخص أخر قادم من جماعة أخري فقضية الولاء قيمة مهمة جدا عند هذه الجماعة.[1]

- **تعقيب:**

بعد الاطلاع على أدبيات هذا المقال، اقتنع الباحث بأهمية اعتماده كدراسة سابقة في البحث الحالي، على اعتبار أنه أحد الدراسات السوسيولوجية المحلية القليلة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تضمن جانبا ميدانيا يهتم بالجماعات الانحرافية –الجماعة الإجرامية تصنف ضمن الجماعات الانحرافية– كمتغير تابع من عدة نواحي أهمها؛ معرفة كيفية تكوينها وأهم القيم الاجتماعية التي تساعد على ذلك، فضلا عن القيم والمعايير والاتجاهات التي تنتجها، كما أن الباحث قد لمس بعض التطابق بين الدراستين فيما يتعلق بالفرض القائل بتأثر أفراد الجماعة المنحرفة بقيم البالغين من عناصر الجماعات الإجرامية الأخرى كمصدر لتبني سلوك العصابة كثقافة فرعية وهو ما ورد مطابقا لما جاءت به نظرية البؤر المهمة لولتر ميلر(*Walter- Miller*) «يتعلم شباب الطبقة الدنيا ويتصرفون بناء على القيم الثقافية أو الاهتمامات البؤرية للبالغين في الطبقة الدنيا»[2]– والتي اعتمدت كإحدى المقاربات النظرية في الدراسة الحالية.

بيد أن زعاف قد اعتمد عينة قدرت بعشرة (10) مبحوثين يشكلون جماعة إجرامية واحدة من مجتمع بحث واسع يتمثل في الجماعات الانحرافية ببلدية الحراش ولاية الجزائر العاصمة، ما يثير التساؤل حول التعميم الذي ذهب اليه في نتائج دراسته؟ وهو ما نبه الباحث إلى استهداف عدد أكبر من المبحوثين مع الحرص على تنوع نشاط الجماعات الإجرامية التي ينتمون اليها رغم الصعوبات، لعله يصل إلى إجابات موضوعية لتساؤلات الدراسة بعيدا عن فخ التعميم المطلق، أيضا لم يتضح القصد الواضح بالجماعات الانحرافية من ناحية المفهوم، حيث اقتصر تحديده في هذه الدراسة على تعريف الجماعة فقط، بالإضافة إلى أن المقاربة النظرية لم تظهر فيها بشكل جلي على الرغم من تصريح الباحث باعتماده على نظرية الوصم في ظل غياب مفاهيمها، فضلا على أن ما تفترضه دراسة زعاف حول كيفية تشكل الجماعات الانحرافية، بإرجاعها إلى عامل انتماء أفراد هذه الجماعات إلى حي سكني واحد واشتراك جميع أفرادها في نبذ المجتمع، يحيلنا إلى نوع معين من هذه الجماعات

[1]– خالد زعاف: **مرجع سابق**، ص249–262.

[2]– كرستين سولرس و رونالد أكرز، ترجمة ذياب البداينة ورافع لخريشة: **نظريات علم الجريمة(المدخل والتقييم والتطبيقات)**، دار الفكر، الأردن، ط1، 2013، ص234.

دون غيرها وهي (عصابات الأحياء)، أما على مستوى كتابة التقرير النهائي للدراسة، فبروتوكول التحليل شبه ضبابي لدى زعاف، على اعتبار أن دراسته جاءت في سياق البحوث النوعية.

يظهر الاختلاف الواضح بين هذه الدراسة ودراسة خالد زعاف في طريقة معالجة ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية والانحرافية، حيث أن الدراسة الحالية اهتمت بالكشف عن العوامل المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بما فيها العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فيما هدفت دراسة زعاف إلى التعرف على كيفية تكوين الجماعات الانحرافية انطلاقا من بُعدَي الانتماء لحي سكني واحد والاشتراك في نبذ معايير وقيم المجتمع، مع التركيز على خاصية التفاعل بين أفرادها وأهم القيم والاتجاهات التي تنتجها، كما يظهر الاختلاف بين الدراستين منهجيا فيما يتعلق بعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات؛ حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عينة متكونة من ثلاث جماعات إجرامية متعددة الأنشطة والخصائص بمجموع خمسة عشر مبحوثا؛ مستفيدا من المقابلة نصف الموجهة والملاحظة البسيطة كأدوات لجمع البيانات، فيما تم الاعتماد على جماعة انحرافية متكونة من عشرة (10) مبحوثين كعينة بحث في دراسة زعاف، مع استخدامه للملاحظة دون المشاركة واختبار مورينو السوسيومتري كأدوات لجمع البيانات.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في: أخذ بعض الانطباعات عن طريقة التفاعل بين أفراد الجماعات الانحرافية وكذا التعرف على مختلف القيم والمعايير والاتجاهات التي تتبناها كثقافة فرعية على هامش الثقافة العامة في المجتمع، كما أنها نبهت الباحث إلى مدى تأثير العامل الايكولوجي في خصائص النشاط الإجرامي الذي تمارسه هذه الجماعات وتبعا لذلك تم اضافة متغير الحي السكني كعامل اجتماعي قد يؤدي إلى تشكلها، أما إجرائيا فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في بناء إشكاليته وأمدته بسبل تفكير أفضل، زيادة على مساعدته على بناء تصور يخدم عينة الدراسة وكذا أدوات جمع البيانات المناسبة التي يمكن من خلالها استخلاص أكبر قدر ممكن من البيانات المعمقة، فضلا عن الأخذ بمنطلقات بعض التوصيات التي يرى الباحث أنها تخدم دراسته.

أما عن القيمة المضافة في الدراسة الحالية فتتمثل في: أنها تهدف إلى التوسع أكثر في رصد مختلف العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية، زيادة عن التفصيل في مختلف الأبعاد المتعلقة بالعوامل الثقافية والاقتصادية وهو ما ساعد الباحث على ايجاد نتائج نوعية كانت مغفلة في العديد من البحوث الكمية، فضلا عن الاعتماد على العديد الأطر النظرية الأكثر ملائمة في حقل علم اجتماع الانحراف والجريمة على المستوى الماكرو والميكرو سوسيولوجي، لتفسير الوقائع

المتصلة بعمق ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية ومن جهة أخرى تأكد أيضا أن هناك أبعاد خاصة تنبع من خصوصية المجتمع المدروس، جعلت الباحث يبتعد عن الاسقاطات العشوائية لهذه المداخل النظرية، كما قدمت الدراسة الراهنة توصيات من شأنها أن تدعم تلك التي قدمتها دراسة زعاف وتسهم في التقليل من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع.

1-2- دراسة خروفة سعيد وعمارة فاتح 2022:

- استعراض الدراسة:

وردت هذه الورقة البحثية كمقال علمي كتبه الباحثان خروفة سعيد وعمارة فاتح تحت عنوان: **بنية الفعل الاجرامي عند الجماعة الإجرامية دراسة الحالة في حي سيدي سالم -ولاية عنابة نموذجا-** يهدفان من خلاله إلى الإجابة عن التساؤلات الأتية:

- هل الفعل الاجرامي مبني ومشكل وفقا للنظام الاجتماعي؟
- هل للجماعة الإجرامية دور في بناء الفعل الاجرامي؟

وقد استخدما المنهج الوصفي، أما عن عينة الدراسة فقد تكونت من 05 حالات تم سحبهم بطريقة قصدية من مجتمع البحث واستفاد الباحثان من المقابلة والملاحظة بالمعايشة كأدوات لجمع البيانات، توصلا من خلالها بعد التحليل والمناقشة إلى النتائج الآتية:

- إن البيئة الاجتماعية الفقيرة التي تنعدم فيها أغلبية المواصفات الحضارية المعاصرة تعتبر من الأحياء المهمشة والمغلقة وقد ساعدت منتسبي الجماعات الإجرامية على خلق نوع من الحراك الاجتماعي الروتيني غير السوي، لأن الفرد يكسب القيم والعادات والسلوكيات الاجتماعية في الجماعات التي يعيش معها؛ بالتالي فهو يعتمد عليها في إشباع حاجاته من خلال الانضمام أو تكوين جماعات إجرامية منظمة مختصة في اقتراف جرائم مختلفة تتميز بالاحترافية و التميز الهرمي في التوزيع المحكم للأدوار على الأعضاء مع الالتزام بالخطط الموضوعة والمدروسة.

- التفكك الأسري نتيجة غياب أحد الوالدين أدى إلى السلوك الإجرامي والانحرافي وذلك من خلال سوء التنشئة الاجتماعية وفشل معظم مؤسساتها في إكساب الفرد للسلوك السوي وحسب الدراسة الميدانية أن السلوك الإجرامي والانحرافي قد اكتسبه الفرد من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه أو من خلال تقصير الأسرة.

– تدهور الوضع الثقافي المرتبط بتدني المستوى التعليمي وحسب ما جاء في الدراسة الميدانية أن الخروج المبكر من المدرسة؛ نتيجة الظروف المعيشية القاسية دفع بهؤلاء في التفكير بالاختلاط ثم الانضمام إلى جماعات إجرامية تمارس نشاطات غير قانونية لتلبية متطلبات الحياة الأسرية.

– إن تدهور الوضع السياسي الناجم عن الفشل في تحسين السياسات الإصلاحية والتنموية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى التهميش والنبذ الذي يعاني منه هؤلاء وهذا حسب ما جاء في مضمون المقابلات، إذ يرون أن الحق لأصحاب ذوي المال والنفوذ وأصحاب السلطة، الأمر الذي ترتب عنه تشكل جماعات إجرامية مختصة، تعمل على تحقيق مصالحها وأهدافها من خلال اقترافها لجرائم مختلفة كبيع المخدرات السرقة والهجرة غير الشرعية.

– تحولت الثنائية الجدلية بين البنية والفعل من ثنائية ايجابية إلى ثنائية سلبية، نتيجة الخلل البنيوي الوظيفي لأشكال النظام الاجتماعي؛ الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، هذه الأخيرة تمخضت منها سلوكات انحرافية وإجرامية مختلفة؛ أي بناء الفعل الإجرامي من قبل الجماعات الإجرامية لتحقيق مختلف مصالحها.

– بنية الفعل الإجرامي للجماعات الإجرامية تتمثل وفقا للنظام الاجتماعي، من خلال وجود علاقة ترابطية بين البنية؛ أي المصادر والقواعد المسؤولة عن عملية تنظيم أشكال النظام الاجتماعي وبين الفعل الإجرامي (الممارسات والسلوكات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد).

– الخلل في وظائف أشكال النظام الاجتماعي وعدم اشتغالها بصورة عادلة بين أفراد المجتمع، تؤدي إلى بناء الفعل الإجرامي من قبل الجماعات الإجرامية وهو ما بينته النتائج المتوصل إليها؛ إذن فالجماعة الإجرامية تعمل على بناء الفعل الإجرامي وفقا للنظام الاجتماعي.[1]

– تعقيب:

في إطار عملية التنقيب والتقصي الوثائقي المستمر بهدف تحديث وتحيين المعلومات، تم التوصل إلى دراسة خروفة السعيد وعمارة فاتح مع نهاية الموسم الجامعي 2022؛ حيث تبين من خلال ما تحمله من معلومات أنها تخدم الموضوع الحالي، فعلى مستوى المفهوم وجد الباحث أن هذا المقال يتناول الجماعة الإجرامية على اختلاف انواعها بمفهومها الواسع وهو المفهوم والمتغير التابع

[1]– خروفة السعيد وعمارة فاتح: **بنية الفعل الاجرامي عند الجماعة الإجرامية دراسة الحالة في حي سيدي سالم –ولاية عنابة نموذجا**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 07، العدد02، 2022، ص ص 114–126.

نفسه المعتمد في الدراسة الراهنة، كما أن هذه الورقة البحثية أيضا توفر بيانات ميدانية تخص بنية الجماعات الإجرامية في المجتمع الجزائري وخاصة ما ارتبط منها بفرضية تشكل وبناء الفعل الإجرامي للجماعة الإجرامية وفقا لأشكال التنظيم الاجتماعي وهي جزئية أساسية تصب في صلب الدراسة الحالية ولعل هذا ما من شأنه أن يبرر عرض دراسة السعيد وفاتح كدراسة سابقة يمكن الاستئناس بها في البحث الحالي.

بيد أنه في دراسة خروفة السعيد وعمارة فاتح وعلى الرغم من أنها تستهدف مجتمع الدراسة نفسه –الجماعات الإجرامية– الا أن الباحثان أرادا لمجموعة المبحوثين الذين أجريت عليهم الدراسة أن يقدر ب 05 أفراد من كبار مؤسسي الجماعة الإجرامية المدروسة دون بقية أعضائها، حيث أنه من الممكن للبقية أن يقدموا بيانات أكثر لإثراء الموضوع وهو ما يجعلهما يواجهان خللا منهجيا يتعلق بموضوعية بناء أداة جمع البيانات، فضلا عن التعقيد وعدم وضوح بعض العبارات بالنسبة للمبحوثين لاعتبارات تتعلق بالفئة المستهدفة في الدراسة– جماعة اجرامية– كالسؤال رقم 04 الذي يندرج ضمن المحور الثاني (ما رأيك في أشكال التنظيم الصادرة من الهيئة المعنية وهل ترى أنها فعالة أو غير ذلك) وهو ما تضمنه دليل المقابلة الذي تم إدراجه في قائمة الملاحق.

يظهر الاختلاف الواضح بين الدراستين في طبيعة الموضوع وطريقة المعالجة؛ فدراسة خروفة السعيد وعمارة فاتح تسعى إلى توضيح العلاقة الثنائية بين البنية والفعل للجماعات الإجرامية، فيما تعنى الدراسة الحالية بالكشف عن العوامل المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية، بما فيها العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية مع تسليطها الضوء على معرفة خصائص هذه الجماعات، فضلا عن بعض الاختلاف في إجراءات المعالجة المنهجية، حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي، فيما استفاد الباحث في الدراسة الراهنة من مختلف أليات منهج دراسة الحالة؛ حيث يرى أنه المنهج الاكثر موائمة في دراسة هذه الظاهرة، فضلا عن التوسع في رصد ثلاث جماعات إجرامية بجميع منتسبيها الخمس عشر كعينة، فيما اكتفى السعيد وفاتح بخمس مبحوثين من مؤسسي جماعة إجرامية واحدة.

أما عن استفادة الباحث من هذه الدراسة، فقد كان لهذه الأخيرة الأثر الواضح على ملامح الدراسة الراهنة بما توفره في خلفيتها النظرية وكذا تصورها المبريقي لموضوع تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري، فعلى مستوى بناء المفهوم وكما تمت الاشارة سابقا، فنظرا لاشتراك الدراستين في بحث الجماعات الإجرامية، فقد ساعدت هذه الورقة البحثية في إعادة بناء مفهوم

الجماعة الإجرامية، فضلا عن الاستفادة منها منهجيا في ضبط بعض جزئيات أدوات جمع البيانات، كما تم استخدام نتائج هذه الدراسة كشواهد تحليل كيفية استدل بها الباحث في مختلف محطات تحليله السوسيولوجي.

القيمة المضافة للبحث الحالي تتمثل في: استهداف عينة دراسة أكبر بما يتيح لنا جمع بيانات أكثر ثم التعمق من أجل الوصول إلى تحقيق نتائج على درجة من الموضوعية انطلاقا من خصوصية المجتمع المدروس، في ظل الرغبة بالتوسع في الكشف عن مختلف المؤشرات المتعلقة العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية سواء ما ارتبط منها بالعمليات الاجتماعية أو بالبناء الاجتماعي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجماعات المدروسة كثقافة فرعية هامشية تسهم في جذب الأعضاء.

2- الدراسات العربية:

2-1- دراسة أمين جابر الشديقات ومنصور علي عبد الرحمان الرشيدي(2016):

- استعراض الدراسة:

وردت هذه الدراسة كمقال علمي للباحثتين أمين جابر الشديقات و منصور عبد الرحمان الرشيدي، تحت عنوان: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل**، سعيا من خلاله إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية المختلفة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن؟
- هل للظروف الاقتصادية دور في دفع الفرد نحو الجريمة والانحراف؟
- ما العلاقة بين خصائص البيئة الطبيعية وبين الميل إلى ممارسة الجريمة؟
- هل تشكل طبيعة البناء الأسري والعلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة ظروفا ملائمة لممارسة الجريمة؟
- ما حجم الدور الذي تلعبه جماعة الأصدقاء والرفاق في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة؟

وقد استخدما منهج المسح الاجتماعي بالعينة، أما عن عينة الدراسة فقد بلغت مئة و خمسون مبحوثا سحبت عشوائيا من مجتمع بحث يتكون 1500 محكوم واستفاد الباحثان من استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، توصلا من خلالها بعد التحليل والمناقشة إلى النتائج الآتية:

– غالبية مرتكبي الأفعال الإجرامية يحصلون على معدلات دخول منخفضة جدا، بسبب الظروف الاقتصادية الغير مستقرة ولهذا يمكن القول أن الدخل المتدني لا يحقق الطموح الاجتماعي و هكذا تكون الجريمة هي البديل.

– الجريمة أكثر انتشارا في المدن بالمقارنة مع الأرياف وهذا مرده فعالية أجهزة الضبط بهذه الأخيرة، كما أن التجمعات الصناعية والأحياء الشعبية المهمشة لا تتوفر بها الخدمات الأساسية وبهذا يتوفر المناخ الملائم لارتكاب الجريمة.

– الظروف الأسرية غير المستقرة تشكل مناخا ملائما دافعا إلى ارتكاب الجريمة، حيث إن أسر غالبية أفراد عينة الدراسة لم توفر لهم الأمن العاطفي و الاجتماعي.

وعلى ضوء هذه النتائج توصل الباحثان إلى صياغة التوصيات الآتية :

– تعميق دور الأسرة في المجتمع من خلال التركيز على دورها في التنشئة الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الرسمية.

– توعية وتوجيه الآباء و المربين و تزويدهم بمعلومات عن أساليب الرعاية وكذا كيفية التعامل مع الأبناء في جميع مراحل الحياة.

– إعطاء الأهمية البالغة لدور المدرسة في تنشئة الأطفال و الشباب وفق طبيعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرافقة للحياة العصرية.

– زيادة الاهتمام بالمناطق الشبه الحضرية خاصة على أطراف ذات الاكتظاظ وتوفير الخدمات الأساسية وأماكن الترفيه وتشديد الرقابة على المناطق القديمة التي تكون مراكزا مناسبة للانحراف وارتكاب الجريمة.

– دراسة أوضاع العاطلين عن العمل والسعي لتوفير مناصب عمل.

– توعية الشباب بالقوانين ومخاطر الجريمة وكذا مرافقة أسر الشباب المنحرفين.[1]

– تعقيب:

تبين للباحث بعد الاطلاع على مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية التي جاء بها الباحثان في هذه الدراسة أن موضوعها يقترب نسبيا من الدراسة الحالية، على اعتبار أنها تبحث في العامل الاجتماعي كمتغير مستقل مؤثر في ارتكاب السلوكيات الإجرامية بصفة عامة، من خلال محاولة

[1]– أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **مرجع سابق،** ص ص 2123–2137.

إيجاد علاقة بين المتغيرين وقد تمثلت متغيرات العامل الاجتماعي حسب هذه الدراسة في الظروف الاقتصادية، الايكولوجية، جماعات الرفاق والوضع الأسري.

إلا أن الشديقات والرشيدي ذهبا في دراستهما إلى إدراج المتغيرين الطبيعي والاقتصادي كأبعاد يتضمنها العامل الاجتماعي وهذا ما سعى الباحث إلى تفاديه في دراسته الحالية، من خلال العمل على توضيح المتغيرات بداية بعنوان الدراسة (العوامل السوسيو ثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري) ومن ثم أوجد الباحث تفرقة في المفهوم بينها، بالقيام بتحديد مفهوم كل متغير على حدا في الجزئية المتعلقة بتحديد مفاهيم الدراسة وذلك تجنبا لتداخل في مستويات التفسير لكل متغير من المتغيرات السابقة الذكر.

ويبقى الاختلاف الواضح بين الدراستين هو أن الدراسة التي قام بها الباحثان قد بحثت في السلوكيات الإجرامية على اعتبار أنها فعل كمتغير تابع، أما الدراسة الحالية فقد خصت هذا الأخير بالبحث عن تشكل الجماعات الإجرامية كون الواقع المعاش في المجتمع الجزائري يثبت أن من 70% إلى75% من الأعمال الإجرامية يرتكبها فاعلون متعددون ومن الناحية المنهجية فإن الدراستين أخذتا وجهتان مختلفتان، فقد جاءت الدراسة الراهنة في منحى الدراسات الكيفية، باستخدام مختلف أليات وأدوات منهج دراسة الحالة كالمقابلة والملاحظة، من أجل النفاذ إلى عمق الظاهرة المدروسة، فيما جاءت دراسة الشديقات والرشيدي في سياق الدراسات الكمية باستخدامهما استمارة الاستبيان وأساليب التحليل الاحصائي للمقارنة.

أما عن وجه الاستفادة من هذه الدراسة، فقد قدمت مجموعة من المعارف على المستوى النظري ساعدت في وضع تصور لبناء فصل الدراسة الثاني، أيضا ساعدت على ضبط المفهوم الإجرائي المتعلق بالجريمة، بالإضافة إلى الوقوف على بعض الدوافع الاجتماعية الكامنة وراء ارتكاب السلوكيات الإجرامية بالمجتمع الأردني، كونه مجتمع عربي سائر في طريق النمو يشترك في بعض الخصائص مع المجتمع الجزائري وخاصة فيما تعلق بمجتمع الأسرة والمدرسة وهو الأمر الذي سهل تحليل بعض النتائج الخام، كما تمت الاستفادة من هذه الدراسة منهجيا في بناء أداة جمع البيانات وبالتحديد في المحور المخصص للبعد الاجتماعي المؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية، زد على ذلك استغلال نتائجها باستخدامها كشواهد تحليلية.

تمثلت القيمة المضافة في هذه الدراسة بأنها توسعت في عرض مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الجريمة فضلا على تسليط الضوء

عن التصنيفات القانونية لمختلف الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري؛ حيث خص الباحث كل متغير بمبحث، كما أنها تناولت العديد من النظريات السوسيولوجية المفسرة لتشكل الجماعات الإجرامية بصفة خاصة، بالإضافة إلى تبيانها مختلف خصائص الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري، كما أنها تفردت في المعالجة النوعية للظاهرة المدروسة، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج لا يمكن استخلاصها كميا.

2-2- دراسة حسن حماد حميد وزينب على حميد(2016):

- استعراض الدراسة:

جاءت هذه الدراسة كمقال علمي للباحثين حسن حماد حميد وزينب على حميد موسوم ب: **المواجهة الجنائية لتشكل العصابة (دراسة تحليلية)** هدف الباحثان من خلاله إلى:

- الوقوف على مواطن القصور في النصوص القانونية المجرمة لتشكيل العصابة.
- الوقوف على أهم طرق مواجهة عوامل تشكيل العصابة الإجرامية.

أما عن المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو منهج تحليل النصوص القانونية وقد تم اختيار النصوص المعالجة للعصابات الإجرامية كعينة مستخرجة من مجموعة النصوص القانونية الخاصة بالمشرع العراقي كمجتمع بحث، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن العوامل الاجتماعية، الفردية، الاقتصادية والسياسية لها الأثر الأكبر في تشكيل العصابة.
- إن التدابير الاحترازية المادية هي الأقرب إلى طبيعة العصابات الإجرامية والتي يمكن تطبيقها كجزاء مترتب على جرعة التشكيل بالإضافة إلى العقوبة المقررة.
- عدم اتسام النموذج القانوني للعصابات الإجرامية في قانون العقوبات بالدقة والوضوح.
- إن جريمة تشكيل العصابة تتسم بخصائص متعددة تميزها عن غيرها من النماذج الإجرامية المتشابهة ومن هذه الخصائص الطابع الجماعي، إذ يشترط لقيام جريمة تشكيل العصابة تعدد الجنات الذين لا يقل عددهم طبقا لرأي السائد في التشريعات المقارنة عن ثلاثة أشخاص، كما تتسم جريمة تشكيل العصابة بالطابع التنظيمي إذ يعد التنظيم سمة تميز جميع مراحل النشاط الإجرامي التي يمر بها تشكيل العصابة

– إن تجريم التشكيل بحد ذاته يعود إلى خطورة فعل التشكيل التي تكمن في طريقة عمل الجنات التي تنذر بوقوع الجريمة في أي وقت وهو يمثل نموذج من نماذج التجريم الوقائي وعلى ضوء هذه النتائج تم سن التوصيات الآتية :

– يجب على المشرع في مكافحته لتشكيل العصابة أن يلتزم بالضوابط الدستورية في التجريم وعليه يجب أن يشتمل النص التجريمي على تعريف لتشكيل العصابة، على أن يتضمن هذا التعريف بعض العناصر التي تضمن عدم امتداد التجريم إلى مجرد الاجتماع أو مجرد الأفكار أو النوايا ومن هذه العناصر: التنظيم والاستمرار، فضلا عن اشتراط ثلاثة أشخاص كحد أدنى لتشكيل العصابة.

– العصابات غالبا ما يتم تمويلها من الخارج (جهات أجنبية) لذا يجب تركيز جهود الجهات الأمنية على مراقبة هذه الجهات و مدى اتصالها بعناصر داخل البلاد للسيطرة على التشكيل في بدايته.

– العصابات ظهرت بسبب انحصار قيم الانتماء الوطني والروح الوطنية ثم الإحباط المسيطر على البعض نتيجة للعوامل المذكورة في نطاق البحث، لذا يجب بث روح الانتماء للوطن وحمايته والقضاء على مسببات الظاهرة، حيث أن تشديد العقاب وحده لا يمنع نشوء الظاهرة وان كان يواجهها.

– العمل بجميع المعالجات المطروحة مع العوامل الاجتماعية والفردية والاقتصادية والسياسية المدرجة في نطاق البحث التي لها الأثر الأكبر في تشكيل العصابات الإجرامية.

– تشجيع الباحثين الجنائين على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في العصابات الإجرامية.[1]

– تعقيب:

بعد مراجعة أدبيات هذه الدراسة والتي تظهر عليها صبغة الأبحاث القانونية، تبين أنها تتضمن في فصلها الثاني أدبيات نظرية سوسيولوجية تحتوي على بعض التفصيل فيما يتعلق بعوامل تشكل الجماعات الإجرامية وهذا ما يمثل مورد نظري حقيقي يساعد على وضع تصور افضل لدراسة الحالية، فضلا عن ما تقدمه من معلومات حول الجماعات الإجرامية في فصلها الأول، الأمر الذي جعل الباحث يدرك أهمية توظيفها كدراسة سابقة، خاصة أمام الشح الذي واجهه في جمع الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية في شقها المتعلق بالمتغير التابع (الجماعات الإجرامية).

[1]– حسن حماد حميد وزينب علي حميد: **المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة(دراسة تحليله)**، مجلة دراسات البصرة، المجلد14، العدد 32، 2019، ص ص 131–192.

يظهر الاختلاف بين الدراستين في تركيز دراسة حسن حماد حميد و زينب علي حميد على الدور الذي يلعبه العامل السياسي في تشكيل الجماعات الإجرامية ، كون المجتمع العراقي كان تحت وصاية الاحتلال الأمريكي بعد حرب دامت لسنوات، الأمر الذي خلف أثار واضحة على بنية العصابات الإجرامية ونوعية نشاطها، ببروز أشكال جديدة من الجماعات الإجرامية لم تكن معروفة سابقا في المجتمع المحلي، كالجماعات الإجرامية التي تمتهن تهريب المطلوبين قضائيا إلى خارج البلاد، عصابات تهريب التحف الفنية والأثار والجماعات الإجرامية الطائفية المسلحة المتناحرة، بالإضافة إلى تأثير عامل السياسة الجنائية والمتمثل في جمود النصوص القانونية المجرمة لتشكيل الجماعات الإجرامية في العراق منذ سبعينيات القرن الماضي، فيما استبعدت الدراسة الحالية تأثير العامل السياسي في تشكل الجماعات الإجرامية على اعتبار إن المجتمع الجزائري يتمتع بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ما يميز السياسة الجنائية الجزائرية من وضوح وتجدد في القوانين المجرمة لتشكل الجماعة الإجرامية ولعل أخرها صدور «الأمر الرئاسي30/20 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها المؤرخ في 31-08-2020 »[1]، ما يجعل البحث في العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري أكثر جدوى، فضلا على الاختلاف الواضح في طبيعة الدراسة وهيكلتها فالدراسة الراهنة ذات طابع سوسيولوجي أما دراسة زينب علي وحسن حماد فهي قانونية.

أما عن وجه الاستفادة من هذه الدراسة فيتمثل في اخذ فكرة عن خصائص بعض الجماعات الإجرامية بالمجتمع العراقي وكذا مساعدة الباحث على تحديد بعض مفاهيم الدراسة، فضلا عن مساعدته في وضع تصور الفصل النظري المتعلق بالتأسيس النظري لمتغيرات الدراسة من خلال تسليط الضوء على التصنيفات القانونية للجماعات الإجرامية حسب ما جاء به المشرع الجزائري، بالإضافة إلى استفادة الباحث منها في بناء أداة جمع البيانات واستنباط بعض التوصيات التي تخدم الدراسة وكذا ايجاد بعض المقارنات اثناء مجريات التحليل السوسيولوجي.

أما عن القيمة المضافة في الدراسة الحالية فتتمثل في أنها بحث سوسيولوجي جاء بهدف رصد العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية، انطلاقا من خصوصية المجتمع المحلي وخصوصية الجماعات التي تتواجد به، عوض المرور إلى الحديث عن

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، **مرسوم تنفيذي** رقم:20-30، المؤرخ في 31-08-2020.

الإجراءات الجزائية القانونية المسلطة ضدها، على اعتبار أن القوانين وضعية ويمكن ان تكون مستمدة من بيئة ثقافية أخرى.

3- الدراسات الأجنبية:

3-1- دراسة جونثان جيمس باندال (Jonathan James Bendal) 2018:

- استعراض الدراسة:

وردت هذه الدراسة تحت عنوان: **تصورات الشباب ودوافعهم للانضمام إلى العصابات في نوريتش وكولارادو سبرينغز (Young peoples perceptions and motivations for joining gangs in norwich and colorado springs)** : قام بها الباحث **جونثان جيمس باندال** في إطار إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، سعى من خلالها إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل العوامل المحفزة للانضمام إلى الجماعات الإجرامية تختلف من بيئة إلى أخرى؟
- هل الإجراءات المتخذة كفيلة بردع تكوين الجماعات الإجرامية؟

أما عن المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج المقارن، على اعتبار أن الباحث سعى من خلال هذه الدراسة إلى المقارنة بين العوامل المحفزة إلى تشكل الجماعات الإجرامية ومدى فعالية مخططات ردعها بين مدينتي نوريتش ببريطانيا ومدينة كولورادو سبرنغز بالولايات المتحدة الأمريكية كمجتمع بحث وقدرت عينة الدراسة ب 80 مبحوثا مقسمة إلى 34 مفردة من الشباب إضافة إلى 6 مبحوثين من ضباط الشرطة بمدينة نوريتش وسحبت العينة نفسها من مدينة كولورادو سبرينغز وقد استخدم الباحث استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات موجهة لفئة الشباب، بالإضافة إلى قيامه بإجراء مجموعة من المقابلات مع بعض العناصر من ضباط الشرطة ولعل أهم النتائج التي توصل إليها باندال هي:

❖ **العوامل المحفزة للانضمام إلى الجماعات الإجرامية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية:**

- **الموضة:** يتأثر الشباب من سن (11 إلى 20) سنة بما تصوره الفيديوهات الموسيقية من مظاهر لحياة الرفاهية والبذخ والثراء والمتمثلة في امتلاك فيلات وسيارات فاخرة، طريقة لباس متميزة، العيش

في محيط يعج بالعاهرات بالإضافة إلى المقامرة بمبالغ كبيرة ،كأسلوب حياة للجماعات الإجرامية، ما يجعل الشباب يسعون إلي الانضمام إليها لتحيق القيمة المفقودة والمتمثلة في الثراء.

حل هذا البعد في المرتبة الرابعة كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية ببريطانيا، فيما احتل في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة التاسعة.

- **الملل:** يؤدي الملل إلى الرغبة في اكتساب خبرات جديدة، ما يجعل الشاب يقوم بارتكاب جرائم بسيطة ومع إعادة التجربة لأكثر من مرة يجد الشاب نفسه مرتبطا بنشطات إجرامية جماعية.

حل هذا البعد في المرتبة الثالثة كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية ببريطانيا، فيما احتل في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثامنة.

- **اكتساب السمعة:** يعتقد الشباب أن الانضمام إلى الجماعات الإجرامية يساعدهم في اكتساب سمعة تسهم في تحقيق المكانة الاجتماعية.

حل هذا البعد في المرتبة الأولى كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية ببريطانيا، فيما احتل في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة.

- **المال:** في مدينة نوريتش ببريطانيا قد ينظم بعض الموظفين إلى الجماعات الإجرامية، فسبب عدم كفاية الدخل الشهري لتلبية متطلبات الحياة يلجأون إلى مصدر أخر لإدرار الدخل والمتمثل في القيام بالأعمال الغير القانونية والتي تعتبر فرصا غالبا ما تقدمها الجماعات الإجرامية وهكذا يؤكد انتسابهم لها كأعضاء دائمين، أما في مدينة كولورادو الأمريكية فان الشباب البطالين هم الأكثر انضماما للجماعات الإجرامية بسبب عدم وجود فرص عمل.

حل هذا البعد في المرتبة السابعة كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية ببريطانيا، فيما احتل في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الرابعة.

- **الحماية:** عند تعرض الشباب الأقل من 19 سنة إلى العنف فإنهم يسعون إلى اقتناء أسلحة غير مرخصة للدفاع عن أنفسهم لما تشهده أحياء المدينتين من شجارات وأحداث عنف بشكل شبه يومي ومن هذا المنطلق فان عدم امتلاك تصريح قانوني بحيازة أسلحة نارية يكون دافع إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية طلبا للحماية.

حل هذا البعد في المرتبة الرابعة كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية ببريطانيا، فيما احتل في الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى.

- **الأصدقاء:** يسعى غالبية الشباب إلى تكوين علاقات يهدفون من خلالها إلى تحقيق الشهرة وهكذا يتم بناء صدقات مع أفراد الجماعات الإجرامية عن طريق عناصر منسحبة من هذه الجماعات وعادة ما تكون هذه الصدقات تعاقدية وغير حقيقية، إلا أن القيمة المكتسبة منها هي ممارسة الأعمال الإجرامية بشكل جماعي.

حل هذا البعد في المرتبة الثانية كعامل محفز للانضمام إلى الجماعات الإجرامية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فيما اقترح أفراد عينة الدراسة عوامل أخرى يرونها كدوافع للانضمام إلى الجماعات الإجرامية تتمثل في نقص الدعم العائلي وغياب الأب وانتشار الأسر الأحادية البالغ؛ حيث تظهر النساء على رؤوس العائلات، كما ظهر هناك تمايز في الدوافع بينهم كعامل المخدرات في أمريكا وعامل المتعة في بريطانيا.

❖ **الإجراءات المتخذه لردع الجماعات الإجرامية:**

تنتهج الشرطة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نفس أسلوب المجابهة للجماعات الإجرامية فهي تعتمد على المداهمات العنيفة، بالإضافة إلى تعاملها باحتقار مع منتسبي هذه الجماعات عند إلقاء القبض على أحدهم، الأمر الذي يجلب سخط هذه الجماعات وغضب غالبية القاطنين في المدينتين التي أجريت بهما هذه الدراسة؛ لما يربطهم بهذه الجماعات من صدقات وعلاقات قرابة.

وجاءت أهم توصيات الدراسة كما يلي:

- استخدام الأعضاء السابقين لإبراز السلبية المتعلقة بالجماعات الإجرامية.
- توفير أنشطة مجانية أو منخفضة التكلفة لشباب.
- تغيير القوانين المتعلقة بالتهم منها معاقبة الشباب دون وصمهم بسجل جنائي قد يعيق التحاقهم بمناصب عمل في المستقبل.
- إظهار شكل السجن للأحداث من خلال زيارات ليلية، فهذا الإجراء قد يكون مفيدا مع القصر.
- العمل على إعادة تأهيل الشباب المجرمين.[1]

[1] –Jonathan James Bendal . **Young peoples perceptions and motivations for joining gangs in norwich and colorado springs.** A thesis for award of the degree doctor of criminal justice studies. Humanities and social sciences. University of portsmouth. U K. 2018. Pp 1-189

- تعقيب:

أسال موضوع الجماعات الإجرامية الكثير من الحبر بين أوساط الدارسين في حقل علم اجتماع الانحراف والجريمة بالمجتمعات الغربية، بدأ بالمنظرين الأوائل أمثال البرت كوهن، يتشارد كليورد ولويد وأوهلين، ميلر وغيرهم... وصولا إلى الدراسات الحديثة و من بينها دراسة جونثان جيمس باندال (2018) ولعله يمكن لنا تبرير عرضها كدراسة سابقة في البحث الحالي على اعتبار أنها تنقل لنا الواقع السوسيولوجي لمحفزات انضمام الشباب إلى الجماعات الإجرامية من مجتمعين غربيين، يتميز كل منهما بثقافته الفرعية الخاصة كونها دراسة تهدف إلى المقارنة، فموضوعها يندرج ضمن متطلبات البحث الحالي.

إلا أن هذه الدراسة يشوبها بعض الخلط على مستوى المفهوم حيث قام باندال بإيراد مفهوم عصابات الشوارع على أنه :« مجموعة من الشباب يجتمعون عادة في الشوارع أو مناطق خارجية مماثلة وتكون موجودة لفتره معينة من الزمن ويعرف أفرادها بتورطهم في أعمال غير قانونية»[1]، محل مفهوم الجماعات الإجرامية بصفة عامة على اعتبار أنه المفهوم الأساسي بهذا البحث؛ في الجزئية المتعلقة بتحديد مفاهيم الدراسة، كما أنها جعلت من مواجهة تشكل هذه الجماعات مسؤولية تقع على عاتق الشرطة دون غيرها من المؤسسات الاجتماعية.

يظهر الاختلاف الواضح بين الدراسة الحالية ودراسة جونثان جيمس باندال من ناحية الموضوع، فهذه الأخيرة تبحث في محفزات الانضمام إلى الجماعات الإجرامية بعد تشكلها فقط، أما الدراسة الحالية فهي تسعى إلى الكشف عن العوامل المؤدية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية قبل وبعد تشكلها، زيادة على أنها تروم إلى الكشف عن خصائصها، فيما يسعى باندال إلى التحقق من مدى فعالية مخططات ردعها، كما يتضح الفرق بين الدراستين منهجيا من ناحية المنهج، مجتمع البحث، عينة الدراسة وأدواتها.

أما عن استفادة الباحث في هذه الدراسة فتتمثل في التعرف على مدى استفحال ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمعات الغربية -(مدينة كولورادو سبرينغز بالولايات المتحدة الأمريكية ومدينة نوريتش بريطانيا) والتي تتميز بخصوصيات مختلفة عن المجتمع الجزائري-، من خلال ما بينه باندال من حقائق حيث أكد على أن ما يقارب91% من أفراد عينة الدراسة بمدينة كولارادو سبرينغز

[1] - Jonathan James Bendal. The previous reference.P16.

تربطهم علاقات بجماعات إجرامية، بالإضافة إلى أن هناك 61% جماعة إجرامية بتسميات مختلفة في نفس المدينة، ما يقابله في مدينة نوريتش ارتباط 62% من أفراد عينة الدراسة بجماعات إجرامية إلى جانب وجود 22 منها والتي من بينها جماعات غير معروفة تماما لدى الشرطة في المدينتين وهذا ما جعل الباحث يدرك أهمية تسليط الضوء أكاديميا على الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري في الوقت الراهن، خوفا من زيادة انتشارها؛ إذن فالدراسة الحالية تدق ناقوس الخطر كما سبق الذكر في مقدمة الدراسة، كما استفاد الباحث من دراسة باندال إجرائيا في الجانب الميداني من الدراسة، حيث استند إليها في بعض جزئيات التحليل السوسيولجي، فضلا عن مساعدته نظريا في بناء تصور أفضل عن إشكالية الدراسة وكذلك في بناء دليل المقابلة في شقه المتعلق بالعوامل الثقافية.

أما عن القيمة المضافة في الدراسة الحالية فتتمثل في محاولة تبيان أهم خصائص الجماعات على اختلاف أنشطتها غير المشروعة انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري، فضلا عن التوسع في رصد مختلف العوامل المؤدية إلى تشكلها، بالإضافة إلى الاستناد على العديد من النظريات السوسيولجية كمقاربات لهذا الموضوع.

VIII- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة:

مما لا شك فيه أن هناك ضرورة علمية ملحة لتوظيف المقاربات النظرية في البحث الاجتماعي، لما توفره من تأويلات سوسيولوجية، تساعد الباحث في الفهم المعمق للموضوع أو الظاهرة التي يهتم بدراستها، فضلا عن ما تتضمنه من ترسانة مفاهيمية قد تخدم الباحث في ضبط متغيرات دراسته وبناء جانبها النظري، إلى جانب أهمية الاستفادة منها في مجريات التحليل السوسيولوجي؛ أين يظهر الاقتراب النظري بشكل واضح كمستند لتفسير الوقائع الاجتماعية وقد اختار الباحث لدراسته الحالية مدخل متعدد المقاربات لما تفتضيه طبيعة الموضوع وهي:

1- نظرية تشكيل رد الفعل لألبرت كوهن:

تم الاعتماد على نظرية تشكيل رد الفعل لألبرت كوهن كمقاربة نظرية لهذه الدراسة على اعتبار أن الباحث يري أنها التناول النظري الأكثر ملائمة لتفسير واقع تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري على المستوى الماكرو سوسيولوجي، حيث أننا إذا ما تتبعنا كوهن نجد انه يفترض أن الجماعة الإجرامية كثقافة فرعية تتشكل كرد فعل أو كمقاومة لنظام الاجتماعي العام القائم في

المجتمع وبهذا يمكن القول أن تشكل هذه الجماعات بولاية تبسة يعود إلى معادلة سوسيو إجرامية تتفاعل فيها مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بأبناء الطبقات الفقيرة، لتنتج نسقا قيما منحرفا يتمثل في سلوك العصابة أو الجماعة الإجرامية، يهدف إلى تحقيق المكانة الاجتماعية التي عجزوا عن تحقيقها في ظل قيم وعادات الطبقة الوسطى، التي تشكل النسق الاجتماعي السائد في المجتمع.

كما يمكن أن نبرر وجود جماعات إجرامية مختلفة في المجتمع تحمل ثقافات خاصة متباينة انطلاقا من هذه المقاربة بالقول أن الحل المنحرف المنتج كرد فعل على قيم ومعايير الطبقة الوسطى يحقق المكانة الاجتماعية للمنسبين إليها على الرغم من عدم مشروعيته، ما يفسر انتقال هذه القيم والمعايير من جيل إلى أخر؛ رغبة في تحقيق المكانة التي هي بالأصل هدف ثقافي لجميع أفراد المجتمع، «فطبقا لكوهن فإن الثقافة الفرعية الجانحة استجابة جمعية للإحباط وطبيعة نشاطاتها الجانحة ناجمة عن تشكيل رد الفعل (réaction formation) وأن معيار القبول الموجود في هذه الثقافة الفرعية يمكن تلبيته من قبل أولاد الطبقة الدنيا الذين حققوا المكانة في العصابات الجانحة، من خلال الالتزام بالقيم الخبيثة والسلبية في معارضة المعايير التقليدية واذا كان السلوك العدواني غير مقبول في الطبقة الوسطى، فإن الصلابة العدوانية هي الوسيلة لتحقيق المكانة في الثقافة الفرعية الجانحة (العصابة)».[1]

2- نظرية البؤر المهمة لولتر ميلر:

نظرا لخصوصية مجتمع البحث وعلى اعتبار أن جميع المنتسبين للجماعات الإجرامية في هذه الدراسة من الذكور، بالإضافة إلى ما يميز إحدى هذه الجماعات من خصوصية في ممارسة نشاطها الإجرامي بشكل غير مستتر في بعض الأحيان داخل المدينة، فقد تم الاستناد إلى هذه النظرية لتفسير بعض الأبعاد الثقافية للجماعات الإجرامية المدروسة أو كما يسميها ميلر مجموعات زوايا الشوارع وعوامل تشكلها، فهو يفترض أن تشكل هذه الجماعات ما هو إلا «طريق لإنجاز أو تحقيق القبول بناء على توقعات ثقافة الطبقة الدنيا، إذ يتعلم شباب هذه الطبقة ويتصرفون بناء على القيم الثقافية أو الاهتمامات البؤرية للبالغين في الطبقة الدنيا ولكن المراهقين الجانحين يعبرون ويحملون هذه القيم بطريقة مبالغ فيها وهذه القيم هي: الصلابة، إظهار القوة المادية والجسارة، الذكاء، المقدرة

[1]- كرستين سولرس و رونالد أكرز، ترجمة ذياب البداينة ورافع الخراشنة: **مرجع سابق**، ص231.

على تملق الآخرين والخداع، السعي إلى الإثارة والمخاطرة والخطورة، الاستقلالية والتحرر من السلطة ومن خلال عرض الصلابة، الذكاء والاستقلال والخصائص الأخرى المتجذرة في الاهتمامات البؤرية يحقق الذكور من الطبقة الدنيا المكانة والانتماء إلى مجموعات زوايا الشارع وهذه الصفات يمكن عرضها لتحقيق الغايات القيمية من خلال الشجار والصيغ الأخرى من السلوك الغير المشروع والجنائي»[1] وهذا ما يمكن له أن يلامس جزئيا واقع الدراسة الحالية.

3- نظرية الفرصة الفارقة في الجنوح لكل من ريتشارد كليوارد ولويد اوهلين:

ثبت عن الجماعات الإجرامية المدروسة بولاية تبسة انها جميعا دون استثناء تشكلت بهدف ادرار الدخل، ما يجعل حتمية السببية الاقتصادية تامه، فعلى هذا الاساس وانطلاقا من ما يذهب اليه كل من ريتشارد كليوارد ولويد اوهلين في وصف الجماعات الإجرامية التي تشكلت في المجتمع الأمريكي بأهداف اقتصادية بحت في ظل توفر الفرص غير المشروعة بالمجتمع أمام الشباب، فإن الباحث بصدد دراسة التركيبة ذاتها وإن زادت نظريتهما جماعات الانسحاب والصراع، فإن ما يهم من هذه المقاربة هو النوع الذي سبق ذكره.

كما استعان الباحث أيضا ببعض النظريات السوسيولوجية الأخرى غير المتعارضة مع المقاربات الأساسية في هذه الدراسة، حيث رأى أنها أكثر ملائمة في تفسير بعض أبعاد هذه الدراسة من زاوية العمليات الاجتماعية، كنظرية الصراع الثقافي، نظرية التقليد والمحاكاة، نظرية الاختلاط التفاضلي، النظرية الايكولوجية(شيكاغو) ونظرية الضبط الاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن حصر الاستفادة الحقيقة من المقاربات النظرية في هذه الجزئية البحثية، فيما سعى الباحث إلى إظهارها جليا وذاك مكانها؛ من خلال استخدام ذخيرتها المفاهمية تسهيلا لعملية الربط وايجاد العلاقات في جميع محطات الدراسة، نذكر من هذه المفاهيم لا على سبيل الحصر: (الثقافة الفرعية الجانحة، تشكيل رد الفعل، الفرصة المشروعة وغير المشروعة، البؤر، الأهداف، التعاقدية، التقليد، الاختلاط التفاضلي ...الخ)، كما أتاحت هذه المقاربات أيضا سندات اعتمدت كشواهد تحليل كيفية، فضلا عن توجيه الباحث بطريقة غير مباشرة لاختيار المنهج وأدوات الدراسة وهو ما سيقف عليه القارئ، كما أن هناك جزئيات من هذا البحث ثم فيها تجاوز الاسقاطات

[1]- كرستين سولرس و رونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع لخريشة: **المرجع السابق**، ص234.

العشوائية للنظريات الغربية؛ نظرا لتفرد المجتمع المحلي والجماعات الإجرامية المدروسة بخصائص مختلفة.

الفصـــل الثاني

التأسيس النظري للدراسة

تمهيد

I- العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الجريمة

II- التصنيف القانوني للجماعات الإجرامية من منظور قانوني

III- مقاربات نظرية في تفسير ابعاد تشكل الجماعات الإجرامية

خلاصة الفصل

تمهيد:

اقتضت المعالجة النظرية لظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية وما يحيط بها من عوامل اجتماعية، ثقافية واقتصادية، أن يراعي الباحث في تعرضه لها الحدود المعرفية التي تفرض نفسها انطولوجيا على الموضوع؛ بداية بالأبعاد المعبرة عن الممارسات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى حدوث الجريمة بصفة عامة، من خلال نقل نتائج بعض الدراسات الحقلية في علم اجتماع الانحراف والجريمة، مرورا بالتصنيفات القانونية عبر تناول المفاهيم الاساسية الثلاث المعبرة عن الظاهرة في هويتها التشريعية وهي: عصابات الأحياء، جماعات الاشرار، الجماعات الإجرامية المنظمة وصولا إلى عرض مجموعة من المقاربات النظرية السوسيولوجية التي تعبر في بعض الأحيان عن البعدين السابقين في ظل اختلاف الرؤى والتوجهات المعرفية.

I- العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية المؤدية إلى الجريمة

1- العوامل الاجتماعية:

1-1- الأسرة:

حسب قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث فإن الأسرة عبارة عن: جماعة اجتماعية، بيولوجية، نظامية تتكون من رجل وامرأة تكون بينهما رابطة زواجية مقررة وأبنائهما ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء.[1] ويعرفها عبد الله عبد الرحمان على أنها: «مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، يعيشون في منزل واحد ويتفاعلون وفقا لأدوار اجتماعية محددة ويعملون للحفاظ على نمط ثقافي واحد».[2]

على العموم فإن ما يمكن أن نستشفه من هذين التعريفين وتعاريف أخرى اطلع الباحث عليها ولا يتسع المقام لذكرها هو أن: الأسرة هي المحرك والموجه الاول لسلوك الأبناء وعلى هذا الأساس تعتبر أحد أهم العوامل الاجتماعية الوظيفية، التي لها بالغ الأثر في تحديد نوعية السلوكيات التي تصدر عن الأفراد داخل البناء الاجتماعي الكلي سواء كانت إيجابية أو سلبية؛ فعلى ضوء أهمية طبيعة الدور المنوط بالأسرة من توجيه لأفرادها داخل المجتمع الكبير، من المتوقع أن تظهر السلوكيات الضارة اجتماعيا والمتمثلة في ارتكاب الجرائم على اختلافها؛ في حالة ما إذا أصيبت بخلل يحول دون تأديتها لوظائفها، كونها النسق الاجتماعي الأول الذي يتلقى فيه الفرد تعاليم السلوك المقبول اجتماعيا ومن هذا المنطلق دأب الدارسين في حقل علم اجتماع الانحراف والجريمة على تفسير العلاقة بين الأسرة وارتكاب السلوكيات الإجرامية من عدة نواحي لعل أهمها ما يلي:

- أولا: أشار الدارسون في مجال الانحراف والجريمة إلى أن وجود أفراد مجرمين أو منحرفين داخل نطاق الأسرة يشكل عاملا دافعا لارتكاب السلوك الإجرامي، لما يمثله من مثل سيء للأطفال الناشئين في هذه الأسرة؛ خاصة أن الطفل في هذه السن المبكرة يميل إلى تقليد هذه السلوكيات الإجرامية أو المنحرفة، فعلى سبيل المثال عند تعاطي الأبوين للمخدرات يشكل ذلك أحد العوامل الأساسية التي تدفع الطفل نحو تعاطي المخدرات، خاصة إذا تم تناول المخدرات أمام الأبناء وبصورة تتم عن

[1]- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص ص 390-391.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999، ص255.

التشجيع على تناولها، بل والزهو لمثل هذا السلوك الخاطئ[1] ولربما تذهب الأمور إلى أبعد من ذلك في حالات افتخار الآباء بسجلهم الإجرامي على مسامع الأبناء، فقد يسعى الأطفال في سن مبكرة لإبهارهم تقليدا ولربما توفرت الفرص في جماعات الأحداث التي سرعان ما تتحول إلى جماعات إجرامية للبالغين مع مرور الزمن وهذا ما تذهب نظرية التقليد والمحاكاة لغابريال تارد لتأكيده ونستدل على ذلك ب: «الإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الأخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم»[2].

– ثانيا: «إن تفكك الأسرة أو انهيارها يعد أحد أهم العوامل التي قد تدفع الطفل إلى ارتكاب الجريمة حالا أو مستقبلا، لما يسببه هذا التفكك من إعاقة له على التكيف مع المجتمع، نظرا لغياب الدور التربوي والتهذيبي الذي تلعبه الأسرة المتماسكة في هذا الشأن»[3] وفي هذا الصدد يجدر بنا التمييز بين نوعين من التفكك الأسري وهما التفكك المادي والتفكك المعنوي.

يقصد بالأول غياب أحد الوالدين عن الأسرة ونشير في هذه الجزئية إلى ما ينجر عن ذلك من مظاهر عدم الاستقرار التي تواجه الأسر الأحادية البالغ ولنا في مجموعة الدراسات التي أجريت حول عصابات الأحداث بمدينة شيكاغو العبرة، أو غياب كليهما لأي سبب من الأسباب كالوفاة أو الطلاق أو الهجر أو الهجرة أو السجن، الأمر الذي يترتب عنه نتائج سلبية عديدة لعل أهمها حرمان الطفل من حنان وعطف ورعاية أحد والديه وافتقاده للرقابة المطلوبة من أجل توجيهه وتقويم سلوكه وحرمانه من نموذج يمكن الاقتداء به.

أما التفكك المعنوي فيقصد به الخلل أو الاضطراب الذي يسود العلاقات بين أفراد الأسرة، كانعدام الثقة بين الأبوين وما ينجر عنه من خلافات ومشاجرات وإهانات، بل واعتداءات مادية كالضرب والجرح الذي يؤثر على الطفل ويجعله ينحاز إلى جانب الضعيف منهما وهو في هذه الحالة الأم في الأغلب وبالتالي يكره الأب وتنشأ لديه نزعة عدوانية للانتقام من الجانب القوي والذي يكون في غالب الأحيان الأب وفي هذه الحالة يكون جبارا لا يهتم بالضعفاء ولا يرحمهم[4] وبالتالي يمكن أن يتبنى الطفل قيم ومعايير الجماعات الإجرامية العنيفة.

---

[1]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص 88.

[2]– سمير يونس: **الإسهامات السوسيو نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الجريمة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)،العدد23، 2016، ص182.

[3]– – بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص88.

[4]– عبد العزيز ديلمي: **مرجع سابق**، ص.132

في هذا السياق توصلت الدراسة التي أجراها الباحثان أمين جابر الشديقات وعبد الرحمان الرشيدي بالأردن الموسومة بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل والتي استهدفت 150 مبحوثا، إلى أن الأسر التي تعيش ظروفا اجتماعية صعبة ويسودها التفكك الأسري والاجتماعي قد شكلت بيئة ملائمة للجريمة، لأنها تفتقر إلى السلطة الموجهة لتصرفات أفرادها في ضوء القيم والمعايير التربوية السليمة وبالتالي تساهم في توفير المناخ الملائم أمام بعض أفرادها للانحراف وارتكاب الجريمة.[1] كما أجريت بعض الأبحاث لبيان مدى أثر تصدع العائلة على ارتكاب الأبناء للسلوك الإجرامي واتضح من خلالها ارتفاع نسبة المجرمين لدى أبناء هذه الأسر بالمقارنة بإجرام الأبناء المنتمين لأسر غير متصدعة[2]، على غرار ما تقدمه لنا أقدم الدراسات العربية في هذا المجال لصاحبها حسن الساعاتي حول تفكك الأسرة وجنوح الأحداث التي أجريت على مجموعة منهم قدر ب (800) جانح ومقارنتها بمجموعة أخرى ضابطة من غير الجانحين قدر عددهم ب (800) ، توصل من خلالها إلى أن:

* نسبة الأسر المفككة من أسر الجانحين 66 **%**مقابل 34 **%**من أسر غير الجانحين.

* تفكك الأسر يعود إلى الوفاة ثم الطلاق ثم تعدد الزوجات ثم الانفصال.[3]

على الرغم من ذلك تجدر الاشارة إلى أن تأثير عامل التفكك الأسري في إيجاد السلوكيات الإجرامية نسبي، فقد يكون التصدع أو التفكك الأسري المادي أو المعنوي مدعاة إلى الابتعاد عن الجريمة.

– ثالثا يمكن أن يفسر الإجرام بالاستناد إلى أسلوب التنشئة الأسرية الخاطئة، فالقسوة في التعامل مع الابناء ينعكس أثرها على نفسية الابناء وسلوكياتهم وتجعلهم مع مرور الوقت يتبنون تلك السلوكيات ويعتبرونها جانبا ايجابيا يثبتون من خلاله شجاعتهم أمام الآخرين، كأن يمارسوا العنف ضد من هم في سنهم أو أصغر منهم سواء، كذلك أسلوب الإهمال والتمييز بين الأبناء يغرس في نفوسهم الحقد والكراهية فيصبحون بموجبها أعداء لبعضهم البعض، ما ينعكس سلبا على البناء الأسري فغياب الحوار والأسلوب الديمقراطي المتزن داخل الأسرة ينتج عنه سلوكيات سيئة تتطور مع الوقت لتنتج فردا

[1]– أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **مرجع سابق**، ص ص 2135 – 20136.

[2]– سامح السيد جاد: **الوجيز في علم الإجرام**، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص ص 110– 111.

[3]– حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الجنائي**، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1951، ص 301.

مجرما،[1] كما أنه وتحت أي ظرف من الظروف السابقة فإن السماح لأحد الأصدقاء أو الجيران أو الأقارب بالتدخل في تربية الأبناء، قد يكون عاملا حاسما يدفع إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بنتائج دراسة أجراها الباحث يونس سمير حول ضحايا العنف الأسري في المجتمع الجزائري، قام فيها بدراسة حالة على بعض العائدين إلى الانحراف، توصل من خلالها إلى أن كل الحالات المدروسة تلقت نموذج أسري تربوي غير سليم ومن بين مميزاته: تربية متناقضة ينتهج فيها القسوة والتسامح في أن واحد، مع عدم مراعاة تلبية الحاجات المعنوية التي بتطلبها النمو السليم لشخصية الإنسان ويظهر ذلك خاصة عند الأب غير المتفهم أو وجود نموذج تربوي كان الفاعل الأساس فيه الأم فقط في ظل إهمال الأب أو تربية خاطئة أساسها العنف.[2]

هذه هي وباختصار بعض النقاط التي يمكن أن تدركها العلاقة السببية بين البيئة الأسرية والجريمة؛ حيث أنه من الممكن أن يؤدي تقليد الأبناء للأفراد البالغين من أسرهم إلى اكتساب السلوكيات الإجرامية، كما أن سوء الحالة الاجتماعية للأسرة وتفككها المادي أو المعنوي وإتباعها أساليب خاطئة في تنشئة الأبناء قد يؤدي بها إلى أن تكون مصنعا اجتماعيا لإنتاج الأفراد المجرمين، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة التخفيف من حتمية تأثير العامل الأسري لوحده في ارتكاب الجريمة، على اعتبار أنه من الصعب على الدارس في مجال علم اجتماع الانحراف والجريمة أن ينسب الظاهرة الإجرامية إلى عامل محدد دون غيره، كون الإنسان كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بالعديد من الظروف والعوامل الأخرى التي تحيط به.

1-2- المدرسة:

يعرف أحمد همشري المدرسة على أنها: مؤسسة التنشئة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة، أوجدها المجتمع بهدف تحقيق أهدافه وغاياته، فهي مؤسسة نظامية مسئوليتها توفير بيئة تربوية، تهدف إلى تنمية شخصية الطفل المتعلم من جميع جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية على نحو متكامل وكذا مساعدته على الاندماج مع المجتمع الكبير، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن توفير فرص الابتكار والإبداع، مما يؤكد على دورها المركزي في التنشئة الاجتماعية وتعد المدرسة أيضا

[1]- على شيخ: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإنتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي**، مجلة الخلدونية، المجلد11، العدد1، 2019، ص165- 166.

[2]- سمير يونس: **ضحايا العنف الاسري في المجتمع الجزائري دراسة حالة العائدين منهم الى الانحراف**، مجلة انتربولوجيا الاديان، المجلد6، العدد2، 2010، ص222.

الحلقة الأولى في التعليم النظامي المقصود وحلقة مكملة للتربية الأسرية وهمزة وصل مهمة بين البيت والمجتمع.[1]

من الواضح من ما تقدم أن للمدرسة بالغ الأثر على سلوك الأطفال وتوجهاتهم نحو المستقبل، ففيها تتسع الدائرة الاجتماعية للطفل بتعامله مع جماعات اجتماعية جديدة ويتعلم في جوها الحقوق والواجبات وضبط الانفعالات والتوفيق بين حاجياته وحاجيات الآخرين، إضافة إلى تعلم التعاون والانضباط السلوكي وذلك من خلال ما يتلقاه الطفل من علوم معرفية وما يكتسبه من خلال مخالطة رفاقه في المدرسة، فبقدر ما تنجح المدرسة في دورها التعليمي والتربوي بقدر ما تقدم للمجتمع فردا قادرا على التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، بما يسوده من مبادئ وقيم أخلاقية وعلى العكس فإن فشل المدرسة في القيام بهذا الدور يشكل أحد أهم العوامل الدافعة إلى الجريمة والانحراف.[2]

إن ربط المدرسة بالانحراف والجريمة قد يصدم البعض، لكن التناول الموضوعي لعلاقة الفرد بالمدرسة يكشف عن مظاهر القصور والخلل، فقد تؤدي إلى الانحراف والجنوح والإجرام أو تساهم في ذلك[3] ومن هذه المظاهر نذكر:

– أولا: إن فشل المدرسة في القيام بدورها وفشل الطفل في دراسته يمثل دافعا قويا لشخصية الفرد القابلة للانحراف وحقيقة الأمر فإن ذلك قد يكون راجعا إلى عوامل داخلية لدى الطفل نفسه تجعله غير قادر على التكيف مع مجتمع المدرسة وبالتالي مع المجتمع الكبير فيما بعد؛[4] فبسبب عدم مقدرته على مجاراة الجو العام تتولد لديه أفكار مضادة للمجتمع، خاصة إذا أخفق بعد تسربه مدرسيا في تعلم حرفة أو عمل تحقق لع العيش الكريم، من الممكن أن يشعر بالإحباط واليأس لانسداد قنوات جلب الرزق، فينظم بذلك إلى صفوف العاطلين عن العمل وهذا ما قد يقوده إلى جرائم السرقة لإشباع حاجياته ورغباته، أو أن يقلد جماعة أقرانه في التدخين وقد يتطور به الأمر إلى تناول المسكرات أو تعاطي المخدرات وترويجها[5] وفي هذا الصدد يمكن الاستدلال بما توصلت إليه دراسة دليو ليلى حول التفكك

[1]– عمر أحمد همشري: **التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع**، عمان–الأردن، ط2، 2013، ص344.

[2]– بهاء رزيقي علي وسماح سالم سالم ومحمد سالم سالم، **الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، 2015، ص101.

[3]– عبد العزيز دليمي، **مرجع سابق**، ص 135.

[4]بشير سعد زغلول، **مرجع سابق**، ص 90.

[5]– محمد عبد الله الوريكات: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2009، ص 244.

الأسري وجنوح الاحداث بمركزي رعاية الأحداث قسنطينة وعين مليلة طبقت على عينة مسحية متكونة من 69 حدثا التي كشفت على أن: المستوى التعليمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو الابتدائي بنسبة 55.80 **%** تليها 41.17 % بالطور المتوسط بالنسبة للعينة الأولى وما نسبته في الطور الابتدائي 51.42% و 37.14 % مستوى متوسط الذين أكدوا على انهم طردوا من المدرسة أو تخلو عنها نتيجة لضغوط اجتماعية، الأمر الذي يجعل من الفشل المدرسي مؤشر قوي لانتشار الجريمة بين الأحداث أنيا وصولا إلى ما بعد سن الرشد[1].

– ثانيا: قد يكون الأمر راجع في جانب كبير منه إلى أسباب تتعلق بالمناهج الدراسية ذاتها وبأسلوب المعاملة داخل المدرسة وبعدم كفاءة أو عدم تأهيل المعلم للتعامل مع الأطفال في هذه السن المبكرة[2]، الأمر الذي يسبب كره الطفل للجو العام داخل المدرسة وبالتالي يكون عرضة لتعلم نشاط اجرامي كنوع من رد الفعل، في ذات السياق توصلت دراسة غفور عبد الباقي الموسومة ب التسلط التربوي المدرسي وعلاقته بإجرام الاحداث–دراسة انتربولوجية– التي طبقت على عينتين الاولى قدر عددها ب 32 جانحا والثانية قدر عددها ب 28 من غير الجانحين إلى أن: «الأسلوب التربوي المتبع من قبل المعلم له أثره الكبير في تحديد سلوك الطفل في طفولته المتأخرة، إذ أن قساوة المعلم ولجوئه إلى الضرب والتوبيخ والتحقير والازدراء وعدم مراعاته لإحساس ومشاعر وكرامة الطفل، يجعله يشعر بعدم الثقة في نفسه وينمي عنده مشاعر النقص والقصور مما يجعله متمردا او مجرما»[3].

– ثالثا: هناك عوامل أخرى لارتكاب الجريمة داخل المدرسة حيث أنها تضم نماذج غير منسجمة من التلاميذ يمثلون بيئات اجتماعية مختلفة وتنشئة اجتماعية متفاوتة فهناك تلاميذ من أعمار مختلفة يرتبط بهم الحدث وجدانيا ومع تكرار المخالطة ومدتها يتعلم منهم الحدث السلوك المنحرف خاصة وأنه يقضي معهم معظم أوقاته في سن صغيرة، فأول مظاهر الانحراف جماعة الأقران المدرسية، حيث يتم

[1]– ليلى دليو: **التفكك الاسري وانحراف الاحداث– دراسة ميدانية اجريت بمركزي الاحداث قسنطينة وعين مليلة**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد02، 2020، ص ص 275–295.

[2]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص90.

[3]– غفور عبد الباقي: **التسلط التربوي المدرسي وعلاقته بجنوح الاحداث– دراسة انتبولوجية**، مجلة مجتمع تربية عمل، المجلد06، العدد02، 2021، ص95.

تشكيل عصابات مدرسية للقيام بسلوكيات غير مشروعة كأعمال الشغب ومخالفة النظام المدرسي وربما الجريمة.[1]

إن المظاهر السابقة الذكر تمثل قرينة قد تدفع الأطفال إلى مغادرة المدرسة، الأمر الذي من شأنه أن يجعله عرضة للانحراف والجريمة، في ظل الحرية التي قد يجدها لدى جماعات أخرى خارج المدرسة، خاصة إذا كانت تحمل ثقافة الجريمة وتشجع عليها.

ومن هذا المنطلق فإن الربط بين المدرسة والانحراف والجنوح والإجرام، من نواحي معينة وقع التعريج على بعضها أعلاه بقدر كبير من الإختصار له ما يبرره، لكن ينبغي أن يكون واضحا بأن دور المدرسة في الانحراف والجريمة هو دور إهمال وليس دور اقتراف.[2]

1-3- جماعة الرفاق:

جماعة الرفاق، الصداقة أو الصحبة حسب التعريفات المتداولة هي: أكثر من شخصين يتميزون بمجموعة من الأذواق والأهواء والتوجهات، كما توجد بينهم علاقات محددة ومعروفة بالنسبة لبعضهم البعض حيث أن: هناك ميول واهتمامات مشتركة، تأثير متبادل وغايات نفسية واجتماعية متقاربة وهذا ما حدده جون بياجيه ومرغريت ميد في أن العلاقة لدى هذه الجماعة تكون أكثر ديمقراطية أكثر مما هي عليه مع الأهل والأبناء، تجدر الاشارة إلى أن كلمة Peer group بالفرنسية هي التعبير المرادف للصحبة وتعني بالإنجليزية Equal[3]وهكذا يغدو أثر جماعة الرفاق المتقاربة والمتساوية في الميول واضحا على سلوكيات الفرد.

يذهب علي شيخ في هذا الصدد إلى القول بأن: جماعة الرفاق تشكل متنفسا وقد يكون ايجابيا او سلبيا، فقد يتعذر على الفرد التكلم عن بعض المواضيع داخل أسرته لأنها سابقة لأوانها ولأن ما يمنعه هو القيم السائدة داخل الأسرة والتي ترى أن التكلم مثلا في امور خاصة بالعلاقات غير مقبول، لذلك يجد الفرد في جماعة الرفاق ذلك الفضاء الذي يسمح له بحرية التعبير عن رغباته وطموحه والمشاكل التي يعاني منها، إذن فجماعة الاقران تعطي فرصة التعامل مع أفراد متساويين ومتشابهين وبذلك نجد أنماطا من العلاقات والتفاعلات المتساوية، الأمر الذي لا تنتجه بقية مؤسسات التنشئة

[1]- نوارة نافع: **جرئم الاحداث في الوسط المدرسي عواملها وتداعيتها**، مجلة الاسرة والمجتمع، المجلد09، العدد01، 2021 ، ص ص 145-146

[2]- عبد العزيز دليمي: **مرجع سابق**، ص140.

[3]- علي شيخ: **مرجع سابق**، ص167.

الاجتماعية، فجماعة الأقران تمثل ميدانا يجرب فيه الأعضاء كل ما هو جديد ومستحدث دون سيطرة الكبار ومن هنا نخلص إلى القول بأن جماعة الرفاق تتيح للفرد الذي ينتسب اليها كامل الحرية، إلا أنها تختلف من جماعة إلى أخرى كما أن القيم والمعايير التي تتبناها تختلف عن تلك المتبناة في بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية.[1]

من ثم يمكن القول أن وجود الفرد بين جماعة من الأصدقاء يحدث تأثيرا متبادلا؛ حيث أن كل منهم يؤثر في تكوين شخصية الأخر بدرجات تختلف حسب مقدرة كل واحد منهم على الاقناع، فإذا سادت تلك الجماعة مبادئ سليمة انعكس ذلك على سلوكهم وغرائزهم، فيصدر عنهم السلوك السليم؛ أما إذا كانت ظروفهم سيئة داخل الأسرة والمدرسة والعمل ولم يتكيفوا مع هذه المجتمعات، فمن المرجح أن تتكون منهم عصابة أو جماعة إجرامية[2] وفي هذا الصدد تذهب فوزية عبد الستار إلى إيجاد رابط تعسفي بين جماعة الرفاق وتشكل الجماعات الإجرامية حيث تقول أن: «لا تتحول جماعة الأصدقاء إلى عصابة إجرامية إلا بتأثير عوامل تدفع بها إلى هذا الطريق ومن أهم هذه العوامل المعاملة التي يتلقاها الحدث في الأسرة أو المدرسة أو الحرمان الذي يعانيه نتيجة غياب رب الأسرة أو فشل التلميذ في مسايرة ركب زملائه...الخ»[3] وفي تصنيف جماعة الرفاق التي يمكنها أن تدفع بالحدث إلى ارتكاب الجريمة يذكر لنا خالد الجرسي ثلاث أنواع كما يلي:

* أصدقاء الحدث المماثلون له في السن.

* أصدقاء الحدث الأكبر منه سنا.

* أصدقاء الحدث من الأقارب والجيران والذين تتفاوت أعمارهم بين الكبر والصغر بالنسبة للحدث

وعن أسبقية تأثير الاصناف الثلاث يشير الجرسي إلى أن أصدقاء الحدث الأكبر منه سنا هم الأكثر خطورة، فعامل السن يجعلهم القدوة حيث أن الحدث يجد فيهم مثله الأعلى، فيري انحرافهم وإقدامهم على ارتكاب الجريمة بطولة وبالتالي يسعى إلى تقليدهم والاقتداء بهم، كما قد يتطور الأمر فيصبح التأثير من أعلى الهرم، حيث يتم استغلال الحدث بإشراكه في ارتكاب أفعال انحرافيه و إجرامية، كالسرقة، ترويج المخدرات والشذوذ الجنسي وغيرها...[4] ومن الابحاث التي أكدت ذلك دراسة

[1]– علي شيخ: **مرجع سابق**، ص 167.

[2]– بوجمعة زريعة: **السلوك الانحرافي وواجب مؤسسات المجتمع في الوقاية منه**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد07، العدد02، 2022، ص99.

[3]– فوزية عبد الستار: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية للنضر والتوزيع، بيروت، ط5، 1985، ص 228.

[4]– خالد الجريسي: **إنحراف الشباب**، أكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، 1996، ص35

قام بها كل من سالم ابراهيم و محمد صالح ومبروكة عبد السلام حول جماعة الرفاق وعلاقتها بتعاطي المخدرات والتي طبقت على عينة حجمها 16 مبحوثا من متعاطي المخدرات، توصلت مجموعة البحث من خلالها إلى نتيجة مفادها أن: غالبية المتعاطين يقومون باستهلاك المخدرات وسط جماعة من الرفاق وأن القلة فقط تتعاطى مع أفراد من الأسرة أو الجيران، كما تبين من المقابلات أن جماعة الرفاق التي يغلب عليها التعاطي تشجع وتدفع منتسبيها على القيام بهذا السلوك، كما أن الأعضاء الأكبر سنا يسهلون عملية الحصول على المخدر ويعلمون البقية كيفية استخدامه.[1]

لمزيد من الايضاح يمكن القول: أن انضمام الفرد إلى مجموعة من الأصدقاء المنحرفين يترتب عليه أن يتأثر بهم، خاصة إذا انحدر من بيئة اجتماعية معتلة لا يستطيع التأقلم معها مع عدم إحساسه بالحرية، فمجتمع الأقران الذين تجمعهم ظروف اجتماعية سيئة متقاربة في العادة، يوفر مبدئ التوافق والانسجام والحرية والتفهم وينتج بذلك التأثير المتبادل وعلى المدى البعيد أو القريب تظهر أثار عدم التكيف مع المجتمع الكبير، ما تترجمه الأعمال الانحرافية والإجرامية التي ربما ترتبط في بعض الأحيان بجماعة إجرامية تتصف نشاطاتها بالاستمرارية.[2]

بما أن ما يهمنا هو: كيف لجماعة الرفاق أن تنتج نسقا منحرفا يساهم في انتشار الجريمة؟، تجيب نظرية الاختلاط التفاضلي لصاحبها إدوين سوذرلاند بأنه: يمكن القول أن جماعة الرفاق نتنج السلوكيات الإجرامية بتوفر تسع مبادئ بثبوتها النهائي تكتسب الجريمة أو الانحراف لا محالة وهي كما يلي:

«- الجريمة سلوك متعلم.

- يتم تعلم الجريمة من خلال عمليات التفاعل والاتصال مع الاخرين.

- الجزء الرئيسي لتعلم الجريمة يحدث من خلال العلاقات الحميمة مع الأخرين.

- عندما تتعلم الجريمة فإن عمليات التعلم تشتمل :

* طرق ارتكاب الجريمة والتي قد تكون معقدة أو بسيطة.

* الاتجاهات المحددة للدوافع والنزاعات والتبريرات.»[3]

---

[1]- سالم ابراهيم الحاج علي و محمد صالح محمد الدرازي ومبروكة عبذ السلام غيث الفراوي: **جماعة الرفاق وعلاقتها بتعاطي المخدرات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد18، العدد22، 2021، ص 628.

[2]- محمد صبحي نجم: **أصول المحاكمات الجزائية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 300.

[3]- عايد عواد الوريكات: **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2004، ص186.

«- الاتجاه المحدد للدوافع والحوافز يتم تعلمه من تعريف النصوص القانونية لما هو محبب أو غير محبب

- يصبح الشخص منحرفا بسبب رجحان كفة التعريفات التي تحبذ انتهاك القانون على الآراء والتعريفات التي لا تحبذ انتهاكها.

- قد تختلف العلاقات الترابطية من حيث تكرارها واستمراريتها واسبقيتها وشدتها .

- عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم عن طريق الاختلاط بالنماذج الإجرامية والمعادلة للإجرام يتضمن كل الأليات التي يتضمنها أي تعلم اخر.

- مع أن السلوك الاجرامي هو تعبير عن حاجيات وقيم عامة فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم العامة، لأن السلوك غير الاجرامي هو أيضا تعبير عن القيم والحاجات نفسها.»[1]

في ختام عرضنا لهذه الجزئية يمكننا أن نجد رابطا بين جماعة الرفاق وارتكاب السلوكيات الإجرامية، اذا ما كانت القيم والمعايير التي تدعمها هذه الجماعة مخالفة للمعايير والقيم السائدة في المجتمع، فضلا عن عدم احترامها للمبادئ والقوانين والتشريعات، «كما أن مجرد الانخراط في جماعة رفاق سيئة ليس الدافع الوحيد لارتكاب الجريمة، حيث أنه يمكننا القول بوجود عوامل أخرى لابد وأنها قد ساهمت في الدفع إلى طريق الإجرام»[2].

1-4- العمل:

إن العمل ظاهرة انسانية واجتماعية شاملة. على حد تعبير عالم الاجتماع والانثروبولوجيا مارسال موسMarcell Mouss، ذات أبعاد متعددة منها البيولوجي والمتمثل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته العمل ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعله في مكان عمله ومحيطه ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.[3] فحاجات الأفراد المشتركة حسب هذا البعد صارت هي الدافع إلى العمل وذلك لأن الفرد وجد نفسه ضعيفا عندما يكون منعزلا واستشعر القوة مع الجماعة فأرتبط بها وصار ينظم نشاطه ضمن نشاطها ومع الجماعة بدأت تتحدد الحقوق والوجبات التي يقتضيها وجود الإنسان مع الجماعة.

[1]- كرستين سالرس ورونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص ص 122-123.

[2]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص92.

[3]- مهدي عوارم: **مقاربة سوسيولوجية لثقافة العمل في الجزائر**، مجلة أفكار وأفاق، المجلد10، العدد04، 2022، ص 342.

«وهكذا فإلى جانب إرضاء الفرد لحاجياته بواسطة العمل، صار هذا العمل التزاما نحو الجماعة التي ينتمي اليها ومرتبطا بنظامها وقيمها ومع تنوع حاجات الجماعة وتوسعها صار العمل واجبا اجتماعيا وبتطور المجتمع واتساع نطاق العمل وتطور وسائل الإنتاج، تم تقسيم العمل بين أفراد الجماعة الواحدة فصار لكل فرد نشاط خاص، بالإضافة إلى كونه ارتباط والتزام اجتماعي»[1]وكما هو معلوم «يكون العمل من اختيار الإنسان بإرادته الحرة عادة أو هكذا يبدو؛ حيث أن حاجة الشخص للإنفاق على نفسه وأسرته لا تترك له هذه الحرية في مجال اختيار العمل الذي يناسبه ويتفق مع أهوائه و لبيئة العمل ونوع العمل الذي يزاوله الانسان فيها من العوامل التي لها صلة بانحراف الإنسان واتجاهه نحو ارتكاب السلوك الاجرامي».[2] أو بالأحرى يمكن القول بأن بعض المهن يمكن أن تمثل عاملا إجراميا، نظرا لما يحيط بهذا العمل أو هذه المهنة من ظروف معينة ترفع من معدل الإجرام أو تؤدي إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم[3] ومن بين تلك الظروف نذكر:

- التدريب على العمل.
- ممارسة العمل.
- الفشل في العمل.

وللمزيد من الايضاح:

فيما يتعلق بالتدريب على العمل يمكن القول: أن فترة تدريب الطفل على العمل تؤدي به في بعض الحالات إلى ارتكاب الجريمة والذي قد يدفع بالطفل إلى التدريب قد يكون مرجعه إلى الناحية الاقتصادية السيئة لأسرته، مما يدفعه لتعلم حرفة أو فشله في دراسته، ففي فترة تعلم الحرفة يجد الطفل نفسه بين عمال كبار في السن وقد يكون بعضهم سي السلوك فيحاول تقليدهم ويترتب عن ذلك ارتكاب السلوك المنحرف، هذا بالإضافة إلى أنه ينظر إلى زملائه الذين ينفقون مما يتحصلون عليه من أجر من صاحب الحرفة وهو في المقابل ربما لا يتقاضى إلا القليل وفي خضم رغبته في مجاراته لإنفاقهم لا يجد المال الكافي، مما قد يدفعه إلى السرقة.[4]

---

[1]– محمد قشار: **مفهوم ومكانة العمل في المجتمع**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد02، 2017، ص ص 1137-1138.

[2]– محمد رمضان باره: **مبادئ علم الاجرام**، كلية القانون–جامعة الفاتح، الاردن ط2، ص226.

[3]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص90.

[4]– سامح السيد جاد: **مرجع سابق**، ص ص 117-118.

وعن ممارسة العمل في حد ذاته: فإن مزاولة مهنة معينة قد تكسب صاحبها مهارة وخبرة تمكنه من ارتكاب بعض الجرائم عندما يساء استغلال هذه المهارة ومثال ذلك الصيدلي الذي يساعد على ارتكاب جرائم التسميم او اعطاء مواد ضارة وصاحب المطبعة الذي يستغل مهارته في فتح الخزائن بغرض السرقة وغيرها.... وحقيقة الأمر أن اتجاه الفرد لممارسة عمل معين يعبر عن نوعية الإمكانيات والمهارات التي يرى الفرد أنها ترشحه لممارسة هذه المهنة ولما كانت عناصر الشخصية هي التي تحدد طابعها من الوجهة الإجرامية فإن ذلك يبين الصلة بين اختيار ممارسة مهنة معينة وبين الجريمة واحتمالية الإقدام على ارتكاب الجريمة[1] ولقد عرف عن رجال الأعمال في العصر الحديث اتجاههم إلى ارتكاب جرائم الصك دون رصيد وغيرها من جرائم الفساد؛ حيث تسهل لهم ظروفهم ارتكاب هذا النوع من الجرائم التي أطلق عليها ادوين سوذرلاند جرائم ذوي الياقات البيضاء، كما تنتشر بين بعض الموظفين جرائم الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام[2]، فضلا عن الجرائم التي ترتكب في محيط العمل على أساس متغير الجنس كالتحرش والاغتصاب.

أما عن الفشل في العمل: ففي حالات البطالة الموسمية أو العجز عن تأدية المهام بأي شكل من الأشكال وما ينجر عنه من عقوبات سواء كان خصم أو حتى طرد، قد يكون الفرد عرضة للإفلاس وعدم القدرة على إعالة نفسه وكذا أفراد أسرته، الأمر الذي من الممكن أن يجعله يقدم على ارتكاب جرائم معينة مثل: السرقة، تعاطي المخدات، خيانة الامانة ...الخ وهذا ما يتطابق إلى حد ما مع ما توصلت اليه دراسة أجراها كل من سالم ابراهيم ومجموعة باحثين حول جماعة الرفاق وعلاقتها بتعاطي المخدرات والتي طبقت على عينة حجمها 16 مبحوثا من متعاطي المخدرات التي تؤكد على أن: غالبية المتعاطين للمخدرات في حالة بطالة موسمية؛ مما قد يعزز فرضية العلاقة بين البطالة وتعاطي المخدرات، كما تبين للباحث أن غالبية المتعاطين يعملون في مهن متواضعة مثل المهن الحرفية وأعمال الخدمات الهامشية التي لا تحتاج مهارات بسيطة ولا تتطلب نوعا من التعليم المتخصص مثل: عامل يومي، سائق وغيرها...[3]

تعقيبا على ما سبق بيانه حول العلاقة بين العمل وبين الإجرام؛ فإن القول بحتميتها وجب أن يؤخذ على حذر، فمن غير الممكن القول بأن من يحترف حرفة معينة وتحت طائلة ظرف من

[1]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص91.

[2]– محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص 228.

[3]– سالم ابراهيم الحاج علي و محمد صالح محمد الدرازي ومبروكة عبذ السلام غيث الفراوي: **مرجع سابق**، ص615.

الظروف سوف يتجه حتما إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، فما سبق عرضه لا يخرج عن كونه تفسيرا جزئيا للعلاقة المحتملة بين ممارسة مهنة معينة في ظل ظروف معينة وبعض الجرائم، كما أنه يمكن القول بأن الجريمة أصبحت أمرا محتمل الوقوع بالنسبة لكافة المهن داخل المجتمع.[1]

1-5- الحي السكني:

حسب قاموس لسان العرب لابن منظور فإن تعريفه للحي لغة ينصرف إلى كل ما يقع في نطاق كلمة الحياة وهو الاسم الذي يرادف كل شئ حي وهو ايضا نقيض الموت.[2]والحي السكني اصطلاحا عند عز الدين ريطاب هو: المكان الذي يسكن فيه الشخص ويساهم بشكل بارز في تكوين شخصيته ويؤثر ايجابا أو سلبا على حالته النفسية والجسمية والاجتماعية.[3]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن للحي السكني أثر واضح على الحياة العلائقية، لما يتيحه من اتجاهات وقيم ومعايير اجتماعية تؤثر على الفرد إيجابا أو سلبا، حيث يمكن اعتبارها جوانب مكملة للتنشئة الاجتماعية التي يتم تلقيها في باقي المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن ذلك، فإذا ما كانت هذه الاتجاهات والقيم والمعايير تقبل وتدعم تواجد السلوكيات الانحرافية والإجرامية بالحي السكني، مع عدم احترام معايير الضبط الاجتماعي، إضافة إلى الاحباطات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي قد يعاني منها السكان، فهناك احتمالية لتأثر قاطنيه بها وهكذا نخلص الى القول بأن جوانب الحياة الاجتماعية داخل الحي السكني تمثل قرينة تدفع بعض الأفراد لارتكاب الجريمة خاصة اذا كان الحي فاسدا.

فيما يلي يرصد لنا موسى سيد علي وسواكري الطاهر محاولة الدارسين لتحديد بعض أنواع الأحياء الفاسدة التي تعتبر مصانع للانحراف والجريمة ومنها:

* الحي الفقير المزدحم بسكانه الذي تشيع فيه الرذائل الاجتماعية وهنا لا يكون الفقر وحده العامل الجوهري في حالة هذه الأحياء وإنما المهم هو سلوك الفرد فيه ونوع عينتهم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم وبعض العناصر الثقافية الأخرى.

---

[1]- بشير سعد زغلول: **المرجع السابق**، ص91.

[2]- ابي الفضل جمال الدين ابن منظور، مرجع سابقن ص 214.

[3]- عز الدين ريطاب: **تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة**، مجلة الرواق، المجلد، العدد02، 2015، ص 104.

* الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى؛ حيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال العيش.

* الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعية أو عوائق اجتماعية واضحة وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي، فهي أحياء لا تعتبر جزأ من المجتمع الكبير ولكنها تعيش على هامشه.

* الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين وفي غرف منفردة مستأجرة وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه.

*حي الأجانب وهو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنا دائما لها ورغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة، إلا أن هذه الأحياء تعيش في عزلة اجتماعية كبيرة تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع.

* حي الرذائل وهو حي يعتمد في معاشه على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبير وغالبا ما يجذب هذا الحي كبار رجال العصابات الإجرامية الفرض العيش فيه وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة.

* الحي الريفي وهو جزء من الريف، حيث يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجهة العدالة طلبا للتستر والاحتماء ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون.[1]

ومن ضمن النتائج البحثية التي جاءت مطابقة إلى حد ما بهذا الخصوص تلك التي خطها الباحث عز الدين ريطاب في مقاله الموسوم ب: تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة بالجزائر، الذي توصل من خلاله إلى أن: تتحول التجمعات السكانية الجديدة إلى بؤر للإجرام المنظم والخطير، بفعل طبيعة السكان الذين ألفو بيئة اجرامية نشأوا وترعرعوا فيها منذ حداثتهم كالأحياء الشعبية الفقيرة وأحياء الغيتو.[2]

تجدر الإشارة إلى أنه من أوائل الدارسين لتأثير الجانب الايكولوجي على مستويات الجريمة هما كل من شو ومكاي في نظريتهما مناطق الجنوح التي توصلا من خلالها إلى أن: العلاقات الاجتماعية الجيدة والصداقات بين الناس في الأحياء تعمل كضوابط اجتماعية ضد الانحراف والجريمة

[1]– موسى سيد علي وسواكري الطاهر، **الحي السكني كبناء فيزيقي اجتماعي وانتشار الجريمة في اوساط الشباب**، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، المجلد11، العدد01، 2020، ص 85.

[2]– عز الدين ريطاب: **مرجع سابق**، ص 113.

وبالتالي يسود التنظيم الاجتماعي، أما إذا وجد العكس وفقد الناس الشعور بالولاء للمنطقة فان التفكك الاجتماعي يسود وبالتالي تظهر المشاكل الاجتماعية كالجريمة وانحراف الأحداث.[1]

«خلاصة القول: الحي السكني هو مرأة لقاطنيه، من خلاله نستطيع تحديد معالم ساكنيه، مع التسليم بأن هذه المسألة ليست حتميه، فليس كل ساكن في حي سكني سيء هو إنسان منحرف ومجرم، بل يتوفر ذلك على مدى تأثره بالمواقف الاجتماعية التي يعيشها بالحي.»[2]

2- العوامل الثقافية:

2-1- التعليم:

تتصرف كلمة تعليم في اللغة إلى تلقين المعرفة بأي وسيلة أما اصطلاحا في مجال دراسات علم الاجرام فتتصرف إلى الدلالة على تلقين المعرفة عن طريق القراءة والكتابة.[3]

ومما لاشك فيه أن تعليم الشخص وتثقيفه يفتحان أمامه سبل النضج الفكري والأهلية المهنية التي تجعله راضيا عن وضعه الاجتماعي وصرف جهوده نحو نشاط بناء، مبتعدا بذلك عن سلوك طريق الجريمة وهذا يعتمد في التمييز بين المتعلم وغير المتعلم على معيار الكتابة والقراءة وبذلك يعتبر متعلما من حصل على أعلى الدرجات العلمية وكل من يحسن القراءة والكتابة، أما من لا يحسن القراءة والكتابة فهو أمي.[4]

غير أن الباحثين في دراسات علم الإجرام لا يقصرونه على هذا المعنى، إنما يقصدون به أيضا تهذيب النفس ببث القيم الاجتماعية والأخلاقية في نفوس الأفراد وحثهم على التمسك بالمثل العليا بما يساهم في توجيه سلوكهم؛[5] إذن فالتعليم بهذا المفهوم يساهم بدرجة كبيرة في التقليل من ارتكاب الفرد المتعلم للجريمة ومع ذلك فقد لا يكون للتعليم هذا الأثر لدى بعض الأفراد الذين توافر لديهم ميل نحو ارتكاب نوعية خاصة من الجرائم وبناء على ذلك سنتطرق فيما يلي للأثر العام ثم للأثر الخاص للتعليم في ذلك:[6]

---

[1]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، 131.

[2]- بسام ابو عليان: **مرجع سابق**، ص 117.

[3]- محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص 230.

[4]- لخضر زرارة، **البيئة الثقافية والسلوك الانحرافي**، مجلة الاحياء، المجلد12، العدد01، 2018، ص341.

[5]- محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص 231.

[6]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص 101.

2-1-1- الأثر العام للتعليم:

المقصود بالأثر العام للتعليم، ما إذا كان التعليم متغير فاعل له أثر على ارتفاع أو انخفاض نسبة الجريمة في المجتمع ككل.

هناك اختلاف وتباين في الآراء بين اتجاهين من علماء الإجرام، فمنهم من يذهب إلى القول بأن التعليم يقلل من نسبة وقوع الجريمة بالمجتمع؛ لأنه يهذب النفوس ويولد قيما ومبادئ تكون بمثابة موانع تحول دون إقدامهم على ارتكاب الجريمة وقد استند أصحاب هذا الرأي إلى احصائيات أبحاث أجريت في كل من أمريكا وإيطاليا؛ حيث تبين من خلال الأدلة أن نسبة إجرام المتعلمين بين سنة1931 وسنة 1951 انخفضت بسبب التعليم، كما بينت إحصائيات دراسات المقارنة بين إجرام المتعلمين عبر المكان أي شمال ايطاليا حيث بلغ التعليم أقصى درجاته، إلى وسط ايطاليا حيث التعليم متوسط، إلى جنوب ايطاليا حيث يقل انتشار التعليم، إن ارتفاع نسبة التعليم يقابله انخفاض في نسبة الجريمة المبلغ عنها،[1] فيما يذهب البعض إلى إنكار فضل التعليم في خفض نسبة الإجرام في المجتمع ويستدلون على ذلك بعدم انخفاض النسبة العامة للإجرام في بعض البلاد رغم الانخفاض الملحوظ في نسبة الأمية[2]، كمجموعة الدراسات التي أجريت في فرنسا على مدى 80 عاما من سنة 1851 إلى 1931 والتي أثبتت أن نسبة الإجرام لم تتغير على الرغم من انخفاض نسبة الأمية في تلك الفترة بحوالي 90% وتم الحكم بأن التعليم يزود الشخص المتعلم بأفكار تعينه على ارتكاب الجريمة بأساليب دقيقة يصعب معها اكتشاف المجرم.[3]

حقيقة الأمر أن الاختلاف في الاتجاهين السابقين هو خلاف حول مفهوم التعليم فيما يتعلق بعلم الإجرام، فلو وقفنا عند مفهوم التعليم بمعناه الحرفي وهو مجرد محو أمية الفرد وتلقينه قواعد الحسابات، فالأكيد سيكون عديم الأثر فيما يتعلق بالحد من انتشار الجريمة ولكن إذا أخذنا بمفهوم التعليم وما يعنيه من تهذيب وبث للقيم الأخلاقية فلا شك التعليم سيكون له أثر هام في خفض نسبة الجريمة في المجتمع.[4]

---

[1]- لخضر زرارة: **مرجع سابق**، ص342.

[2]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص101.

[3]- لخضر زرارة: **مرجع سابق**، ص342.

[4]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص102.

2-1-2- الأثر الخاص للتعليم:

إن المقصود بالأثر العام للتعليم هو وجود علاقة بين متغير التعليم والإقبال على ارتكاب السلوكيات الإجرامية لدى بعض الأفراد الذين لديهم ميولات لارتكابها، حيث يؤكد جمال ابراهيم الحيدري في هذا الصدد على أن: «العلاقة بين التعليم وشكل الجريمة لا تقبل الشك، فمع انتشار التعليم تغير وجه الجريمة، إذ قلت جرائم العنف والقسوة وزادت جرائم الذكاء والحيلة، فالأميون يغلب على إجرامهم العنف، فيرتكبون الحريق العمد والقتل والايذاء، أما المتعلمون فيغلب على إجرامهم عدم اللجوء إلى القوة العضلية، فيرتكبون جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة والسرقة وجرائم التزوير والتزييف وغش الأدوية»[1].

«وقد اهتم سيزار لومبروزو في نهاية القرن التاسع عشر ببحث هذه الصلة وقام بإجراء دراسة مقارنة لجرائم القتل والسرقة في 11 دولة أوربية يختلف فيها انتشار التعليم، فأتضح له من هذه الدراسة وجود تناسب عكسي بين الجريمة والتعليم، أي أنه حيثما ينتشر التعليم تكثر جرائم السرقة وتقل جرائم القتل وحيث يقل التعليم يحدث العكس؛ أي يكثر القتل وتقل جرائم السرقة وبذلك فإن جرائم السرقة تكون أكثر وقوعا بين المتعلمين، بينما تكون جرائم القتل الأكثر حدوثا بين الأميين وهو ما دعاه إلى القول بأن التعليم أسبغ على الإجرام طابعه المعاصر وحوله من إجرام عنف أو إجرام عضلي إلى إجرام عقل او إجرام مكر ودهاء»[2]، «وقد إنتهى إلى نفس النتيجة جولي عام 1953، حيث وجد أن جرائم القتل والجرائم المخلة بالأخلاق والحرائق ارتكبها أشخاص ذوي مستوى تعليمي منخفض ويتضح مما سبق أن التعليم يمكن أن-يفضي- كما قال جرفالو- إلى نوع من التخصص في الإجرام ويكون للتعليم في نطاق الظاهرة الإجرامية أثر مباشر».[3]

فيما يذهب بشير سعد زغلول إلى القول بأن بعض الباحثين يرون أن التعليم بمفهومه الحقيقي يمارس أثره التهذيبي في كبح الاستعداد الإجرامي لدى الفرد وذلك لما يغرسه من قيم أخلاقية تساعد الفرد على ضبط سلوكه وجعله متوافقا مع مقتضيات الحياة الاجتماعية ومع ضرورة احترام القانون، كما أن التغيير النوعي في طبيعة الإجرام قد يفسر على ضوء اعتبارات أخرى ليس بالضرورة أن يكون

[1]- جمال ابراهيم الحيدري: **علم الاجرام المعاصر**، دار السنهوري، بيروت-لبنان، 2010، ص332.

[2]- محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص 235.

[3]- جمال ابراهيم الحيدري،: **المرجع السابق**، ص332.

التعليم من بينها،[1]على غرار ما قدمه سيزار بيكاريا في كتاب الجريمة والعقوبة حول دور التعليم في الحد من الجريمة بقوله أنه: من بين أفضل الطرق للوقاية من الجريمة نشر الفضيلة وأن السهل والمتاح الذي يساعد في ذلك هو اتمام عملية التعليم.[2]

على العموم في بحث العلاقة بين الجريمة والتعليم يمكن القول أن: التعليم سلاح ذو حدين فاذا تم توجيه مخرجاته إلى خدمة أهداف المجتمع، فقد يتمكن هذا الأخير من الاستعانة به للحد من الجريمة والتقليل منها، أما إذا استخدم في الجهة المقابلة سيتحول إلى قوة هدامة تسهم في تقويض المجتمع وتضيف إلى حسابات الجريمة كمشكلة اجتماعية تكلفة تخطيط وعقلانية المجرم المتعلم.

2-2- وسائل الاعلام:

الاعلام حسب حسام رفقي هو: الاتصال بين مرسل(إعلامي) وبين مستقبل (جمهور) عن طريق وسيلة إعلامية تنتقل بواسطتها الرسائل الإعلامية من طرف إلى أخر[3] ومن هذه الوسائل نذكر: المحطات التلفزيونية التفاعلية، الصحافة الإلكترونية، منتديات الحوار، المدونات والمواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية ومواقع الشبكات الاجتماعية، مقاطع الفيديو، الإذاعات الرقمية، شبكات المجتمع الافتراضية والمجموعات البريدية وغيرها...[4]

ومن ثم إنه لمن المؤكد أن لوسائل الإعلام على اختلاف تقنياتها ومضامينها، سواء كانت مسموعة أو مرئية بالغ الأثر على الظاهرة الإجرامية وتبعا لذلك فقد تباينت الآراء العلمية حول هذا الأثر بين المهتمين بها، فمنهم من يشير إلى الدور الواضح لوسائل الإعلام ومدى مساهمتها في نشر وتشجيع الجريمة ومنهم من يركز على دورها في مكافحتها والتقليل منها، من خلال مضامينها الهادفة وتبعا لذلك نستعرض بعض من أفكار الاتجاهين في ما يلي:

2-2-1- الأثر السلبي لوسائل الإعلام على الظاهرة الإجرامية:

«يذهب بعض الدارسين إلى القول بأن وسائل الإعلام تلعب دورا أساسيا في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة ويتضح هذا الأثر السيء في الممارسات الأتية لوسائل الاعلام:

---

[1]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص103.

[2]- سيزار بيكاريا، ترجمة: محمد يعقوب محمد علي حياتي: **الجريمة**، مجلة الحقوق، المجلد08، العدد 02، 2008، ص123.

[3]- الهادي عيسى وسليمان لاوسين: **المنظومة الاعلامية الرياضية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014، ص11.

[4]- نجاة يحياوي وسليمة بوزيد: **الاعلام الجديد والمجتمع- قراءة في المفهوم والتداعيات**، مجلة دفاتر المخبر، المجلد15، العدد01، 2020، ص61.

– عرض الأساليب المختلفة التي يستعملها الجناة في ارتكاب جرائمهم، سواء فيما يتعلق بطرق تنفيذ هذه الجرائم أو فيما يتعلق بوسائل تضليل السلطات القائمة على مكافحة الجريمة والبحث عن مرتكبيها ويتضح الأثر السي لوسائل الإعلام من خلال هذه الممارسة خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار ميل الانسان إلى التقليد»[1]، حيث تؤكد نظرية التقليد والمحاكاة لألبرت باندورا أن: «المشاهد لوسائل الإعلام المرئية لديه القدرة على إمكانية تعلم السلوك العدواني، من خلال ما يعرض من مضامين وبرامج وإن المشاهدة تزيد من احتمال تعلم السلوك المنحرف»[2] ومن النتائج البحثية في ذات السياق ما توصل إليه الهيتي وصابرين جابر في دراستهما حول وسائل الإعلام ودورها في دفع الفرد لارتكاب السلوك الإجرامي التي توصلا من خلالها إلى أن: تصبح وسائل الإعلام سبباً دافعاً لانحراف الفرد وإجرامه حين تستغل بشكل سلبي يحفز السلوك الإجرامي ويخرج البواعث الإجرامية من حيز السكون إلى حيز الحركة، فلا يستطيع الفرد من خلال مشاهداته لوسائل الإعلام لاسيما المرئية منها التحكم في ميوله الإجرامية، خاصة إذا كان لديه ميلاً أو استعداداً إجراميا ويزداد الأمر خطورة حين يكون الفرد بالفعل مجرما، فإن وسائل الإعلام سوف تخلق لديه طرقاً جديدة للإجرام؛ من خلال ما يبث من برامج وأفلام ومسلسلات تحتوى على المادة التي يستفيد منها المجرم، مثل كيفية حمل السلاح وتنوع أساليب السرقة وكيفية إخفاء معالم جريمته وغيرها.[3]

– النشر المستمر لأخبار المجرمين وتفخيم قادة الاجرام والعمل كأجهزة إعلان لهم بشكل مقصود أو غير مقصود وعادة ما تنشر أخبار الجريمة بشكل ملفت لنظر لتجذب انتباه القارئ أو المستمع وكأنها توحي له بأن الجريمة هي نمط حياة في المجتمع.[4]

– «ساعد التطور التكنولوجي في ظهور جرائم ابتزاز الأموال والتهديد، حيث تستخدم التسجيلات التلفزيونية وتلتقط الصور الفوتوغرافية بأليات تصوير حديثة وصغيرة الحجم لدرجة لا يمكن ملاحظتها والانتباه إليها أو عن طريق الهاتف النقال وتستعمل في تهديد من إلتقطت صورهم، خاصة تلك التي

[1]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص107.

[2]– خالد بن مسعود البشير: **افلام العنف والاباحية وعلاقتها بالجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ط1، 2005، ص 24.

[3]– محمد عبد الرزاق الهيتي وصابرين جابر محمد: **وسائل الاعلام ودورها في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي– دراسة مقارنة بين(القانون العماني والشريعة الاسلامية)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد13، العدد01، 2017، ص 278.

[4]– بسام أبو عليان، **مرجع سابق**، ص 126.

تحتوي على مواقف مستهجنة اجتماعيا او مخالفة للقانون وذلك بغرض ابتزاز الأشخاص، خاصة ذوي النفوذ والمكانة الاجتماعية والاقتصادية العليا.»[1]

– إن الكثير من الأشرطة بما تتضمنه من مشاهد مثيرة عن العنف والشهوات الجنسية، قد يتأثر بها بعض من الأحداث والبالغين من الجنسين وقد يقتدي ببعض الممثلين في سلوكهم وتصرفاتهم ولباسهم، كما قد يستعير بعضهم وسيلة تنفيذ الجريمة أو تضليل أجهزة العدالة مما يشاهده في عروض الأفلام وفي الولايات المتحدة الأمريكية أجرى الباحثان بلومر وهوسلر دراسة على الأحداث المجرمين في دور الإصلاح والمجرمين ونزلاء السجون لمعرفة الأثار الإجرامية لسينما، فتبين لهما أن الأفلام كانت أحد أهم العوامل المهمة في إجرام 10% من الذكور المجرمين 25% من الإناث المجرمات.[2]

– «نشر أخبار الجريمة قد يضر بحسن سير العدالة الجنائية سواء في مرحلة البحث والتحري وجمع الأدلة أو في مرحلة التحقيق أو في مرحلة المحاكمة، فما ينشر في وسائل الإعلام من تحقيقات خاصة وتعليقات وأراء قد يؤثر في تكوين عقيدة القائمين على المحاكمة، فضلا عن ذلك فإن هذا النشر يمثل إعتداء صارخا على حقوق وضمانات الأفراد محل التحقيق وخاصة ما تعلق منها بمبدئ قرنية البراءة، الأمر الذي ربما قد يخلق نوعا من الإحساس بالظلم لدى الأبرياء ويولد لديهم نوعا من الكراهية تجاه المجتمع قد تظهر أثاره فيما بعد»[3].

– كما أدى التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال إلى ابتداع صور جديدة من الجرائم في المجتمعات الحديثة بالغة التعقيد مثل الجرائم المنظمة التي لم تكن معروفة من قبل وهذه الجرائم المنظمة يستغل أصحابها وسائل خاصة في الحصول على النقود، كما منها أي الجرائم المنظمة ما تتم دون اللجوء إلى استعمال أسلوب العنف، حيث تستعمل في ارتكابها وسائل مشروعة في مجال النفايات والشركات والاتحادات والصناعات ومختلف مكونات الاقتصاد وهي جرائم لا يقتصر مجالها أيضا على النطاق المحلي فحسب، بل تمتد جوانبها إلى المجال الدولي في القيام بسرقات منظمة لأموال وآثار وتحف فنية وأثرية وكذلك تهريب المخدرات والعقاقير وأسلحة غير مرخص بها ....الخ.[4]

[1]– ربيحة نبار: **وسائل الاعلام ومكافحة الجريمة**، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد08، العدد01، 2018، ص 133.

[2]– محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص 238.

[3]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص108.

[4]– لخضر زرارة: **مرجع سابق**، ص350.

2-2-2- الأثر الايجابي لوسائل الاعلام على الظاهرة الإجرامية:

يؤكد فريق أخر من الباحثين على أن وسائل الاعلام تلعب دورا ايجابيا في منع الجريمة في المجتمع، كما أنها تساهم في وقاية الأفراد منها ويتضح أثرها الايجابي في الممارسات الأتية:

- «نشر الوعي الأمني. في الحقيقة الوعي الأمني يبدأ غرسه في الأسرة ثم المدرسة ثم أجهزة الأمن ثم الإعلام وتلعب الأجهزة الأمنية دورا كبيرا في بلورة هذا الدور وتوفير المعلومات لأجهزة الإعلام والإعلاميين ليستطيعوا القيام بذلك، فإذا لم تتوفر لديهم المعلومات الكافية فلن تكون مساهمتهم كافية في نشر الوعي الأمني؛ لأنه لا يتحقق إلا من خلال معرفة المجتمع لطابع الجريمة وظروف نشوئها والأطراف الفاعلة فيها وأماكن انتشارها وعوامل تفشيها، حتى تتخذ الإجراءات الوقاية منها وهنا يأتي دور وسائل الإعلام في إيصالها للمجتمع للتوعية بمخاطرها».[1]

- مهمة الصحافة نشر الأخبار والجريمة وبالتالي يكون من المناسب أن تنشر الصحافة الخبر بدلا من أن تترك لإشاعات الاشخاص العاديين، كما أن نشر أخبار الجريمة قد يكون بالنسبة لبعض الأشخاص تنبيها لما قد ينجر عن الرغبات الإجرامية المكبوتة عند محاولتهم إشباعها.

- نشر أخبار الجريمة وأسماء المشتبه فيهم أو المتهم فيهم قد يساعد في تعقب الجناة والقبض عليهم (كما في حالة نشر صورهم وأخبارهم في الصحف).[2]

- نشر أخبار الجريمة يكون له أهمية في اثارة مشاعر الجمهور ضد الجريمة ومرتكبيها، الأمر الذي يساهم في ترسيخ قيم رفض هذا السلوك واستهجانه اجتماعيا وأخلاقيا، كما يظهر حاجة المجتمع إلى تحقيق العدالة الجنائية في مواجهة المجرمين.[3]

حاول الباحث هذه الجزئية البحثية رصد بعض النقاط التي أثارها الاختلاف بين الاتجاه الذي يؤمن بدور وسائل الإعلام في نشر الجريمة والاتجاه الثاني الذي يؤكد على دورها في وقاية المجتمع من الانحراف والجريمة، لنخلص في ختامها إلى القول أن: التأثير السلبي لوسائل الاعلام على الظاهرة الإجرامية وارد لكنه غير مقصود على حسب تفسيرات وقناعات المتلقي، كما يمكن أن تكون الحصن المنيع إذا ما استغلت بالشكل الأمثل.

---

[1]- محمد بن عودة: **دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد3، العدد5، 2013، ص85.

[2]- جمال ابراهيم الحيدري: **مرجع سابق**، ص235.

[3]- فوزية عبد الستار: **مرجع سابق**، ص 108.

2-3- الدين:

«إذا ما رجعنا إلى القاموس المحيط أو إلى لسان العرب أو غيرهم من المعاجم فإننا نجد معان متناقضة، فالدين هو الملك وهو الخدمة وهو العز والذل وهو الاكراه والاحسان والعادة والعبادة وهو أيضا التذلل والخضوع والطاعة والمعصية والاسلام»[1] وما يهمنا في هذا الموضع الدين بالسكون وما يقابله الإحسان والعبادة.

أما اصطلاحا فالدين بمعناه العام هو مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تحث على الخير وتنهى عن الشر في المجتمع ومن هذا المنطلق وجد الرابط بين الدين والظاهرة الإجرامية، فمن المفروض أن يكون حائلا بينها وبين الأفراد ويساهم في الحد من انتشارها في المجتمع وأن تصطف جميع مؤسساته في مجابهاتها، إلا أنه من الممكن أن لا يكون الدين ذا فعالية في مجابهة الجريمة أو قد يساهم في حدوثها لسبب أو لأخر وفي ما يلي محاولة لتبيان الحالتين:

2-3-1- الأثر العام للدين في الوقاية من الجريمة:

كما سبق الذكر في التقديم أعلاه وبما لا يدع مجالا للشك فمن البديهي أن يكون للدين أثرا واضح في الوقاية من الجريمة من خلال ما يزرعه من قيم ومتعقدات تدعم وتحفظ التوازن والتماسك الاجتماعي ويبدو أن ذلك كان محل اهتمام الدارسين الأوائل في علم الاجتماع فقد قام كل من: «ايميل دوكايم، راد كليف براون وجورج لندبرج بدراسة الوظيفة الاجتماعية للدين، حيث توصل دوركايم إلى أن الشعائر الدينية هي تعبير عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي، عن طريق تدعيمها وتقويتها للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تضامن المجتمع والنظام الاجتماعي»[2].

وعلى اعتبار أن الدين يهدف إلى تدعيم مجموعة القيم والمثل التي تلتقى عندها المصلحة العامة، المصلحة ذاتها التي يسعى القانون إلى تحقيقها عن طريق تجريم الافعال التي تتعارض معه، فهذا الاتفاق بين حكم القانون في الفعل وبين حكم الدين الذي يجعل من المعتقدات الدينية وما يرتبط بها من أوامر ونواهي في تقدير كل شخص حريص على التمسك بتعاليم دينه اعتبارا من الاعتبارات التي تنفره من الجريمة وتصرفه عنها وعلى هذا النحو يمثل الدين حاجزا مانعا من ارتكاب الجريمة[3]، في ذات السياق يؤكد روبرت ميرتون في كتابه النظرية الاجتماعية على أن الدين يعتبر أحد وسائل

---

[1]- نبيل محمد توفيق: **الدين والبناء الاجتماعي**، دار الشروق، جدة -المملكلة العربية السعودية،ط1، 1981، ص17.

[2]- سامية جابرمحمد: **علم الاجتماع المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1989، ص 169.

[3]- لخضر زرارة: **مرجع سابق**، ص341.

ضبط السلوك الانساني داخل المجتمع وأن الوظيفة الأخلاقية تتجلى في جعل الأفراد في حالة تكيف مع بعضهم البعض، فضل على تقوية الضمير الجمعي ومقاربة وجهات النظر، فالدين ضرورة قصوى تجسد أهم الميكانيزمات الاجتماعية التي تخلق حالة من التكامل الاجتماعي.[1]

2-3-2- الدور الاستثنائي للدين في الدفع إلى الجريمة:

من الممكن أن يكون لا يكون الدين ذا فعالية في الوقاية من الجريمة، كما يمكن يكون عاملا يساهم في حدوثها من خلال المظاهر الاتية:

- «في الدول التي تتعارض فيها قواعد القانون الوضعي مع القواعد التشريعية التي تقضي بها الأديان السماوية وينتج عن هذا التعارض أن يجد الفرد نفسه أمام قاعدتين مختلفتين للسلوك، إحداهما ذات مصدر وضعي وقد يصل هذا التعارض إلى درجة اعتبار تنفيذ بعض التعاليم المستمدة من الأديان أفعالا إجرامية وتكون النتيجة المنطقية لهذا التعارض أن يكون التمسك بالدين والحرص على اتباع تعاليمه دافعا إلى إرتكاب الجريمة أو متمثلا في ارتكاب جريمة بالفعل»[2].

- كثيرا ما تخلط تعاليم الدين لدى البعض بتأويلات ومفاهيم خاطئة أقرب إلى الخرفات منها إلى فهم الدين الصحيح ويتعاظم الخطر عندما يكون التعصب الأعمى، الذي يدفع بالبعض إلى ارتكاب الجريمة بدعوى الولاء للدين أو حمايته كالاعتداء على أصحاب الديانات الأخرى أو على من يتركون شعائر الدين أو يخرجون عن تعاليمه في مشربهم أو مأكلهم وقد ينصب الاعتداء على أشخاص هؤلاء أو على أموالهم وفي مثل هذه الحالات يمكن اعتبار الدين عامل مباشر في انحراف واجرام الواهمين والمتأولين.[3]

- في حالة انتفاء الدين او ضعف الوازع الديني يغيب دور الدين كوسيلة ضبط وتظهر الجريمة بكل أنواعها.

على العموم في بعض الجزئيات التي أدركتها علاقة الدين بالظاهرة الإجرامية بجانبيها الوقائي والاقترافي، إذا يمكن القول وإن تعالت الأصوات باحتمالية أن يكون الدين دافعا إلى ارتكاب الجريمة

[1] – Robert Merton - **Social theory and social structure**. N.y. The free press.1968 P 32

[2]– عبد المنعم العوضي: **المبادئ العلمية لدراسة الاجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، بيروت، 1982، ص 398.

[3]– فاطمة الزهراء قمقاني: **دور الدين في وقاية الافراد من السلوك الانحرافي والجريمة**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد07، العدد02، 2022، ص214.

أن ذلك يعود للتفسيرات الأحادية الجانب ومن البديهي أن يدعو الدين إلى الخير ونبذ الشر في المجتمع.

3- العوامل الاقتصادية:

3-1- العوامل الاقتصادية الفردية:

إن المقصود بالعوامل الاقتصادية الفردية، ما يطرأ على حالة الفرد من اضطراب يمس حالته الاقتصادية؛ على اعتبار انه جزء من الطبقة الاجتماعية الدنيا وقد رصدت الدراسات في ميدان سوسيولجيا الجريمة جانبان يرجحان كعوامل فردية تدفع إلى ارتكاب الجريمة وهما الفقر والبطالة.

3-1-1: الفقر:

تشير مليكة بن زيان إلى أن الفقر بمفهومه العام هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة وله أبعاد مختلفة منها: الاقتصادي، كما ذهبت إلى أبعد من ذلك في إشارتها إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء انفسهم، على أنه: عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد وللأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية للأفراد وعدم القدرة على تلبية الواجبات الاجتماعية.[1]

في القرنين التاسع عشر و مع بدايات القرن العشرين نال موضوع العلاقة بين الفقر والتبعية الناتجة عن العيش الحضري من جهة وبين الجريمة والانحراف من جهة أخرى اهتمام الدارسين على اختلاف مدراسهم، فأجريت مجموعة دراسات في اوربا، قام بها الرواد الأوائل من علماء الإجرام مثل كيتليه 1862 في فرنسا وقاري 1833 بفرنسا وبلجيكا وبارت 1925 في بريطانيا ودراسات أخرى أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية مثل دراسة ماهيو 1862 وبوث 1892 وآخرون، توصل الدارسون من خلالها إلى أن هناك علاقة سببية بين الفقر والجريمة، إضافة إلى ذلك قام عالم الاقتصاد

[1]- مليكة بن زيان: **الجريمة وعوامل الانتشار في المجتمع الجزائري**، مجلة راوفد للبحوث والدرسات، العدد 08، 2020، ص 35.

الهولندي وليام بونجر بدراسات حول نفس الموضوع، رد من خلالها تقريبا كل شكل من أشكال السلوك الانحرافي إلى الفقر.[1]

وفي سياق الربط بين الفقر وارتكاب الجريمة يذهب بشير سعد زغلول إلى القول أنه من الناحية العملية لا يمكن التسليم بوجود علاقة حتمية بينهما، إنما يصح اعتبار الفقر أحد العوامل التي يمكن على أساسها تفسير ارتكاب بعض الجرائم وخاصة في نطاق جرائم الاعتداء على الاموال مثل السرقة والنصب وخيانة الأمانة، حيث يكون الهدف من ارتكاب هذه الجرائم هو إشباع الحاجيات الضرورية للفرد ويضيف زغلول انه من الممكن أن يكون الفقر دافعا لارتكاب جرائم الاغتصاب وهتك العرض، لعدم توفر متطلبات الزواج مثلا[2] وهذا ما تعارض إلى حد ما مع توصلت إليه دراسة ادوين سوذرلاند المنشورة سنة 1940 عن جرائم النخبة، حيث اكد على ان الانحراف والجريمة ليسا منتشرين بين ابناء الطبقات الدنيا فحسب، بل ينتشران بنفس القدر بين أبناء الطبقات العليا في المجتمع الأمريكي، لتشمل رجال الأعمال والمديرين وكبار موظفي الدولة ومن بين الجرائم المرتكبة حدد سوذلاند الرشوة والتزوير والاختلاس وغيرها...[3]

3-1-2- البطالة:

البطالة حسب محمد نجيب بوعروج بمفهومها العام هي عدم مقدرة الفرد على أن يحصل فرصة عمل، على الرغم من قدرته على العمل و مع مداومة بحثه عن وظيفة وهي ظاهرة اقتصادية تنتج عن إختلال التوازن في سوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب بالمقارنة بفرص العمل الموجودة.[4]

لاشك في أن هناك علاقة بين البطالة والظاهرة الإجرامية؛ فوجود الشخص في هذه الحالة يجعله غير قادر على توفير متطلبات حياته الضرورية، الأمر الذي قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة بهدف إشباع هذه الحاجيات وقد يمتد تأثير البطالة إلى الأسرة كلها لعدم قدرة رب الأسرة على الإنفاق وما يترتب عنه من تفكك للأسرة، فيتشرد الأبناء ويعزفون عن الدراسة ومن ثم يلجؤون إلى العصابات

[1]- علي مانع: **جنوح الاحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة** في علم الاجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1996، ص104.

[2]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق،** ص97.

[3] - Edwin Sutherlnd**. Withe rollar criminlity american sosiolgieal**.. vol i- 1940. p12.

[4]- محمد نجيب بوعروج: **الشباب الجزائري بين البطالة والانحراف،** مجلة الاسرة والمجتمع، المجلد09، العدد02، 2021، ص159.

الإجرامية للبحث عن وسيلة يشبعون بها احتياجاتهم[1] وفي دراسة لزكيو مصطفى حول عوامل السلوك الاجرامي توصل الباحث إلى أن: أكثر مرتكبي جرائم القانون العام، كالجرائم ضد الأشخاص والممتلكات والجريمة المنظمة هم الأفراد البطالين وهذا حسب إحصائيات الدرك الوطني وتوصل الباحث أيضا إلى أن موظفي الدولة أقل تورطا في هذا النوع من الجريمة وهذا ما يؤكد أن للحالة المهنية تأثير نوعي على الجريمة[2].

كما أن حالة الإقصاء وعدم الإحساس بالانتماء التي يشعر بها البطالين تولد لديهم حالة من الإحباط والحقد على المجتمع، فالبطالة تولد لدى الفرد الشعور بالدونية وفقدان الأهمية الاجتماعية، ما ينتج عنه عدم الإلتزام بالقوانين التي يراها غير منصفة ولا يحترمها وهذا ما ييسر الطريق نحو الانحراف والجريمة.[3]ففي بحث أجراه الباحث عبد الله سالم إنتهت نتائج دراسته إلى وجود علاقة لمتغير البطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام وتم تفسير ذلك بأن تقلبات الاقتصاد الأردني أدت إلى خلق معدلات متفاوتة من البطالة، نظراً لتفاوت الظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبذلك شكلت البطالة الوجه الأخر للفقر من حيث تأثيرها على مستوى معيشة الأفراد والأسرة، كما أن البطالة في المجتمع الأردني تعد وجهاً من وجوه الفقر الاقتصادي، فالشخص العاطل عن العمل لا يستطيع توفير مصدر الرزق والعيش الكريم لأسرته، مما قد يؤدي إلى مشاكل أسرية وهكذا يشعر بالدونية وانعدام المكانة الاجتماعية وقد يلجأ العاطل عن العمل إلى ارتكاب أنماط معينه من الجرائم مثل السرقة والنصب والاحتيال والتزوير، على اعتبار أن لديه أوقات فراغ قد تؤدي به إلى التفكير والتخطيط لارتكاب سلوكيات غير مشروعة من أجل الحصول على المال[4].

على العموم لا يمكن الجزم بسببية البطالة لوحدها في ارتكاب جميع السلوكيات الإجرامية ويمكن القول أن لصلاحية تفسيرها لأنماط معينة من الجريمة دون غيرها ما يبررها وهكذا نخلص إلى القول بأنها احد العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة.

---

[1]– بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص98.

[2]– مصطفى زيكيو: **عوامل السلوك الاجرامي**، مجلة الحوار الثقافي، المجلد02، العدد01، 2013، ص 204.

[3]– مليكة بن زيان، **مرجع سابق**، ص37.

[4]– عبد الله سالم الدراوشة: **أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الامن العام**، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2014، ص 200

3-2- العوامل الاقتصادية العامة:

يقصد بها مجموعة الظواهر الاقتصادية التي تمس المجتمع بصفة عامة وتظهر علاقتها بالظاهرة الإجرامية من خلال رصد تأثيرات كل من متغيرات التحول والتقلب الاقتصاديين وفيما يلي محاولة لتبيان ذلك:

3-2-1- التحول الاقتصادي:

يشير كل من هاني السيد وخالد عيد إلى أن المقصود بالتحول الاقتصادي: ما يطرأ على النظام الاقتصادي في الدولة، ما يؤدي إلى نظام اقتصادي متغير تماما لما كان عليه من قبل وحينئذ يثبت هذا النظام ويميل إلى الاستقرار نسبيا وقد شهد النظام الاقتصادي في معظم الدول الأوربية وغيرها التحول أو الانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الراس مالي والتحول من النظام الزراعي إلى الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي اجتاحت أوربا في ذلك الوقت وقد نرتب عن ذلك أثارا هامة كان لها دور لا يمكن إنكاره على الجريمة[1]وهذا ما نسعى إلى توضيحه في ما يلي:

3-2-1-1- ظهور التجمعات البشرية الكبيرة:

إن انتقال مجتمع ما من مجتمع زراعي إلى صناعي يؤدي في غالب الأحيان إلى هجرة عدد كبير من أبناء الريف إلى المدينة حيث توجد المصانع، يخلق مجتمع جديد تتصهر فيه ثقافة الريف والمدينة وما يرتبط بذلك بمسألة الاختلاف الثقافي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجريمة، فضلا عن ظهور ازمة السكن في فضاءات مشتركة وما يصحبها من جرائم السرقة والاعتداء ومختلف الجرائم الجنسية.

علاوة على ذلك فقد يتخلل التحول الاقتصادي فترات رخاء على المستوى العام يصاحبها ارتفاع في المستوى المعيشي لبعض السكان، حيث تدفع الوفرة المادية بعض الاشخاص إلى التفكير في تحقيق بعض الأهداف ما كان ليفكر فيها لو كان ميسور الحال، فقد يدفعه طموحه ورغباته إلى تحقيق مستوى اقتصدي أفضل، الأمر الذي يؤدي به إلى جرائم السرقة أو النصب أو خيانة الامانة،

[1]- هاني محمد السيد علي و خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح: **أثر المتغيرات الاقتصادية على جرائم الاحداث- دراسة تطبيقية على مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد35، العدد04، 2021، ص 275

فضلا عن بعض الجرائم الاقتصادية التي تصاحب الأزمات الاقتصادية بسبب الجشع والرغبة في تحقيق الثراء، فتظهر جريمة المضاربة وغلاء الأسعار والتخزين غير القانوني وغيرها...[1]

3-2-1-2- ظهور التبادل التجاري:

تميز المجتمع الصناعي بوفرة الإنتاج نظرا للتوسع في المشاريع الصناعية ويترتب عن ذلك زيادة الإنتاج في مقابل انخفاض الطلب، على خلاف المجتمع الزراعي الذي يسعى فقط لتحقيق الإكتفاء الذاتي وبذلك ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والمنتجات بين مختلف المدن وحتى الدول، كمحاولة لتحقيق التوزان بين العرض والطلب.

ونتيجة لزيادة حركة التبادل التجاري ظهرت أهمية النقود داخل المجتمع وزاد ذلك في سعي الأفراد للحصول عليها ومن بين الطرق نجد منها غير المشروعة، فتبرز العديد من الجرائم تبعا لذلك كالسرقة والنصب وجرائم تزوير الفواتير ومجموعة جرائم الغش التجاري الأخرى.[2]

3-2-2- التقلبات الاقتصادية:

يستدل عليها من خلال؛ مجموعة التغيرات العارضة التي تحدث على مستوى النظام الاقتصادي في فترة زمنية ما، مع تميزها بعدم الاستقرار والثبات وعدم الشمولية وما يصاحبها من تقلبات في الأسعار والدخول، فضلا عن التذبذب الحاصل بين رخاء وكساد.

3-2-2-1- تقلبات الأسعار:

يراد بتقلبات الأسعار ما يطرأ من زيادة أو نقصان على أسعار السلع الخدماتيه الموجهة للمستهلك وقد ثبت عن العديد من الدراسات والاحصائيات وجود صلة وثيقة بين تقلبات الأسعار وبين ارتكاب جرائم السرقة؛ حيث أن ارتفاع أسعار المواد الضرورية في حياة الأفراد يزيد من ضغوطات الحياة، أمام عدم القدرة على اقتنائها بسبب عدم كفاية الدخل وهكذا يجد بعض الأفراد انفسهم تحت طائلة ارتكاب الجريمة، كما أن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى تراكمها وبالتالي قلة الطلب يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالين، حيث أن خيار تسريح العمال يصبح حلا استراتيجيا لتفادي الخسائر، الأمر الذي من شأنه أيضا أن يدفع بهؤلاء المسرحين تحت ضغط الفاقة المادي وما يترتب عن ذلك من ضغوطات نفسيه إلى تلبية احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم بطرق غير مشروعة.[3]

---

[1]- جمال ابراهيم الحيدري: **مرجع سابق**، ص246.

[2]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص 94.

[3]- محمد نجيب حسني: **دروس في علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، مصر، 1988، ص134.

وعلى النقيض فان انخفاض الأسعار من شأنه أن يقلل ارتكاب بعض الجرائم على شاكلة جريمة السرقة إذا ما صاحبه ارتفاع في متوسط دخل أفراد المجتمع.

3-2-2-2- تقلبات الدخل:

يقصد بتقلبات الدخل كل تغير سواء بالزيادة أو النقصان على دخل الفرد وفي كل حالة من الحالتين يمكن أن توجد علاقة بالظاهرة الإجرامية وعلى ذلك فإنه كلما ارتفع الدخل خاصة مع ثبات الأسعار تزداد القدرة الشرائية وهذا ما يمكن الفرد من اشباع حاجاته بطريقة مشروعة وتقل بذلك معدلات ارتكاب جرائم السرقة وهذا لا يمنع ارتكاب معينة مثل جرائم تحرير شيات دون رصيد رغبة في أن يرفع المجرم مستواه المعيشي.[1] في دراسة أجراها لون فانستين في الولايات المتحدة الأمريكية، حول الجريمة الاقتصادية تم التوصل إلى أن زيادة بـ10% في متوسط أجور أصحاب الدخول المتدنية في منطقة معينة يعمل على تقليص معدل الجريمة على الملكية في تلك المنطقة بنسبة تتراوح بين 0.7 و 1.0%[2].

أما في حالة تأثير الازمات الاقتصادية على دخل بعض الأشخاص من ذوي الدخل المحدود وعن إشباع حاجتهم بالطرق المشروعة ولا يستطيعون التكيف مع الظروف الجديدة، فيلجؤون إلى ارتكاب السرقة وغيرها من جرائم الأموال لتوفير حاجياتهم[3] وتؤكد فوزية عبد الستار في هذا الصدد على أن تأثير انخفاض الدخل على الظاهرة الإجرامية يرد عليه تحفظان: أولهما أن إنخفاض الدخل الفردي لا يقابله زيادة في نسبة جرائم السرقة إذا كانت الاسعار ثابته وفي الحالة الثانية إذا ما صاحب انخفاض الدخل انخفاض في الأسعار فإن قوة الدخل الشرائية تظل دون تغيير أي أن الفرد قادر على إشباع نفس القدر من الإحتياجات وبذلك لا يكون لهذا الوضع أي تأثير على الظاهرة الإجرامية.[4]

مما تقدم عرضه، يمكن القول أنه لا يمكن الجزم بأن وجود الجريمة في المجتمع، يرتبط بالمتغيرات الاقتصادية في المجتمع سواء كانت عامة أو خاصة، إذا لم يثبت تأثيرها على بقية العوامل الاجتماعية، فضلا عن ما تسببه من ضغوطات وإحباطات على الشخص المجرم.

---

[1]- بشير سعد زغلول: **مرجع سابق**، ص95.

[2] - Len Feinstein. **Quantitative Estimates of the Social Benefits of Learning. 1: Crime**. Wider Benefits of Leaning Research Report Centre for Research on the Wider Benefits of Learning. London. 2002, p3.

[3]- محمد رمضان باره: **مرجع سابق**، ص54.

[4]- فوزية عبد الستار: **مرجع سابق**، ص202.

II- تصنيف الجماعات الإجرامية من منظور قانوني:

كما سبق الذكر في بداية هذه الدراسة فإن التناول الأكاديمي لمفهوم الجماعات الإجرامية على المستوى المحلي يرتبط في الغالب بسياقات قانونية وبهذا فقد تنوعت المفاهيم التي تحمل دلالات جزئية تتصل به على اختلاف تسميتها، بتجدد وتنوع النصوص القانونية المجرمة لتشكيل الجماعات الإجرامية ومن بينها: جمعيات الأشرار، عصابات الأحياء والجماعات الإجرامية المنظمة وفي ما يلي محاولة لتسليط الضوء على أبرز ما جاء بخصوص هذه المفاهيم:

1- جمعيات الأشرار:

استقراء لما ورد بنصوص قانون العقوبات الجزائري في المواد 176 و 177 مكرر الخاصة بتجريم تكوين جمعيات الاشرار تعرفها أمال زاوي على أنها: كل اتفاق بين شخصين أو أكثر تجمعهما الرابطة المادية او المعنوية لارتكاب فعل اجرامي يهدف إلى المساس بالأمن العام أو التهديد والاعتداء على المواطنين أو ممتلكاتهم، بغرض تحقيق منفعة مادية او مالية وتكون في شكل فعل إجرامي منظم، يقوم على أساس تأسيس جماعة إجرامية، فالجريمة في هذه الحالة مفترضة وتقوم بمجرد التصميم المشترك على ارتكاب الفعل الإجرامي، ثم تستمر من خلال فعل التنظيم والانضمام إلى هذه الجماعة وصولا إلى فعل الاشتراك.[1]

إن الغرض من الجمعية أو الاتفاق في جرائم تكوين جمعيات الأشرار هو الإعداد لجناية أو جنحة يعاقب عليها قانونا بخمس سنوات حبس على الأقل ضد الأشخاص أو الاملاك.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن جمعية الأشرار غرضها هو القيام بأعمال تحضيرية للجرائم، حيث نصت المادة 176 من قانون العقوبات على أن جمعية الأشرار تقوم بالاتفاق الجنائي بالتصميم والتشاور والتخطيط على الإعداد لارتكاب جناية أو جنحة، كما جرمت الفقرة 1 من المادة 177 قانون العقوبات المشاركة في تكوين جمعية أشرار بوصف جناية إذا تم الإعداد لجناية وبوصف جنحة إذا تم الإعداد للجنحة وحسب الفقرة 2 من نفس المادة يعاقب فعل تنظيم جمعية الأشرار أو

---

[1]- أمال زاوي: **إستراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة جرائم العصابات**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 1448.

[2]- محمد عبد القادر عقباوي: **ردع عصابات الاحياء وفقا للقانون 20-30 المؤرخ في 30 أوت 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها- دراسة تحليلة-**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد11، العدد 02، 2022، ص 91

مباشرة القيادة فيها بوصف جناية، بينما تكييف كل جرائم عصابات الأحياء هو جنحة ما عدا صورة واحدة وهي عندما تؤدي المشاجرة إلى وفاة شخص من خارج العصابة.

جمعية الأشرار يمتد نطاقها إلى كل الجرائم الماسة بالأشخاص من الضرب، الجرح، القتل، التعذيب والتهديد والاعتداء على الحريات الفردية وعلى الشرف والاعتبار وجرائم الأموال مثل السرقات والنصب والاحتيال وتبيض الأموال وجرائم الشيك وخيانة الأمانة والتعدي على الأملاك العقارية وجرائم المساس بمنظومات الإعلام الآلي[1].

2- الجماعات الإجرامية المنظمة:

إن المشرع الجزائري وبمناسبة تطرقه لتعريف الجماعات الإجرامية المنظمة، قام بتعديل المواد 176 و177 من قانون العقوبات المتعلقة بتكوين جمعيات أشرار بموجب القانون 15/04 المؤرخ في 10-11-2004 وعرفها على أنها: « جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجنايات أو جنح ضد الأشخاص أو الممتلكات وذلك بقصد الربح على أن يتعدى العمل الإجرامي الحدود الوطنية، كما يمكن اعتبارها جريمة احترافية أو جريمة مقننة، جريمة مخططة، جريمة عابرة للقارات، مع اتساع مجال نشاطها واتخاذها لأشكال من الإجرام مع استعمال العنف.[2]

كما يتعين التفرقة بين المنظمات الإجرامية المحلية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، حيث يمتد نشاط الأولى داخل إقليم دولة واحدة، بينما يتعدى نشاط الفئة الثانية لتلك الحدود وتبعا لهذه التفرقة يمكن القول أنه لا تعتبر جريمة عبر وطنية إذا ارتكب الجرم داخل دولة واحدة واذا كان أعضاء الجماعة الإجرامية من مواطني تلك الدولة وإذا كان جميع الضحايا من مواطني تلك الدولة وإذا كانت الأثار الناجمة عن الجرم محصورة في تلك الدولة.[3]

---

[1]- أحسن بوسقيعة: **مرجع سابق**، ص483.

[2]- محمد بن عمارة: **مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد2، العدد 4، 2016، ص11.

[3]- نزيه نعيم شلال: **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية**، منشورات الحلبي، لبنان، ط1، 2010، ص 13.

2-1- خصائص الجريمة المنظمة:

2-1-1- من حيث الهيكل:

- عدد الأعضاء:

إن هذه الجرائم ليست جرائم فردية، بل تقوم بها جماعات إجرامية منظمة بمعنى أن هذه الجماعات تتوفر على هيكل تنظيمي ويتسم تكوينها بنوع من الاستمرارية الجماعية، فلكي توصف الجماعة الإجرامية بأنها منظمة نظرا لما يقتضيه البناء الهيكلي للجماعة يجب أن تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر لكي توصف بأنها منظمة وهو في نظرنا العدد اللازم لكي توصف الجماعة بأنها كذلك.[1]

- التعقيد والسرية:

تشهد التنظيمات الإجرامية نموا تنظيميا ملحوظا في الآونة الأخيرة وقد انعكس هذا النمو على بنائها وجعلها أكثر تعقيدا وأثر ذلك على تنوع نشاطاتها واقترانها بالنجاح الدائم في أغلب الأحوال، الأمر الذي أفضى الكثير من السرية والتكتم على في تنفيذ أعمالها الإجرامية وتحركات عناصرها وقد ظهر هذا النمو التنظيمي المعقد للتنظيمات الإجرامية جليا بعد تغلغل التنظيم في النظام الرأس مالي.[2]

- التخطيط:

يعتمد أسلوب العمل داخل عصابات الجريمة المنظمة بالدرجة الأولى على التخطيط ، بحيث لا تعتمد على عمل شخص واحد بل على عمل جماعي يقوم على تقسيم الأدوار بدءا من الإعداد حتى التنفيذ، حيث تقوم بدراسة ما هو متوافر من إمكانيات ووضع خطط دقيقة لتنفيذها بكفاءة وتستعين لأجل ذلك بذوي الخبرة والاختصاص في المجالات والتخصصات المختلفة، سواء كانت إدارية أو قانونية أو اقتصادية أو حتى سياسية وذلك بهدف تطوير أسلوب عملها وتنمية قدراتها.[3]

- التكامل:

لهذه الميزة قدر كبير من الأهمية في الجريمة المنظمة، بحيث ان الجريمة المنظمة من الجرائم ذات الاتصال الوثيق بين مكوناتها، اذ يجب ان تتوفر لها عناصرها المتكاملة، بحيث تكمل كل حلقة

---

[1]- محمد حمودي: **الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها**، مجلة القانون، المجلد07، العدد02، 2018، ص 80.

[2]- محمد بن عمارة: **مرجع سابق**، ص 6.

[3]- محمد حمودي، مرجع سابق، ص 81.

فيها الحلقة الأخرى، فمثلا في جريمة المخدرات هناك ارتباط وثيق بين حلقات الإنتاج والعبور والتوزيع والاستهلاك وهذه الميزة تجعل قطع أي حلقة تمثل عاملا هاما في السيطرة على الجريمة.[1]

- الاستمرار التنظيمي:

تسعى المنظمات الإجرامية إلى المحافظة على بقائها واستمرارها، حيث يتم مراعاة تسلسل القيادة بشكل حازم ولا يسمح للعضو بالتعامل مع القيادات التي تعلوه مباشرة وهذه القيادات بدورها تتعامل مع القيادات الأعلى منها وهكذا وبذلك لا تستطيع السلطات الى حد ما أن تتبع أثارهم وتكشفهم، كما يتوجب على جميع أعضاء المنظمة الإجرامية احترام النظام الداخلي للمنظمة من قواعد كالتسلسل والسرية ويتم انزال عقوبات شديدة في حالة مخالفة الأوامر قد تصل إلى الموت.[2]

- التكامل:

يعد التكامل أهم ميزة في الجريمة المنظمة وهذا لوجود صلة متينة بين مختلف مكوناتها، بحيث كل حلقة تكمل الأخرى، فتجار المخدرات مثلا يعملون وفق سلسلة منظمة من المادة الخام إلى الإنتاج إلى العبور إلى التوزيع إلى الاستهلاك وهذا ما تعتمد عليه لمصالح الأمنية في كسر حلقة من هذه الحلقات وبذلك يسقط الهرم الذي تبني عليه العصابة الإجرامية.[3]

2-1-2- من حيث طبيعة النشاط:

- الاحتراف:

عادة ما تشكل المنظمات الإجرامية من المجرمين المحترفين الذين لديهم خبرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقد يستعينون بخبراء لتحقيق أهدافهم، كما انهم مستعدين للتضحية للنجاح في مهامهم.[4]

- استمرارية النشاط:

يقصد بذلك عمل العصابة المنظم الدائم بغض النظر عن حياة الأفراد، فإذا غاب فرد منها خلفه أخر بنفس النشاط و نفس المهمة، فالعصابة تستمد نشاطها عن طبيعة عملها وليس من

---

[1]- مروك نصر الدين: **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**، مجلة السراط، المجلد02، العدد02، 2000، ص 133.

[2]- نبيلة قيشاح: **الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 04، العدد02، 2017، ص ص 953-954.

[3]- محمد بن عمارة، **مرجع سابق**، ص 6.

[4]- نبيلة قيشاح: **مرجع سابق**، ص 954.

أعضائها، فإذا كانت متخصصة في سرقة السيارات يستمر نشاطها بنفس المهام و لو تغير كل أفرادها وإذا كانت متخصصة في المخدرات أو تجارة البشر أو الخطف يستمر عملها على الوتيرة التي كانت عليها من ذي قبل.

- **استعمال العنف:**

من استراتيجيات العمل الإجرامي المنظم استخدام العنف وغالبا ما يصل إلى القتل والخطف والضرب و الجرح المفضي إلى الموت و التعذيب وهذا من ضمن أهداف العصابة عادة، بغرض إرهاب و محاولة إخضاع من يرفض الانصياع لها والعنف يستعمل أيضا للقضاء على من ينافس هذه العصابة من العصابات الأخرى خاصة إذا دخلت مجال التخصص الذي تنشط فيه مثل المخدرات أو سرقة السيارات أو المتاجرة بالبشر أو الأعضاء البشرية واستعمال العنف والترهيب وإن كان أسلوب الجماعات الإرهابية، خاصة القتل الجماعي وتحطيم الممتلكات.[1]

3- عصابات الأحياء:

بموجب الأمر الرئاسي 20-03 في المادة 01 و 02 فقد ورد في تعريف المشرع الجزائري لعصابات الأحياء انها: «كل مجموعة تحت أي تسمية كانت مكونة من شخصين أو أكثر ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في اي حيز مكاني أخر أو بغرض فرض السيطرة عليها من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغبر أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة او مخبأة ويشتمل الاعتداء المعنوي على كل اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الحرمان من حق»[2].

من هذا التعريف يمكن لنا أن نستشف بعض خصائص عصابات الأحياء وتتمثل في وجوب توفر تعدد الأعضاء ويشترط أن يكون شخصين فما أكثر، مع الاتفاق على القيام بأعمال تهدف إلى اللأمن بطرق مختلفة كاستخدام وسائل العنف المادية المتمثلة في الأسلحة البيضاء، الألعاب النارية، الكلاب المدربة وغيرها... أو طرق معنوية كالتهديد أو الترهيب، بهدف السيطرة على الأحياء السكنية

[1]- محمد بن عمارة: **مرجع سابق**، ص ص 7-8.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 20-03 الصادر في 30 أوت 2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها ، العدد 51، ص 5.

وهذا ما يحيل ضمنيا إلى خاصيتي التخطيط والتنظيم المسبق وإن كان ذلك نسبيا بالمقارنة مع الجريمة المنظمة وذلك من خلال توزيع الأدوار بين أفراد الجماعة.

جدير بالذكر أن عصابات الأحياء يمكن لها أن تتطور مع مرور الزمن لتصبح أكثر خطورة، إذا ما أنظمت إلى تنظيمات إجرامية تتجاوز الحدود الوطنية، فضلا عن ما تخلفه في حالتها الأولى من أضرار على المستوى الاجتماعي بدرجة أولى، على اعتبار أنها تحمل أفكار وسلوكيات مضادة للمجتمع.

ومن بين آليات الوقاية من عصابات الأحياء التي نص عليها هذا الأمر إنشاء لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء، التي ترفع تقريرها السنوي إلى رئيس الجمهورية وعرضه على الحكومة ومتابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء والمتمثل دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء، على المستوى المحلي والرصد المبكر لنشاطات هذه العصابات وإخطار السلطات المعنية بذلك.

III - مقاربات نظرية تفيد في تفسير تشكل الجماعات الإجرامية:

1- نظرية تشكيل رد الفعل:

تعود هذه النظرية إلى صاحبها ألبرت كوهن المولود سنة 1918 في مدينة بوسطن الأمريكية، تتلمذ على يد تالكوت بترسونز، روبرت ميرتون في جامعة هارفرد وعند انتقاله إلى جامعة انديانا التي تحصل فيها على درجة الدكتوراه سنة 1951، درس لدى ايدوين سوذرلاند وتزامل مع ريتشارد كليوارد وشهدت الجامعة ذاتها ميلاد نظريته المعروفة بالثقافة الفرعية الجانحة أو نظرية تشكيل رد الفعل.

«اتبع البرت كوهين ميرتون من خلال التركيز على المصادر البنائية للضغوط التي تقود إلى التأقلم المنحرف من قبل أبناء الطبقة الدنيا، لكن كوهين طبق ذلك تحديداً على الثقافة الفرعية الجائحة الموجودة بين المراهقين الذكور من الطبقة الدنيا وقد أدرك أن الثقافة الفرعية الجانحة تلعب دورا في التأثير على الشباب من الطبقة الدنيا لينغمسوا في السلوك الجانح، لكنه أنكر أي اهتمام بتفسير الفروق في السلوك الفردي أو لماذا تم الإبقاء على الثقافة الفرعية الجانحة خلال فترة من الزمن وعوضاً عن ذلك، فقد أراد أن يفسر لماذا توجد الثقافة الفرعية الجانحة أصلا».[1]

[1]- كرستين سالرس ورونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص 230.

« قام البرت كوهن بمراجعة نقدية للدراسات السابقة التي تمت عن الأحداث وخلص إلى القول بأن هذا النمط من السلوك غالبا ما يوجد في الطبقات الفقيرة كسابقيه وأن العصابات المنحرفة بسلوكياتها هي الأكثر وجودا في تلك الأحياء الفقيرة والأهم من ذلك وجد كوهن أن سلوك تلك العصابات غير نفعي وسلبي وغير عقلاني، كأن يسرق الحدث إرضاء للرفاق أو إغاضة للأخرين وأنهم مهتمون بالحاضر وليس المستقبل، كما أنهم عدائيون للأخرين وخلص إلى القول بأن هذه السمات للعصابات بحاجة إلى نظرية تفسرها.»[1]وقد أشارت الباحثة خليفي حفيظة إلى سمات الثقافة الفرعية التي تطرق لها ألبرت كوهن كما يلي:

*** اللانفعية:**

حينما يسرق أفراد الثقافة الفرعية المنحرفة ليس بهدف مادي، إنما تعبير عن رفض قيم المجتمع وتحقيقا للمكانة، فهم يكتسبون مهارات إجرامية تعبيرا عن الانضمام للجماعات الانحرافية من أجل اللهو والتسلية.

*** السلبية:**

تستمد الثقافة الفرعية المنحرفة الخاصة معاييرها من خلال تبنيها قيم ومعايير تتعارض مع القيم والمعايير السائدة في المجتمع (استقطاب سلبي).

*** الحقد:**

الثقافة الفرعية المنحرفة يتسم سلوك أفرادها بالحقد من خلال تحطيم وتخريب الممتلكات الخاصة وخاصة ما يعد ذا قيمة عند الأخرين.

*** المتعة الوقتيه:**

يتم تحقيق الأهداف في الثقافة الفرعية المنحرفة بشكل غير مدروس.[2]

وعلى سبيل التفسير، استندت نظرية كوهن على التناقضات بين الأهداف المرجوة اجتماعيا والوسائل اللازمة لتحقيقها، حيث يؤكد كوهن بأن عصابات الجانحين نشأت نتيجة البنية الطبقية في المجتمع الأمريكي، حيث يشعر الأطفال من الطبقة العامة بأنهم مركز الإحباط في المجتمع الأمريكي لأن قيم الطبقة الوسطى هي المسيطرة وتتحكم بتطلعات هؤلاء الشباب للنجاح الفكري والمهني وإنهم

[1]– عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص 161.

[2]– حفيظة خليفي: **الثقافة الفرعية لانحراف الاناث بالإقامة الجامعية (دراسة وصفية استطلاعية)**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 04، 2015، ص 130.

يدركون عجزهم عن تحقيق هذه الأهداف، لذلك فإن حل هذه المشكلة هو من خلال إيجاد ثقافة فرعية للجانحين والتي يتم فيها رفض قيم الطبقة الوسطى والتي تتضمن (تكوين رد الفعل) والذي يمثل تناقضا لهم.[1]

لمزيد من الايضاح يؤكد كوهن أن المراهقين يواجهون معايير الطبقة الوسطى في الاحترام والقبول في المدارس العامة، حيث تفرض توقعات الطبقة الوسطى من قبل المدرسين الإداريين على الطلبة من جميع الخلفيات ومن هذه المعايير: السلوك الجيد، التصرف المناسب والاتجاهات غير العدوانية والانتباه للعلامات الدراسة والمشاركة الفاعلة في فعاليات المدرسة وهي من ضمن الطرق التي يحقق بموجبها الطلبة المكانة والقبول الاجتماعي، أما المراهقون من الطبقة الوسطى والمدعومين من والديهم فهم يستطيعون أن يحققوا هذه المعايير، فهم يحققون التقدير والمكانة من خلال تحقيقهم لهذه المعايير ليس في عيون البالغين فقط ولكن وعلى نطاق أوسع في عيون أقرانهم وعلى أي حال، فالشباب من الطبقة الدنيا وخاصة الأولاد لا يستطيعون دائما تلبية هذه المعايير، فليس لديهم المهارات اللغوية والاجتماعية لتلبية معيار قيم الطبقة الوسطى وكنتيجة لذلك فإن حرمان المكانة ينتج إحباط المكانة.[2]

يرى كوهن أن هذا هو الأصل في نشوء العصابات وذلك من خلال رد الفعل على المكانة الاجتماعية المتدنية وهنالك أشكال مختلفة لرد الفعل هذا أو التكيف، فقد يلجأ البعض نحو التكيف مع معايير وقيم الطبقة الوسطى وذلك كحل جمعي لمشكلة المكانة ولكن هذا الحل يتطلب التغيير نحو المكانة المرجوة وهذا لن يتأتى إلا من خلال معايير جديدة للمكانة والتي تعرف على أنها استحقاقية، أي يستحقونها أي يركزون على الصفات التي يملكونها وهكذا تتشكل الثقافة الفرعية المنحرفة من أجل حل مشكلة المكانة المتدنية لأبناء الطبقات الفقيرة.

يمكن إجمال نظرية كوهن كما يلي : أن الضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي المتباين تخلق مواقف مشتركة للعديد من أبناء الطبقات الفقيرة ، أما الكيفية (العمليات والتفاعل الاجتماعي) التي يصبح فيها الصغار منحرفين فتعتمد على درجة وقوة التفاعل مع

[1]– ولاء عبد الفتاح الصرايرة: **دور الثقافة الفرعية الجانحة في تفسير السلوك المنحرف لدى عينة من الاحداث المحكومين في مراكز الاحداث في المملكة الاردنية الهاشمية**، مجلة حوليات أداب عين شمس، المجلد 43، العدد 01، 2021، ص 315.

[2]– كرستين سالرس ورونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص ص 130–131.

تلك الثقافة الفرعية المنحرفة، فالذين يتفاعلون بشكل متكرر مع العصابات المنحرفة ويرون فيهم الناس المهمين في حياتهم فسوف يرون في الثقافة الفرعية المنحرفة للعصابة الترياق الشافي لمشاكلهم.[1]

2- نظرية الفرصة الفارقة في الجنوح:

تعود هذه النظرية إلى كل من ريتشار كليوارد صاحب مقال نظرية الفرصة المختلفة والذي يعتبر حجر الأساس لبناء هذه النظرية وكذلك لويد اوهلن الذي اشترك معه في تأليف كتاب الانحراف والفرصة: نظرية في العصابات المنحرفة.

بعد وقت قصير من نشر نظرية كوهن قدم كل من ريتشارد كليوارد ولويد أوهلين نظرية الفرصة الفارقية في الجنوح ونظريتهما مشتقة من نظرية الأنومي لميرتون ونظرية الثقافة الفرعية لكوهين من ناحية ومن نظريات التفكك الاجتماعي لشو ومكاي ونظرية المخالطة الفارقة لإدوين سوذرلاند من ناحية أخرى، فمن وجهة نظر كليوارد واوهلين فإن الفرضيات العامة لنظريتهم قد طبقت في مجال واسع من السلوك الجانح والاجرامي ولقد طورها كليوارد واوهلين على نحو خاص لتفسير أنماط المشاركة في الثقافات الفرعية الجانحة،[2] حيث يشير الباحثان إلى مدى توفر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافها بطرق غير مشروعة وقد خلصا إلى أن الوسائل غير المشروعة قد تتاح أمام بعض الأفراد الذين نشأوا في مناطق يكون النمط الإجرامي راسخا بها، كما تتوافر لديهم الفرص من خلال أوضاعهم الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف وقد تكون هذه الفرص موصده أمام جماعات أخرى.[3]

هذا ويعمد كثير من الدارسين إلى إدراج نظرية " كلوارد و أوهلن ضمن نظريات الثقافة الفرعية أو الخاصة الجانحة و لذلك ما يبرره، فلقد ذهب الباحثان إلى أن الانفصال أو التناقض بين الآمال و الأهداف من جهة و الفرص المشروعة لتحقيقها من جهة أخرى يؤدي إلى نوعين من الحلول: الحل الجمعي أو الحل الفردي؛ بمعنى أنه إذا اتسم الفشل في تحقيق الأهداف بالطابع الفردي، فإن الفرد يبحث عن حل فردي لمشكلته، أما إذا كان فشل الأفراد في تحقيق أهدافهم مرتبطا بالبناء الاجتماعي

[1]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص162.

[2]- كرستين سالرس ورونالد أكرز، تر: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص ص 131-132.

[3]- هاني خميس عبده: **مرجع سابق**، ص45.

بسبب نقص الفرص، فمن المحتمل أن يسعى الأفراد إلى البحث عن حل جمعي ويتمثل ذلك الحل في الثقافة الخاصة الجانحة.[1]

وقد توصلا إلى أن هناك ثلاثة نماذج للعصابات تشكل على تنوعها ثقافة فرعية جانحة وهي العصابة الإجرامية أو الجنائية، العصابة الصراعية والعصابة الإنسحابية كما هو موضح في ما يلي:

- الثقافة الفرعية الجانحة الإجرامية أو الجنائية:

يتطلب استمرار الثقافة الفرعية المنحرفة تأييداً وتعزيزاً من البيئة وتوافر نمط تكاملي بين المجرمين وبين مستويات السن المختلفة للمجرمين، نظراً لأن عملية تعلم السلوك الإجرامي واكتساب المهارات والخبرات الإجرامية تتضمن مجموعة من أنماط العلاقات يتم من خلالها نقل وتعلم الخبرات من مستوى سنى إلى مستوى سنى آخر، يذهب كلوارد أوهلن إلى أنه بين الطبقة الدنيا غالباً ما توجد أمثلة ناجحة لنماذج السلوك الإجرامي؛ حيث يعد كبار المجرمين ظاهرة ناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم، في نفس الوقت يرغب كبار المجرمين في إقامة علاقات ودية مع هؤلاء الشباب على أنه يجب التأكيد على أن عملية التعلم بمفردها لا تعنى أن الفرد يستطيع أن يمارس بنجاح الدور الذى تم تدريبه عليه، فالبناء الاجتماعي يجب أن يتيح ويقدم الفرصة لممارسة هذا الدور، كما أن الأدوار الإجرامية لا يمكن أن توجد أو تستمر إذا لم يكن هناك نسق من العلاقات المعقدة المتبادلة بين المجرمين والأسوياء يؤدى إلى قيام الثقافة الفرعية المنحرفة.

كما يرتبط النموذج الفرعي ذو الطراز الإجرامي في رأى كلوارد وأوهلن بظروف حياتية أساسية هي مصدر وجوده وسبب استمراره منها طبيعة الحي وخصائص الموطن السكني ونوع السكان والمتغيرات الديموغرافية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وشكل التدرج الطبقي ونوع البناء الأسرى والعلاقات التي تربط الآباء بالأبناء والطابع المهني السائد بين الآباء، فهذه الشروط وغيرها تفيد بأن تبنى الفرد للثقافة الإجرامية لا يأتي نتيجة ميل شخصي أو استعداد خاص عند بعض الأفراد دون غيرهم.[2]

[1]- عبد العزز دليمي: **مرجع سابق**، ص104.

[2]- أميرة عبد العظيم: **الأطر النظرية لدراسة ظاهرة البلطجة النسائية**، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 20.

- الثقافة الفرعية الجانحة الصراعية:

هذا النموذج التكيفي يحدث تبعاً للتنظيم الاجتماعي ووجود الفرص غير المشروعة ومثال على ذلك نفترض لو لم تتوفر الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي أي تصاب بالتفكك والبديل هنا هو ثقافة فرعية صراعية أي تتميز باستخدام العنف وبناء على ذلك يتم هجر الأهداف ويتجه أفراد العصابة إلى التركيز على العنف الجسدي والقدرة على النصب ويلخص كلوارد واوهلن رؤيتهما في العصابات الصراعية كما يلى:

- أولاً : أن الأحياء المفككة غير قادرة على توفير وسائل مشروعة الأهداف النجاح.
- ثانياً : أن الوصول إلى الفرص الجنائية المستقرة محددة.
- ثالثا: الضبط الاجتماعي ضعيف في هذه الأحياء.

وهذه الشروط سوف تقود إلى ظهور الثقافات الفرعية الصراعية.[1]

- الثقافة الفرعية الجانحة الانسحابية:

تركز تماماً على استهلاك المخدرات والكحول، غالبيتهم أعضاء العصابات الرافضة الذين تخلوا عن كل الأهداف والوسائل سواء كانت تقليدية أو غير مشروعة ولم يحدد كلوارد وأهولين نوع الجيرة التي توجد فيها عصابات الرافضين ولكنهما وصفا أعضائها بالفشل المزدوج والفشل المزدوج غير مقصور على الأداء الضعيف في المدرسة ووجود القليل جدا من الآفاق المهنية أمامهم وهم ليسوا محتالين ولا مقاتلين جيدين وهم يفرون إلى عالم مختلف حيث الهدف الوحيد عندهم هو أركل أو كن هادئاً والغالبية تدين نفسها من خلال نمط واحد أو آخر من المكانة الصاخبة غير العنيفة ويمكن تحقيق الاعجاب فقط من داخل العصابة خلال التحشيش والمحافظة على عادة تعاطي المخدرات[2].

خلاصة القول أن نظرية الفرصة تميز بين الوسائل المشروعة و الوسائل لغير المشروعة لتحقيق الأهداف وتشير إلى أن هذه الوسائل – و لاسيما منها المشروعة – لا تتاح لجميع طبقات و أفراد المجتمع بصورة عادلة، ففيما تتاح لأفراد الطبقات الوسطى و العليا وسائل بناء الفرص المشروعة لا يبقى أمام أفراد الطبقة الدنيا سوى وسائل بناء الفرص غير المشروعة، فيبلورون ثقافة خاصة جانحة و إجرامية تحقق لهم أهدافهم ولعل هذا ما يفسر ارتفاع معدلات الجريمة بين الفقراء والمهمشين.[3]

---

[1]– عايد عواد الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص 158–159.

[2]– كرستين سالرس ورونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص 233.

[3]– عبد العزز دليمي: **مرجع سابق**، ص106.

3- نظرية البؤر المهمة لولتر ميلر:

اتبع والتر ميلر كل من ألبرت كوهن، ريتشارد ولويد أوهلين في التركيز على جنوح العصابات الذكور من الطبقة الدنيا (أو بحسب تعبير ولتر ميلر مجموعات زوايا الشوارع) في الأحياء المحرومة اقتصاديا ويتفق كذلك مع منظري الأنومي بأن ارتكاب السلوك الجانح مدفوع من خلال المحاولة لتحقيق غايات مرغوبة وبدلا من الافتراض أن الثقافة الفرعية الجانحة المميزة متأقلمة مع الأهداف المشروعة أو غير المشروعة افترض ميلر أن السلوك الجانح هو تأقلم شبابي لثقافة الطبقة الدنيا المميزة فالجنوح ما هو إلا طريق لإنجاز أو لتحقيق القبول بناء على توقعات ثقافة الطبقة الدنيا، إذ يتعلم شباب الطبقة الدنيا ويتصرفون بناء على القيم الثقافية والاهتمامات البؤرية للبالغين وتتمثل هذه القيم في:[1]

- **اثارة المشاكل والشغب:** ويتضمن ذلك الاصطدام بالمسؤولين عن الأمن كما يتضمن الانشطة الجنسية المصحوبة بالسكر والإدمان.

- **القوة وشدة المراس:** يتضمن ذلك الاهتمام بالشجاعة والقوة الجسمانية والمبالغة في إبراز السمات الذكورية.

- **الدهشة والسرور:** يتمثل في إبراز النشوة والسرور الذي يشعر به الجانح في تعاطي الخمور ولعب القمار وممارسة الجنس.

- **الاستقلالية:** يتضمن هذا الاهتمام عناصر متناقضة، فهي تعني مهريا بالنسبة لأفراد العصابة للاستقلال عن الضوابط الخارجية كالالتزام في العمل أو الالتزامات المنزلية، بينما تعني داخليا خلاف ذلك مثل لجوء المنحرف إلى الانطواء والعزلة فترة ما بعد مرحلة إثارة المشاكل والدهشة والسرور.

- **القدر:** يتمثل ذلك في شعور المنحرف بأن مستقبله ليس في متناول يديه، كما أنه ليس بالضرورة خاضعا للقوى الدينية وإنما لأسباب حتمية.[2]

بهذا يكون ميلر قد صور السمات الأساسية التي تميز الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي واعتبرها الوسط الذي يخلق جناح العصابات وجرائمها وبمجرد أن تبدء الثقافة الفرعية في التكوين

[1]- كرستين سالرس ورونالد أكرز، ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق**، ص ص 233-234.

[2]- عبد العزيز دليمي: **مرجع سابق**، ص 109-110.

يكون أهم وظائفها تنشئة أعضاء جدد لضمان الإنتماء إليها وفق السمات السابقة الذكر[1] وقد توصل ميلر إلى رصد بعض أسباب انحراف عصابات أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع الأمريكي أهمها:

- غياب الدور التربوي الأب.
- أسر أحادية البالغ (الأم تقوم بكل الادوار).
- الانخراط في جماعة المنحرفين يساهم في تطوير وتنمية الحاجيات السلوكية التي تتفق مع الاهتمامات المحورية للطبقة الدنيا.[2]

4- نظرية الصراع الثقافي:

جاء أفضل تحليل للعلاقة بين الصراع الثقافي والجريمة من باحث لم يكن من مدرسة شيكاغو وهو ثورسين سيلين في كتابه صراع الثقافة والجريمة سنة 1938. تدور نظرية سيلين عن صراع الثقافة حول فكرة معايير السلوك أو القواعد التي تحكم السلوك، حيث يؤكد سيلين أن تنشئة الفرد تتم من خلال القيم الثقافية المحبذة للسلوك السوي ويختلف مضمون ومحتوى هذه المعايير من ثقافة إلى أخرى ولما كان المجتمع يتكون من جماعات متباينة الثقافات فإن الجماعة ذات القوة الاجتماعية والسياسية هي التي تتمكن من فرض معايرها الثقافية على تعريف وتحديد ما هو جريمة وهكذا يمكن القول أن التعريف القانوني يمثل معيار سلوكي لجماعة اجتماعية بعينها.[3]

إذن فثورسين سيلين يفسر الجريمة بالصراع الثقافي، حيث ينتمي الفرد إلى اكثر من جماعة اجتماعية وتحكمه معايير اجتماعية معينة ولكن قد يكتشف الفرد من خلال عضويته لبعض الجماعات كجماعة الأصدقاء أو جماعات العمل أو الجماعات الدينية أو السياسية ...الخ، معايير تتفق أو تختلف مع المعايير المكتسبة من الأسرة ومن الملاحظ أنه كلما ازداد تعقد المجتمع والثقافة زاد عدد الجماعات المعيارية التي تؤثر على الشخص وعلى هذا فإن الصراع بين المعايير يحدث حينما توجد قواعد مختلفة ومتعارضة تحكم سلوك الفرد في موقف معين، فالمعيار السلوكي لإحدى الجماعات التي

[1]- عصمت عدلي: **الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص200.

[2]- عبد العزيز دليمي: **مرجع سابق**، ص110.

[3]- عدلي محمود السمري: **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط2، 2011، ص 132.

ينتمي إليها الفرد قد يسمح باستجابة معينة في هذا الموقف، بينما يسمح المعيار السلوكي لجماعة أخرى ينتمي اليها أيضا باستجابة عكسية تماما للاستجابة الأولى.[1]

وبالتالي فإن الناس يكونون في حالة صراع مع التعريفات القانونية للسلوك سواء عن عمد أو مصادفة، فلو كانت الثقافة الخاصة لشخص ما تسمح له بإتيان سلوك معين ولكن الثقافة السائدة أو المسيطرة لا تسمح له بذلك، فإن سلوكه هنا سوف ينظر إليه هنا على أنه سلوك منحرف أو إجرامي،[2] وفي هذا الصدد يشير سيلين إلى عدة أنواع من الصراع الثقافي:

– الصراع الناشئ بين الثقافة الأصغر التي توجد داخل الثقافة الأكبر وتنتج عن هجرة مجموعة من أفراد مجتمع معين إلى مجتمع أخر جديد وفي هذه الحالة يحمل المهاجرون ثقافتهم القديمة إلى مجتمعهم الجديد، الذي يغاير ثقافتهم أي هو صراع بين ثقافتين إحداهما صغيرة أصلية جاءت بها أقلية مهاجرة وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة الصغيرة وتصهرها ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تتجاوز أجيال.[3]

– صراع أولي ويقع هذا النمط من الصراع غالبا عندما تتواجه ثقافتان مختلفتان تتحكمان في السلوك، فعلى سبيل المثال عندما يهاجر شخص ما من منطقة ثقافية إلى اخرى فانه لا يستطيع التخلي على ثقافته القديمة بسهولة، فهي تظل لفترة من الزمن تؤثر على سلوكه ويطرح سيلين مثال تقليدي لتوضيح فكرته وهو أن أسرة من العالم القديم انتقلت إلى العيش بنيو جرسي وتعرضت ابنتهم للغواية فقام الأب الذي يحمل ثقافة المجتمع القديم بقتل الشاب المتحرش لينتصر لشرف الأسرة وبالطبع أدين لجريمته ولم يتقبل ذلك من منظور ثقافته التي لا تعبر ذلك جريمة.[4]

– صراع يقوم بين ثقافتان متباينتان وذلك نتيجة استعمار شعب لأخر وفي هذه الحالة تفرض الدولة الغالبة الكثير من عناصر ثقافتها على الشعب المستعمر بالقوة، أي أن الصراع هنا يكون بين ثقافتين إحداهما غالبة وأخرى مغلوبة وعلى أي حال من الصعب القضاء على الثقافة المغلوبة بشكل نهائي.[5]

---

[1]– فتيحة السيد الحوتي: **الابعاد الاجتماعية والثقافية للجرائم الالكترونية في مصر دراسة تحليلية لطائفة من الحالات بسجن شديد الحراسة بجمصة محافظة الدهقلية**، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، العدد01، 2009 ص 711.

[2]– عدلي محمود السمري: **المرجع السابق**، ص132.

[3]– عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1984، ص281.

[4]– عدلي محمود السمري: **المرجع السابق**، ص 133.

[5]– عدنان الدوري: **مرجع سابق**، ص 281.

مجمل القول أن لهذه النظرية بالغ الاثر في توجيه الأنظار إلى أثر اختلاف عادات ومبادئ وتقاليد الجماعة أو المجتمعات على السلوك الإجرامي وما ينجر عنه من تصارع قد يؤدي إلى ارتكاب الجريمة على اختلاف صورها.

5- النظرية الايكولوجية:

تبلورت هذه النظرية في البداية من خلال أفكار بارك في كتابه المعنون بالحضرية كطريقة للحياة، حيث تبين من خلالها أن تزايد عدد السكان ودرجة اللاتجانس على المستوى الاجتماعي بينهم تجتمع لتشكل الثقافة الحضرية، فيؤدي ذلك إلى تفكك الروابط التقليدية في القرابة والمجتمع وهو ما يؤدي أيضا إلى صعوبات في إقامة علاقات الجيرة أو الصدقات في المدينة، مما يؤدي إلى السطحية وهكذا تكون النتيجة ضعف في التكامل والترابط الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى العزلة، الانسحاب، التفكك والاغتراب والإحباطات السلبية والسلوك المضاد للمجتمع كثقافة فرعية.[1]

ومن ثم « استطاع بارك أن يجذب اهتمام كل من لويس وبرث وبيرجس نحو الاهتمام بدراسة ثقافة المدينة وكانت أولى الثمار مقال عن المدينة بعنوان: بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية وكانت هده المقالة علامة مميزة في الدراسات الحضرية، أثرت بعد ذلك في توجيه البحوث في أوربا وأمريكا على حد سواء،. يتناول بارك في هذا المقال المدينة بوصفها مكانا وكذلك باعتبارها نظاما أخلاقيا ويعتقد أنه وجب وصف المدينة بطريقة يمكن معها إظهار إمكانيات الحياة الثقافية والأخلاقية، أما ما وصفه بارك بأنه ايكولوجية المدينة، فإنه لا يعني الاقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها وإنما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها»[2].

على هذا الأساس عمل بارك مع برجس على تطوير ما يسمى نموذج المنطقة المركزي للمدينة والذي يضم 05 مناطق كما يلي : المنطقة التجارية، منطقة التحول، مناطق سكن طبقة العمال، مناطق سكنية مفضلة يسكنها الأثرياء ثم المنطقة الهامشية ولكل منطقة منها خصائص

[1]- موسى سيد علي وسواكري الطاهر: **العنف والجريمة لدى الشباب في الاحياء السكنية الجديدة**، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص ص 171-172.

[2]- عدلي محمود السمري: **مرجع سابق**، ص 118.

اجتماعية، ثقافية واقتصادية تميزها عن باقي المناطق وقد توصلا إلى أن جميع المدن تتوسع حسب هذا النموذج.

وهكذا يكون بارك وبرجس قد رسما صورة مصطنعة متغيرة للمدينة، فالعلاقات الاجتماعية التراثية حسبهما متغيرة والناس هويتهم مجهولة كما انهم يجهلون بعضهم، كما أن علاقاتهم غير مستقرة ومتحولة وروابطهم وصدقاتهم ضعيفة وهذا الضعف في العلاقات الاجتماعية الأولية سوف يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وهذا الأخير يكون سببا في الجريمة والانحراف الاجتماعي.[1]

وفي مرحلة لاحقة وبالاعتماد على دراسات بارك وبرغس رسمت دراسات من مدرسة شيكاغو مع كيلفارد شو ومكاي أمكنة السكن لهؤلاء الشباب الذين حولوا لمحكمة الأحداث في مناطق مختلفة من المدينة وأظهرت هذه الدراسات أن توزيع الجانحين في المدينة يطابق نمطا منتظما وكانت معدلات الجنوح في أحياء الطبقات الدنيا هي الأعلى من مركز المدينة وتنخفض بالخروج باتجاه المناطق الغنية وحافظ مركز المدينة على معدلات عالية من الجنوح على مدار عقود، على الرغم من التكوين العرقي والاثني لسكان هذه المناطق التي خضعت لتغيرات كبيرة ولقد وجد النمط ذاته داخل كل مجموعة اثنية أو عرقية في معدلات الانخفاض في الجنوح والتي تزداد بزيادة المسافة عن داخل أحياء المدينة.[2]

تجدر الإشارة أن شو ومكاي أطلقا تسمية مناطق الجناح ووجدوا أنها تتميز بالخصائص الاتية:

- تدهور حالة المرافق نتيجة الإهمال والتخريب.
- يضعف فيها الضبط الاجتماعي تجاه الأفراد ولاسيما الأحداث والشباب.
- ارتفاع معدلات البطالة وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات.[3]
- التناقص السكاني.
- ارتفاع نسبة المولودين خارج البلاد ووجود السيدات السود على رأس أسرهن بدون ذكور.
- ارتفاع نسبة العائلات المعتمدة على المعونات.
- انخفاض معدلات المالكين للبيوت وانخفاض معدلات الاجور.

[1] – عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص 130.

[2]– دونالد أكرز وكرستين سالرس ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة، **مرجع سابق** ، ص 222.

[3]– عبد العزيز دليمي: **مرجع سابق**، ص 95.

- ارتفاع واضح في معدلات الهروب من المدارس.
- ارتفاع عدد وفيات الأطفال.
- ارتفاع معدلات الاصابة بالسل والاضطرابات العقلية.
- ارتفاع أعداد المجرمين البالغين.[1]

6- الاختلاط التفاضلي:

تعود هذه النظرية إلى صاحبها الأمريكي إدوين سوذرلاند الذي ينطلق في تفسيره للسلوك الانحرافي كظاهرة اجتماعية، على اعتباره سلوك مكتسب اجتماعيا عن طريق التعلم، فهو ليس نتاج للوارثة، فالفرد يتعلم هذا السلوك من اختلاطه بغيره عن طريق مجالستهم؛ فالشخص الذي يتعلم السلوك الإجرامي لا يستطيع اتيانه وعليه يمكن القول أن شروط إنتاج الجنوح حسب سوذرلاند تتحدد في التعلم والاتصال والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد.[2]

وقد ظهرت الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية في كتاب علم الإجرام سنة 1939 ويمكن ايجازها في ما يلي:

- يعد السلوك الاجرامي سلوكا مكتسبا أو متعلما، مما ينفي فكرة وراثة السلوك الإجرامي، فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يبتكر سلوكا إجراميا.
- يتم تعلم الجزء الأساسي للسلوك الاجرامي داخل جماعات الأشخاص ذات العلاقة الودية أو الحميمة، مما يؤكد اهمية الجماعات الأولية كالأسرة وجماعة الرفاق في تعليم السلوك الإجرامي.
- يتم تعلم السلوك الاجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص أخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال القول أو المحادثة والإشارات بمعنى: يتم تعلم السلوك الإجرامي من التفاعل مع الأخرين.[3]
- «إذا كانت المواقف سلبية نحو الجريمة فالفرد لن يقع في السلوك الإجرامي، أما إذا كانت المواقف ايجابية، أي تشجع السلوك الإجرامي كجماعات رفاق السوء والعصابات، فإن الفرد سيقوم بارتكاب هذا السلوك الإجرامي»[4]

---

[1]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص 132.

[2]- – سمير يونس: **مرجع سابق**، ص 184

[3]- سهر حسين الخطيب وفايز عبد القادر المجالي،: **تداعيات الجريمة في الوسط الحضري**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد 02، العدد43، 2022، ص 459.

[4]- صالح بن ابراهيم بن عبد اللطيف: **التدين علاج الجريمة**، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1419هـ، ص 75.

– تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كل من:

* فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحيانا معقدا وأحيانا سهلا.

* مبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.[1]

– الاختلاط التفاضلي بتنوع حسب تكراره ومدته واسبقيته وعمقه، فتأثير التكرار والمدة في إتيان السلوك الإجرامي واضح ولا يحتاج إلى تفسير، أما الأسبقية فتعني أن اكتساب سلوك يحترم القانون منذ الطفولة يستمر مدى الحياة ونفس الشيء بالنسبة لارتكاب سلوك إجرامي وأما عمق الاختلاط فيقصد به مركز الشخص النموذج الذي يحبذ أو يعارض السلوك الإجرامي وكذلك رد الفعل العاطفي المرتبط بالجماعات.[2]

– يصبح الشخص منحرفا بسبب رجحان كفة التعريفات التي تحبذ انتهاك القانون على الآراء والتعريفات التي لا تحبذ انتهاك القانون.

– عملية تعلم السلوك الاجرامي تتم عن طريق الاختلاط بالنماذج الإجرامية والمعادلة للإجرام يتضمنها أي تعلم أخر.[3]

– السلوك الإجرامي والسلوك السوي يعبران عن حاجيات وقيم عامة وهذه الحاجيات وهذه القيم العامة لا تفسر وتبرر السلوك الاجرامي طالما أنها تفسر كذلك السلوك السوي والملتزم.[4]

انطلاقا من هذا الطرح يمكن استنتاج قضية جوهرية على مستوى هذه النظرية، فهي لا تعتبر نظرية انحرافيه في كيفية تعليم السلوكيات الإجرامية عن طريق المخالطة فقط وانما هي كذلك نظرية خاصة بتعليم السلوك السوي عن طريق المخالطة النسبية وفي هذا الشأن يقول كريسي: أن هذه النظرية لا تعني أن السلوك الجانح والإجرامي يحدث بسبب الصحبة السيئة، ففهمها على هذا الأساس يعتبر تبسيطا مخلا جدا لها، فالمخالطة الفارقة تعني نسبية الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية والإجرامية والانماط السلوكية غير الإجرامية.[5]

---

[1]– عبد العزيز دليمي: **مرجع سابق**، ص83.

[2]– إدوين سوذرلاند ودونالد كريسي، ترجمة: محود السباعي وحسن المرصفاوي: **مبادئ علم الاجرام**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979، ص ص 100–101.

[3]– دونالد أكرز وكرستين سالرس ترجمة: ذياب البداينة ورافع الخريشة: **مرجع سابق** ، ص 122.

[4]– سهر حسين الخطيب وفايز عبد القادر المجالي: **مرجع سابق**، ص 460.

[5]– سمير يونس: **مرجع سابق**، ص 185.

7- نظرية الضبط الاجتماعي (الروابط):

تعود هذه النظرية إلى صاحبها الأمريكي ترافيس هيرشي، الذي يرى من خلالها أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ذلك هو العلاقات والروابط الاجتماعية وهكذا جاء سؤال هذه النظرية الرئيسي مخالفا للنظريات الكلاسيكية الأخرى التي حاولت الإجابة عن التساؤل القديم: لماذا يرتكب الناس الجريمة؟ فيما عكس هيرشي هذا السؤال إلى: لماذا لا يرتكب الناس الجريمة وكانت إجابته: العلاقة بين الفرد والمجتمع بمعنى الرابط الاجتماعي والذي يتكون حسبه من 04 عناصر أساسية وهي: الارتباط، الالتزام، الاندماج والاعتقاد وفي ما يلي محاولة للشرح بشكل مختصر:[1]

الارتباط:

وجد هيرشي أن الارتباط العاطفي بالأخرين (أفراد المجتمع) أحد أهم العوامل الحاسمة في الوقاية من الانحراف والجريمة، فكلما زاد هذا الارتباط تطور الضمير الجمعي لدى الفرد، فمثلا عند ارتباط الطفل بوالديه يتجه إلى تقيده بتوقعاتهم التي تكون في الغالب ايجابية وهو بذلك ارتباط بالمجتمع الكبير وفي الحقيقة أن مصادر الارتباط متنوعة ومنها: الأسرة، جماعة الرفاق، المدرسة، المسجد، أصدقاء الحي وغيرها...[2]

الالتزام:

يتعلق هذا العنصر بالامتثال العقلاني للفرد ومدى استثماره في المساعي التقليدية في المجتمع، سواء ما تعلق منها بالتعليم أو اكتساب مهنة وهذا ما يساعده عقلانيا في اختيار عدم خسارة استثماراته فيها، مما يمنعه من انتهاك قواعد المجتمع ومعايره سواء كانت رسمية او غير رسمية ولذلك فإن ارتكاب الجرائم يكون بعد موازنة قيم الربح والخسارة (يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والأثار المترتبة) وبناء على ذلك يترجم الأمر عمليا باتخاذ القرار بكل حرية وبهذا يمكن القول أنه عند إقدام الفرد على الجريمة والانحراف يكشف عن مدى فقدان الالتزام وقرراه في تجاوز ما بناه من إنجازات امتثالية مجتمعية.[3]

---

[1]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص ص 216-217.

[2]- مشري زبيدة وإلياس شرفة، **النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 07، 2017، ص 278.

[3]- سمير يونس: **إسهامات منظور الضبط الاجتماعي في دراسة الجريمة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 05، العدد 03، 2022، ص ص 79-80.

إذن بسقوط بعد الالتزام بالمعايير والقيم العامة في المجتمع لدى الشخص المجرم، فإن توجهه إلى ارتكاب الجريمة والسلوكيات الانحرافية يدل على اختياره العقلاني لمثل هذه الأفعال ويفسر استمراريته في ارتكابها.

الاندماج:

يقصد بهذا العنصر درجة الفاعلية فاندماج الفرد في الانشطة النافعة يدعم وينمي الجانب السوي من شخصيته؛ فاندماج الأبوين في عملهم والأبناء في دراستهم يجعلهم مرتبطين بمواعيد محددة لا يمكن مخالفاتها، مما يقلل فرص المشاحنة داخل الأسرة.[1]

الاعتقاد:

يعكس هذا العنصر النظر إلى قوانين المجتمع بأنها عادلة، بمعنى أن الشخص وجب عليه أن يحترم معايير وقواعد المجتمع ويشر بالالتزام الاخلاقي نحو طاعة هذه القوانين، إذن فالاعتقاد عبارة عن التزام أخلاقي بالقيم التقليدية والأعراف والقوانين وينظر اليها على أنها مشروعة وتستوجب الأخذ بها في حياة الأفراد وفي حالة عدم تفعيل هذه الخاصية فإن الجريمة والانحراف ستحدث لا محال.[2]

إضافة إلى ما تقدم عرضه يمكن القول أن نظرية هيرشي من أهم التطورات الاجتماعية في تفسير الانحراف والجريمة ستنيات القرن الماضي حيث تم اختبار هذه النظرية من قبل العديد من الباحثين وأيدت امبريقيا بنسب عالية ويبدوا أن هيرشي قد أصاب في التركيز على عناصر التضامن الاجتماعي لتفسير سلوكيات الأحداث الجانحين وغير الجانحين وبالتالي نخلص إلى القول بأنها نظرية صالحة لتفسير الانحراف والجريمة، كما تصلح أيضا لتفسير السلوكيات السوية.

[1]– مشري زبيدة وإلياس شرفة: **مرجع سابق**، ص 288.

[2]– سمير يونس: **المرجع السابق**، ص 80.

خلاصة الفصل:

تم على مستوى هذا الفصل وضع المعالم النظرية الأساسية للموضوع عبر مناقشته في سياق اجتماعي قانوني وقد تجمع ذلك على النحو الاتي:

- من الواضح ان العوامل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية المحيطة بالفرد تنعكس على مستويات الجريمة في المجتمع.
- تداخل الوضعيات على مستوى التصنيفات القانونية في ظل الاتفاق التام على تجريم أنشطة الجماعات الإجرامية على اختلاف تسمياتها ووضعياتها القانونية.
- تأكد ترسيخ الأبعاد الاجتماعية القانونية للظاهرة من خلال بعض المقاربات النظرية في ظل الاختلاف الواضح في الاتجاهات الفكرية والتوجهات المعرفية.

الفصـــل الثالث

إجراءات المعالجة المنهجية للدراسة

تمهيد

I- الدراسة الاستطلاعية.

II- منهج الدراسة

III- مجالات الدراسة.

IV- مجتمع الدراسة

V - عينة الدراسة

VI - خصائص مجموعة المبحوثين

VII- أدوات جمع البيانات

VIII- أساليب وإجراءات التحليل

IX- معايير جودة البحوث النوعية

X- الإعتبارات الأخلاقية في البحوث النوعية

XI- صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يمكن القول أن البحث السوسيولوجي عبارة عن توليفة منهجية متكاملة المعالم، تقوم على مجموعة أسس تلقى إجماع فاعلي العشيرة المنهجية؛ تتضح باقتران مجموعة الخطوات المكونة للجانب النظري مع أخرى مكونة للجانب التطبيقي من الدراسة، مخصبة مجموعة من النتائج، على إثرها يتم تشخيص المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تعرقل تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم المنشود اجتماعيا على كافة المستويات.

من ذلك تتبين أهمية البحث والتنقيب عن ظاهرة الجماعات الإجرامية بولاية تبسة وأهم العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكلها؛ فبعد ما تقدم عرضه في الجانب النظري من هذه للدراسة الذي يهيئ أرضية فهم الموضوع للقارئ، يأتي الجانب التطبيقي منه؛ متمثلا في جملة من الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث، بداية بالدراسة الاستطلاعية، ثم المنهج المتبع في الدراسة، يليها مجتمع البحث بحدوده الزمنية والمكانية، ثم عينة الدراسة، أدوات جمع البيانات وصولا إلى الصعوبات التي واجهتنا في مسيرة إعداد هذا العمل.

I- الدراسة الاستطلاعية:

بعد ضبط موضوع الدراسة مبدئيا مع الجهة المشرفة، انطلقت عملية البحث والتقصي الوثائقي عن مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوع العوامل السوسيوثقافية الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة مبكرا مع بداية السنة الجامعية 2020-2021، حيث كانت أول محطاتها ولوج الباحث إلى موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات والرسائل الجامعية (www.sndl.cerist.dz)، الذي أثبتت قاعدة بياناته أنه لا يتوفر على دراسات مطابقة للبحث الحالي، ماعدا بعض المقالات العلمية القليلة جدا ذات الصلة غير المباشرة بموضوع الدراسة والمتمثلة في مقال علمي تطبيقي للباحث خالد زعاف موسوم باتجاهات الجماعات الانحرافية نحو المجتمع والقانون وأهم المعايير والقيم المكونة له ومقال علمي نظري بعنوان تحليل نفسي اجتماعي للجماعات المنحرفة والإجرامية في أحياء السكنات الاجتماعية بالجزائر كتبه الباحث سعد الدين بوطبال، ليتم بعدها الاستعانة بمواقع إلكترونية أخرى، استفاد منها الباحث في الوصول إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، فضلا عن ما توفر في هذه المواقع من مراجع وكتب ترتبط بموضوع الدراسة الحالية.

ثم تواصلت عملية البحث بالتنقل إلى بعض المكتبات الجامعية الوطنية أين تم تحصيل مجموعة من الكتب المتنوعة التي تخدم البحث الحالي وتزامنت هذه المرحلة التي تم فيها القيام بقراءة ما توفر من إرث نظري حول الموضوع، مع النزول إلى الميدان لاستطلاع واقع تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة عن كثب، فكانت البداية بمقابلة استكشافية مع عنصر سابق في جماعة إجرامية منسحبة، توصل الباحث من خلالها إلى أخذ فكرة عن طبيعة بعض هذه الجماعات، كما استطاع أن يرصد ثلاثة منها لتكون عينة للدراسة، بعد أن توسط العضو السابق لتحديد مواعيد للقيام بمقابلات استكشافية أخرى مع بعض عناصرها وتم فيها تقديم توضيحات بخصوص الغرض من هذا البحث، كما تم الاتفاق بموجبها على إجراء مقابلات في وقت لاحق، ما إن يتم بناء أداة جمع البيانات.

II- منهج الدراسة:

من المتفق عليه أن المنهج في مفهومه العام هو الطريق العلمي الواضح الذي يسلكه الباحث وسبيله للوصول إلى تحقيق أهداف دراسته أو الاجابة عن ما تثيره اشكاليته من تساؤلات، الأمر الذي من شأنه أن يفصح بوضوح عن تصوره للموضوع المدروس ومن ثم يمكن القول أن هناك ضرورة

علمية لتبيان المنهج المعتمد في الدراسة وكذا طريقة الاستفادة من مختلف أليات، على اعتبار أن ذلك يضفي نوع من الموضوعية العلمية التي تصب في صلب العملية البحثية.

جدير بالذكر أن: المناهج العلمية في حقل العلوم الاجتماعية تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة وتتأثر بـ (اشكاليتها، فرضياتها، دراساتها السابقة، مقارباتها النظرية) وتبعا لذلك فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ومنهج سيرة حياة مجرم.

تماشيا مع سبق ذكره يعرض الباحث في ما يلي محاولة للتعريف بالمنهج المستخدم، بالإضافة إلى توضيح طريقة الاستفادة من مختلف أليات و وسائله:

حسب ليندة لطاد ومجموعة من الباحثين فإن منهج دراسة الحالة هو: «ذلك المنهج الذي يهدف لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المعمق لحالة فردية، قد تكون شخصا أو جماعة أو مجتمعا محليا أو المجتمع بأكمله، يقوم بذلك على افتراض أن الوحدة المدروسة يمكن أن تتخذ لحالات أخرى مشابهة أو من النمط نفسه، فهو يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة وإدراك خفاياها وتتضمن هذه البيانات جوانب شخصية وبيئية ونفسية وغيرها... وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، أي الكشف عن العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء هذه الوحدة ثم الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بها وبغيرها من الوحدات المتشابهة»[1].

إذن على اعتبار أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الانسب للدراسة المعمقة فيما يتعلق بالوحدات الاجتماعية، سواء كانت أفرادا او جماعات؛ فقد تم اعتماده في البحث الحالي من أجل الوصول إلى تفاصيل دقيقة بشأن الجماعات الإجرامية وذلك بعد التأكيد على أن اشكالية الدراسة استكشافية، انطلاقا من القيام بمقابلات مع الحالات المدروسة، فتمت كل مقابلة منها على حدا، بهدف جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات أراد الباحث لها أن تكون شاملة، بغرض معرفة مختلف العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تؤدي إلى تشكل الجماعة الإجرامية بولاية تبسة عن كثب، تزامنا مع ملاحظة بعض الوضعيات، حيث تعتبر تقنية الملاحظة احد وسائل جمع البيانات ذات الارتباط الوثيق بهذا المنهج، الأمر الذي أتاح الفرصة لتتبع ورصد مختلف خصائص الجماعات الإجرامية محل الدراسة في فترات زمنية مختلفة وهذا ما ساهم في إثراء بياناتها الكيفية ومن ثم التوصل

[1]– ليندة لطاد وأخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– المانيا، 2019، ص ص 135–136.

في الأخير بعد استخدام شواهد التحليل الكمية والكيفية إلى تعميمات علمية على جميع الجماعات التي تم استهدافها، حيث تسنى للباحث من خلاله التوصل إلى بيانات جد معمقة لا يمكن جمعها إذا ما كان التعامل مع الموضوع سطحي وفضفاض.

كما أن الباحث قد استفاد من أسلوب سيرة حياة مجرم تدعيما للمنهج السابق ذكره، لصلته الوثيقة بالبحوث النوعية المرتبطة بتخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة، من خلال استقراء ذاكرة أعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة، في ظل ما تحمله من خصوصية اجتماعية، ثقافية واقتصادية عبر مراحل زمنية مختلفة؛ حيث تم ذلك بطريقة سردية لما عايشه أعضاؤها، عبر نقلهم للخبرات التي اكتسبوها من بيئتهم الاجتماعية في محطات معينة كذكريات الحياة الأسرية، الحياة المدرسية والحياة المهنية وغيرها...

III- حدود الدراسة:

إن التوصيف الدقيق للمراحل الزمنية التي أجريت فيها الدراسة يضع حدودا واضحة أمام القراء والباحثين اللاحقين ويمكنهم من الفهم الأفضل لما يريدون أن يقدموا عليه من دراسات يستندون فيها إلى أبحاث السابقين وذلك من خلال إحاطتهم بالظروف التي أجريت فيها تلك الأعمال،[1] كما أن توضيح إطار الدراسة المكاني يسمح بأخذ انطباعات أكثر حول خصوصيته (المكان) ولربما كانت هناك أبحاث مستقبلية حول نفس الموضوع وفي نفس الإطار المكاني إذا أراد أحد الباحثين إعادة دراسته ومقارنة النتائج وفي ما يلي سنتعرض إلى:

1- الحدود الزمنية:

تم اختيار موضوع الدراسة مع بداية الموسم الدكتورالي 2021/2020 بالتشاور مع الأستاذ المشرف وبعد موافقة الإدارة على أن تنسب الموضوع لنا، تم البحث عن المادة الخام للدراسة وجمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة، سواء ما تعلق منها بالكتب، المقالات العلمية، الرسائل الجامعية، قواميس لغوية ومواقع الكترونية وغيرها...، فضلا عن الاستفادة من الدراسات السابقة بهدف إنجاز الجانب النظري للدراسة وقد كانت عملية التقصي الوثائقي متجددة، حيث تم تحصيل دراسات

[1]- وحيد دراوات وشاوي رياض: **الثغرات المنهجية المؤثرة في جودة الرسائل الجامعية بالجزائر-دراسة تطبيقية لرسائل الدكتوراه في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة تبسة**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، 2022 ، ص473-474

مختلفة إلى غاية شهر ديسمبر 2022، تزامننا مع استكمال الإجراءات المتعلقة بالمقابلات الاستكشافية مع العنصر السابق في الجماعة الإجرامية المنسحبة، التي نتنج عنها إجراء مقابلات مع بعض عناصر الجماعات الإجرامية، فتم على أساسها تحديد مواعيد لإجراء مقابلات معمقة في صلب العملية البحثية، في فترات زمنية لاحقة ومع بداية شهر ماي 2023 تم الشروع في إعداد وبناء أدوات جمع البيانات الميدانية مبدئيا، ثم البدء بعد ذلك في الدراسة الميدانية النهائية بتاريخ: 05-08-2023 إلى غاية: 09-05-2024 وقد مرت بمرحلتين فضلا عن المرحلة التي تم فيها استطلاع الميدان في البداية:

1-1- المرحلة الأولى:

بدأت الدراسة الميدانية يوم 05-08-2023، حيث تسنى للباحث الاتصال بأربع مبحوثين من 03 جماعات إجرامية تم الاتفاق معهم مسبقا في مرحلة الدراسة الاستطلاعية، لتحديد مواعيد إجراء المقابلات، كما ساعد المبحوثين ذاتهم الباحث في رصد 15 مبحوثا يبدون الموافقة المبدئية، مع تأكيد رفض 06 مبحوثين أخرين لطلب إجراء المقابلات وفي اليوم الموالي تمكن الباحث من إجراء مقابلة مع 02 مبحوث.

1-2- المرحلة الثانية:

بتاريخ 13-08-2023 تم الشروع في استكمال إجراء بقية المقابلات، حيث تمت هذه الأخيرة في مدة زمنية تقارب الشهرين ونصف، تسنى للباحث فيها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، مع تسجيل بعض الملاحظات ذات الصلة بالمبحوثين؛ بمجموع 15 مقابلة مع 15 مبحوثا، تميزت باختلاف ظروف إجرائها، فمنها الفردية ومنها التي أجريت مع مبحوثين في نفس الوقت، مع العلم أنها تشترك جميعا في خصوصية المكان، حيث تمت جميعها في أماكن عامة، لتنتهي بذلك هذه المرحلة من الدراسة بتاريخ 29-12-2023.

ابتداء من تاريخ: 01-01-2024 انطلق الباحث في مرحلة جديدة، كانت بدايتها تصنيف وترتيب البيانات التي تم جمعها في التحقيق الميداني ومن ثم تفريغها، ترميزها وتحليلها وكذا مناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والمقاربات النظرية؛ حيث شكلت هذه المحطة نقطة العودة إلى عملية التقصي الوثائقي لتدعيم الدراسة أكثر بشواهد تحليل كيفية وأخرى كمية ومن ثم التوصل في الأخير إلى مجموعة نتائج أراد الباحث لها ان تكون على قدر كبير من الموضوعية، ثم ختم هذا العمل بعد

سن التوصيات ومراجعة ما تضمنه من الناحية العلمية، اللغوية والشكلية، بعد القيام ببعض التعديلات وكانت أخر المحطات إيداع العمل للمناقشة بتاريخ: 09-05-2024

2- الحدود المكانية:

تبحث الدراسة الحالية في موضوع العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري وتم اختيار ولاية تبسة لإجراء الدراسة الميدانية، نظرا لخصوصية مجتمع البحث من جهة ولاعتبارات ذاتية تتعلق بالباحث من جهة أخرى.

في التعريف بالحدود المكانية التي أجريت فيها الدراسة يمكن القول أن ولية تبسة هي: الولاية رقم 12 بالنسبة للتقسيم الإداري قبل الأخير في الجزائر وحتى في التقسيم الجديد، تقع في الشمال الشرقي للقطر الجزائري، يحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الشرق الجمهورية التونسية وجنوبا ولاية الواد ومن الجنوب الغربي ولاية خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية أم البواقي، بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، تشكل ولاية تبسة جزءا هاما من الهضاب العليا الشرقية، فهي ولاية حدودية بامتياز، حيث تمتد على شريط حدودي قدره 300 كلم (10 بلديات حدودية). تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 13.788 كيلومتر مربع وتعداد سكاني قدر بـ: 694.289 نسمة. تتكون ولاية تبسة من 12 دائرة و28 بلدية[1] وقد ورد المجال المكاني لهذه الدراسة بشكل فضفاض عوض تعيين مناطق إجراء الدراسة بالضبط كأن يتم تحديد الدائرة أو البلدية لاعتبارات تتعلق بأخلاقيات الممارسة البحثية (الوصم الأكاديمي)، بعد تقديم وعود لمجموعة المبحوثين بعدم الإفصاح عن ذلك.

[1]- مديرية التجارة تبسة: وردت على موقع الانترنت: https://dcwtebessa.dz/index.php/wilaya ، فحص يوم: 13-04-2023، على الساعة 04:52.

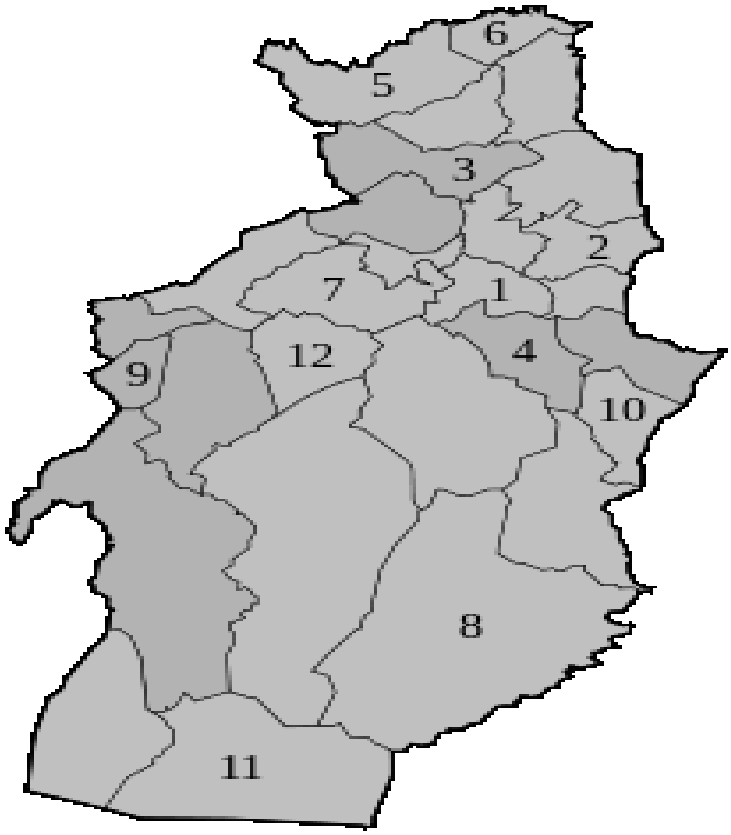

خريطة تمثل ولاية تبسة

IV- مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث، أطر العينة، محل الدراسة أو مجالها البشري، كلها مفاهيم ترتبط بجميع الوحدات، المفردات أو المبحوثين الذين تتوفر فيهم خصائص مشتركة وهي البيانات التي يريد الباحث دراستها على اعتبار أنهم يُكونون موضوع إشكالية البحث.

إلا أنه في بعض الحالات يصعب تحديد أو حصر مجتمع البحث بدقة لعدة اعتبارات، فيتم التركيز على المتاح منه ومن ثم تعميم النتائج على بقية مفرداته وإن كانت هذه التعميمات نسبية وفي هذا الصدد يقول انجرس أن مجتمع البحث هو: «مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا»[1].

إن مجتمع بحث هذه الدراسة هو جميع الجماعات الإجرامية المتواجدة على مستوى تراب ولاية تبسة، إلا أن الباحث لم تكن لديه المقدرة على تحديد عددها بالضبط وذلك راجع إلى خصوصية هذه

[1]- موريس انجلس، ترجمة: بوزيد صحراوي وأخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية-تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص298.

الجماعات من جهة وكذا طبيعة أنشطتها التي تتميز في أغلبها بالسرية من جهة أخرى حتى بعد الانسحاب، فضلا عن عدم وجود إحصائيات رسمية (حسب إطلاع الباحث).

V- عينة الدراسة :

يشار بالعينة إلى مجموعة العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من المجتمع الاصلي للبحث ويجري عليها الاختبار أو التحقق؛ على اعتبار أن الباحث لا يستطيع موضوعيا التحقق من كل مجتمع البحث نظرا إلى الخصائص التي يتميز بها.[1]

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك ضرورة علمية ملحة لتقدير حجم عينة الدراسة، كما تستدعي الضرورة أيضا أن يبين الباحث طريقة اختياره وسحبه لها(كيف تمت عملية المعاينة؟) وكما هو معلوم فإن التكرارات لا تحظى بالأهمية في الأبحاث النوعية، حيث يكفي أن يرد رمز لمرة واحدة ليكون ذا دلالة وعلى اعتبار أن مجموعة المبحوثين في هذه الدراسة تم سحبهم بطريقة قصدية (عينة كرة الثلج) كما أن عددهم قليل، سيتم توضيح أسس اختيارهم مع تبيان حدود التمثيل والتعميم المقصودة في البحث الحالي في ما يلي:

كما سبق الذكر في الجزئية المتعلقة بمجتمع البحث فإن الباحث يرى أن طبيعة الموضوع تفرض عليه ان يستهدف مجتمع بحث غير تام؛ بمعنى أن هناك محدودية في الاحاطة بمجتمع البحث وكذا ما تم توضيحه في الجزئية المخصصة لمرحلة الدراسة الاستطلاعية (المقابلات الاستطلاعية)، التي بينت أن الحل الوحيد المتاح كان خيار الاستعانة بأحد عناصر العناصر الذين كانوا ينتمون إلى جماعة إجرامية وقد انسحب منها منذ سنوات، ليكون نقطة انطلاق للوصول إلى عينة الدراسة، فكانت البداية بتعرف الباحث على 04 مبحوثين، من خلالهم تم الوصول إلى مجموع قدره 15 مبحوثا، ينتمون إلى ثلاثة جماعات اجرامية مختلفة ليكونوا عينة الدراسة في البحث الحالي وقد تم اختيارهم بمراعاة ما يلي:

- أنهم الفاعلين الاجتماعين في إشكالية الدراسة.
- لديهم بيانات كافية تفيد في الوصول إلى نتائج على قدر من الموضوعية حول البحث الحالي.
- أن لا يكونوا قيد بحث أو متابعة من المؤسسات الأمنية.

[1]- سعيد سبعون: **الدليل المنهجي في اعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2017، ص135

- أن لا يكونوا أعضاء نشطين حاليا في جماعات إجرامية تجنبا لكل أبعاد المسألة القانونية.

فيما يخص بعدي التمثيل والتعميم يشير الباحث إلى أن الهدف الاساسي من العينة المختارة ليس الحصول على تمثيلية عددية، بل العمل على البعد التمثيلي للمفاهيم المؤدية لفهم العمليات الاجتماعية، بالإضافة إلى أن عملية التعميم تنطلق من الفرد أو الحالة وتنتهي عند الجماعات المدروسة.

VI- خصائص مجموعة المبحوثين:

1- الجنس:

جدول رقم 1: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	%100
أنثى	0	%00
المجموع	15	%100

المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

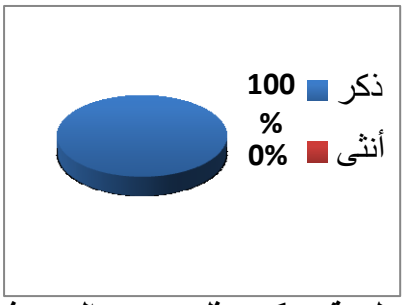

شكل رقم 1: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس

تشير البيانات الرقمية في الجدول أعلاه إلى أن 15 مفردة قد شكلت 100% من المبحوثين، حيث مثل الجنس ذكر نسبة 100%، بينما مثل الجنس أنثى نسبة 00% وانطلاقا من هذه المعطيات نستنتج أن جميع مفردات الدراسة ذكور، الأمر الذي يضعنا في مواجهة خصوصية الميدان السوسيوثقافية؛ حيث يمكن القول أن ولاية تبسة منطقة محافظة نسبيا، تحمل منظومة قيم ومعتقدات ينظر فيها إلى انضمام الإناث إلى الجماعات الإجرامية من زاوية المحظور، كما أن ذلك يعود في الحصة الأكبر منه إلى الخصائص المتجذرة في بؤر تواجد الجماعات الإجرامية محل الدراسة، حيث يتسنى للذكور تحقيق الانتماء إلى هذه الجماعات بناء على ما أودعته فيهم الطبيعة من سمات ذكورية كالصلابة والقوة البدنية وهو ما لاحظه الباحث أثناء التحقيق الميداني، بالإضافة إلى المقدرة على المخاطرة و خوض الشجار الجماعي وبعض الخصائص الأخرى التي سيتم التعرض لها لاحقا وهو ما يتطابق إلى حد ما مع خصائص الجماعات التي يطلق عليها ولتر ميلر مجموعات زوايا الشارع.

مع العلم أن ما تقدم ذكره لا يقودنا في الحقيقة إلى أن نجزم مطلقا بنفي ضم العنصر النسوي، فقد تمنح لهن صفة العضوية المؤقتة استثنائيا وخاصة في جماعات المروجين للاستعانة بهن في بعض المهام (جرائم الاحتيال وتمرير الممنوعات أو ترويجها في فضاءات نسوية).

2- السن:

جدول رقم 2: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 18 سنة	01	%06.66
من 18إلى39 سنة	12	%80.00
من 40 سنة إلى ما	02	%13.33
المجموع	15	%100

المصدر: إنجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

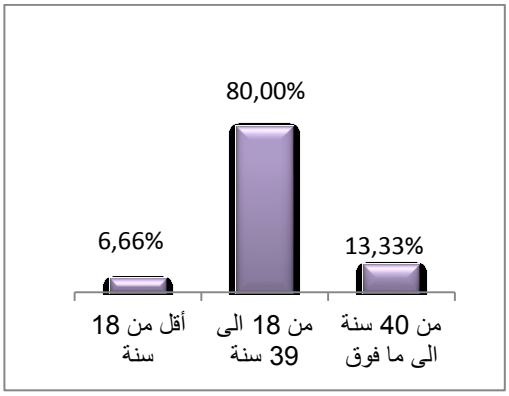

شكل رقم 2 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

أظهرت النتائج في الجدول أعلاه أن الفئات العمرية صنفت إلى ثلاث مجموعات، تم توزيعها حسب المجالات التالية: أقل من 18 سنة ، من 18 إلى 39 سنة ومن 40 سنة إلى ما فوق؛ حيث مثلت الفئة العمرية الأولى نسبة 06.66% ومثلت الفئة العمرية الثانية نسبة 80.00% ومثلت الفئة العمرية الثالثة نسبة 13.33% ومن هذه المعطيات نستنتج أن الفئة العمرية الغالبة على الجماعات الإجرامية المدروسة هي الفئة الثانية، التي تكون قد بلغت سن الرشد الجزائي والمدني، الذي يضمن الاستقلالية وحرية الممارسات خارج الإطار الأسري والتربوي ومن ثم فإن هذه الفئة تتميز بالفاعلية وزيادة القدرة على التحمل والنشاط وتكون في أوج قدراتها على ارتكاب الجرائم، كما يمكن أن نفسر ذلك بالرجوع الي الخاصية الزمنية لهذه الجماعات؛ فالجماعة التي ينتسب إليها بعض الأحداث مع مرور الزمن تكتمل لتصبح جماعة بالغين.

أما الفئات التي جاءت تحت أقل نسبة فهي: الفئة العمرية أقل من 18 سنة التي لم تتجاوز سن الرشد الجزائي بنسبة 06.66% والممثلة بمفردة واحدة ضمن جماعة ترويج المخدرات (الاحداث) ويفسر ذلك بأن باب انخراط اعضاء جدد مفتوح فقط في هذه الاخيرة وتكون البداية من باب الاستهلاك أو الحماية أو التكليف بمهام ثانوية وهذا ما يجعلنا نتفق مع فرضية المدخل الثقافي في

تفسير الجريمة بالقول أن: قيم وافكار الجماعات الإجرامية تنتقل من جيل إلى أخر ثقافيا، أما عن الفئة العمرية الأخيرة وهي الفئة من 40 سنة إلى فما فوق والتي قدرت بمفردتين ضمن جماعة التهريب، فقد وردت في المركز الأخير بنسبة 13.33% ويرجع ذلك إلى خصوصية نشاط هذه الجماعات التي تتطلب الخبرة والدراية بالمسالك والطرقات واستمرارية ممارسة النشاط في بعض الأحيان إلى العقد السادس من العمر وعلى العموم فإن ما سبق عرضه في هذه الجزئية من خلال بحث متغير السن يكفي للحكم بأن الجماعات الإجرامية محل الدراسة هي جماعات بالغين.

3- الحالة العائلية:

جدول رقم 3: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	12	%80.00
متزوج	03	%20.00
المجموع	15	%100

المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

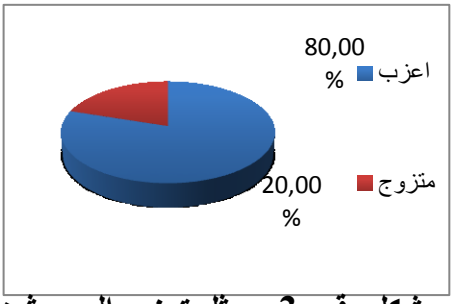

شكل رقم 3: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية

أشارت البيانات المجدولة أعلاه إلى أن متغير الحالة العائلية ل 15 مبحوثا توزع بين البديلين متزوج وأعزب، حيث مثل البديل أعزب بنسبة 80.00% ما يقابلها 12 تكرارا، بينما مثل البديل متزوج بنسبة 20.00% ما يقابلها 3 تكرارات وانطلاقا من هذه المعطيات نستنتج أن غالبية المبحوثين من غير المتزوجين وهذا راجع إلى الاوضاع الاجتماعية التي يعيشها أفراد الجماعات الإجرامية، فهم عادة أشخاص سيئ السمعة، يتجنب بقية أفراد المجتمع مصاهرتهم لتبنيهم قيم مضادة للمجتمع، كما قد يكون الالتزام الأسري من خلال الزواج فكرة غير مقبولة في ظل عدم جاهزيتهم لخوض هذه التجربة، نظرا لعدم الاستقرار الذي يميز أسلوب حياتهم؛ حيث أنهم عرضة للسجن في أي وقت، كما قد يساهم البناء الاجتماعي في ذلك من خلال عدم مقدرتهم المادية لعدم توفر فرص مشروعة للعمل.

أما عن البديل متزوج فقد جاء ممثلا بأقل نسبة وذلك راجع إلى عامل السن، حيث أن الزواج في العقد الخامس يفرض نفسه كضرورة ملحة في جميع الظروف تحت طائلة التأخير.

عموما يصح القول أن الزواج كرابط يمكن له العمل كوسيلة ضبط اجتماعي يسهم في استقامة الفرد وانسحابه من الجماعة الإجرامية، من خلال التزاماته نحو أسرته الجديدة وهو ما يذهب ترافيس هيرشي إلى تأكيده عبر نظريته الروابط الاجتماعية في جزئية الالتزام.

4- طبيعة نشاط الجماعة الإجرامية:

جدول رقم 4 : يبين توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة النشاط

النشاط	التكرار	النسبة المئوية
ترويج المخدرات	07	%46.66
التهريب	04	% 26.67
ترويج الحبوب المهلوسة	04	%26.67
المجموع	15	%100

المصدر: إنجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

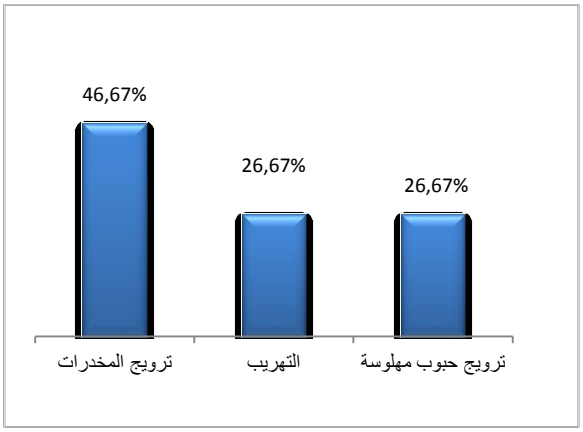

شكل رقم 4: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير طبيعة نشاط الجماعة الإجرامية

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى وجود ثلاث بدائل متعلقة بطبيعة نشاط الجماعة الإجرامية قسمت كالتالي: (جماعة تجارة المخدرات، جماعة التهريب وجماعة تجارة الحبوب المهلوسة)، فمثلت فئة جماعة ترويج المخدرات بنسبة 46.66% وهي النسبة الأكبر ب 07 تكرارات ، بينما مثلت فئة المهربين بنسبة 26.66% ب04 تكرارات، أما جماعة ترويج الحبوب المهلوسة فمثلت بنسبة 26.66% ب 04 تكرارات، ما يدل على أن طبيعة نشاط جماعة ترويج المخدرات يفرض عداد أكبر من الأعضاء، لاتخاذها عادة لأكثر من منطقة واحدة للترويج ولا يتسنى لها ذلك إلا عن طريق التدرج في توزيع الأدوار، من القائد إلى مساعده المباشر وتطلق عليه تسمية (البرنتي) في هذا الفضاء، إلى مساعد الدعم والإسناد ويكون عادة من المستهلكين وعلى الرغم من أن جماعة تجارة الحبوب المهلوسة ظاهريا تبدوا على سجية جماعة ترويج المخدرات وخاصة من حيث عدد الأعضاء، إلا أنها جاءت تحت أقل نسبة ب 26.66% لعدة اعتبارات تعود إلى مجال المجموعة المغلق أمام الوافدين الجدد لسبب أو لأخر ولمحدودية نشاطها، مع العلم أن الحبوب والأدوية المهلوسة هي المواد

الأكثر طلبا مؤخرا في سوق المدمنين، فيما جاءت جماعة التهريب تحت النسبة الأقل ايضا، حيث يمكن أن يرجع ذلك إلى نقص التوجه إلى ممارسة هذا النشاط مقارنة بالماضي أو لمحدودية نشاطها كذلك.

وعلى العموم فإن ما يمكن أن نستشفه من خلال ما سبق ذكره هو أن العمل في جماعات يسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية على اختلافها، كما يحقق المؤازرة في عمليات الانطلاق، الرصد والهروب والاختباء في حالات المداهمة من مختلف الدوريات الأمنية وهو ما يعطينا دلائل واضحة عن مدى عقلانية أفراد الجماعات الإجرامية، حيث يمكن القول أن عدد الأعضاء يزيد أو ينقص في سبيل تحقيق أكبر قدر من الفوائد الممكنة بأقل قدر من الخسائر وهو ما تذهب نظرية الاختيار العقلاني في تفسير الجريمة إلى تأكيده.

5- السوابق القضائية:

جدول رقم 5: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السوابق القضائية

السوابق	التكرار	النسبة المئوية
مسبوق	10	%66.66
غير مسبوق	05	%33.33
المجموع	16	%100

المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

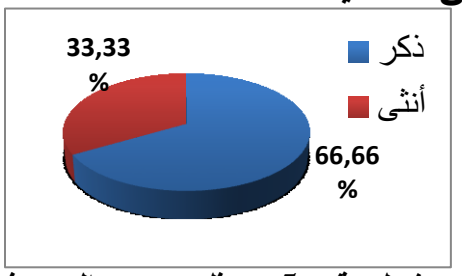

شكل رقم 5: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير السوابق القضائية

أشارت البيانات الرقمية المجدولة إلى نسب المبحوثين حسب متغير السوابق القضائية، حيث قدرت نسبة المسبوقين ب 66.66% وما يقابله 10 مفردات، بينما مثلت نسبة غير المسبوقين ب 33.33% وما يقابله 05 مفردات وانطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن غالبية المبحوثين من المسبوقين قضائيا ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات من بينها: الظروف المحيطة بالسجن، على اعتبار أنه مؤسسة الضبط الاجتماعي الرسمية التي تسهر على إنزال العقوبة، حيث يتاح داخل أسوارها بناء علاقات اجتماعية بين النزلاء مرتكبي الجرائم البسيطة وأعضاء الجماعات الإجرامية، لتتوج بضمهم فيما بعد إلى صفوف هذه الأخيرة خارج جدران السجن، بعد انقضاء مدة العقوبة، كما قد يعود ذلك إلى العقوبة في حد ذاتها، التي تبقي المسبوق تحت طائلة المتابعة الاجتماعية بوصمه مجرما أو منحرفا – اجتماعيا الجزاء القانوني غير كاف– وفي ظل توفر الحضانة الاجتماعية لدى الجماعة

الإجرامية، ينظم اليها المسبوق محاطا بالدعم كرد فعل ذاتي قاسي على النظام الاجتماعي السائد وهذا ما يتناسب إلى حد ما مع ما تؤكده نظرية الوصمة الاجتماعية لهوارد بيكر، كما يفسر الباحث النسبة الأقل التي جاءت مقابل البديل غير مسبوقا قضائيا بأن ذلك راجع إلى مسألة المخالطة الفارقة في الجماعات التي تتميز بتبني معايير انتهاك القانون.

6- مدة العضوية في الجماعة الإجرامية:

جدول رقم 6: يبين توزيع المبحوثين حسب مدة العضوية

المدة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	02	13.33%
من 01 سنة إلى أقل من 06 سنوات	09	60.00%
من 06 سنوات إلى 10 سنوات	04	26.66%
المجموع	15	100%

المصدر: انجاز الباحث بناء على معطيات التحقيق الميداني

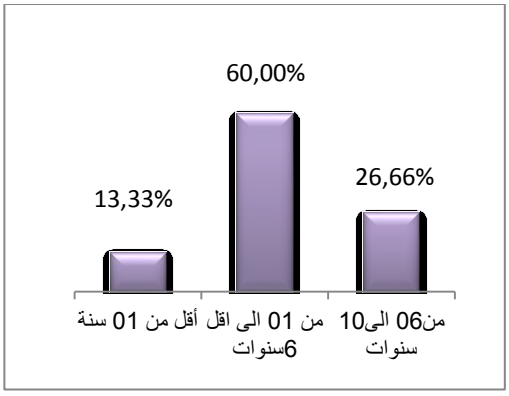

شكل رقم 6: يمثل توزيع المبحوثين حسب متغير مدة العضوية

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه وجود 03 مجالات تتعلق بمدة عضوية المبحوثين في الجماعة الإجرامية مصنفة كالتالي: أقل من 01 سنة مثلت نسبتهم بـ: 18.75%، من 01 سنة إلى أقل من 06 سنوات مثلت نسبتهم بـ: 60.00%، أما الفئة من 06 سنوات إلى 10 سنوات فمثلت نسبتهم بـ: 26.66% وهذا ما يبين أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي الفئة الثانية، التي جاءت في المجال من 01 سنة إلى أقل من 06 سنوات ومن هذا المنطلق نستنتج أن غالبية المبحوثين قد تراوحت مدة عضويتهم في الجماعة الإجرامية من 01 سنوات إلى 06 سنوات، حيث يمكن أن يرجع ذلك إلى عامل الإنتماء إلى نفس المجال العمراني، حيث يتجانس بعض الأقران فيؤسسون جماعتهم الخاصة أو ينخرطون في جماعات مختلفة في فترات زمانية متقاربة.

فيما جاءت مدة العضوية للمجال الزمني أقل من 01 سنة تحت اقل نسبة ممثلة ب 13.33% وهذا راجع إلى الطبيعة المتقلبة التي تميز بعض هذه الجماعات (الترويج)، التي قد تتفكك بسبب القاء

القبض على غالبية أفرادها أو نتيجة لتوقف النشاط لمدة طويلة، نظرا لعدم وجود موارد للتموين وعلى هذا الأساس يسعى البقية لإعادة بعث الجماعة مجددا، عبر ضم عناصر أخرى لتقوية صفوفها ولإيجاد موارد مادية، كما يمكن أن نفسر طول مدة العضوية في المجال الثالث من 06 إلى 10 سنوات الذي جاء في الترتيب الثاني، بإرجاعه إلى عامل طبيعة النشاط، حيث أن جماعة التهريب هي الأكثر استقرارا بالمقارنة مع بقية الجماعات والأكثر تصميما على الاستمرارية رغم المخاطرة.

جدير بالذكر أن الأجهزة الأمنية رقم صعب له تأثير واضح على العمر الزمني لهذه الجماعات على اختلافها وهذا ما تبين للباحث من خلال بيانات متغير السوابق القضائية الذي يثبت أن 10 من أصل 15 مبحوثا مسبوقون قضائيا.

VII- أدوات جمع البيانات:

تتوقف جودة الأبحاث في حقل العلوم الاجتماعية على مدى موفقية الباحث في اختياره لأدوات جمع البيانات، على اعتبار أنها تخضع لطبيعة الموضوع، المنهج وعينة الدراسة، فهي الوسيلة التي يجمع من خلالها بياناته الخام بهدف الإجابة عن تساؤلات دراسته، جدير بالذكر أيضا أنه وبحسب الاعتبارات التي تخضع لها هذه الأدوات، فقد يعتمد الباحث على أداة واحدة أو اكثر وفي ما يأتي سيتم تبيان الأدوات المستخدمة وكذا الأسباب الموضوعية التي أدت بالباحث إلى اختيارها في الدراسة الحالية، فضلا عن عرض طريقة بنائها:

1- المقابلة:

تقوم المقابلة في البحث السوسيولوجي على المحادثة مع التركيز على نوعية الأسئلة التي يطرحها الباحث وكيف أجاب عليها المبحوثين الذين يعتبرون أنفسهم صناع المعنى، فتسعى إلى تفسير حقائق و قوانين موجودة أصلا و ليس إيجادها، إضافة إلى جمع البيانات (المشاعر، القصص الشهادات و ما إلى ذلك) و بهذا تعتبر المقابلة جزءا من عملية معدة مسبقا في مشروع بحث يتسم بالصرامة، حيث عادة ما يتم الكشف عن موضوع البحث في التعليمات الأولى للمقابلة البحثية ويتم تحديد ذلك في دليل المقابلة بعرض استكشاف موضوع البحث الذي تم وضعه استنادا إلى تساؤلات الدراسة.[1]

[1]- نسرين بوخرص وبن فريحة رشيد: **المقابلة الكيفية وتأثيرها على جودة البحث الاجتماعي -دراسة الهجرة غير الشرعية كنموذج-**، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد01، العدد01، 2019، ص 52.

من المتعارف عليه أن اختيار أداة بحثية ما دون غيرها لا يتم اعتباطيا، بل يتم ذلك بشكل مدروس وقد وقع اختيار الباحث على هذه الاداة لعدة اعتبارات منها:

– طبيعة موضوع الدراسة الحالية التي جاءت في سياق الدراسات الكيفية، فالباحث يسعى إلى الفهم المعمق لمجموعة العوامل السوسيوثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة من بعض أعضائها وهو ما يتاح من خلال المقابلة على اعتبار أنها أداة بحثية ترتبط بوصف وتفسير حيثيات حدوث الظواهر وكذا دوافع وتفضيلات الأفراد عن كثب بطريقة كيفية، دون القياس ولغة الارقام والبيانات السطحية، بمعنى ان طبيعة الدراسة لا تسمح باستخدام الادوات ذات الدلالة الكمية.

– تقتصر عينة الدراسة الحالية على مجموعة مبحوثين قدر عددهم ب 15 مفردة، حيث أن البيانات التي يصرحون بها على قدر من الخصوصية؛ فقد يجد المتعلمون منهم حرجا في كتابتها، كما أنهم يرون أنها سرية، الأمر الذي يجعل إجراء المقابلات بطريقة شفوية ودون استعمال أي أداة تسجيل أكثر جدوى في استخلاص بيانات معمقة تكون في صلب العملية البحثية.

كما لا يخفى فهناك عدة أنواع لهذه التقنية اختار الباحث منها المقابلة النصف موجهة لاستبعاد عامل التصلب الذي تفرضه الأسئلة التي تمت صياغتها في دليل المقابلة في حالة استخدام المقابلة الموجهة؛ لإضفاء عامل المرونة والاحتفاظ بحق طرح أسئلة تكون في عمق الموضوع.

وقد اعتمد في إجراء المقابلات على دليل مقابلة مكون من مجموعة أسئلة، موزعة على أربعة محاور؛ المحور الأول حول البيانات الأولية ذات الصلة بأبعاد الدراسة، المحور الثاني حول العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية، المحور الثالث حول العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية، المحور الرابع حول العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية.

في ما يلي سيتم تبيان طريقة بناء الأداة: بعد مناقشة بنود دليل المقابلة مع الجهة المشرفة ووضع بعض التعديلات تم عرضه على خمسة أساتذة مقيمين، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 7: يبين توزيع الاساتذة المقيمين حسب الرتبة والجامعة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
01	فيروز صولة	أستاذ تعليم عالي	جامعة تبسة
02	كمال بوطورة	أستاذ تعليم عالي	جامعة تبسة
03	سمير يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة الطارف
04	ياسين عباسي	استاذ مساعد أ	جامعة الجلفة
05	إيمان بوقصة	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل

المصدر: من إعداد الباحث

بعد استرجاع أدلة المقابلات الخاصة بالتقييم قام الباحث ببعض التعديلات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 8: يبين البنود التي تم حذفها بعد التقييم

البند قبل التعديل	البند بعد التعديل
- هل تنحدر من أسرة غير مستقرة؟: إذا كانت الاجابة بنعم تحدث عن مظاهر عدم الاستقرار داخل أسرتك.	حذف
- تحدث عن التنشئة الدينية التي تلقيتها؟	حذف
- هل ترى ان هناك شرعية دينية تبرر نشاط الجماعة الإجرامية التي تنتمي اليها؟	حذف
- هل ستنسحب من الجماعة الإجرامية اذا ما قدمت لك مبررات دينية مقنعة؟	حذف
- كيف تؤثر العادات والقيم المجتمعية في سلوك اعضاء الجماعة؟	حذف

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقييم دليل المقابلة

2- الملاحظة:

من خلال المشاهدة والمتابعة يقوم الباحث أو الملاحظ بالتعرف على الظاهرة أو على الأحداث التي تحصل حولها وهي طريقة منهجية تتبع بدقة تامة وفق قواعد محددة للكشف عن تفاصيل الظواهر ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها. تستخدم الملاحظة في البحوث الميدانية لجمع

البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الأدوات الأخرى، فلا يمكن للباحث أن يلاحظ بطريقة عرضية أو ارتجالية وإنما لابد أن يعرف بالتحديد ما الذي يركز انتباهه عليه وكيف يسجل ما يراه وما يسمعه وما يحسه بدقة تامة ووفق خطة محددة مسبقا يتم خلالها الإجابة عن الأسئلة: ماذا نلاحظ ؟ وكيف ومتى تلاحظ ؟[1]

استعان الباحث بأداة الملاحظة الأولية في الدراسة الحالية بهدف رصد الجوانب الفيزيقية لبعض لأحياء السكنية التي تواجدت بها الجماعات الإجرامية المدروسة أثناء مسيرتها الانحرافية سابقا؛ حيث تم استخلاص ما يلي: (اهتراء واضح في شبكة الطرقات- ضعف الإنارة ليلا- بعد بعض الأحياء الملاحظة عن مركز المدينة- تواجد الكثير من الملحقات المدرسية في مناطق معزولة- انتشار النفايات وغيرها...

أيضا تمت الاستفادة من هذه الأداة لمشاهدة ومتابعة بعض المظاهر الخارجية المتعلقة بأعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة كطريقة اللباس، الأوشام والنقوشات؛ فلم يتم تسجيل أي ملاحظات تستدعي الذكر، ماعدا بعض الأوشام البادية على جسد أحدهم.

تجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه التقنية لم يستدعي إعداد شبكة ملاحظة، لقلة البيانات المتحصل عليها من خلالها، على الرغم من أن الباحث منذ البداية قد حدد ما الذي سيلاحظه وعلى هذا الأساس سيتم استخدام البينات المتحصل عليها فقط كشواهد تحليل.

VIII - أساليب وإجراءات التحليل:

يقول كل من مارغريت لوكونت وجان شينسول: (بعض الباحثين الكيفيين يصفون التحليل الذي قاموا به بطريقة صوفية، حيث يوحون للقراء بأن الثيمات والأنماط انبثقت من المعطيات أثناء قراءتهم وإعادة قراءتهم لملاحظاتهم الميدانية، كما ينبثق أشخاص متجولون من سديم شاطئ ضبابي وللأسف إن كيفية انبثاق تلك الثيمات والأنماط وما الذي سبب انبثاقهما يضلان غامضين)،[2]

[1]- فاطمة الزهراء ثنيو: **الملاحظة تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد13، العدد01، 2020، ص44

[2]- جمال فزة وحسن أحجيج: **البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات**، فضاء أدم للنشر والتوزيع، مراكش- المغرب، 2019، ط1، ص(172)

استئناسا بهذه المقولة سيتم في هذه الجزئية تبيان طريقة إعداد البروتوكول النهائي بنوع من التفصيل من خلال تتابع مرحلي، يتم فيه التعريف بأسلوب التحليل الموضوعي المتبع في هذه الدراسة، ثم تبيان خطوطه العريضة كما يلي:

التحليل الموضوعي للبيانات الكيفية حسب الباحث بلال بوترعه هو «أحد الطرق المستخدمة في تحليل البيانات النوعية، حيث يقوم الباحث بتنظيم ووضع البيانات في موضوعات أو فئات محددة، ثم يقوم بشرحها وتفسيرها تحليليا لإيجاد إجابة عن سؤاله البحثي وقد يتم التحليل الموضوعي من خلال التركيز على القواسم المشتركة بين البيانات ولكن الموضوع الشائع أو المتكرر قد لا يكون بالضرورة مهما أو ذا معنى في حد ذاته»[1]

بعد الانتهاء من التسجيل الأولي للمقابلات جمع الباحث مسودات مكتوبة تحمل عددا كبيرا من البيانات غير المنظمة، حولها إلى نصوص منقحة ذات دلالة، في إطار عملية التفريغ بشكل تأويلي جديد، مع احترام مبدئ الأمانة العلمية، إذ لا يمكن فصل هذه العملية عن مجريات التحليل النشط، فهي ليست إجراء ألي؛ حيث تم تقسيم هذه النصوص إلى مصفوفات متمايزة، فيما تم الابقاء على بعض المقولات المستعارة من لغة المشاركين في سياقها العامي بوضعها بين قوسين، على اعتبار أن اللغة في حد ذاتها أحد أبعاد الثقافة الفرعية المتعلقة بالجماعات الإجرامية المدروسة وهكذا تم إعداد البيانات من أجل تجزئتها وترميزها في المرحلة اللاحقة بعد قراءتها وإعادة لأكثر من مرة.

تماشيا مع طبيعة الموضوع الاستقرائية، مرت عملية الترميز المرتبطة بهذا البعد، بالنزول إلى أسفل السلم التجريدي ثم إعادة الصعود تدريجيا، يدويا ودون الاعتماد على برمجيات التحليل الكيفي عبر مجموعة من المراحل المتتالية؛ حيث تم على مستوى عملية الترميز الافتتاحي وضع علامات وصفية قصيرة نوعا ما (رموز) تلخص مضمون قطع من المعطيات التي تم إعدادها مسبقا أو الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث، إذ يتوقع لها التوافق والاختلاف والتكرار، مع العلم أن ذلك يحمل توجهات بحثية يمكن الاختلاف حولها، أما على مستوى الترميز المحوري، فتم التركيز على دراسة الرموز المستخرجة في المرحلة السابقة، من أجل ضمها في مقولات، تخضع لنفس المستوى التحليلي، على اعتبار أنها تحمل خصائص ومعاني مشتركة تمثل أبعاد الظاهرة، فيما تم على مستوى عملية الترميز الانتقائي العمل على المقولات المستخرجة بهدف الوصول إلى الثيمات، حيث يتم

[1]– بلال بوترعه: **التحليل الموضوعي للمقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد12، العدد01، 2018، ص 232.

تجميع المقولات التي تأتي في سياق مشترك، لبنائها وإعادة ادماجها في ثيمة واحدة تشكل المستوى التجريدي الاعلى في عملية الترميز.

من هذه المنطلقات تكونت لدى الباحث رموز، مقولات وثيمات، بالإضافة إلى الحقائق المتفق عليها وكذا المقولات المستعارة من لغة المبحوثين، ينطلق من خلالها في بناء النصوص التحليلية الخاصة بالموضوع بإعادة النزول في السلم التجريدي مجددا، بهدف الوصول إلى القصص الجماعية للمشاركين، في ظل التشبع بكل المكونات السابقة وهو ما جاء معنونا في الدراسة الراهنة بالتحليل، تجدر الاشارة ختاما إلى أن عرض المعالجة الموضحة أعلاه جاء في كل محور على حدا.

IX- معايير جودة البحوث النوعية:

تم في هذه الدراسة اختيار معايير ماكسويل (2012) التسعة، تجنبا لمهددات الموثوقية كما يقول صاحب هذه المعايير وإن أقر استخدام البعض منها فقط في بعض الدراسات، فقد تم الاستعانة بأغلبها فعليا في الدراسة الحالية، بما في ذلك ما تحقق ومالم يتحقق منها، كما هو موضح في ما يلي:

- **الانغماس المكثف:** تحقق من خلال القراءات المستفيضة لأدبيات الدراسة، فضلا عن إجراء مقابلات معمقة ثم نسخها وإعادة تحريرها بشكل تأويلي جديد، بهدف إيجاد انعكاسية بين الباحث والموضوع، في حين لم يتحقق ذلك في بيانات الملاحظة لقلتها.

- **البيانات الثرية:** تحقق ذلك من مخرجات المقابلات المعمقة التي أنتجت بيانات كثيرة جدا، تنبع من خصوصية المجتمع المحلي والجماعات الإجرامية التي تتواجد فيه، حيث تمت الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، كما تجدر الإشارة في هذه الجزئية أيضا إلى أن بيانات تقنية الملاحظة لم تكن ثرية.

- **التحقق من جهة المستجيب:** تسنى للباحث ذلك عبر مجموعة من الأسئلة التتابعية وأخرى توضيحية وبعد الإقرار بصحة البيانات الأولية لم يضطر الباحث إلى إخفائها وذلك بموافقة المبحوثين.

- **التدخل:** لم يحدث أي نوع من التدخل، بل قامت الدراسة على استدعاء معلومات سابقة (سيرة الحياة).

- **البحث عن أدلة متناقضة وحالات سلبية:** تحققت مع حالتين بتصريحهما بالبحث عن الفرص المشروعة مع تصريحهما في جزئية أخرى بأن الدخل غير كاف وأن الفرص غير المشروعة بديل استراتيجي.

– **التعدد:** تم جمع البيانات عبر استخدام المقابلة والملاحظة وقد اقتصر مصدر جمع المعلومات على المشاركين فقط.

– **الترقيم:** حاول الباحث تجنب استخدام النسب المئوية لعدم ملائمتها للبحوث النوعية التي تستند إلى فلسفات تفسيرية وقد دعت الضرورة إلى استخدامها فقط في تفسير البيانات الأولية بشكل مقتضب جدا.

المقارنة: تم تبني استراتيجيات للمقارنة بناء على الاختلاف في التصريحات(مجموعة حالات مع مجموعة أخرى) بهدف التحكم في المواضيع.[1]

X- الاعتبارات الأخلاقية في البحوث النوعية:

تبنى الباحث قائمة أخلاقيات البحوث النوعية التي حددها باتون **(Patoun)** سنة 2014 وقد تناسبت مع الدراسة الراهنة في:

– توضيح الغرض من إجراء المقابلات في البداية للمبحوثين، مع إعادة تقديم شروحات في بعض الأحيان في حالات اللبس عند اقتضاء الأمر وقد أبدى جميعهم التعاون بناء على ذلك.

– للمشاركين صلاحية تحديد مواقيت إجراء المقابلات، مع إبدائهم التفهم الواضح في تعيين أماكن الإجراء، بما يتناسب مع خصوصية الباحث وقد تمت جميع المقابلات بطريقة مباشرة.

– لم يقدم الباحث وعدا بحصول المشاركين على نسخة من الرسالة، فيما تم التعهد بالإبقاء على سرية بياناتهم الشخصية.

– لم يتعرض أي مشارك للخطر (نفسيا، اجتماعيا وقانونيا)..

– نسخت المقابلات دون أن يتم تسجيلها صوتيا وقد تم استخدامها في متن الأطروحة بعد تفريغها بشكل تأويلي جديد وقد تم إتلاف صور الأوشام التي التقطت لأحد المشاركين ولم تستغل في ملاحق الدراسة.

– تم الحصول على موافقة الجهة المشرفة ولم تكن هناك ضرورة للحصول على موافقة جهات أخرى.

– الأسماء وبقية البيانات التي تسهل الوصول إلى المبحوثين، لم يتم استخدامها في جلسات المناقشة ولم تطلب من المشرف أو الأساتذة المناقشين.

---

[1]– زانة عبد الرحمان مغرم الشهري: **صنع القرار الاستراتيجي في وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في الادارة التربوية تخصص ادارة التعليم العام، جامعة الملك سعود، 2020، ص80-81.

– لم يطلب الباحث المساعدة فيما يتعلق بالاعتبارات الأخلاقية وقد اقتصر الأمر بداية بالاعتماد على عموميات أخلاقيات البحث العلمي ولم تتعارض البيانات والأدوات المستعملة مع ذلك.

– واجه الباحث بعض الصعوبات المتعلقة بالإجابات المختصرة وقد تمت إعادة صياغة الاسئلة لبعض المبحوثين، كما استخدمت عبارات مثل وضح أكثر وماذا تقصد بذلك وماذا تضيف من أجل الوصول إلى بيانات معمقة.

– لم تكن هناك تبعات قانونية تترتب عن المشاركة في الدراسة ولم يطلب الباحث أو المشاركون خلال إجراء المقابلات ما قد يكون مخالفا للقوانين والأعراف ولم يكن هناك تبادل مصالح أو مقابل مادي طلبه المشاركون من أجل إجراء المقابلات.

– لم تكن هناك استشارات تتعلق بالصحة النفسية أو العقلية، فطبيعة الموضوع لا تقتضي ذلك.[1]

XI– صعوبات الدراسة:

– غياب مرجعية منهجية واضحة متفق عليها في بناء البحوث النوعية.

– عدم تعاون بعض المبحوثين وتصريحهم بعدم توفر الوقت وكثرة انشغالاتهم.

– غياب احصائيات رسمية حديثة بخصوص الظاهرة.

– تماطل بعض المبحوثين في استكمال بقية المقابلات.

– عدم القدرة على تحصيل بيانات من قبل الجهات المختصة في ظل صعوبة الحصول على التصريح.

[1]– زانة عبد الرحمان مغرم الشهري: **المرجع السابق**، ص 82–83.

خلاصة الفصل:

لاستخراج المعطيات والنتائج التي تم إيجادها في هذه المرحلة، قام الباحث باستخدام الطريقة اليدوية لقلة البيانات وسهولة الإحاطة بها، كذلك تمكن في مرحلة الدراسة الاستطلاعية من ضبط بنود المقابلة؛ حيث تمت الاستفادة من ملاحظات الأساتذة المقيمين القيمة، فعلى أساساها أجريت التعديلات اللازمة التي أشاروا إليها، كما أتاحت لنا الدراسة الاستطلاعية فرصة التعرف عن كثب على ميدان البحث والظروف المحيطة بالدراسة، مما يمكننا لاحقا من إنجاز الخطوة التالية وهي إجراء المقابلات النهائية مع مجموعة المبحوثين الخمس عشر ومن ثم استكمال بقية خطوات الدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

تفريغ، ترميز وتحليل بيانات الدراسة واستخراج نتائجها النهائية ومناقشتها

تمهيد

I- تفريغ، ترميز وتحليل ببيانات الدراسة الأولية

1- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

2- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

3- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

II-استخلاص النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة

1- استخلاص ومناقشة النتائج النهائية لمحور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

2- استخلاص ومناقشة النتائج النهائية لمحور العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

3- استخلاص ومناقشة النتائج النهائية لمحور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع التبسي

خلاصة الفصل

تمهيد:

من أجل الوصول إلى اجابات موضوعية لتساؤلات الدراسة، تم تبني بروتوكول نوعي هو الأكثر ترشيحا للاعتماد من قبل الباحثين جمال فزة وحسن أحجيج في كتابهما البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية (نظريات وتطبيقات)، مع استحداث تغيرات طفيفة مبررة خدمة للبحث الحالي لا يختلف لأجلها وعلى هذا الأساس مر التقرير الميداني النهائي لهذه الدراسة عبر مجموعة من المراحل(**أنظر ص 111-112**) تمثلت في:

- التفريغ.
- الترميز.
- التحليل.
- استخلاص النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة.

I- تفريغ، ترميز وتحليل ببيانات الدراسة الأولية:

1- تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة

1-1- التفريغ:

الحالة رقم 01:

ينحدر الحالة من أسرة غير مستقرة، تتكون من 10 أفرد، تحت وصاية أب عنيف ومتسلط، حيث تم وصفه بأب الطراز القديم، فهو لا يناقش ولا مجال للمزاح معه، كما أنه يضرب الأم على مرئ الأبناء وببلوغ المبحوث سن المراهقة توفي، لتتولى الأم والأخ الأكبر مسؤولية استكمال العملية التربوية، في هذه الفترة يؤكد المبحوث على تأثره بابن خاله العضو في جماعة إجرامية بإحدى المدن الساحلية جراء مجالسته له أثناء فترات العطلة الصيفية (يعجبني لربي خاطر رجلة فيني والناس كل تديرلو حساب)، حيث كان يرى فيه التجسيد الواقعي لقيم الرجولة والاستقلالية، من هذا المنطلق كانت بداية توطيد العلاقات مع بعض أفراد الجماعات الإجرامية، إلى غاية التأسيس الفعلي لجماعة إجرامية فيما بعد رفقة بعض الأصدقاء، كما يشير إلى رفض أفراد عائلته المطلق لذلك وتقديم النصائح بالانسحاب منها مع عدم امتثاله.

يصف الحالة مشواره الدراسي بالفاشل على الرغم من تحصله على شهادة الماستر بعد الانقطاع في مرحلة الثانوية، ثم المواصلة عن طريق المراسلة ويرجع الفشل حسبه إلى ظلم أحد الأساتذة في رصد العلامات وأحكامه المسبقة على خلفية معاناته من اضطراب في النطق، طريقة اللباس وتسريحة الشعر، كما يصرح الحالة أن بقية الأسباب تبقى ثانوية، على الرغم من كونه عضو في جماعة الطاولات الأخيرة حسب وصفه التي يسعى أفرادها إلى إثبات المكانة وكذلك تعرضه إلى عقوبات تأديبيه، فيما ينفي علاقة المدرسة بالتشجيع على الانضمام إلى جماعة اجرامية، لتكون المحطة الموالية التواجد مع جماعة رفاق من نفس الجيل تنشط قرب الثانوية التي تقع على حدود المدينة وهي جماعة غير سوية دون هدف (استهلاك ممنوعات، سرقة)، يؤكد أن لهم تأثير على توجهه إلى الانضمام إلى جماعة إجرامية حقيقية فيما بعد، فهؤلاء الأصدقاء مصادر للتشجيع، الوساطة، الدعم المعنوي والجسدي، حيث يقول الحالة: هوما عاونوني باه نفلق سوق وباينة مراحش يدوني للمسجد.

يؤكد الحالة أيضا أنه على الرغم من كل الظروف، فقد كان يعمل لدى أحد أقاربه لمدة زمنية طويلة على الرغم من عدم ارتياحه نتيجة الصدامات التي كانت تحدث مع بعض أبنائه (تحملت ياسر بالصح الخدمة بلا كرامة ماعندي ماندير بيها)، ليتوقف نهائيا بعد ذلك عن العمل، إلى غاية الفترة التي هاجر فيها إلى مدينة أخرى ليصدم بنفس الوضعية في العمل الجديد (مجال الزراعة)، حيث تعرف في الغرفة المشتركة على أحد أعضاء الجماعات الإجرامية، فيما لم يبحث عن عمل أخر عند عودته إلى الموطن الأصلي، إلى غاية التحاقه بالجماعة الإجرامية المدروسة، كما صرح بأنه كان يفكر بأن تحصله على عمل قار في المستقبل من شأنه أن يجعله يتخلى على الأنشطة غير القانونية، فالعمل الدائم الذي يتلائم مع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بوابة صلح مع المجتمع ومنفذ لتلميع الصورة حتى يثبت العكس.

يقطن الحالة في بيئة سكنية تجارية، غالبية أفرادها متعاونون، يرفضون رفضا قاطعا مثل هذه الممارسات، فعلى الرغم من عدم مواجهته مباشرة إلا أن هناك تهديدات غير معلنة بشأن وضع حد للأمر في حالة استمرارية توافد الغرباء من الأعضاء أو الزبائن، مع العلم أن أحد الجيران يتاجر مع جماعته في المشروبات الكحولية بطريقة غير قانونية قبل انخراطه في جماعة اجرامية ولكن على حدود الحي السكني حيث علق على تأثره به قائلا (بدت الحكاية كي كنت نروح نقضي من عندهم وكانوا يقعدو في اخر الكرتي في بلاصة ظلمة)، مع تعقيبه حول هذه الجزئية بقوله: التجار يهتمون بأعمالهم وكذلك أنا وجماعتي نهتم بأعمالنا، كل في شأنه يمضي والحي للجميع.

الحالة 02:

المبحوث هو الابن الأصغر لأسرة محافظة جدا على حد تعبيره، تتكون من 06 أفراد، ليس من بينهم ولا من بين بقية الأقارب من يحمل سجل إجرامي أو له سابقة في الانضمام إلى جماعة إجرامية، تلقى تنشئة أسرية عادية جمعت بين النقيضين (قسوة الأولياء وتفهمهم في بعض الأحيان)، مع العلم أن الأب يستحوذ على مرجعية صنع القرار، كما أنه أحد أعيان المنطقة ويتم تبجيله من الصغير قبل الكبير، فعند درايته وبقية أفراد الأسرة بعضوية المبحوث في الجماعة السابقة الذكر، قام بطرده مع زوجته من السكن العائلي.

الحالة متحصل على مستوى نهائي(باكلوريا)، كما تلقى بعد ذلك تكوينا دراسيا لمدة سنتين بنمط إقامي أثر نجاحه في مسابقة توظيف، يصف مشواره الدراسي بالفاشل ويؤكد أن ذلك يتلائم مع قدراته، فهو لم يكن يوما من المتفوقين، كما أنه لم يتعرض إلى عقوبات تأديبية مدرسية، فيما كانت

المرحلة التي أتم فيها التكوين بعيدا عن السكن العائلي محطة لبداية استهلاك المخدرات مع أصدقاء الدراسة ثم الانخراط المؤقت في جماعة إجرامية، حيث أشار إلى أنه تعرف عليهم على خلفية شجار وفوضى عارمة في بيئة الإقامة (كنت نشيخ مع صحابي في الشمبرة ونبرتفو ساعة على ساعة كانش مانجيبو مصروف)، حيث أن غياب رقابة الأسرة والحرية المطلقة في بيئة الإقامة شجعاه على ذلك ومن هنا كانت بوابة الولوج إلى عالم الجماعات الإجرامية والاحتكاك بها، من خلال اقتناء المواد المستهلكة وترويجها أحيانا.

في فترة لاحقة تم الانضمام إلى الجماعة الإجرامية التي كان أحد أفرادها من بين الزملاء في الطور الثانوي، على خلفية إعادة بعث روابط الصداقة بعد جلسات إستهلاك ومن ثم طرح فكرة العضوية والشراكة، كما يشير الحالة إلى عدم وجود روابط صداقة بمن يكبره سنا ولا ينكر وجود علاقات سطحية تربطه ببعض أفراد الجماعات الإجرامية الأخرى قبل انضمامه إلى الجماعة الحالية ولم يسعى في حقيقة الأمر إلى بنائها،؛ بل هي علاقات عابرة، فيما صرح المبحوث بأن عالم الجماعات الإجرامية غامض إلى حد ما ويصعب نيل الثقة فيه لولا أنه وجد من يكفله ويقصد الأصدقاء وخاصة ذوي السوابق في مجال الترويج (زادت تزنهرت الحالة كي خرجو زوج صحابي من الحبس)، كما أن لهم دور مهم في تشجيعه عل ذلك من خلال تبسيطهم للأمر وتقديمهم لإغراءات (الاستهلاك يحقق النشوة فيما يحقق الترويج النشوة والمنفعة المادية معا)

يقول الحالة على اعتبار أنه موظف، فهو لا يرى أن هناك رابط يجمع بين علاقات العمل وانضمامه إلى الجماعة الإجرامية، مع تنويهه بأن إتنان من زملاء العمل اعضاء في إحداها، كما أنهم يستهلكون الأدوية والحبوب المهلوسة وفي مرحلة ما كان زبونا لدى جماعتهم في الفتره التي كان يعمل بها ليلا وقد تأثر بهم إلى حد ما فبعد مدة من الزمن أصبح يستهلك برفقتهم المخدرات(كان وقت مقود، نشيخو للصباح، نجيبوها ضحك وتمسخير والوقت يفوت ليه ليه) وفي تعليقه على وظيفته فيؤكد أن راتبه غير كاف خاصة أنه يخصص جزء منه للكراء، فيما يؤكد على استعداده منذ البداية للتخلي على النشاط السابق الذكر، إذا ما توفرت فرصة للعمل في منصب أفضل، كما أنه كان يخطط للدراسة في المستقبل من أجل تحقيق ذلك.

بخصوص البيئة السكنية التي يقطن بها المبحوث فهي نفسها التي ترعرع فيها منذ طفولته، إلى غاية طرده من المسكن العائلي ثم كراء منزل بجانب منزل الوالد بعد ذلك وغالبية الجيران فيه من الاقارب، يضيف الحالة أنه حي سكني تنعدم فيه المرافق وهو ليس المكان الافضل لجلوس شباب

الحي، (تكثر فيه العسة)، كما أن العلاقات التي تربط الكبار من الجيران متماسكة والجميع يعرفون بعضهم، الأمر الذي يعني رفض السلوكيات غير المشروعة بالحي مهما كان نوعها، فلا يوجد نشاط واضح لا للجماعات الإجرامية ولا للأفراد المستهلكين وعن المؤشرات الاخرى ذات العلاقة بالحي السكني يشير الحالة إلى استفادة جماعته من التكتم الذي يميز الأحياء التي يقطن بها بقية أعضاء الجماعة من أجل ممارسة نشاطها، فهي أحياء أكثر تحرر ولا يتعرضون فيها للمضايقات، فضلا على وجود جماعات اجرامية أخرى في ذات الأحياء بالإضافة إلى بعدها عن مركز المدينة والمراكز الأمنية، فضلا عن انعدام الانارة وكثرة المسالك والمحلات التجارية الخالية.

الحالة رقم 03:

يصف الحالة تنشئته الأسرية بالرائعة (عشنا مدللين ما خصنا شي) حتى أنه يقول: عندما اطرح أي سؤال على نفسي بهذا الخصوص أجد أنني تلقيت وإخوتي التنشئة الافضل من قبل الاب والام (نحترم الكبير، لا نكذب ولا نسرق) ويمكن القول أن أسرتنا مستقرة إلى ابعد الحدود على الرغم من وجود مشاكل بسيطة كأي عائلة، كما قد تتعقد الامور في بعض الاحيان إلا أن الحلول موجودة، فيما يؤكد الحالة على أن بعض أفراد العائلة الكبيرة (الخال) كان عضوا في جماعة اجرامية فيما سبق، كما أن الاخ الاكبر عضو مؤسس في جماعة اجرامية وهذا الاخير هو السبب الرئيسي لكونه عضوا فيها، من أجل دعمه وحمايته (الانضمام ليس رغبة بل ضرورة) وفي اجابته عن دراية الأسرة بعضويته يقول أن الام تعرف كل شي وتتستر على كل شي (راح تفوتها على الام)، اما الاب فقد سمع عن ذلك فيما لم يرى شيئا (يسمع هدرة الناس، يفركت ما يلقى والو) مع تقديم الف نصيحة للتوقف عن ذلك وعن الاخ الكبر فهو مستهلك ويقدم المساعدة في بعض الاحيان الا أنه ليس عضوا.

يصف الحالة مشواره الدراسي بالمقبول، كما أنه يحظى بالقبول في الوسط المدرسي من قبل الاطقم التربوية، فيما كانت الجامعة المرحلة الافضل حسبه؛ حيث كانت له نتائج مميزة (الاول على الدفعة) وبالرجوع إلى المراحل السابقة يقول كانت لي تجربة مع جماعة المدخنين في مرحلة المتوسطة، كما أنه استهلكت المخدرات في مرحلة الثانوية مع جماعة الصف المدرسي مستغلا بعد موقعها عن المسكن العائلي (كل مدوبلين ويديرو كلش أنا الصغير في وسطهم)، فيما ينفي وجود محفزات في البيئة التعليمية على الانضمام إلى جماعة اجرامية، بإستثناء الاستهلاك غير المتواصل (نشتي نشيخ برك وجامي خممت نبيع) في المرحلة التي زاول فيها دراسته الجامعية اثناء مكوثه في اقامة جامعية.

ينفي المبحوث صلته بجماعات الرفاق ذات الصلة بالتمرد عن قيم المجتمع، فيما يبقى الاستهلاك علامة مسجلة في الجماعة التي يتواجد بها دائما، كما ينفي وجود صلة او رغبة في بناء علاقات مع أفراد جماعات اجرامية في السابق حيث يقول: (ساعات نشري ونتحرك)، كما أن أصدقاؤه المقربين بعيدين كل البعد عن دفعه إلى الانضمام الجماعة الإجرامية (حيزهم حيز رواحهم) مع وجود بعض الاصدقاء المسبوقين الذين قدموا له عروض وشروحات، في محاولة تقديم توضيحات اكثر بهذا الخصوص يؤكد على أن ارتباطه بجماعة مستهلكين فيما سبق أثر على علاقاته الاجتماعية فهو يرى أنه لا يستطيع بناء علاقات متينة مع الصالحين على الرغم من رغبته في ذلك، فهو يعيش حالة صراع (عشت مرحلة صعبة من اجل تحديد من سيعيش أنا السيء او أنا الصالح واضطررت إلى الدمج بين الاثنين)، فضلا على التبعات الاجتماعية التي تربت عن ذلك فهو يرفض أن يوصف بالمجرم (تغيضني روحي كي يقولولي أنت مجرم).

يستبعد الحالة علاقة مجتمع العمل بانضمامه إلى الجماعة الإجرامية، مع تأكيد أنه ليس قلقا كثير بهذا الشأن، نظرا لاعتماده المطلق على الراتب الذي يخصصه له والده كل شهر (تجي للرسمي مدام بابا حي ما نحتاج حتى طحان)، فيما لا ينكر أن ظرف عدم وجود عمل من المؤشرات التي تدفع إلى ذلك عموما، كما أن العمل القار الذي يتناسب مع المؤهلات والشهادات العلمية يمكنه أن يساهم في وقاية الفرد من الانضمام اليها وقد يساعد أيضا على الانسحاب منها.

أما الحي السكني الذي يقطن به الحالة فهو قديم دون وجود اي مرفق، تجمع العائلات فيه علاقات الجيرة منذ اكثر من 35 سنة، يسوده الاحترام والزيارات المتبادلة في المناسبات وكذا تقديم الاعانة عند الضرورة، فيما يؤكد المبحوث أن الجيران لم يبدو اي انطباعات بخصوص نشاط الجماعة بذات الحي السكني، فبعض شباب الحي مستهلكون(كل يضربو)، كما أن أفراد الجماعة لا يروجون علنا فعند رؤية الكبار يتظاهرون من اجل التضليل (يسمعو بلي نخدموا مي ماشافوش)، فيما بقى احتمال الانزعاج من بعض التصرفات وارد مع عدم مواجهتهم لنا بذلك، كما يؤكد على فتح سوق جديدة للترويج في نفس الحي من قبل احد الجيران، يقول المبحوث لم افكر في الأمر من قبل لكن ربما استغلالنا للحي السكني من اجل الترويج جاء على خلفية قراءتنا لردة فعل الجيران (صلة القرابة، ما يقودوش، احنا ثاني نحترموهم، ما نتعاركوش، مانطيحوش...)، كما يضيف المبحوث لدينا زبائن من نوع خاص ليسوا من المجرمين.

الحالة رقم 04:

تنشئة المبحوث الأسرية مقبولة على حد تعبيره، حيث حاول الأب أن يبث فيه رفقة إخوته الفضيلة المنشودة من سائر أفراد المجتمع، فكانت تربيته لهم تتراوح بين القسوة واللين، سعيا منه لجعلهم أفراد صالحين، على اعتبار أنه مثقفي المدينة إذ يعتبر من الشخصيات المحبوبة، فكان ينتظر منهم الأفضل، فيما أدت الأم دورها في تنشئتهم كما ينبغي، على الرغم من أنها عاطفية وقدمت لهم حماية ورعاية مفرطة، فالاستقرار الأسري في عائلته واضح للجميع، كما أنهم يحظون بالقبول لدى أفراد المجتمع، من زاوية أخرى يحمل بعض أقارب الحالة من الدرجة الأولى سجلات عضوية في جماعات إجرامية؛ على غرار أبناء العم والخال، هذا الأخير الذي كان مصدر للفخر بالنسبة له (كانو يسقسوني على خالي نحس روحي أنا البطل)، فقد روي له منذ الصغر عن بطولاته وكفأته في إدارة الشجارات الجماعية والفردية، بالعودة إلى دراية أسرته بعضويته في الجماعة الإجرامية، يشير المبحوث أنه واخوته قد خيبوا أمال الأب، خاصة وأن انضمامه إليها جاء بعد تقاعده، فعند مواجهته له بالأمر أنكر في البداية ثم واصل العمل سرا(عانى معايا) إلى أن تحقق الأب من الأمر وعلى الرغم من ذلك فقد تعامل معه بحكمة وصبر كبيرين، أما الام فقد تسترت عليه رغم عثورها على بعض الممنوعات في الغرفة الخاصة وعن الإخوة الذكور فلم يبدو أي ردة فعل، فالأخ الاكبر مستهلك والأخ الأصغر متورط ضمن الجماعة.

المبحوث بلغ المستوى النهائي ولم يوفق في اجتياز شهادة البكالوريا نظرا لرسوبه لأكثر من مرة، ثم واصل تكوين مدفوع الاجر ليتحصل على شهادة تمريض من مؤسسة خاصة، على الرغم من ذلك يصف مشواره الدراسي بالفاشل، مع العلم أنه كان ملتزما في الصف المدرسي رغم عنه، على اعتبار أن الأب من قدماء الأسرة التربوية وغالبية الأساتذة تربطه بهم علاقات طيبة، لا يخفي الحالة إعجابه برفقاء الصف المشاغبين وقد كأنت له تجارب انحرافيه بسيطة كالتدخين (تقليد فقط) بعد أن كانوا يزعجونه ويصفونه بالطيف، أما عن محفزات الانضمام إلى الجماعة الإجرامية بالوسط المدرسي في المرحلة الأولى (الثانوية وما قبلها) فتكاد تكون منعدمة، فيما كانت المرحلة الثانية (مواصلة التكوين) بداية لانغماسه في هذا المجال رفقة أحد الاصدقاء المقربين لتوفر المغريات من جهة وبعده عن العائلة ونيله حرية أكبر في التصرف دون أي قيد اخلاقي من جهة أخرى.

أكد المبحوث عضويته في جماعات متمردة عن قيم المجتمع قبل انخراطه في الجماعة الإجرامية، لكن دون أي خطورة تذكر، كجماعة مستهلكي المخدرات التي يصفها بالانسحابية، فغالبيته أفرادها طيبون على حد تعبيره وقد توقفوا عن ذلك بعد مدة قصيرة، من زاوية أخرى يشير إلى أنه قبل

انضمامه إلى الجماعة الإجرامية كانت تربطه علاقات سطحية جدا بالعديد من أعضاء الجماعات الإجرامية الذين يكبرونه سنا وهم بالأصل من أصدقاء الخال ورفاق الأخ الاكبر (يشتوني نضحك معاهم ساعات)، دون وجود أي احتكاك بخصوص العضوية أو توجيه للسلوكيات، فيما يشير إلى أنه في مرحلة ما سعى إلى بناء علاقاته الخاصة مع أعضاء جماعات إجرامية أخرى من المسبوقين قضائيا بهدف الاستهلاك في البداية ثم إنشاء قنوات خاصة ؛ مع العلم أنهم تقريبا من نفس العمر، أما عن مساهمة الأصدقاء في دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، فيقول أن البداية كانت رفقة صديقه المقرب دون أي تفكير في الفوائد أو العواقب فقط للمساندة، ثم أخذت الامور منحا أخر بعد وفاته بفترة لتتحول العضوية إلى أسلوب حياة من أجل اثبات الوجود.

للمبحوث محاولات بحث عن عمل في المؤسسات العمومية دون أأي نتيجة تذكر، فضلا عن ممارسته لبعض الأنشطة في السوق الأسبوعية ولم يكن ذلك مرضيا أيضا بالنسبة له فهو منذ البداية لا يريد أن يرهق كاهل الأب بمصاريفه الخاصة (على العموم الحالة بطال)، ينفي المبحوث وجود علاقة بين التفضيلات او الممارسات المهنية ونشاط جماعته الإجرامية، الا أن المرحلة التي تنقل فيها إلى العمل بأحد الولايات الساحلية جعله يستطلع واقع الجماعات الإجرامية من خلال استئجاره غرفة جماعية مع بعض المنحرفين وقد تزامن ذلك مع اقتناعه بأن المردود المادي نفسه(اشغال البناء)، فيما يبقى العمل القار حسب الحالة مطلب أساسي لكل شاب جزائري وما عضويته في الجماعة الإجرامية إلا خيار أو بديل مؤقت عن ذلك وتحصيله لعمل لائق نقطة نهاية لوجوده ضمنها.

يقطن المبحوث بحي سكني يتميز من الناحية الفيزيقية بحداثة بناء بعض السكنات وهشاشة بعضها الأخر، مع اهتراء واضح في شبكة الطرقات وقلة الانارة، فضلا عن انعدام المرافق وبعده نوعا ما عن مركز المدينة، أما من ناحية العلاقات الاجتماعية بين ساكنيه فيها ممتازة تجمع بعضهم صلة القرابة وتربط بعضهم علاقات الجيرة طويلة الأمد، الأمر الذي كرس مظاهر التكافل الاجتماعي والتعاون بين قاطنيه، فيما يشير الحالة إلى أنهم متكتمون عن جماعته الإجرامية ولم يبدوا انطباعات واضحة، ماعدا في حالات قليلة عند التجمهر، حيث يقومون بطرد الجميع ويرجع ذلك إلى أنهم يعتبرونه طيش شباب أو مرحلة عابرة أو ربما لاعتبارات تتعلق بعلاقتهم مع والده والأمر نفسه بخصوص بعض جماعات الترويج التي تنشط في نقاط أخرى من ذات الحي، فضلا على أن جماعته كانت لا تثير انتباه الكبار، فيما يؤكد المبحوث أن استغلالهم للحي السكني من أجل ممارسة النشاط

هو معرفتهم بطبيعة الجيران وردود أفعالهم الأمر الذي يجعل فكرة التبليغ مستبعدة، كما أن تواجد بعض المستهلكين بما فيهم الكبار يجعل ممارسة الترويج أمر عادي نسبيا.

الحالة رقم 05:

المبحوث من أسرة محافظة على حد تعبيره، يمثل فيها الأب والأم قطبي التنشئة، فالأم متسامحة وتتستر على أخطاء الأبناء في حالة حدوثها، فيما يتميز الأب بالصرامة والعنف في بعض الأحيان، حيث أنه يضرب الأبناء اذا ما تعلق الأمر بالمشاكل مهما كانت بسيطة خارج الإطار الأسري، كما أنه لا يمازح، فبمجرد صعوده سلم العمارة تنفض تجمعات النسوة، فيما يصف الحالة أسرته بالمستقرة ويقول أن الدليل على ذلك عدم تقسيم التركة حتى بعد وفاة الوالد (متفاهمين)، كما أنه ينفي تأثره رغم وجود أقارب منضمين إلى جماعات إجرامية قبل انخراطه الفعلي في الجماعة الإجرامية وفي إجابته عن رد فعل الأسرة عند درايتهم بانضمامه إليها يقول الحالة: الإخوة الأصغر سنا والأم كانوا أول من يعلم إلا أنهم تستروا عن ذلك خوفا من الأب (يرمولي المفتاح كي ندخل روتار) وكما كان متوقعا عندما علم الأب بذلك ساءت العلاقة بينهما كثيرا، يضيف الحالة في مرحلة ما كان محل بحث من الدوريات الأمنية وكان يعود إلى المنزل في ساعات متأخرة وبسبب كلام الأب(اتخبى ظرك كي النساء) قام بتسليم نفسه للجهات الأمنية.

أما عن الأداء في المدرسة، فقد انقطع المبحوث عن الدراسة عند بلوغ الصف الثامن من التعليم الأساسي؛ يقول بسخرية (أنا اكبر فاشل في القراية) وفي توضيحاته عن سبب ذلك يقول الإعادة المتكررة للسنة، التمييز، المحسوبية (تخيل قبل حتى الرحلات يروحو غير اولاد المعلمين والناس الواصلة وزعما زعما المجتهدين) وعدم المقدرة على مجاراة الإيقاع في المدرسة عموما ومن زاوية أخرى يقول المبحوث أنه يتزعم الشجارات الجماعية، فوضى القسم وغيرها... برفقة أصدقائه في المدرسة في ظل بعدها عن منزل الأسرة (أي حاجة كونتر القانون في المرسة تلقانا ثم)، فيما واصل الدراسة بالمراسلة في فترات تواجده بالسجن إلى غاية الثالثة ثانوي، كما تحصل على 06 شهادات من المؤسسة العقابية (حدادة فنية، حلاقة ....الخ)، يختم الحالة قوله حول هذه الجزئية بتصريحه: في سن صغيرة وفي محيط المدرسة ينظر إلى أفراد الجماعات الإجرامية الذين ينشطون بالمقربة منها بأنهم أبطال وكان لذلك بالغ الأثر فيما بعد.

جماعة الأصدقاء بالنسبة للمبحوث أفضل من أقاربه وإن كانوا منذ الصغر لا يرضون الجميع ويوصفون ب (مدعيا) وما يجمعه بهم ليست تصرفاتهم بل (العشرة) على حد تصريح المبحوث، فيقول

: أي نعم كنت وبعض الرفاق (من سني) نشكل مجموعة كبيرة تقوم بتصرفات طائشة غير متوافقة مع السائد من السلوكيات الاجتماعية، نسرق، ندخن، نسب ونشتم، نخوض شجارات جماعية وغيرها... وما يميزنا التقارب على العديد من المستويات، كما يشير أيضا إلى أنه في مرحلة لاحقة كانت له علاقات صداقة بمن يكبرونه سنا وكانوا من الطلبة الجامعين الذين يستهلكون المخدرات (نحترمهم)، كما صرح الحالة أيضا أن اسلوب حياته كان يفرض عليه الاختلاط بأفراد الجماعات الإجرامية منذ الصغر وخاصة أبناء حيه السكني وأن يبني معهم صداقات وفي تعقيبه على كيفية مساهمة أصدقائه في دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، أشار إلى استفادته من شبكة العلاقات الخاصة برفقاء الزنزانة والسجن عموما (في الحبس عرفت أصحاب سهلولي برشا امور)، كما أنه لا يستطيع تحديد من دفع من وإنما الأمور جاءت بهذه الطريقة، فقد جمعتهم ظروف معينة ومنهم من اختار أن يكون عضوا في جماعة إجرامية ومنهم من اختار مسارا أخر.

أما عن مساهمة علاقات العمل سابقا في دفع الحالة إلى الانضمام إلى جماعة اجرامية يؤكد أنه في مرحلة المراهقة مر بأزمة اقتصادية توجه على أثرها إلى العمل بأحد المدن الصحراوية في ميدان جني المحاصيل الزراعية، فكان المبيت الجماعي بوابة بناء علاقات مع بعض أعضاء الجماعات الإجرامية (ثم تعرفت على مارك ناتنه زدت تورطت اكثر وليت نمشي في كلش وكي روحت حليت سوق)، تسنى له من خلالهم التغلغل أكثر في عالم الجريمة، يقول الحالة: نعم ذلك ساهم كثيرا في تبسيط الامور، يضيف أيضا: في نهاية الأمر عدت محملا بأفكار وأساليب جديدة ساهمت في بناء وتطوير جماعتي فيما بعد ويبقى إيجاد منصب عمل قار وبناء أسرة حسب المبحوث عامل حاسم للتخلي عن الجماعة الإجرامية.

يقطن المبحوث بأحد التجمعات السكنية الاجتماعية التي تمد على نطاق جغرافي واسع وما يميزها التجانس الاقتصادي لساكنيه، مع قلة المرافق والفضاءات العمومية، كما أن العلاقات الاجتماعية بين الجيران مضطربة وغير متلاحمة ونظرا لوجود اكثر من جماعة إجرامية واحدة بذات الحي، فالأمر اعتيادي بالنسبة لهم إذ تعلق الأمر بترويج الممنوعات على اختلافها(كل واحد يقلك تخطى راسي)، في حين قد يتحول الأمر إلى الجهات الأمنية في حالات الشجار مع بعض قاطنيه، مع العلم أن الوشاية ليست من تقاليد السكان، كما يؤكد الحالة أنه من بين المؤشرات الأخرى ذات العلاقة بالحي السكني التي ساهمت في تشكل جماعته الإجرامية أنهم كانوا متأثرين ببعض أفراد الجماعات كبار السن من نفس الحي، غالبية أفراد الجماعة يسكنون في نفس المجال الجغرافي (تربينا

في نفس الحي)، قلة وجود الدوريات الأمنية وجود مسالك مغلقة وكذا بعض النقاط العمياء ما يسهل ممارسة النشاط، فضلا على أن عدد كبير من الزبائن ينحدرون من الحي السكني نفسه صغار وكبار.

الحالة رقم 06:

يقول الحالة بأنه ينحدر من أسرة محافظة تلزم أفرادها بأداء فريضة الصلاة منذ الصغر ويصفها بالمتواضعة والفقيرة وفيها تلقى تنشئة قاسية نوعا ما؛ حيث حرم من اللعب خارج المنزل إلى غاية سن المراهقة (حتى البالون لعبتها كبير)، كما أن الأولياء كانوا يضربونه لأتفه الأسباب، بالإضافة إلى أن الأب يمنعه من دخول المنزل في حالة عودته متأخر ويطرد أصدقاؤه عند طرق الباب، فيما يؤكد أنه نال حريته من سلطة الأسرة بعد رحيلهم إلى مدينة مجاورة منذ 12 سنة؛ حيث تسنى له السكن لوحده في الدكاكين التي كان يؤجرها لممارسة عمله كإسكافي، يشير المبحوث ايضا لوجود مشاكل مع الاخ الأكبر على اعتبار أنه يعاني من اضطرابات عصبية، فضلا عن تطرفه الديني فقد عضوا في الفيس وهو الأمر الذي جعله يفضل العيش بعيد عنه وعن الأهل، كما يؤكد على عدم وجود مجرمين أو أعضاء جماعات اجرامية في أسرته لا من قريب ولا من بعيد وينفي دراية أفراد الأسرة بعضويته في إحداها، فيما يشير أنه في وقت ما تجرع الأمرين نتيجة درايتهم بممارسته للشذوذ (الضرب، الاهانة...الخ) .

يقر المبحوث بفشله في المدرسة (ما نحبش القراية طول) ويرجع ذلك إلى الظروف المادية وكذا الخوف من المعلم والارتباك أثناء الدراسة، الأمر الذي جعله يتغيب ويتعرض للعنف وكذا الطرد المعلق من قبل الأطقم التربوية وبالتالي التوقف النهائي عن الدراسة عند بلوغه مستوى التاسعة من التعليم الأساسي، يضيف المبحوث أنه كان مشاغبا في مرحلة المتوسطة إلا أنه لم يدخن ولم يشرب الكحول فقط ، بل كانت له تجارب جنسية مع بعض زملاء القسم وعلى العموم يؤكد أنه كان حذرا داخل المدرسة فيما واجه المشاكل خارجها، حيث كان يتشاجر ويتعرض للضرب دون أن يخبر الأهل خاصة وأن المدرسة بعيدة جدا عن منزل العائلة (القراية تغطي العيوب) وعلى هذا الأساس يقول تطورت لأكون وحشا ومن المؤكد أنني وجدت خارج المدرسة القبول من قبل الذين تركوا الدراسة مثلي وقد كانوا اعضاء في جماعات إجرامية وبالتالي اجتمعنا على اللاخير.

الحالة يؤكد أن جماعة الرفاق بالنسبة له كنت متنفسا و كان الأصدقاء مصدرا للتقبل وللإحساس بالأمان، يقول بهذا الصدد: كنت محروما وأحسست بأنهم عوضوني على ما فات وربما كانوا القدوة على اعتبار أنهم الأكثر حرية وخاصة الأكبر سنا، على الرغم من أننا كنا نشكل جماعة

غير مقبولة اجتماعيا نسرق ونمارس الشذوذ وتطورت سلوكياتنا فيما بعد إلى الاستهلاك والمتاجرة بالممنوعات، يصرح المبحوث أنه قبل انضمامه إلى الجماعة الإجرامية سعى إلى بناء علاقات مع أفراد جماعات أخرى، على الرغم من أنه يرى أنه أذكى منهم وقد نجح في استغلال بعضهم في خوض الشجارات ويختم القول حول هذه الجزئية بقوله أن مساهمة الرفاق في الدفع إلى الانضمام إليها جد خطرة، ففي مرحلة ما كان بحاجة إلى النصح من قبل شخص خارج الإطار العائلي وطبيعة جماعة الرفاق التي كان ينتمي إليها زادت الطين بلة حيث كان التشجيع فقط على المحظور ومن جهة أخرى كان يغار من الأصدقاء، كما أنه تمنى إمتلاك كبسولة الزمن للعودة للماضي ليصحح أخطأه وتبقى المساهمة الأكبر لأصدقاء السجن على اعتبار أنهم من معتادي الإجرام (المهم الله لا يشوفك في الحبس وبسبت صحابي زدت تطورت وعرفت الجديد).

عن علاقة طبيعة العمل بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية يقول المبحوث: أنا اسكافي أنام في المحل، فوحدتي في حد ذاتها كافية كي تسيطر علي الأفكار السيئة، فضلا عن الحرية المطلقة (واش تتوقع من واحد يبول في القراعي تاع الماء) فقذ تسنى لي فقط بناء علاقات منحرفة تماما، أيضا كان المحل عامل جذب لبعض أعضاء الجماعات الإجرامية فهم يرون فيه وكر للاستهلاك وفي بعض الأحيان يكون محطة للتخفي، كما يشير الحالة إلى أنه لمدة 11 سنة مسجل في إطار عقود الإدماج المهني ولو تحصل عن عمل قار في عمر صغير ربما كان مسار حياته سيكون مغايرا، كما أكد أنه تحصله على عمل قار مؤخرا جعله يبدا من جديد ويتخلى على كل شيء.

عن الحي السكني الذي يقطن فيه المبحوث قبل رحيل الأهل فهو سكن اجتماعي وهو نفس الحي الذي استأجر فيه محل، يتميز بالفوضى والعلاقات المتوترة بين الجيران فضلا عن انعدام الانارة تماما وغياب أهم المرافق فحتى محلات المواد غذائية قليلة جدا، كما أنه فضاء للمستهلكين في الليل، يؤكد الحالة على عدم تقبل سكان الحي لجماعته (يصبو علينا الماء من الفوق، يسحتونا من الكرتي، يمنعوا اولادهم يقعدوا معانا وحتى النساء يطلوا على الصغار خوفا عليهم منا، نتعاركوا معاهم...الخ) وهذا ما دفع اأعضاء الجماعة إلى تفضيل العمل الليلي، يشير المبحوث أيضا إلى وجود جماعة إجرامية أخرى ناشطة على مستوى نفس الحي، فيما ساهمت طبيعة الحي السكني في تشكل جماعته الإجرامية، فالسكان لا يستطيعون التحدث مع الغرباء (الزبائن) وسؤالهم عن سبب تواجدهم في الحي، كما أن بعض أفراد الجماعة من أبناء الحي، فضلا عن توفر أماكن إخفاء السلع (العداد الكهربائي مثلا) ويختم المبحوث حديثه عن هذه الجزئية بالقول: على العموم فإن ما يميز السكنات الاجتماعية

هو الاضطراب على كافة المستويات ولا وجود للتفكير الجماعي، الأهم هو عدم التعرض لضرر شخصي وهو ما ساهم في استمرارية نشاط الجماعة بذات الحي.

الحالة رقم 07:

ينقل المبحوث واقع التنشئة الأسرية التي تلقاها بوصفها بالعادية والطيبة، على الرغم من أن السكن ضيق وتقطن به عائلتين (عائلة المبحوث وعائلة العم)، فالأب كبير في السن، طيب، ناصح، حنون وعاطفي ولم يسبق له أن عايش شجار بينه وبين والدته، كما أنهما لم يعنفاه وبقية إخوته، للمبحوث 04 إخوة ذكور ينتسبون إلى الجيش الشعبي الوطني ولم يسبق لهم الانخراط في أنشطة غير مشروعة (أنا برك الفالس)، فيما يشير الحالة إلى أن مسيرته في عالم الجريمة كانت رفقة خاله المروج عبر استهلاكه للمخدرات برفقته في سن صغير، رغم انزعاج الأب بمجرد رؤيته برفقته (وقتها خالي عندو دراهم ياسر يخدم منا ويصرف منا وكنت متأثر بيه ونحس بالفخر كي نقعد نزطل معاه هو وصحابو)، يضيف الحالة أنه تسنى له خلال هذه المرحلة بناء علاقات سطحية مع بعض المروجين، ليستفيد منها فيما بعد عند انضمامه إلى جماعته الإجرامية الخاصة وعن ردة الفعل عند دراية أفراد الأسرة بعضويته فيها يؤكد أن الإخوة فقط علموا بذلك وأعربوا عن ردة فعلهم بقسوة (رخستنا عند الناس، خاطينا الحرام واش عندك مشاكل، ياخي نخدموا ونبعثولك دراهم وشي ما يخصك، امك وباباك مرضى كانش نهار تقتلهم)، كما أنهم توقفوا عن تقديم مساعدة مادية وهو مازاد الطين بلة (تراكم الديون).

بخصوص مسيرته الدراسية يصرح بأنه لا يفضل الحديث عن ذلك كثيرا، فهو لم يتأقلم يوما مع الوسط المدرسي (نضت مشمع، القراية هك وأنا هك) ويرجع سبب الفشل حسبه إلى أنه لم يوفق في اجتياز السنة الثانية من التعليم الابتدائي (كان عندي مرض يسموه افراط الحركة والنشاط وقتها)، ثم الضرب والاهانة ونظرة الدونية والاحتقار من قبل المعلمين، إلا أنه واصل إلى غاية الرابعة من التعليم المتوسط نزولا عند رغبة أهله، فيما استكمل بقية المشوار إلى غاية بلوغ المستوى النهائي بالمراسلة، يشير الحالة أنه في مرحلة المتوسطة كان يستهلك المخدرات وببلوغ السنة الرابعة منها استهلك الأقراص الصلبة ضمن جماعة رفاق مشاغبين في ظل موقع المدرسة المعزول، فيما يؤكد أن محفزات الانضمام كانت خارج المدرسة في السنوات التي تلت التوقف النهائي.

أما عن رفاق المبحوث فأغلبيتهم يكبرونه سنا من بينهم قلة صالحين على حد تعبيره وأغلبيتهم من المستهلكين وذوي السوابق وهم الاكثر تأثيرا، فباب الانخراط وتأسيس الجماعة هو اقتراح بعض

منهم لحل أزمة الدين، كما يصرح أن له علاقات سطحية مع أعضاء جماعات إجرامية من قبل، إلا أنه لم يرافقهم علانية ولا يتجول برفقتهم، فهو يرى أنهم لا يؤتمنون وفي يوم من الأيام سيجرونه إلى السجن وفي إجابته عن كيفية مساهمة أصدقائه في دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية يؤكد أن بعض أصدقاءه من ذوي السوابق أشاروا عليه بذلك مؤقتا لدفع الديون (40 مليون بسبب الاستهلاك) شرط الانسحاب فيما بعد، إلا أن ذلك لم يكن سهلا، فقد تطورت الأحداث وقدمت له العديد من العروض بهذا الخصوص (نجيبلك، نديرلك، نخدموا مع بعض) .

الحالة لم يسبق له العمل ولم يزاول أي مهنة، حتى أنه يقول في الأصل جاء الانضمام إلى الجماعة الإجرامية لدفع المستحقات وديون الاستهلاك ولو تحصل على عمل بمبلغ 1000دج يوميا كان ليتوقف حتى عن الاستهلاك.

أما الحي السكني الذي يقطن به فهو تقليدي متواضع لازالت مظاهر الصفيح والقصدير بادية على بعض أرجائه، فضلا عن غياب ابسط المرافق وشبكات الطرقات، فيما يتوافق الجميع وتربطهم علاقات طيبة وكأي حي فهناك بعض المدمنين هنا وهناك، بالإضافة إلى وجود أكثر من جماعة للترويج، يقول الحالة أن الجيران تفطنوا إلى انضمامه إلى الجماعة الإجرامية بعد وقت طويل، كما أنهم استغربوا من ذلك خاصة أن الأهل يحظون بسمعة حسنة، كما أنه حسن التربية والمظهر والملبس ولم يروه يوما يقوم بأمور لاأخلاقية أو لا قانونية وكرد فعل على ذلك قاموا بإعلام الإخوة ولم يبلغوا عنه لدى المؤسسات الأمنية احتراما للأهل (العشرة)، كما أشار الحالة أنه في البداية كان بائع متنقل وعندما أصبحت جماعته معروفة للزبائن اتخذت من حيه السكني مركزا لها لعدة اعتبارات منها ما تعلق بالجانب الأمني، (كل مرة نبيعو في دار نبيعو وندخلوا للدار)، كذلك استغلال انعدام الانارة، عدم خروج الجيران ليلا، الحي بعيد نوعا ما عهن التغطية الأمن وغير مشبوه كبقية الأحياء.

الحالة رقم 08:

المبحوث تلقى تنشئة أسرية جد مضطربة، بداية بعنف الأب وقسوته ويشير إلى أن مشاهد العنف الممارس من قبله لازالت عالقة بذهنه، تلاه انفصال والديه وافتعال المشاكل من قبل الأب ليضغط على الأم لتعود إلى المنطقة التي تنحدر منها، على اعتبار أنه يشعر بالعار من عملها الذي تعيل منه أولادها (تخدم في الديار ويبعثوها النساء)، ثم تفضيل الأب لأبناء الزوجة الثانية وتقليله من شأن المبحوث ووصفه ب (الطفلة) وكذا عدم اهتمامه ببقية إخوته، فضلا عن تواجد الأم خارج المنزل في أغلب الاحيان للعمل وبهذا فإن الحالة ينعت أسرته بغير المستقرة ويقول حاولت الانتحار لأعاقبهما

(الوالدين)، أما عن وجود سجل إجرامي أو سوابق عائلية في الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، يؤكد أن والده شرطي وذلك ما جعله حذرا في جميع تصرفاته خوفا منه، حتى أنه لم يعلم بعضويته في جماعة إجرامية إلى حد الساعة وينفي تأثره بابن عمته عضو جماعة مستهلكي المخدرات (جامي تأثرت بولد عمتي وكنت نخاف بابا يشوفني معاه)، فيما علمت الأم ولم ترضى بذلك مع توجيهها للنصائح وبكاؤها جراء ذلك.

يشير الحالة إلى أن ادائه التعليمي متوسط وهو طالب جامعي ولا يدري كيف وصل إلى هذا المستوى، كما أنه لم يكن مشاغبا طيلة مسيرة الدراسية مع العلم أنه يصادق مشاغبي الصف المدرسي، فيما كانت مرحلة الدراسة في الجامعة نقطة تحول، فبسبب بعد المسافة على اعتبار أنه يقطن في الحي الجامعي كان كثير التفكير في أوضاع أسرته ومقارنة وضعية الاخرين بوضعيته، الأمر الذي جعله يستهلك جميع أنواع الممنوعات بقوة رفقة زملاء الغرفة، يقول المبحوث أن ما شجعه على الانضمام إلى الجماعة الإجرامية هو الحرية المطلقة التي نالها في الجامعة ومحيط الاقامة الجامعية، هاته الأخيرة التي تقع على حدود أحد الأحياء الفاسدة.

عن جماعة الرفاق يؤكد المبحوث أنه كان رفقة أصدقائه من الحي يستهلكون المخدرات في بعض الأحيان بشكل سري، فيما لم ينخرط الحالة في أعمال غير مشروعة برفقتهم ويشير أيضا إلى أن بعض أصدقائه في العقد الثالث من العمر ولكن لم يكن لهم تأثير واضح في دفعهم إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية وعبر عن تأثره بأي شخص شرط أن لا يكون في نفس وضعيته (عدم استقرار الأسرة) وخاصة أعضاء الجماعات الإجرامية ذوي السوابق وقد سعى إلى بناء علاقات طيبة مع بعضهم دون أي هدف يذكر ومن جهة أخرى فقد تسنى له من خلال علاقات الصداقة في محيط الجامعة الانخراط الفعلي فيها، على خلفية تشجيع ودعم البعض منهم.

الحالة عاطل عن العمل تماما إلا أنه يسافر إلى إحدى المدن الساحلية في فصل الصيف ليعمل فيها، دون إتقانه لأي حرفة أو مهنة تذكر، مع العلم أنه كون علاقة صداقة مع أحد المروجين هناك أيضا وصرح المبحوث أن عدم توفر منصب عمل وأن كان في عمر صغير نسبيا من الدوافع الأساسية لجعله ينظم إلى جماعة إجرامية، فهو يعد الأيام ليتحصل على شهادة ليسانس التي ستسمح له بالولوج إلى عالم الشغل أو الانخراط في صفوف الجيش الوطني وأن هذا ما سيجعله يتخلى نهائيا عن الجماعة الإجرامية.

يقطن المبحوث في سكن اجتماعي يقع في تجمع سكني جديد، بعيد نوعا ما عن مركز المدينة، استفادت منه والدته كمطلقة، يتميز بفردانية واضحة في العلاقات بين الجيران والمستوى الاجتماعي والأكاديمي المتدني لغالبية السكن، فضلا عن قلة الخدمات والمرافق، يقول الحالة أن بعض الشباب من الحي يعلمون بعضويته في الجماعة، إلا أن ذلك عادي بالنسبة لهم، فهناك العديد من الجماعات على اختلاف أنشطتها في ذات الحي، فيما يقول أن جماعته استفادت من حي أخر لتمارس أنشطتها على اعتبار أنه حي فاسد منذ فجر التاريخ فالترويج والاستهلاك وحتى العاهرات أمر شبه عادي وهذا جزء من المعاش اليومي للسكان هناك.

الحالة رقم 09:

ينفي المبحوث تلقيه وإخوته أي تنشئة أسرية من قبل الوالدين، على اعتبار أن والدهم توفي عندما كان يبلغ من العمر 5 سنوات، ثم أصيبت الام باضطرابات عقلية وقتها، الأمر الذي جعل العائلة تعيش اللإستقرار، فضلا عن غياب عاطفة الوالدين وقلة التوجيه والنصح وبهذا فقد صرح بأنه تلقى تربيته من الشارع ويصفها بغير السليمة، يشير الحالة أن علاقاته بالأقارب محدودة جدا، مع عدم وجود مسبوقين أو منخرطين في جماعات إجرامية بينهم، كما أنه صانع القرار في العائلة وأن الاخوة على دراية بعضويته في الجماعة الإجرامية والأمر جد عادي بالنسبة لهم، أما أقارب الوالد فالأمر لا يعنيهم رغم درايتهم بذلك.

الفشل المدرسي بالنسبة له أيضا منطقي؛ فقد توقف نهائيا عن الدراسة عند بلوغه السنة الثامنة من التعليم الأساسي، لعدة اعتبارات تتعلق بعدم مراقبته وتعليمه داخل المنزل وعدم تنظيم ملابسه ولوازمه المدرسية، الأمر الذي جعله يحس بالدونية بالمقارنة مع أقرانه، كذلك بعد المدرسة عن المنزل والضرب والإهانة من قبل المعلمين، يصرح المبحوث أيضا بكونه ليس مشاغبا ولم يكن له أصدقاء بهذه الصفة، بل كان يفضل الصمت فقط، كما ينفي وجود محفزات للانضمام إلى الجماعة الإجرامية بالوسط المدرسي على الرغم من أنه كان يدخن رفقة بعض الأصدقاء منذ المرحلة الابتدائية.

يؤكد المبحوث أنه بعد التوقف النهائي عن الدراسة كان ضمن جماعة رفاق يرتادون القاعات المخصصة لألعاب الفيديو وهناك بدأ استهلاكهم الجماعي للمخدرات فضلا عن خوضهم للشجارات وتعمدهم ازعاج الجيران والسب والشتم ...الخ، كما كانت هذه القاعات محطة للتعرف ببعض أعضاء الجماعات الأكبر سنا، حيث كانوا يقدمون له المخدرات مجانا وحتى النقود في بعض الأحيان وهذا جعله يحس بالامتنان تجاههم وفي مرحلة لاحقة قدمت له عروض للانضمام إلى الجماعة الإجرامية

من قبلهم، فأقتصر الأمر في البداية على تهريب التدخين، ثم التحول التدريجي إلى البيع غير القانوني للمشروبات الكحولية ثم ترويج الممنوعات بأنواعها، لتزيد المرحلة التي أدى فيها عقوبة سالبة للحرية من احتكاكه بالعديد من أفراد الجماعات الإجرامية ومن ثم انشاء قنوات جديدة (في الحبس درت صحاب وكان عندهم مستوى أخر).

للمبحوث العديد من تجارب العمل بداية بورشات البناء، ثم قاعات الألعاب، ثم قاعة الإعلام الألي، ثم سائق سيارة أجرة، إلا أنه توقف عن ممارسة أي عمل لحدوث مناوشات بينه وبين أرباب العمل (الي تخدم معاه يحب يستعبدك وليت بطلت خلاص)، يصرح أيضا بأن له بعض العلاقات مع أعضاء الجماعات الإجرامية حينها وكانت في مجملها علاقات طيبة على حد تعبيره ويربط انضمامه اليهم بالفترة التي كان يعمل فيها بقاعات الألعاب بالتحديد، فيما ينفي علاقة فشله في إيجاد منصب عمل قار بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية بقوله بأن مؤهلاته العلمية لا تتيح له العمل براتب يتجاوز 20 الف دينار جزائري وذلك لا يكفيه لإعالة العائلة وأنه كان يحصل أكثر من ذلك بكثير بعمله في الفضاءات السابقة الذكر، فيما كان المشروع التجاري المربح الحل الأمثل لتخليه عن الجماعة السابقة الذكر.

الحالة يقطن في حي سكني تجاري نوعا ما، مكتظ في غالبية الأحيان، يتميز بالإنارة الليلة وكثرة كاميرات المراقبة، أما العلاقات بين الجيران فهي سطحية جدا على اعتبار أن غالبيتهم موظفون وعن ردة فعلهم إزاء انضمامه إلى الجماعة الإجرامية يؤكد أن عائلته منبوذة في الحي وبأنهم لا يهتمون لأمره في جميع الحالات (والله ما علبالهم بينا كون تشعل أصل كل واحد لاتي في مصالحو)، ماعدا بعض المستهلكين الذين يكنون له الاحترام على اعتبار أنه يحمل مواصفات رجولية، كما أن حيه السكني يخلو تماما من وجود جماعات إجرامية، كما أنه جماعته تمارس أنشطتها في أحياء أخرى أكثر ملائمة كالتجمعات السكنية الجديدة والأحياء السكنية قليلة الحركية، فيما يستغل السكن العائلي في بعض الأحيان لإخفاء السلع.

الحالة رقم 10:

للمبحوث 14 أخ، تلقى بمعيتهم تنشئة أسرية جد طيبة بما يحمله الريف من قيم ومبادى على حد وصفه، حيث يبجل الأب ويحترم إلى درجة أن الأبناء لا يأكلون برفقته ولا يمازحونه، فلا مجال للخطاء وعلى الرغم من أن له زوجتان إلى أن الأسرة ظاهريا مستقرة إلى أبعد الحدود، دون خلوها من مشاكل بسيطة كأي عائلة جزائرية، فيما يحمل بعض أفراد العائلة الكبيرة سوابق انضمام إلى جماعات

اجرامية تمتهن سرقة المواشي وينفي تأثره بأي منهم (وقتها عندنا الرزق والخير يطايش ما عندي علاه ندير كيفهم وزيد كانو منبوذين) ويشير المبحوث إلى أن هناك الكثير من الأحداث إلى غاية انضمامه إلى جماعة المهربين في مرحلة لاحقة، إلا أن رد فعل أفراد الأسرة عند درايتهم بذلك يمكن وصفه بالعادي، حيث كانت الأم متخوفة في البداية، ثم اعتادت الأمر ولم يعرف الأب على الاطلاق بذلك وفي حقيقة الأمر أن الأمر معتاد بالنسبة لسكان المنطقة.

فشل دراسي واضح ميز مسيرته التعليمية، حيث انقطع الحالة نهائيا ببلوغ السنة التاسعة من التعليم الأساسي ويعود ذلك إلى بعد المتوسطة عن مقر السكن بمسافة تقدر ب 35 كلم واضطراره إلى الدراسة وفق نمط إقامي في هذه المرحلة، الأمر الذي جعله يكتشف اهتمامات جديدة على حد تعبيره، فحتى عند عودته إلى المنزل في العطل الأسبوعية يقوم برعي الأغنام، كما أن ملكاته العقلية لم تتح له المواصلة، فيما يصرح بعدم وجود مشاغبين في حجر الدراسة، إلا أنه كان يدخن ويقوم ببعض المقالب رفقة مجموعة من الزملاء في المرقد (الشالي)، فيما ينفي وجود محفزات إلى الانضمام إلى جماعات إجرامية في بيئته المدرسية باستثناء الإعجاب بمظاهر التمدن.

عن جماعة الرفاق يؤكد المبحوث أنه قد كون الكثير من الصداقات مع جماعات مختلفة وكان أعضائها يكبرونه سنا ومن بينها جماعات المروجين، على اعتبار أنه كان من مستهلكي الممنوعات وكذا رفقاء الزنزانة في وقت ما وكانت هذه المرحلة محطة للتعارف على بعض أعضاء الجماعة الإجرامية التي انخرط فيها فيما بعد (الحبس جمعنا وولينا كي الخاوة وكي خرجنا عدت نخدم معاهم)، على خلفية الحديث على ما يحققونه من أرباح جراء ممارستهم لنشاط التهريب وما ينقل عنهم من مواقف بطولية ومغامرات رجولية، فنظرا لمهارته في سياقة المركبات نصحه أصدقاؤه بالتجربة، فضلا على أنهم يجتمعون في بيئة ريفية تتميز بتعقيدات في المسالك المؤدية اليها.

يشير الحالة إلى عدم شغله لأي منصب أو وظيفة نظر لعدم قناعته بالعمل مقابل أجر فهو يفضل أن يكون صاحب العمل (دار شبعة من بكري من الي نضنا لباس علينا وجامي خدمنا عند الناس)، كما أنه فشل في ادارة مشروع خاص، يتمثل في بيع قطع غير السيارات بالموازاة مع تكوين فريق لتصليحها وقد كانت الورشة بوابة لربط علاقات مع الكثير من أعضاء جماعات التهريب وهو ما سمح له أكثر بالتعرف على طبيعة النشاط وأخذ فكرة عن الأرباح وحجم المخاطر قبل الانخراط الفعلي في الجماعة الإجرامية، فيما يبقى العمل بدخل كاف دافع قوي للانسحاب من ممارسة هذا النشاط.

بعد زواج المبحوث استقرت عائلته الصغيرة في إحدى الدوائر الحدودية لتقطن في حسي سكني يتميز بالكثير من المظاهر ومن بينها قلة التهيئة وهشاشة شبكة الطرقات وندرة مناصب الشغل وكثرت مظاهر الإدمان والانحراف، مقابل حفاظ غالبية سكان المنطقة على حسن الجوار؛ حيث تربطهم علاقات طيبة، يصرح المبحوث بأن هناك العديد من جماعات المهربين في المنطقة والأمر اعتيادي بالنسبة للسكان وإن كان النشاط غير مشروع فهم لا يصفون جماعته بالإجرامية، فهم يرون أنهم يمارسون عملا كباقي الأعمال وقد استفادت جماعته من ذلك فلا وجود لثقافة التبليغ.

الحالة رقم 11:

المبحوث غير راض تماما على ما تلقاه من تنشئة من قبل الأولياء، فالأب لم يخصص الوقت لتربية الأبناء، بل كان منشغلا بأمور أخرى والأم غير مبالية، فضلا عن كثرة المشاكل (مشاكل بين الأب والأم و بين الاخوة تصل إلى الضرب وتتعداه إلى أروقة المحاكم)، حيث يصرح أن الجو العام داخل الأسرة لا يشجع أفرادها أن يكونوا أسوياء (تكيفت الزطلة مع بابا)، يشير المبحوث إلى أن الأب يعتبر من بين أقدم اعضاء الجماعات الإجرامية بالمنطقة، حيث كان يعتاد رؤية مشاهد السمر والاستهلاك الجماعي للمخدرات في حديقة المنزل (الأب رفقة اعضاء جماعته)، فهذا الفضاء(الجماعات الإجرامية) متاح منذ الصغر وبناء علاقات من هذا النوع أمر بديهي ويقول المبحوث (ماكانوش يعرفونا بأسمأنا يقولو اولاد فلان)، فيما يبقى انضمامه إلى جماعة إجرامية أمر جد عادي بالنسبة له ولم يناقش بين أفراد الأسرة على خلفية عضوية إخوته في جماعات أخرى وقد استفادت جماعته الإجرامية فعليا من مساعدة والده في بعض المسائل.

المبحوث واصل دراسته إلى غاية بلوغه مستوى الثانية ثانوي؛ مع العلم أنه قد أعاد السنة في الأطوار الثلاثة وقد صرح أنه لم يكن ليبلغ المستوى السابق الذكر لولا الغش وقوانين النظام المدرسي السائد(نجحت التاسعة بالإنقاض) ويرجع فشله في ذلك إلى انشغاله بالأمور المادية مبكرا (لباس، دراجات نارية) وكذا عدم مقدرته على الالتزام داخل الصف المدرسي؛ حيث كان يترأس مجموعة من المشاغبين التي طورت نشاطها في ما بعد إلى ترويج المخدرات في الثانوية (يكرهونا المعلمين والتلاميذ إلى يقراو معانا)، يضيف المبحوث أنه قد تسنى له في مرحلة الثانوية التعرف على عدد كبير من المستهلكين في سنه، كما أنه في حالات الطرد أو التأخر يجالس أعضاء جماعة إجرامية تنشط بالقرب من الثانوية (كنت نقعد معاهم في كيوسك هوما يبيعو وأنا نتكيف برك وهاني نروماركي ونتعلم).

صرح المبحوث بعضويته في العديد من الجماعات غير السوية، بداية بجماعة مستهلكين ثم السرقة وتزوير الصكوك البريدية ثم تجارة الممنوعات، فيما جمعته علاقات صداقة بمن يكبرونه سنا وخاصة بعض أصدقاء الأب، حيث اقتصر الأمر في البداية على جلسات استهلاك ثم تطور فيما بعد إلى تأسيس جماعة، فقد شجعوه على ذلك على اعتبار أنه يحمل مواصفات رجولية خاصة وقد تنبؤا له أن يكون النسخة الأكثر قوة من والده، كما أن المرحلة التي دخل فيها إلى السجن سمحت له أيضا بتوطيد علاقات جيدة مع أعضاء جماعات إجرامية من مناطق مختلفة على خلفية تقاسم الزنزانة والمؤونة وكذا مناقشة التفضيلات والميولات الإجرامية وقد استفاد منها فيما بعد ويختم الحالة الحديث حول هذه الجزئية بقوله لم يكن لي يوما أصدقاء صالحون فالجميع غير أسوياء.

لم يسبق للحالة العمل في أي منصب سواء في القطاع العام أو الخاص وينفي أن تكون علاقة بين إحدى المهن ونشاط جماعته الإجرامية، فهو كان يعتقد أن ما تمارسه الجماعة من نشاط مهنة مستقلة كبقية المهن، كما يؤكد على أنه رافض تماما لفكرة العمل لدى الخواص، أما العمل في المؤسسات العمومية فهو غير متوفر وحتى في حالة توفره فإنه يرى أنه لا يليق به وبالتالي لم يكن الدافع للانضمام حسبه عدم وجود منصب عمل قار.

يقطن الحالة في بيئة سكنية من نوع خاص جدا وهي عبارة عن 04 سكنات تمت حيازتها بطريقة غير قانونية، محاطة ببعض الاشجار وجدار يعزلها عن بقية الحي، الأمر الذي جعلها قبلة لبعض المستهلكين وفي بعض الأحيان محطة عبور لبعض الجماعات الإجرامية، فيما كون غالبية سكان الأحياء المجاورة انطباعات سيئة عن منطقتهم الخاصة؛ فغالبية السكان وحتى أقرب الجيران يفضلون تحمل زيادة المسافة على المرور عبرها ويمنعون أبنائهم عن اللعب فيها، فيما يشير الحالة إلى أن جو العزلة في الحي وخصائصه الايكولوجية يساعد على احتواء نشاط جماعته الإجرامية، كما أن البيئة السكنية قد سهلت أنشطة جماعة والده من قبله.

الحالة رقم 12:

نشأ المبحوث في أسرة كبيرة، لم يقدم فيها الأب التنشئة الافضل لانشغاله بأمور السياسة في المنطقة، فهو لم يعرف يوما معنى توجيه الأبناء ورعايتهم وضبط تصرفاتهم؛ فالشجار وعودة الذكور منهم إلى المنزل في وقت متأخر أمر اعتيادي، ناهيك عن إدمانه للكحول وقد استغل الأبناء ذلك فهم يفتعلون المشاكل وينتظرون من الأب أن يسعى لحلها، فيما أصبحت مظاهر عدم الاستقرار الأسري أكثر وضوحا بوفاة إحدى الزوجتين (أم المبحوث) وعدم تفاهم الأبناء، بسبب تفضيل أبناء الزوجة

الثانية وهكذا هجر اثنان من إخوة المبحوث المسكن العائلي وانضم أحدهم إلى جماعة إجرامية، هذا الأخير كان يشجع الحالة على خوض الشجار بكفاءة (يقلي بقاري مليح فقت لقيت روحي كيفو) وقد تطورت الأحداث بعد ذلك إلى أن انظم إلى أخرى لتأثره به، فضلا على أنه يعرف أن والده كان كذلك عضو جماعة إجرامية في شبابه وعند دراية أفراد الأسرة بذلك وجهت له نصائح بالتوقف عن ذلك، إلا أنهم لم يعطوا الأمر أهمية كبيرة كما حدث مع الأخ الأكبر.

الحالة توقف عن مزاولة الدراسة بعد نجاحه في شهادة التعليم المتوسط بعام واحد ويصف مسيرته الدراسية بالسيئة جدا ويرجع فشله في ذلك إلى أنه نتاج اسرة غير مستقرة وكذا كثرة حركته وعدم التزامه داخل الصف المدرسي فهو منذ الابتدائي لا يطيق الجلوس في القسم وينتظر انتهاء الحصة بمجرد أن تبدا، كما أنه كان يتضمر من انجاز الواجبات المنزلية، فضلا عن المشاكل التي واجهته مع الأساتذة المتشددين حسب وصفه ويشير إلى أنه يدخن منذ المرحلة الابتدائية، أيضا الحالة عضو في جماعة مشاغبين تمارس العنف داخل الوسط المدرسي، ثم عضو في جماعة استهلاك المخدرات في الثانوية، في هذه المرحلة كان يهرب من المدرسة من خلال تسلق الاسوار، ليجد نفسه خارجها رفقة بعض المروجين حديثي السن العائدين بدورهم إلى محيط المدرسة من أجل المفاخرة بأنهم جزء من مجتمع الكبار (هوما كانوا يقراو معانا قبل وبطلو، يجو يكحلوا في اليسي كي نخرجو ويلعبوها بلي راهم خير من الي يقراو).

عن جماعة الرفاق يؤكد المبحوث أنه لم يرافق الصالحين منذ طفولته بل كان يضايقهم، فيما كان عضوا في جماعات عديدة تخالف المعاير والقيم السائدة في المجتمع، بداية بالجماعات العنيفة التي تثير المشاكل لأسباب تافهة، ثم جماعات المستهلكين؛ حيث كان يسرق برفقتهم في بعض الأحيان، ثم جماعات الترويج وقد وجد لديهم الاحتواء الذي لم ينله داخل أسرته.، يشير أيضا إلى تأثره بالأكبر سنا من بينهم وسعيه الدائم إلى التواجد برفقتهم من أجل نقل صورة الرجولة الكاملة لبقية الأقران، فيما يصف المرحلة التي أدى فيها عقوبة السجن بمحطة للانفتاح على مختلف الجماعات وتكوينه لعلاقات مع بعض أفرادها بعد تقاسمهم معاناة السجن وقد ساهم ذلك في تشجيعه على إيجاد قنوات جديدة فيما بعد.

العمل بالنسبة للحالة لم يكن ذا تأثير واضح في دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية رغم أنه لم يمارس قبل ذلك اي عمل، ما عدا أنه كان يتنقل للمكوث رفقة بعض رفقائه الذين كانوا يعملون في إحدى مدن الصحراء الجزائرية، حيث يصفها بفترات الراحة والانسحاب من الضغط (صح

ثم عرفت جماعة مقودة مي كنت نشيخ برك وساعة ساعة تصلح في افار)، العمل القار أيضا لم يكن مطلبا للمبحوث بقدر الاستقرار الأسري (مستحيل نخدم على جال 04 دورو ويشيفو عليا المضايع)، فيما أصبح يفكر في انشاء مشروع خاص بجدية مؤخرا.

تنقل الحالة بين أكثر من بيئة سكنية، أخرها رحيل العائلة إلى سكن وظيفي، يقع في فضاء خاص بعيد نوعا عن مركز المدينة ويتميز أيضا ببعده عن الجيران، يصرح المبحوث أنه على الرغم من أن جماعته الإجرامية لا تمارس أنشطتها بذات الحي كما أنهم لا يزورونه في مسكن العائلة، إلا أن الجيران لا يتقبلونه وتربطه بهم علاقات سطحية جدا وينفي وجود جماعات إجرامية في حيه السكني، فيما يشير إلى استفادة جماعته من خصوصية أحياء سكنية أخرى في مجملها ظروف فيزيقية كانعدام الإنارة ليلا واهتراء شبكة الطرقات، فضلا على وصفه لها بالأحياء الفقيرة.

الحالة رقم 13:

يستذكر المبحوث محطات من تنشئته الأسرية بقوله أنه نشأ في أسرة تولى فيه أبواه الطاعنان في السن تربيته على الطريقة التقليدية، حيث كان والده متمسك بمبادئ الآباء القدامى لا يضحك ولا يمزح، إضافة لانشغاله بأرض العرش ويأتي ذلك بمباركة الأم، فهما عموما لا يعرفان الكثير عن ما يواجهه خارج المنزل، إذ يمكن القول أنه نشاء على طريقته الخاصة، كما أن الوالدين ليسا على وفاق دائما، حيث اعتاد العنف بينهما وفي تشخيصه لمدى استقرار الأسرة؛ يقول أن الأمر كذلك للمتبع من خارج الأسرة، فيما يعكس الواقع غير ذلك (احنا كل واحد على راس باباه وبابانا نحسوه بعيد علينا والمشاكل نعيشوها ديما)، للمبحوث 03 اخوة سبقوه في الانضمام إلى جماعات التهريب، إذ يمكن القول أنها مهنة العائلة والجميع يعلمون ذلك ومن الطبيعي جدا أن يتأثر بهم، مع العلم أن المبحوث يرى أن اطلاق مفهوم جماعة إجرامية قاس نوعا ما.

المبحوث تخلى عن مقاعد الدراسة عند بلوغه السنة الثامنة من التعليم الأساسي، بعد إعادته السنة لأكثر من مرة، يعود السبب في فشله الدراسي إلى عدم مقدرته على مجاراة الايقاع داخل المدرسة وعدم مقدرته على الالتزام بقوانينها، فقد نشاء في مناخ خاص يبيح له القيام بما يريد، فيقول (كانت لي اهتمامات مغايرة تماما لأقراني)، فقد انشغل عن الدراسة بتعلم مهارات السياقة مستغلا انشغال الاخوة رغم حداثة سنه، يؤكد أيضا أنه كان متمردا في الصف المدرسي، مدخن شره، كثير الشغب رفقة أصدقائه وعن محفزات الانضمام إلى الجماعة الإجرامية بالوسط المدرسي فالمبحوث يرى أنه بتخليه عن الدراسة ارتكب الخطيئة الأكبر، التي جعلته يتحرر من تقيد المجتمع ككل وبالتالي

تولدت لديه شجاعة دفعته إلى أن ينظم إلى جماعة مستهلكي المخدرات الذين تعرف عليهم في محيط المدرسة من بينهم أعضاء جماعات إجرامية، يضيف المبحوث أن الانسياق نحو الأمور السيئة يأتي تدريجيا، فبعد النجاة من موقف صعب تأتي تجربة موقف أخر يكون أصعب.

جماعة الرفاق متغير فاعل في مسيرة الحالة وصولا إلى انضمامه إلى الجماعة الإجرامية، إذ أنه تدرج في صعود مستويات الخطورة، بداية بعضويته في جماعات رفاق من الأحداث المنحرفين وممارستهم العنف ضد الأقران واستهلاكهم الجماعي للتدخين وبعدها المخدرات، ثم بلوغه مستوى من النضج أهله لتجربة الترويج ليقبض عليه متلبسا وفي هذه المرحلة أيضا تسنى له بناء علاقات من مستوى أخر مع رفاق الزنزانة، لمزيد من التوضيح يذهب الحالة إلى القول أنه فعلا لا يخفي تأثره برفاقه الأكبر سنا في مجال التهريب وقد شجعه الأصدقاء فعلا بعد انخراطه في نشاط جماعته الرئيسي (التهريب) إلى المواصلة، فقد أحس بأنهم يفخرون به عند علمهم بكمية الاثارة التي يعيشها على الحدود خاصة وأنه ماهر في السياقة.

كل ما يخص العمل سواء في القطاع العام أو الخاص خارج اهتمامات الحالة ولم يسبق له أن مارس أي نشاط يذكر ماعدا جلوسه في محل الأب لبيع الخضروات والذي تم غلقه على خلفية شجار عنيف بين أحد اخوته وبعض أفراد جماعة إجرامية أخرى، لا يجد الحالة أي ارتباط بين ذلك وانضمامه إلى الجماعة بيد أنه يشير إلى أن العنف ضرورة (قبل وبعد الانضمام) لإثبات المكانة، أيضا يؤكد الحالة أنه من الممكن أن لا يكون عضوا في هذه الجماعة لو نشأ في ظل ظروف أخرى،ذ ويبقى المشروع التجاري الكبير حافزا للانسحاب من الجماعة وماعدا ذلك فهو لا يرغب في العمل لدى أحد.

قبل انضمامه إلى الجماعة الإجرامية كان الحالة يقطن في بيئة شبه ريفية وعند بلوغه سن 10 سنوات استقر مع عائلته في حي سكني على حافة المدينة، يسكن الحي عائلات شطرها تجعهم صلة قرابة و تجمعهم ببقية الجيران علاقات طيبة، مع وجود قلة من المدمنين هنا وهناك، بينما يتميز الحي من الناحية الفيزيقية بقلة المرافق وانعدام الانارة واهتراء شبكة الطرقات، لا وجود لجماعات إجرامية ناشطة بذات الحي، ماعدا بعض جماعات الاستهلاك، في حين أن بعض المهربين من أبناء الأسر القاطنة به، كما أن نشاط الجماعة لا يرتبط بالحي والأهم من ذلك الدراية بالطرق والمسالك الجانبية

الحالة رقم 14:

الحالة هو الأصغر من بين 05 اخوة بفارق زمني يقدر ب 13 سنة، تلقى تنشئة أسرية مضطربة تماما، ميزها غياب الدور التربوي للأب على اعتبار أنه كبير في السن، كما أنه متسلط ولا يناقش ولا يدرك أن المجتمع قد تطور، كما أن الأم ليست عاطفية على الاطلاق وقد سعت إلى خلق جو من عدم الثقة في أفراد المجتمع وكذا حث الأبناء على القسوة وعدم إظهار الضعف، زد على ذلك تخبط العائلة في مشكلات أمنية تلك الفترة على خلفية عضوية أحد أفرادها في الجماعات المتطرفة، فقد تعود المبحوث على المداهمات الأمنية للمسكن العائلي، تبعه انفصال الإخوة تباعا وانتقالهم إلى سكناتهم الخاصة بعد زواجهم لكثرة المشاكل الأسرية (يما صعيبة تقتل)، يقر المبحوث بأن أسرته على دراية بعضويته في الجماعة الإجرامية منذ البداية، إلا أنهم ليسوا متفرغين له وبعد مدة من الزمن أحس بأنه اصبح مصدر فخر بالنسبة لهم.

يؤكد الحالة أنه لم يوفق كثيرا في مسيرته الدراسية (فشل كبير)، فقد أنهى مرحلة الابتدائي في الريف وبعد انتقال عائلته إلى السكن في المدينة أحس بالاختلاف وواجه صعوبات في القبول من قبل الاقران وكذا بعض التمييز من قبل الأساتذة ومع مرور الزمن وجد لنفسه أتباعا على اعتبار أنه شجاع ويبرع في الشجار (على حد تعبيره) وقد اتخذه البعض منهم قدوة لتعديه بالضرب على أحد الاساتذة، ليرسم بعدها بوضوح رفقة اصدقائه الجدد مسار الشغب في القسم والاستهلاك الجماعي المخدرات في المراحيض وفناء المدرسة، هذه السلوكيات رافقته إلى غاية تخليه عن مقاعد الدراسة، فيما يشير إلى أن محفزات الانضمام إلى الجماعات الإجرامية بالوسط المدرسي قليلة جدا، الا أن حداثة السن جعلته يجالس بعض أفرادها الذين ينشطون بالقرب من المدرسة لتكتمل صورة العنصر الخطير لدى الجميع.

تدرج المبحوث في سلم جماعات الرفاق المتمردة عن قيم المجتمع منذ أن كان في صفوف الدراسة، فكان يشاغب ويدخن المخدرات برفقتهم، ثم تطور الأمر بعدها ليرافق بعض اللصوص لمدة زمنية وجيزة، إلى غاية مرافقته أو عضويته في جماعة يكبره أفرادها سنا وقد ساعده السجل الإجرامي الحافل لأحد أخوته في ذلك (معروف رجلة) فضلا عن مميزاته الشخصية، يؤكد أنه تأثر بهم على اعتبار أنهم الأنضج والاكثر جدية وفاعلية، مع العلم أن المبحوث قضى أول عقوبة بالحبس في سن 16 سنة تبعها دخوله إلى السجن بعدها 04 مرات وقد أدى ذلك إلى تغلغله أكثر في هذا المجال وقد تسنى له فعليا بناء علاقات مع اعضاء جماعات إجرامية من ولايات مختلفة، يستذكر المبحوث بعض المحطات فيقول رغبة التعارف بأعضاء الجماعات الإجرامية في البداية تكون للفت الانتباه وربما نيل

بعض الشهرة إلى أنه سرعان ما تتطور الأمور وتؤسس أهداف جديدة، فالمغريات كثيرة (تشيخ ديما، الماكلة، النساء والدراهم)، فمساهمة جماعة الرفاق في الدفع إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية جد واضحة (صاحب السعيد تسعد) بمعادلة بسيطة وهي الرغبة في تأكيد الرجلة بمجالسة غير الأسوياء يليها الانبهار بالمغريات ثم ممارسة النشاط برفقتهم وارتفاع الفائدة.

الحالة لم يمارس أي عمل أو مهنة قبل انضمامه إلى الجماعة الإجرامية، كما لا يبدي رغبة في ذلك (ما نخدم حتى عند واحد) وفي إجابته عن علاقة فشله في إيجاد منصب عمل قار بانضمامه إلى الجماعة الإجرامية، يؤكد أن أمر الانضمام أكبر من ذلك وقبل الحديث عن العمل يجب أن نعرج إلى مسيرته من الميلاد إلى يومنا هذا، إذ يقول ربما يكون ضحية ظروف معينة حتى بات تفكيره بهذا الشكل، إلا أنه يتحمل مسؤوليته عن ذلك ويختم الحالة الحديث حول هذه الجزئية بقوله أنه ينشد الاستقرار والسلام الداخلي وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعله يتوقف عن ممارسة هذا النشاط.

كما سبق الذكر الحالة انتقل من السكن في بيئة ريفية إلى المدينة، ليقطن في حي سكني هادئ غالبية أفراده من أقاربه وأبناء عمومته، كبقية الأحياء السكنية في المدينة يعاني من نقص واضح في المرافق وبقية التجهيزات الفيزيقية كقلة الانارة واهتراء شبكة الطرقات، يبدي سكان الحي بما فيهم الأقارب واهل المدينة عموما انطباعات بعدم القبول للحالة وجماعته وأن كانوا لا يستغلون حيا بعينه لممارسة النشاط وهذا راجع لسوء السمعة التي يحظى بها غالبيتهم فيما يفضلون التجمع في أحد التجمعات السكنية الجديدة، مع العلم أن هناك اكثر من جماعة في ضواحي الحي تمتهن بيع الأدوية والمهلوسات (تهز حجرة يخرجلك كريمينال)، يشير المبحوث أن جماعته تختار الأحياء الهادئة حيث لا يثير تجمعهم داخل أحد مساكنه حفيظة السكان، فيما يساعد وجود أعضاء الجماعات القدامى من الجيران والأقارب على مواصلة النشاط.

الحالة رقم 15:

تلقى الحالة تنشئة أسرية غير متوازنة بسبب الحالة العقلية غير المستقرة للأب؛ حيث كان يمرض دائما، فلم يحس الحالة بدوره التربوي في الأسرة، بالإضافة إلى قسوة الأم ودفعها الأبناء إلى سوق الشغل منذ الطفولة وعدم إهتمامها بهم ورعايتهم ومنحهم الدعم العاطفي، فضلا على أن جميع مظاهر الانحراف معتادة داخل الأسرة (سب وشتم بين أفراد الأسرة، تدخين الممنوعات في الغرفة الخاصة وغيرها...)، كما أن الحالة يقكن رفقة عشيقته بالمسكن العائلي، إذ يمكن القول أن الأسرة غير مستقرة، فالحالة يكن مشاعر الكره لوالدته (تحب غير الدراهم) وهو على وفاق فقط مع أخته

الصغرى التي تتستر عليه ويعتبرها أمين السر، بعض أفراد أسرته الكبيرة أعضاء جماعات اجرامية، بما في ذلك العم، الذي يتقارب معه في العمر وقد بدأ مسيرته الإنحرافية بمعيته، حيث كان يمثل نموذج للاستقرار وحرية التصرف بالنسبة للمبحوث، يشير أيضا إلى أن أسرته اعتادت أن ينخرط في أنشطة غير مشروعة ولم يبدي أفرادها أي ردة فعل تجاه انضمامه إلى الجماعة الإجرامية، فالأم تهتم فقط بما يمنحها إياه (قتلك تموت على الدراهم)، فيما تخفي الأخت الصغرى الممنوعات وهي المسؤولة عن إخفاء المال.

توقف المبحوث عن مزاولة دراسته ببلوغه مستوى الثانية ثانوي، يؤكد أن مساره الدراسي جيد في بعض المواد الدراسية وخاصة العلمية منها وهو محبوب في أوساط التلاميذ وقتها وكذلك الأساتذة وأن المشاكل الأسرية من أسباب الفشل، فضلا على قناعته في سن 18 سنة بضرورة الانفصال عن العائلة الكبيرة وتأسيس عائلة خاصة وهكذا توقف على الدراسة لينظم إلى صفوف الجيش الوطني، كان الحالة إبان الدراسة يشاغب بذكاء على حد تعبيره، حيث يلتزم بالتعاليم داخل الصف المدرسي، فيما يستغل الفناء ومحيط المؤسسة لاستهلاك التدخين رفقة جماعة المشاغبين ثم تطور الأمر لاستهلاك المخدرات وإثارة الشغب وإفتعال المشاكل مع الأقران، كما أن موقع الثانوية المنعزل جعل بعض المروجين يستغلون أحد الزوايا لممارسة نشاطهم وهناك تعرف على بعضهم.

يؤكد الحالة أن مرافقته لجماعات متمردة عن قيم المجتمع أمر طبيعي، على اعتبار أن المحظور أمر عادي بالنسبة له، فمعهم يجد نفسه مرتاحا دون تصنع، يستذكر من بينها جماعات الشجار الجماعي في الأحياء، جماعة السرقة (مؤقته)، جماعة استهلاك الممنوعات ومعرفته ببعض أعضاء الجماعات قبل الانخراط الفعلي في إحداها، يشير ايضا إلى أنه في نفس المرحلة رافق الأكبر سنا، دون فرق يذكر في درجة تأثره بهم (الكبار كنت نشوفهم جايحين)، سعى المبحوث أيضا إلى ربط علاقات متينة ببعض أفراد الجماعات الإجرامية فقط للاستفادة من خدمات الاستهلاك المجاني في بعض الأحيان، فضلا على رغبته في ترسيخ صورة الرجل السي لدى أفراد المجتمع، فيما جاءت العضوية الفعلية في مرحلة لاحقة وكانت مساهمة الأصدقاء واضحة فقد تزامن تراكم ديون الاستهلاك، مع تقديم عروض الانضمام لسدها وهم من الأصدقاء الذين تعرف بهم داخل السجن.

مارس الحالة العديد من الأنشطة منذ طفولته، أخرها بيع الاعشاب الجبلية على قارعة الطريق رفقة والده في مركز المدينة، قبل انخراطه في صفوف الجيش الوطني، حيث استمرت خدمته لمدة 04 سنوات ليتوقف عن العمل بعد ذلك نهائيا، يشير المبحوث إلى أنه في فترة العمل في مركز المدينة

الذي يعتبر بمثابة سوق أسبوعية، تعلم رفقة الأصدقاء هناك سرقة المارة وكذا بيع بعض المسروقات وعلى اعتبار أن الكثير من الباعة يستهلكون المخدرات، فقد راودته أفكار للمتاجرة في هذه الأخيرة، عدم توفر العمل القار أيضا لم يشكل دافعا قويا للانضمام إلى الجماعة الإجرامية، فالعمل البسيط لا يكفيه لسد متطلباته، فيما يؤكد الحالة أن الزواج وتأسيس عائلة بقيم غير تلك التي نشاء عليها وممارسة أي مهنة أمر كفيل بجعله يتوقف على الاستهلاك وينسحب من الجماعة الإجرامية.

يقطن الحالة بأحد الأحياء العشوائية التي تقع على اطراف المدينة تتميز بقلة المرافق وانعدام الانارة، كما أن غالبية سكانه من غير المتعلمين وتنتشر بينهم ظواهر انحرافية كثيرة، فضلا عن وجود العاهرات بشكل واضح في ضواحي الحي، العلاقات الاجتماعية بين الجيران في ذات الحي تعاقدية ومتوترة طيلة السنة، كما أن(الجيران اعتادوا تواجد الجماعات الإجرامية بالحي)، حيث يمكن للغرباء عن الحي تمييزهم بمجرد الدخول اليه، إتنان من سكان الحي فقط أعضاء برفقته في الجماعة ولا يستغلون الحي لممارسة النشاط ولا يعيرهم سكان الحي أي انتباه ويتعاملون معهم كما يتعاملون مع البقية، يبدي المبحوث ملاحظته بكثرة جماعات ترويج الحبوب بذات الحي (الكرتي تاعنا شيكاغو كلش نورمال)، فيما نقلت جماعته الإجرامية موقعها إلى الأحياء القريبة من الحي الجامعي على اعتبار أنها مناسبة لممارسة النشاط لعدة اعتبارات (باطيمات فيها الغاشي ياسر وثم تسهالك الهربة خاطر فيها الدخش والضوء ناقص وحتى الطرق داخلين في بعضاهم)، حيث تتميز بكثرة الزبائن، يضيف الحالة عن المؤشرات الأخرى ذات علاقة بالحي السكني التي ساهمت في تشكل الجماعة الإجرامية التي ينتمي اليها فيقول: يقدم المروجين الكبار أسواق موازية للراغبين الجدد في ممارسة النشاط، كما أن هناك الكثير من النماذج الإجرامية الناجحة، الذين تسنى لها النجاح على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، حيث كان لهم تأثير واضح على بقية الأعضاء.

1-2- الترميز والتحليل الموضوعي:

1-2-1- الأسرة:

جدول رقم 9: يمثل عمليات ترميز ثيمة خلل في السلطة الأبوية أدى إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding (مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– ربط التنشئة الأسرية بالأب – عدم الرضا عن التنشئة الأسرية	– أباء طراز القديم – الأب لا يمازح الأبناء– الأب لا يستشير الأبناء، الأب لا يضحك– من أعيان المنطقة – لا يحب اللعب امام المنزل– عندما يعود الأب إلى المنزل يخيم الصمت– تسكت النساء عند رؤية الأب– الأب صانع القرار – الأب يرفض التطور	تمسك الأباء بنموذج السلطة التقليدية	خلل في الوظيفة الرمزية للأب ادى إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة.
– الحرية المطلقة في غياب الأب – عدم الرضا عن التنشئة الأسرية – البديل لا يعوض– ضرورة وجود سطلة الأب	الأب متوفي – إصابة الأب بمرض مزمن– الأب منشغل بأمور السياسة في المنطقة– الأم لا تعوض الأب– أسرة أحادية البالغ– طلاق الوالدين	غياب السلطة الابوية في الأسرة	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ بيانات المقابلات

كشفت استجابات المبحوثين عن وجود لبس حقيقي في هرم السلطة الأبوية إبان مرحلة الطفولة وما بعدها بأسرهم وهو مؤشر مهم ذو تأثير سلبي يقبع خلف انضمامهم إلى الجماعات الإجرامية فيما بعد وقد اتفق كلهم على ذلك رغم اختلاف الوضعيات، حيث أشار بعضهم إلى أن أباءهم متمسكون بنموذج السلطة الأبوية التقليدية، رغم تقدم المجتمع وظهور ما يعرف بالسلطة الأبوية الحديثة؛ هذا المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الجديدة، المرتبطة بتطور الأسرة الجزائرية نتيجة التحول التدريجي إلى ما يعرف بالأسر النووية، في إشارة واضحة إلى الاقصاء الذي تعرضوا له من جميع المسؤوليات والعمليات التفاعلية، التي تنتج غالبية القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة، بغض النظر عن أهميتها وبهذا يمكن القول أن الافراط في استعمال هذا النوع من السلطة قد دفعهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، كنوع من التمرد وكرد فعل يهدف إلى تحقيق الذات، بحثا عن القبول والتفهم

والإحساس بالمكانة، من خلال اشراكهم في صناعة قرارات مصيرية على قدر من الخطورة والأهمية في جماعة اجتماعية أخرى (الجماعة الإجرامية)

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في جزئية التمسك بالسلطة الأبوية التقليدية ما يذهب إليه المبحوث رقم 10 بقوله (ما نضحكو مانوكلو معاه) والمشارك رقم 05 في قوله (وبسبب كلام الأب– اتخبى ظرك كي النساء– قمت بتسليم نفسي.)

فيما كشفت استجابات بقية المشاركين على غياب السلطة الأبوية نهائيا بأسرهم، نظر لغياب الأب بسبب الوفاة أو إصابته بمرض مزمن أو انشغاله بأمور وإهتمامات أخرى وفي محاولة فهم وتحليل هذه الجزئية تتأكد ضرورة وجود حقل واسع لممارسة هذا النوع من السلطة داخل الأسرة بالطريقة المثلى، فغياب دور المرافق والمراقب الذي تلعبه سلطة الأب الطبيعية والعادية في بناء علاقات جيدة مع الأخرين، يجعل البديل الفاسد هو بناء علاقات اجتماعية لا توافقية، خاصة إذا ما توفرت قرائن أخرى تجعل منحى الحرية المطلقة يسير بالأبناء إلى المحظور في ظل عدم وجود توجيه لائق، فمن هذا المنطلق كانت بداية الانسياق إلى الجماعات الإجرامية المدروسة، بغض النظر عن هيكلها ونوعية أنشطتها.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في جزئية الغياب التام للسلطة الأبوية ما وضحه المبحوث رقم 12(بابا لاتي مع السياسة) والمشارك رقم 15 (الحالة العقلية غير المستقرة للأب؛ حيث كان يمرض دائما، فلم يحس بدوره التربوي في الأسرة).

جدول رقم 10: يبين عمليات ترميز ثيمة التشكل انعكاس لنمذجة الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بالوسط الاسري

الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)	الترميز المحوري Axial Coding (مقولات)	الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)	
		استقرائي(متن)	استقرائي(وصفي)
التشكل انعكاس لنمذجة الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بالوسط الأسري	التأثر المباشر وغير المباشر بعضوية أقارب الدرجة الثانية	جلسات استهلاك مع الخال، العم، ابن العم- التكليف بمهام ثانوية، مجالسة اصدقائهم أعضاء الجماعة- التأثر بقيم الرجولة- التأثر بالاستقلالية والرفاهية	-أسبقية عضوية الاقارب في جماعات اجرامية- الخال، العم، ابن العم اعضاء
	التأثر المباشر وغير المباشر بعضوية الاقارب من الدرجة الاولى	الأب أيقونة الجماعات الإجرامية بالمنطقة- استهلاك المخدرات مع الأب- الانضمام لحماية الاخ العضو- الأب عضو سابق- الأب يتحدث عن ماضيه بفخر في الجماعات- لا يعرفوننا بأسمائنا يقولون اولاد فلان-	أسبقية عضوية الأقارب في الجماعات الإجرامية
	عدم التأثر نهائيا بعضوية الاقارب في جماعات إجرامية	أعضاء جماعات سرقة المواشي منبوذون- العمل مع جماعات المهربين مبرر- الخوف من عقاب الأب في حالة الاختلاط بالأقارب الأعضاء	اسبقية عضوية الاقارب في الجماعات الإجرامية - تتحدد قيمة الجماعة على حسب نوعية النشاط

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ بيانات المقابلات

كشفت استجابات كل المشاركين عن أسبقية عضوية أحد أفراد أسرهم في الجماعات الإجرامية، مع وجود تفاوت في درجات التأثر بهم، حيث تم إقحام بعضهم فيها بشكل مباشر ولكن دون وجود نية حقيقية في دفعهم إلى الانضمام الفعلي اليها؛ فمن خلال جلسات استهلاك الممنوعات مع أحد الاقارب من الدرجة الثانية(خال، عم، ابن خال، ابن عم) يتاح لهم مشاهدة الكثير من الأحداث المتعلقة بنشاط الجماعات السابقة الذكر أو يتم تكليفهم بمهام ثانوية وبالتالي يتسنى لهم تكوين خبرة لابأس بها تكفي للولوج إلى هذه الجماعات أو تأسيس خلايا جديدة عبر الاستعانة بالأعضاء الأكثر خبرة ودراية في فترات لاحقة.

فيما يتضح التأثير غير المباشر لهؤلاء من خلال بعض القيم التي يحملونها حسب تصريح المشاركين وفي حقيقة الأمر يمكن وصف أغلبها بالذكورية حسب ثقافة المجتمع الجزائري، تحت

تعريفها العامي بمسمى (الرجلة) وتتمثل في المقدرة على إدارة المخاطر، القوة الجسدية والكفاءة في خوض الشجار، الحرية في التصرف وعدم الخضوع لجهات الضبط الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى الرفاهية المادية، إذن نظرا للاعتبارات السابقة الذكر يمكن القول أنه بسبب فارق السن والخبرة يتخذ الأقارب من الدرجة الثانية كنماذج يقتدى بها، تحت سقف الثقة المستمدة من صلة القرابة والدم.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في شقها المتعلق بالتأثير غير المباشر ما يؤكده المبحوث رقم 01 واصفا إبن خاله العضو السابق (يعجبني لربي خاطر رجلة فيني والناس كل تديرلو حساب) والمبحوث رقم 04 بتصريحه (كانو يسقسوني على خالي نحس روحي أنا البطل) وفي شقها المتعلق بالتأثير المباشر قول المبحوث رقم 07 (وقتها خالي عندو دراهم ياسر يخدم منا ويصرف منا وكنت متأثر بيه ونحس بالفخر كي نقعد نزطل معاه هو وصحابو).

بدرجة أقل أشارت استجابات جزء من المشاركين إلى تأثرهم بأحد الأقارب من الدرجة الاولى (الأب او الاخ) ، فعلى خلفية وجود أخ اكبر كعضو نشط في إحدى الجماعات الإجرامية، فإن خطر التأثر به قائم وخاصة إذا ما تم فهم بعض التوجيهات بشكل خاطئ وهو ما صرح به الحالة رقم 12 في قوله (يقلي بقاري مليح فقت لقيت روحي كيفو) وقد يكون الانضمام لتقديم الدعم والاسناد لأسباب عاطفية جبل عليها الإنسان، على اعتبار أن عالم الجماعات الإجرامية محفوف بالمخاطر وهو ما أكده الحالة رقم 03 (دخلت مع خويا باه نكوفريه).

من زاوية اخرى فإن تأثير الأب أخطر سواء كان عضوا في جماعة إجرامية ولم يحدث قطيعة مع ماضيه فيها، من خلال تحدثه عن انجازاته بفخر أو انه يحظى بشعبية في أوساط هذه الجماعات رغم انسحابه منها –مجتمع المروجين يعلق الأوسمة للقدامى ويصفهم بالخارقين– أو أنه لازال يستهلك الممنوعات على مرئ الأبناء أو برفقتهم الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالندية.، كل الاعتبارات السابقة الذكر يتم تسجيلها لا إراديا لدى الأبناء على اختلاف أعمارهم، ليتم إعادة إنتاجها فيما بعد، من خلال انضمامهم إلى إحدى الجماعات، على اعتبار أن الأب قد ساهم في تعزيز ذلك بسبب فشله في تمثيل دور سلطة الضبط وتمريره لقيم ومعايير شاذة، غير تلك التي تسود المجتمع وهكذا يتحول الأب إلى نموذج للفساد يتم تقليده من قبل الأبناء ولربما تسنى لهم إعادة بعث جماعة نائمة، من خلال استغلال صداقات الآباء القديمة ومن المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في جزئها المتعلق الأب النموذج ما يؤكده المبحوث رقم 11 بقوله (تكيفت الزطلة مع بابا) و(ماكانوش يعرفونا بأسمأنا يقولو أولاد فلان).

أيضا أشار جزء من المشاركين بغض النظر عن قلتهم إلى عدم التأثر بعضوية الأقارب في جماعات إجرامية رغم تورط بعضهم، حيث تم استبعاد سببية هذا العامل من قبلهم، ما يحيلنا إلى عدم وجود احتكاك في مرحلة عمرية متقدمة، بسبب وجود فارق في السن أو نظرا لاتساع دائرة الرقابة التي تفرضها الأسرة بهذا الخصوص، فضلا عن عدم وجود إهتمامات مشتركة، فنوع النشاط قد يشكل الفارق، حيث ينظر إلى بعض الأنشطة على أنها محظورة ويتم وصم أصحابها بالمنبوذين، فيما تتجه الأنظار إلى أنشطة أخرى لارتباطها بالمباح في المخيال الاجتماعي للمعنين ومن المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في جزئيتها المتعلقة بعدم التأثر بعضوية الأقارب في جماعات الإجرامية ما يؤكده الحالة رقم 10 بقوله(وقتها عندنا الرزق والخير يطايش ما عندي علاه ندير كيفهم وزيد كانو منبوذين) والمبحوث رقم 08 بتصريحه (جامي تأثرت بولد عمتي وكنت نخاف بابا يشوفني معاه).

جدول رقم 11: يبين عمليات ترميز ثيمة تلقى أساليب تنشئة خاطئة يعزز احتمالية الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة خارج الوسط الأسري

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding (مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– عنف موجه من الأب ضد الام	–الأب يضرب الام أمام الأبناء منذ الصغر–الوصول إلى اروقة المحاكم– استمرار الزواج لمصلحة الأبناء	عنف أسري	تلقي أساليب تنشئة أسرية خاطئة يعزز احتمالية الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة خارج الوسط الاسري
– عنف موجه ضد الأبناء	ضرب الأبناء– السب– الشتم– الاهانة– التقليل من الشأن امام الاخرين– تقدير الذات منخفظ		
– استغلال عاطفة الأولياء	– عدم التعرض للعقاب عند الخطاء– التساهل– التستر– الاتكالية– عدم الاحترام– التسامح– ممارسة الانحرفات علنيا داخل الأسرة– اخفاء الممنوعات– التدخل لصالح الأبناء في فض النزاعات مع الاخرين	التدليل والحماية المفرطين	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

ذهبت استجابات المشاركين بالباحث إلى إيجاد صيغة مشتركة تنم عن وجود اضطراب في أسلوب التنشئة المتلقي بالأسرة، مع التماس تفاوت عكسي، يتراوح بين القسوة الزائدة واللين المفرط إلى حد التدليل والتجاوز، فقد وضح غالبيتهم أنهم عايشوا الكثير من مظاهر العنف الأسري الذي ميز

عائلاتهم منذ الطفولة، كالذي مارسه الأب تجاههم وتجاه أمهاتهم وقد ثبت عن الحالة رقم 11 أن الأمر ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث زادت التجاوزات عن حدها، إلى غاية وصول النزاع إلى أروقة المحاكم وهذا ما عزز فرضية عدم الاستقرار الأسري، حتى بعد جلسات الصلح، فذلك انعكس على كليهما واستمر زواجهما فقط لمصلحة الأبناء، ما قابله انفصال الوالدين لدى حالات أخرى ومن بينها رقم 08 وكما هو معروف فإن الأبناء منتوج هذا النوع من التنشئة يتميزون بالهشاشة وهم الأكثر عرضة للانحراف والجريمة.

من زاوية أخرى يظهر نوع اخر من العنف الأسري وهو العنف تجاه الأبناء (المشاركين)، سواء كان ماديا كالضرب والجرح أو معنويا كالسب والإهانة أو التهديد وهو الأمر الذي ساهم في أن المعنين يحملون صورة سلبية عن تنشئتهم الأسرية، ففي جميع الحالات سواء تعلق الأمر بالعنف تجاه الأم أو الأبناء، يمكن القول أن ألفة هذه المشاهد داخل الأسرة تسبب إعاقة في التكيف الاجتماعي، فذلك يجعل الفرد يحمل طاقة سلبية، يبحث لها فيما بعد عن تفريغ، كنوع من إثبات للشجاعة أمام الأخرين وعادة ما يكون الأمر بشكل غير سوي وهو ما يتم احتوائه داخل الجماعات الإجرامية، فالجسارة والعنف من شروط التواجد في هذا الفضاء، حيث يتم استغلال ذلك في منحى يعود على أفرادها بالفائدة.

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في جزئية العنف والقسوة تجاه الأبناء ما يؤكده الحالة رقم 11 بقوله ان والده يقلل من شأنه ويصفه ب (الطفلة) والحالة رقم 05 بتصريحه (يضربني بالتيو حتى نرقد).

فيما ذهبت استجابات قلة من المشاركين إلى القول بأنهم تلقوا النوع الثاني من التنشئة التي أشير لها سابقا، فقد استفادوا من عدم التعرض لأي نوع من أنواع العقاب وكذلك من التساهل والتجاوز غير المشروط حتى في الحالات التي تتطلب التدخل الأسري كجهة ضبط، سواء من خلال تعامل الأب العاطفي بطريقة غير مدروسة، حيث يتدخل هذا الأخير لفض نزاعات الأبناء بشكل يوحي بالدعم أو الحماية المفرطة وجراء ذلك يعتاد الأبناء على الاتكالية أو بتستر الأم وتواطؤها إلى غاية أن تستباح السلوكيات غير مقبولة وتتم ممارستها داخل الفضاء الأسري بشكل عادي وفي الحالتين فإن النتيجة المتوقعة أن لا يتم إحترام الطرفين مع مرور الزمن من قبل الأبناء، حيث لا يوضع أدنى اعتبار لردة الفعل في حالة أخذت التجاوزات منحا تصاعديا ومن بينها العضوية في جماعة إجرامية بشكل علني، دون الامتثال لطلبات الانسحاب التي تقدم من قبلهم ومن المقولات المتعلقة بهذه الثيمة

في جزئية التجاوز والحماية المفرطة من قبل الأهل ما يؤكده الحالة رقم 05 بقوله: (الأم متسامحة وتتستر على أخطاء الأبناء في حالة حدوثها) والحالة رقم 12 في تصريحه: (استغل الأبناء ذلك فهم يفتعلون المشاكل وينتظرون من الأب أن يسعى لحلها)

من الحقائق المتوصل إليها حول موضوع الأسرة ما يلي:

– تنتج الأسر احادية البالغ أفراد غير متوازنين هم الأكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات الإجرامية.

– تغذي المفاضلة بين الأبناء السلوكيات غير المقبولة اجتماعيا وقد تضع بعضهم في متاهة الجماعات الإجرامية في مسيرة بحثهم عن بديل يحقق المساواة.

– بغض النظر عن بنية أسر المشاركين فإن الانضمام إلى الجماعات الإجرامية مستهجن وغير مقبول.

1-2-2- المدرسة:

جدول رقم 12 : يمثل عمليات ترميز ثيمة تشكل الجماعة الإجرامية المدروسة تحت غطاء الدراسة ذات الطابع الإقامي

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– حتمية التفاعل الاجتماعي داخل الاقامة– الشراكة في المرافق– ظهور الفوارق الاجتماعية الاقتصادية– فرض السيطرة– الانضمام من اجل ترجيح الكفة الاقتصادية والانحراف لخلق توازن اجتماعي.	–استكمال الدراسة – طالب مقيم– الاحساس بالدونية– مركب نقص– الاختلاط التفاضلي– الشجارات داخل محيط الاقامة– استهلاك المخدرات– الحرية المطلقة–	– تبني ثقافة الجماعات الإجرامية المدروسة كرد فعل عن الفوارق. – ضعف اجهزة الضبط في الاقامة – عوامل جذب تؤدي إلى ممارسة الأنشطة خارج الاقامات.	تشكل الجماعة الإجرامية المدروسة تحت غطاء الدراسة ذات الطابع الإقامي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

أبانت استجابات بعض المشاركين على وجود بوادر للانضمام إلى الجماعات الإجرامية عند مزاولتهم للدراسة مع المكوث في الاقامة؛ حيث أنه وفي إطار استكمال الدراسة بعد تجاوز المستوى النهائي (باكلوريا)، سواء تعلق الأمر بالجامعة أو بعض تخصصات التكوين المهني أو دراسة ما قبل العمل، تفرض عليهم المسافة البعيدة عن السكن العائلي المكوث في اقامات تخصصها الدولة لهذا الغرض، على اعتبار أنها مؤسسات خدماتيه، تصب في صالح العملية التعليمية، إذ يتاح داخلها

الاحتكاك بالعديد من النماذج السلوكية المختلفة، بموجب الشراكة في الغرفة أو الروق والعديد من المرافق الأخرى، فجراء الاختلاط يجد المعنيون انفسهم في موقف مقارنة وتظهر الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يخلق مركب نقص لديهم واحساس بالدونية، خاصة إذا ما اقترن ذلك بانتمائهم إلى الطبقة الدنيا في المجتمع، فيسعون إلى البديل من أجل التعويض وترجيح الكفة لخلق التوازن، من خلال تبنيهم ثقافة الانحراف، فيعبرون عن ذلك بافتعال المشاكل والشجارات الجماعية بهدف فرض السيطرة كنوع من الاستعراض تحصيلا لبعض الامتيازات الاجتماعية، ليتم تقبلهم في أوساط المنحرفين، ثم يتم استكمال الدور في جماعات الاستهلاك التي تقدم الدعم، بعد تحقيق شرط تخطي الحواجز الأخلاقية، لتقدم بعد ذلك عروض جذب وإغراء، فيتم ضمهم إلى جماعات إجرامية، بغرض تحصيل عائدات مادية تكفي لترجيح الكفة الاقتصادية، فيما تجدر الإشارة إلى أن العمل وفق هذه الجماعات يتجاوز الاقامات والعملية التعليمة إلى البيئة الخارجية، مع العلم أن ذلك يأتي في ظل ضعف بعض أجهزة الضبط المتمثلة في إدارة هذه الاقامات كجهة رسمية وانقطاع التواصل الفعال مع الأهل وغياب دور الأسرة كمؤسسة ضبط غير رسمية ومن المقولات المتعلقة بهذه الثيمة ما صرح به الحالة رقم 03 في قوله (كنت نشيخ مع صحابي في الشمبرة ونبرولو ساعة على ساعة كانش مانجيبو مصروف).

جدول رقم 13: يمثل عمليات ترميز ثيمة الفشل وعدم التأقلم ثم مغادرة الصف المدرسي معادلة ينتهي حلها بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– كره الصف المدرسي والاستاذ – الانضمام إلى جماعة الاحداث تمريرا لرسالة ايجاد التقبل والتفهم	– قدرات ذهنية محدودة– ضعف السمع– افراط الحركة والنشاط– عدم التفهم – ممارسة العنف– ذاتيه في رصد العلامات– فشل في المسيرة التعليمية– عنف مدرسي	– عدم تفهم الظروف الشخصية يؤدي إلى تبني ثقافة جماعة الاحداث كرد فعل انحرافي بحثا عن التقبل.	الفشل وعدم التأقلم ثم مغادرة الصف المدرسي معادلة ينتهي حلها بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة
– فوارق الطبقات الاجتماعية – الاحساس بعدم المساوة– كره كل البيئة المدرسية – عدم المقدرة على مجارات قيم الطبقة المسيطرة – تبني ثقافة جماعة الاحداث كرد فعل لتحصيل المكانة	– الاحتكاك بجماعة المشاغبين– تراجع العلامات الدراسية– فشل دراسي– عدم القدرة على الانضباط في الصف المدرسي– اكتساب السلوكيات السلبية– تقويض العملية التربوية والتعليمية.	– عدم المقدرة على التكيف مع المعايير الاجتماعية المرتبطة بقيم الطبقة المسيطرة يؤدي الانضمام إلى جماعة الاحداث كرد فعل بهدف تحقيق المساوة وعدم التبعية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشف تحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال المقابلات مع المشاركين، عن وجود ايقاع منتظم في استجابات غالبيتهم، يصب في خانة الرمزين « رسوب وفشل دراسي» ويرتبط تحديدا بالطورين (متوسط وثانوي)، حيث تأكد أن عدم المقدرة عن مجاراة الريتم في الوسط المدرسي لعدة اعتبارات من بينها الشخصية المتمثلة في محدودية القدرات الذهنية أو المعاناة من اضطرابات نمائية ارتقائية، تقابل بعدم التفهم من قبل الأطقم التربوية (بالتحديد بعض الأساتذة) من خلال ممارسة العنف بأشكاله سواء كان جسديا أو لفظيا، ثم ترصد العلامات بنوع من الذاتية، ينتج عنها إحتقان وتذمر ثم رسوب وعدم تكيف وتدهور النتائج في بقية المسيرة التعليمية، فتأتي العضوية في جماعة إجرامية للأحداث كرد فعل متضمن في رسالة انتقامية يعلن من خلاله عن إيجاد التقبل والتفهم بعيدا عن البيئة المدرسية، فيما يمكن وصف الاعتبارات الاجتماعية من زاويتين، إحداها تتمثل في التأثر السلبي الناجم عن الاحتكاك بمجموعة المشاغبين وقد أطلق عليهم الحالة رقم 01 تسمية (جماعة الطاولات الأخيرة)

وما يهمنا في هذه الجزئية هو إكتساب السلوكيات اللاتوافقية بما فيها قيم الجماعات الإجرامية وتراجع العلامات الدراسية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الفشل الدراسي ويساهم في تقويض العملية التربوية والتعليمية والأخرى تظهر من خلال عدم التكيف الناتج عن وجود فروق على مستوى الطبقات الاجتماعية والقيم المنتجة داخل كل طبقة، حيث يؤدي ذلك إلى الشعور بعدم المساوة والغيرة من الأقران، يتولد عنه حقد وكره تجاه كل البيئة المدرسية من قبل أبناء الطبقات الفقيرة وبالتالي يكون البديل في هذه الحالة تبني ثقافة الجماعة الانحرافية الإجرامية التي تؤسس للمساوة وعدم التبعية، كرد فعل عن عدم المقدرة على مجاراة قيم ومعايير الطبقة الغالب تأثيرها في البيئة المدرسية وهو بعد يمكن أن يشمل جزئيات التحليل الأخرى في هذه الثيمة ومن المقولات المرتبطة بهذه الأخيرة ما يؤكده الحالة رقم 07 حول محدودية قدراته (نضت مشمع، القراية هك وانا هك) و(كان عندي مرض يسموه افراط الحركة والنشاط وقتها)، بقوله والحالة رقم 05 في وصف التميز الذي يرى انه تعرض له على خلفية الطبقة الاجتماعية بقوله (تخيل قبل حتى الرحلات يروحو غير اولاد المعلمين والناس الواصلة وزعما زعما المجتهدين واولاد الزواولة بح) والحالة رقم 03 في وصف تأثره برفاقه المشاغبين بقوله (كل مدوبلين ويديرو كلش انا الصغير في وسطهم).

جدول رقم 14: يمثل عمليات ترميز محور موقع المدرسة الجغرافي وبعدها عن المسكن العائلي من ظروف الانضمام إلى جماعات الاحداث الإجرامية:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– زيادة عدد السكان– توسع عمراني– محدودية الوعاء العقاري– تشيد المدارس في بيئة معزولة– سهولة استهداف الفئة الهشة من قبل اعضاء الجماعات الإجرامية	– بعد المدرسة عن المسكن العائلي– التقاط الانحرافات في الطريق إلى المدرسة– التشبع والقناعة– ارتباط بالجماعات الإجرامية– استغلال البعد لاستهلاك الممنوعات – تقديم الاغراءات والحوافز	– من وإلى المدرسة يتم التقاط الانحرفات من الشارع. – تستهدف الجماعات الإجرامية القريبة من المدرسة الفئة الهشة من التلاميذ.	موقع المدرسة الجغرافي وبعدها عن المسكن العائلي من ظروف الانضمام إلى جماعات الاحداث الإجرامية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات بعض المشاركين عن وجود بعد جزئي أخر يدينون من خلاله مجتمع المدرسة في عملية الانضمام إلى الجماعة الإجرامية ويتمثل في ما يحيط بها من ظروف فيزيقية،

فنتيجة للتوسع العمراني الهائل ومع ازدياد احتياجات المواطنين يتم انشاء العديد من المجمعات المدرسية، المتوسطات والثانويات ونظرا لعدم وجود أرضية مناسبة داخل النسيج العمراني بسبب الازدحام السكاني، يتم تشيدها في مناطق جانبية تقع في بيئة معزولة نوعا ما وعادة ما تكون بعيدة عن المساكن العائلية، ففي رحلة الذهاب من وإلى المدرسة، يمكن التقاط العديد من الأنماط السلوكية، بما فيها المنحرفة من الشارع وقد تؤدي بعد التشبع والاقتناع بها إلى الارتباط بجماعات إجرامية، فضلا على ممارسة بعض هذه الجماعات لأنشطتها بالمقربة منها وبذلك يتاح استهداف الفئة الهشة من التلاميذ الذين يسهل التأثير عليهم، من خلال اعتماد طرق جذب تقدم فيها الإغراءات والحوافز، بغض النظر عن الهدف من ذلك سواء كان الظفر بعضوية أحدهم أو جره إلى الاستهلاك وبالتالي يتحول إلى زبون، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنه قد يستغل الموقع وبعد المسافة من قبل المعنين رغبة منهم في الاستهلاك الجماعي للمنوعات، بعيدا عن الأنظار ومن المقولات المتعلقة بهذه الثيمة ما يؤكده الحالة رقم 05 بقوله: (في سن صغيرة وفي محيط المدرسة ينظر إلى أفراد الجماعات الإجرامية الذين ينشطون بالقرب منها بأنهم أبطال وكان لذلك بالغ الأثر فيما بعد)

مواضيع مستنتجة ذات علاقة بمحور العوامل الاجتماعية:

* استهلاك الممنوعات منطلق ثابت للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة.
* الرفض المطلق لجميع انواع الوصم بالعضوية في الجماعات الإجرامية المدروسة.

1-2-3- جماعة الرفاق:

جدول رقم 15: يبين عمليات ترميز ثيمة المؤسسات العقابية بوابة لبناء علاقات صداقة جديدة تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- المشاركين ذوي السوابق القضائية- خلل في برامج الاصلاح والتأهيل- غياب المرافقة البعدية- التأثير داخل المؤسسات العقابية - اتفاق المجتمع والقانون على تجريم الافعال- حتمية نشوء صداقات.	- التواجد في المؤسسات العقابية مع اعضاء جماعات اجرامية- الاختلاط- التأثر بالنماذج الناجحة- وضع مخططات مستقبلية- تكوين خبرات- عملية نقل المساجين توسع المعارف- المصير المشترك- انشاء جماعة اجرامية.	امضاء فترات عقوبات سالبة للحرية ادت إلى بناء صدقات مع اعضاء جماعات اجرامية.	- المؤسسات العقابية بوابة لبناء علاقات صداقة جديدة تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة
- المشاركين غير المسبوقين قضائيا- التأثر بالأصدقاء المسبوقين - التأثير خارج السجن- غياب المرافقة البعدية- ضعف أجهزة الضبط	- الأصدقاء يشعرون بالاغتراب بعد العقوبة- التعرض للمتابعة الاجتماعية- مواصلة العملية الانحرافية- نقل الافكار إلى الاصدقاء بالخارج- الانتقام- وجود استعداد لتقبل معايير مخافة القانون	تأثيرات صداقات الرفاق بأعضاء جماعات إجرامية بعد استيفاء العقوباب السالبة للحرية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات المبحوثين عن سببية متغير مفتاحي، يتمثل في فترات استيفاء العقوبات السالبة للحرية، فقد أشار غالبيتهم على اعتبار أنهم من المسبوقين قضائيا إلى أنه في تلك المرحلة وتحت حتمية التواجد مع معتادي الإجرام من أعضاء الجماعات الإجرامية في فضاء مغلق، تنشئ معهم نوع من الألفة يغذيها العامل الزمني وتقاسم المحنة؛ فيتم كشف الغموض من خلال جلسات السمر التي تنتج تقارب في وجهات النظر أأو تأثر الوافدين الجدد بالقدامى وفي بعض الأحيان يتم تسطير برامج ما بعد استيفاء مدة العقوبة، يكلل بضمهم إلى جماعات اجرامية ناشطة، فضلا عن الشراكة المؤقتة في المرقد وبعض الأحيان الملبس والتغذية، الأمر الذي يوحي بالمصير المشترك وتلاشي الفوارق وبهذا تزيد فرص الولاء المطلق وهكذا يمكن القول أنه من الناحية العملية الاجرائية

السجن يعتبر مؤسسة رسمية تم إيجادها لإنزال العقوبة بأفراد اتفق المجتمع والقانون على تجريم أفعالهم، بهدف إصلاحهم وإعادة تأهيلهم ومن الناحية التفاعلية العلائقية، يصبح وعاء تجتمع فيه ذهنيات تحمل قيم ومعايير مخالفة لسائد منها في المجتمع الكبير، فكأي مكان أخر تتشكل داخله جماعات رفاق ربما قد تتحول إلى جماعات فاسدة تواصل أنشطتها خارج جدرانه، دون تجاهل عمليات نقل المساجين من مؤسسة إلى أخرى؛ حيث يتم الاحتكاك بين الوافدين من مختلف ولايات الوطن، الأمر الذي من شأنه أن يوسع دائرة العلاقات ومن المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في هذه الجزئية ما يذهب إليه المبحوث رقم 05 بقوله: (في الحبس عرفت أصحاب سهلولي برشا أمور) والمبحوث رقم 08 بتصريحه (المهم الله لا يشوفك في الحبس وبسبت صحابي زدت تطورت وعرفت الجديد) والمبحوث رقم 09 بقوله: (في الحبس درت صحاب وكان عندهم مستوى أخر).

فيما كشفت استجابات بقية المشاركين وإن كانوا من غير المسبوقين على أن مصادقتهم لأفراد أنهو لتوهم عقوبة سالبة للحرية ساهم في انضمامهم إلى جماعات الإجرامية المدروسة، فبسبب فقدان العقوبة لمعناها الإصلاحي والتأهيلي؛ نتيجة وجود خلل ما عرقل نجاعة البرامج المخصصة لذلك، تظهر ردة فعل عكسية تزيد الهوة بينهم وبين المجتمع ويزيد الاغتراب وتتعقد الأمور اكثر، حيث تتواصل مسيرتهم الإنحرافيه؛ إذ يعودون محملين بأفكار أكثر حدة نتيجة الاحتكاك بين السجناء، فتبني فكرة العمل في جماعات، ليتم تمريرها فيما بعد إلى الرفاق في الخارج، بغض النظر عن النية سواء كانت ردة فعل على النظام الاجتماعي الذي يرونه غير منصف أو رغبة انتقامية من خلال نقل العدوى أو بهدف تحقيق الفائدة وكل ذلك في ظروف مهيئة مسبقا، تتمثل في وجود استعداد لدى جماعة الرفاق لتقبل المعايير المخالفة للقانون ويأتي ذلك في إطار تفاعلي على خلفية أن الإنسان كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بمن حوله وخاصة في حالة وجود علاقات حميمية، مع التقارب الذي يميز الرفاق على المستويات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية ومن المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في هذه الجزئية ما يؤكده المبحوث رقم 02 بقوله (زادت تزنهرت الحالة كي خرجو زوج صحابي من الحبس).

جدول رقم 16: يبين عمليات ترميز ثيمة التحول التدريجي من جماعة أحداث إلى جماعة إجرامية للبالغين:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– تقبل القيم والمعايير المخالفة للقانون.	جماعة المشاغبين في الصف المدرسي– التدخين واثارة الشغب– استهلاك الممنوعات بصورة طفيفة– التماثل في السن– زيادة حدة الانشطة بمرور الزمن– جماعات رفاق خارج مؤسسات الضبط الاجتماعي– التأثر بالكبار منهم– مرور الزمن	– التأثر بقيم جماعة الرفاق المنحرفة منذ الصغر. – مع مرور الزمن يتحول الاحداث إلى بالغين	التحول التدريجي من جماعة احداث إلى جماعة اجرامية للبالغين

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

دلت استجابات المشاركين على وجود رابط قوي بين الجماعات الإجرامية المدروسة التي ينتمون اليها وماضي جماعات الرفاق في مرحلة المراهقة، حيث من الممكن أن يحدث استمرارية في عملية الانحراف جزئيا من خلال عنصرين فما أكثر أو على الأقل عنصر واحد، مع ثبات حتمية التأثير على البقية، نتيجة مجموعة من الاعتبارات أتى الباحث على ذكرها في الجزئية السابقة، فقد بين جميعهم أنهم كانوا منخرطين ضمن جماعات تظهر فيها قيم التمرد وتقبل انتهاك القانون، سواء في جماعة الصف المدرسي التي يقوم أفرادها بإثارة الشغب و تدخين السجائر والاستهلاك الجماعي للمخدرات بصورة طفيفة ومن مميزات هذا النوع من الجماعات التماثل في السن والإحساس بالندية وهو ما توافق مع الحالة رقم 12 حيث أكد أنه (عضو في جماعة مشاغبين تمارس العنف داخل الوسط المدرسي، ثم عضو في جماعة استهلاك المخدرات في الثانوية) أو جماعة خارج نطاق مؤسسات الضبط الاجتماعي وهي الأخطر والأكثر ترشيحا للاستمرارية في ظل انعدام الرقابة؛ فمع ثبات خاصية الاستهلاك الجماعي للمنوعات، يقدمون على أفعال أكثر جراءة كالسرقة أو المشاركة المتذبذة في عمليات الترويج وما يميزها إمكانية وجود الأكبر سنا، هنا ترتفع احتمالية تأثيرهم على بقية أفراد الجماعة، ففي سلم العلاقات الاجتماعية غالبا ما يتخذ الأكبر سنا كقدوة وفي هذا السياق صرح المبحوث رقم 11 (بعضويته في العديد من الجماعات غير السوية، بداية بجماعة مستهلكين، ثم

السرقة وتزوير الصكوك البريدية، ثم تجارة الممنوعات، فيما جمعته علاقات صداقة بمن يكبرونه سنا وخاصة بعض أصدقاء الأب، حيث اقتصر الأمر في البداية على جلسات استهلاك ثم تطور فيما بعد إلى تأسيس جماعة، فقد شجعوه على ذلك على اعتبار أنه يحمل مواصفات رجولية خاصة وقد تنبؤا له أن يكون النسخة الاكثر قوة من والده).

من الاستنتاجات المتعلقة بهذه الثيمة:

– التفاعل العابر مع أعضاء الجماعات الإجرامية بغض النظر عن الهدف، مؤشر قوي يوحي بإمكانية الانضمام مستقبلا.

– تعود المسؤولية النسبية للأسرة مجددا في هذه الجزئية من خلال غياب دورها في توجيه الأبناء إلى بناء علاقات صداقة سوية.

1-2-4- مجتمع العمل:

جدول رقم 17: يمثل عمليات ترميز ثيمة بعض علاقات العمل في إطارها غير الرسمي من دوافع الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– العامل كائن اجتماعي– الاختلاط التفاضلي– تحقيق الأهداف– خفظ نسبة الاغتراب– الراحة.	– مهن ذات دخل منخفض– مهن المناوبة الليلية– ضغوط العمل– سهرات الاستهلاك– تقديم اغراءات– احد رفاق العمل عضو نشط– التأثر	– اغراءات بيئة العمل – التنفيس عن الضغوط – العجز عن تحقيق الأهداف	بعض علاقات العمل في إطارها غير الرسمي من دوافع الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات جزء من المشاركين على أنه في إطار العمل تنشأ علاقات شخصية تتجاوز العلاقات المهنية داخل محيطه أو خارجه، سواء ارتبط ذلك بمؤسسة عمومية أو خاصة، على اعتبار أن العامل ليس فقط الة بل هو كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر، فتأتي هذه العملية التفاعلية في إطار البحث عن الاستقرار والتقدم، السلم والأمن على المستويين الشخصي والاجتماعي وهذا ما يحقق الإحساس بالراحة ويساهم في خفض نسبة الاغتراب بينهم، ففي إطار عملية الاختلاط التفاضلي وفي حالة وجود أحد أفراد هذا الفضاء ضمن جماعة إجرامية، سواء كانت نشطة أو انسحابيه، يحتفظ

أصحابها بخاصية استهلاك الممنوعات، فإن خطر الانسياق ورائهم والتأثر بهم قائم وخاصة إذا ما كانوا من النماذج القيادة في محيط العمل وعادة ما يرتبط ذلك بنوعين من المهن وتتمثل في مهن ذات دخل منخفض وأخرى تخضع لنظام المناوبة الليلية، ففي الحالة الأولى يأتي الانسياق من خلال تقديم إغراءات مادية مقابل الانخراط في ظل انخفاض الراتب وفي الحالة الثانية من خلال السهرات التي يتم فيها تناول مواد مخدرة للتخفيف من حدة الضغط، يليها الادمان ثم الدخول في حالة من الوهن والضعف وكذا الصعوبة في اتخاذ القرارات ومن هذا المنطلق تسهل عملية التجنيد ضمن الجماعات الإجرامية.

من المقولات ذات الصلة بهذه الثيمة فيما يتعلق بما تقدم ذكره ما يؤكده الحالة رقم 03 في وصف جلساته مع رفقاء العمل أعضاء الجماعات الإجرامية بقوله: (كان وقت مقود، نشيخو للصباح، نجيبوها ضحك وتمسخير والوقت يفوت ليه ليه)، فيما غابت استجابات باقي المشاركين حول هذه الثيمة لعدم مزاولتهم لأي مهنة او لرفضهم القاطع لأي عمل وهو ما سيأتي الباحث على تفصيله في الجزئيات اللاحقة.

جدول رقم 18: يمثل عمليات ترميز ثيمة دوران العمل المرتبط ببعض الأعمال والمهن الحرة يساعد في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– مهن غير مؤمنة – البحث عن طرق مشروعة لتحقيق الأهداف.	– انخفاض الأجر– توقيف نهائي – بطالة موسمية– البحث عن فرص عمل افضل– البناء والزراعة	– عجز عن التكيف مع العمل الاصلي	دوران العمل المرتبط ببعض الاعمال والمهن الحرة يساعد في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة
– تغير وسائل تحقيق الأهداف– تعويض الفرص المشروعة بفرص غير مشروعة– حرية مطلقة– الاصطدام معايير الطبقة المتحكمة في التطلعات المهنية	– التنقل إلى ولايات مجاورة– اغتراب – ضغط غير متوقع– صعوبة تحقيق الأهداف– التعرض لمثرات انحرافية– الغرف المستأجرة– الاحتكاك بأعضاء الجماعات– اعادة انتاج القيم عند العودة إلى الموطن الاصلي	– عجز عن التكيف مع العمل الجديد	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات جزء من المشاركين عن وجود رابط نمطي بين انضمامهم إلى جماعات إجرامية وتغير مكان العمل من خلال انتقالهم إلى ولايات مجاورة بعيدا عن الأهل أو لزيارتهم لأصدقاء يعملون في نفس الوضعية، ففي خضم ما يشعرون به من عجز في التكيف، نظرا لعدم الرضا عن العمل الأصلي بسبب انخفاض الأجر أو التوقيف النهائي أو بهدف البحث عن عمل أفضل أو بسبب البطالة الموسمية، يضطر هؤلاء إلى إيجاد البديل في مناطق أخرى ومن هنا تبرز مجموعة من الظروف المحيطة بعمل هاته الفئة وخاصة في مجال الزراعة أو أشغال البناء؛ ففي خضم الحرية المطلقة من كافة القيود الاجتماعية يتعرضون في فترات الراحة أو في غرف النوم الجماعية المستأجرة التي تعتبر فضاء مفتوح إلى مجموعة من المثيرات الإنحرافية، بما فيها استهلاك المخدرات ووجود العاهرات و لعب القمار وهو ما يلقى استجابة سريعة من بعضهم، كنوع من التنفيس في ظل الاغتراب والضغط النفسي الناجم عن عدم الاستقرار، في ظل الاصطدام بمعايير الطبقة المتحكمة في التطلعات المهنية مجددا، فكل هذا يتحقق تحت حتمية الاحتكاك بالجماعات الإجرامية ولربما تذهب الأمور إلى

أبعد من ذلك، فتخلق شراكة مؤقته بينهم بهدف تحقيق أرباح إضافية؛ حيث يتم استغلال الغرف السابقة الذكر كوكر على اعتبار أنها لا تثير الانتباه و من ثم يتبنى المعنيون قيم هذه الجماعات وطريقة عملها ويعيدون إنتاجها عند العودة إلى موطنهم الأصلي بهدف تحقيق الربح السريع، بعيدا عن التعب والإرهاق والبعد عن الأهل.

من المقولات ذات العلاقة بهذه الثيمة ما تأكد مع الحالة رقم 05 بقوله (ثم تعرفت على مارك ناتنه زدت تورطت أكثر ووليت نمشي في كلش وكي روحت حليت سوق)، فيما غابت استجابة بقية المشاركين حول هذه الثيمة أيضا لعدم وجود رابط.

جدول رقم 19: يمثل عمليات ترميز ثيمة رفض العمل كنوع من التمرد وعدم خضوع للسلطة والاتكالية من دوافع الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– ضرورة العمل– رفض العلاقة التعاقدية رئيس ومرؤوس– عدم رضا– نفور من العمل– الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة لتحقيق مكاسب تعويضية	– رفض السلطة– صراعات العمل– المعاملة الجائرة– التعسف في استعمال السلطة – معايشة تجارب الاخرين.	رفض العمل نتيجة الخبرات السيئة في بيئة العمل. انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة عمل بديل.	رفض العمل كنوع من التمرد وعدم خضوع للسلطة والاتكالية من دوافع الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة
– الانتماء إلى عائلات متميزة اجتماعيا – رفض تصنيفات العمال البسطاء– الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة لتعزيز الفوارق	– ارث عائلي– السلطة – النفوذ– مستوى اقتصادي مميز– تفضيل ادارة مشروع شخصي	رفض العمل حفاظ على المكانة والتميز الاجتماعي. – تبني انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة كعمل حل مؤقت إلى غاية تأسيس مشروع شخصي.	
– عدم تحمل المسؤولية– عدم تقاسم المسؤلية– قلة النضج– الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة عبثي	– تحقبق الاكتفاء– الاعتماد على الأب– عدم التفكير في تحقيق الأهداف.	– رفض العمل نظرا لوجود البديل. – تبني انشطة الجماعات الإجرامية كعمل مريح	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

جاءت استجابات بعض المشاركين في سياق الكشف عن سببية متغير رفض العمل في الدفع إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية أو الخاصة وهذا في حالة وجود إمكانية لتحصيله، مع تفضيل إنشاء عمل خاص أو التفكير فيه، فنتيجة لقلة الفرص المواتية لذلك أو عدم توفرها مع طول مدة الانتظار، تأتي فكرة الانضمام المؤقت في سبيل تحقيق مكاسب تعويضية لإثبات الوجود على المستويين المادي والاجتماعي، على اعتبار أن العمل ضرورة ترتبط بوجود الانسان في المجتمع؛ فكما يقال العضو الذي لا يعمل يضمر أو يموت، بغض النظر عن وجود قناعة لديهم بأن ما يقدمون عليه يتعارض مع السائد من القيم والمعايير الاجتماعية؛ حيث يرتبط ذلك في جزء منه برفض جميع أنواع السلطة ذات العلاقة بعالم الشغل في إطار العلاقة التبادلية رئيس ومرؤوس، نتيجة معايشتهم لجانب من صراعات العمل الفردية أو ما يعرف بالصراعات الخفية وما يترتب عنها من احتقان وإحباط وعدم رضا، تحت وطأة المعاملة الجائرة أو التعسف في استعمال السلطة وهذا ما يؤسس للنفور من العمل في هذا الإطار والإتجاه إلى أعمال أخرى توفر راحة أكثر، بغض النظر عن عدم مشروعيتها وهو ما يتاح داخل الجماعات الإجرامية، إذا ما نظرنا اليها من هذه الزاوية (انشطة الجماعات الإجرامية كأحد انواع العمل).

فيما يرتبط الجزء الثاني بمجموعة اعتبارات تعود إلى التركيبة الاجتماعية المتعلقة بالأفراد المنحدرين من عائلات تحضي بالتميز الاجتماعي وهو ما يتجاوز تحقيق المكانة الاجتماعية إلى وصفها بالمرموقة على خلفية حيازتها للنفوذ أو السلطة ولها موارد وأعمال خاصة، الأمر الذي يجعلهم يعتمدونها كأسلوب حياة، حفاظ على الموروث العائلي فيتم تفضيل عدم مزاولة أي نشاط يضعهم في خانة العمال البسطاء، فيما يأتي الانضمام إلى الجماعة الإجرامية كنسق قيمي منحرف لتعزيز الفوارق الاجتماعية السابقة الذكر عن بقية أفراد المجتمع.

أما الجزء الاخير فيرتبط بالاتكالية أو تحقيق الاكتفاء، في ظل وجود بديل يوفر جميع المتطلبات لأفراد الأسرة، نتيجة التعود على عدم تحمل أو تقاسم المسؤولية، ما يولد عدم التفكير في تحقيق أهداف مستقبلية فردية كانت أو جماعية وفي هذه الحالة يأتي الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة عبثا، دون وجود هدف عملي يذكر، ما عدا توفير فضاء لسد الفراغ وتحصيل أرباح مادية تخصص لجلب المواد الاستهلاكية.

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في جزئها الأول ما يذهب ليه المبحوث رقم 09 بقوله (الي تخدم معاه يحب يستعبدك وليت بطلت خلاص) وفي جزئها الثاني ما صرح به الحالة رقم 10 بقوله

(دار شبعة من بكري من الي نضنا لباس علينا وجامي خدمنا عند الناس) وما تأكد مع الحالة رقم11 و12 وفي جزئها الثالث ما يؤكده المبحوث رقم 03 بقوله (تجي للرسمي مدام بابا حي ما نحتاج حتى طحان).

من الحقائق المرتبطة بهذه الثيمة:

– العمل القار بغض النظر عن نوعيته بديل استراتيجي للانضمام إلى الجماعة الإجرامية، إذ يعزز من إنغماس الفرد وارتباطه بمحيطه الاجتماعي وتجعله اكثر اعتقادا والتزاما بمعايره وقيمه الاجتماعية.

1-2-5- الحي السكني:

جدول رقم 20: يبين عمليا ترميز ثيمة التكيف مع نوعية العلاقات والروابط الاجتماعية التي تميز الحي السكني ضرورة لضمان استمرارية انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
–حي سكني يحمل خصائص المجتمع العضوي – درع عاطفي– الخوف من المتابعة الاجتماعية	– زيارات عائلية بين الجيران– الجيرة طويلة الامد– الاحترام –صلة القرابة– التعاون– الكل يعرفون بعضهم– عدم اثارة الانتباه– نقل النشاط.	أبعاد استغلال العلاقات العضوية بين الجيران في الحي السكني	التكيف مع نوعية العلاقات والراوبط الاجتماعية التي تميز الحي السكني ضرورة لضمان استمرارية انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة
– حي سكني يحمل خصائص المجتمع الميكانيكي– ضعف الضبط الاجتماعي	– علاقات مضطربة– مصلحة الفرد– الانشغال بالأعمال – بيئات ثقافية مختلفة– – مجتمع جديد– لا وجود لأهداف مشتركة– ممارسة علنية في بعض الاحيان.	أبعاد استغلال العلاقات التعاقدية بين السكان في الحي السكني	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت القصة الجماعية للمشاركين عن وجود مؤشر جوهري مشترك، يتمثل في المقدرة على التأقلم مع نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في أحيائهم السكنية، فقد أشار بعضهم إلى أن بيئتهم السكنية تتميز بمجموعة خصائص من الناحية العلائقية تشبه إلى حد ما تلك التي نجدها في المجتمعات العضوية؛ حيث تظهر خصائص التكافل الاجتماعي بوضوح، فعلاقات الجيرة طويلة الأمد وصلة القرابة والزيارات العائلية بين الأسر، كرست مبادئ الاحترام والتعاون بينهم، كما أنها

شكلت حاجزا يساهم في التغاضي عن بعض التجاوزات التي يقوم بها أفراد الحي من أعضاء الجماعات الإجرامية ويقلل من فرضية مواجهتهم، على الرغم من ارتفاع احتمالية التفطن لما يقومون به، فالجميع يعرفون بعضهم وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ارتباط ذلك بمفهومين يأتيان في سياق عامي (الملح، العشرة).

كما أن للخصائص السابقة الذكر زاوية أخرى للتأثير، فقد يلجأ أفراد الجماعات الإجرامية من ذات الحي إلى نقل النشاط إلى بيئة سكنية أخرى أكثر فرادنية، مراعاة للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في بيئتهم الأصلية، خوفا من العقاب الاجتماعي الذي قد يلحق بهم أو بعائلاتهم جراء ذلك، كما قد تستمر الأنشطة على قدر عال من الحذر دون إثارة إنتباه الكبار ومن المقولات ذات الصلة بهذه الثيمة في هذه الجزئية ما يؤكده المبحوث رقم 03 في قرأته لردة فعل الجيران التي يراها ايجابية على نشاط جماعته الإجرامية (صلة القرابة، ما يقودوش، احنا ثاني نحترموهم، ما نتعاركوش، مانطيحوش...) والمبحوث رقم 04 بتصريحه: (الجيران يقومون بطرد الجميع ويرجع ذلك إلى انهم يعتبرونه طيش شباب أو مرحلة عابرة او ربما لاعتبارات تتعلق بعلاقتهم مع الأباء والأمر نفسه بخصوص بعض جماعات الترويج التي تنشط في نقاط أخرى من ذات الحي)

تستكمل القصة الجماعية للمشاركين مع نصفهم الأخر، حيث ينحدرون من بيئة سكنية تعيش اللإستقرار من الناحية العلائقية، فلا وجود لقيم ومعايير ثابته تجمع السكان، فالعلاقات هناك مضطربة وتعلو مصلحة الفرد والأسرة الواحدة على مصالح بقية الجيران، لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بنوعية السكن في حد ذاته، كالسكنات الاجتماعية التي جاءت في صيغة تحمل اختلاف في النسيج السكاني، فهم ينحدرون من بيئات ثقافية مختلفة ومنها ما تعلق بالانشغال بالعمل والتجارة، حيث يمكن القول أن هذه المتغيرات في مجملها وليدة التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع الجزائري، إذن الفردانية والعلاقات التعاقدية بين سكان الحي الواحد ساهمت بوضوح في تغيب الأهداف المشتركة للسكان وبالتالي فإن مظاهر الانحراف والجريمة التي تكرس من قبل الجماعات الإجرامية لا تشكل تهديد جماعي واضح، مادام ذلك لا يمس أسرة او شخص بعينه وهو ما يتم استغلاله من قبل أفراد الجماعات الإجرامية لمواصلة النشاط، فيتمادون إلى غاية الممارسة العلنية وما يسهل عليهم كذلك عملية نقل القيم التي يحملونها إلى الأفراد من ذات الحي الذين يرغبون في الانخراط في ظل غياب الرقابة من طرف السكان.

من المقولات ذات الصلة بهذه الثيمة في جزئية الفردانية التي يعيشها سكان الحي قول المبحوث رقم 05 :(كل واحد يقلك تخطى راسي) والحالة رقم 07 في تصريحه (والله ما علبالهم بينا كون تشعل اصل وكل واحد لاتي في مصالحو).

جدول رقم 21: يبين عمليات ترميز ثيمة الحي السكني الفاسد يخلق نسقا قيما منحرفا يعزز تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات)
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- الاول في قائمة التفضيلات- تغيير التركيبة الاجتماعية- انتشار القيم الانحرافية- الانتقال الثقافي للقيم الانحرافية من جيل	- فضاءات انحرافية- استهلاك علني- وفرة سكنات الايجار- البغاء- المشاجرات اليوميه- الجريمة مورد رزق- نماذج اجرامية ناجحة- فرص غير مشروعة- كثرة الجماعات الإجرامية- البطالة.	أبعاد فساد الحي السكني كليا	الحي السكني الفاسد يخلق نسقا قيما منحرفا يعزز تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة
- انتقال القيم الانحرافية أنيا.	- فساد بعض المناطق الهامشية- الاختلاف عن باقي الحي- تجنيد ابناء الحي- السيطرة- النفوذ- قلة الانارة- الفقر- البعد عن مركز المدينة	أبعاد فساد الحي السكني جزئيا	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات المشاركين عن اتفاق تام أفضى ضمنيا إلى تأكيد الارتباط بأحياء تتميز بالفساد، مع وجود اختلاف في درجته، سواء كان فساد كلي وتتجلى مظاهره بوضوح من خلال اعتياد مشاهدة الظواهر الانحرافية كإمكانية تواجد فضاءات مخصصة لاستهلاك الممنوعات بشكل علني أو لممارسة البغاء، بغض النظر عن الطريقة، الأمر الذي يترافق مع وجود وفرة في سكنات الايجار، بالإضافة إلى المشاجرات والمشاحنات اليومية بين السكان وكذا تغيير بعض القيم، حيث تصبح بعض أنماط الجريمة أسلوبا للعيش وموردا للرزق، فتواجد الجماعات الإجرامية فيها يصبح من المألوف، فضلا عن ما تفرزه هاته الأحياء من نماذج إجرامية تقدم فرصا غير مشروعة، فهم يساعدون الراغبين

الجدد في إنشاء شبكاتهم الخاصة، فعلى العموم يمكن القول أن المشهد العام في الأحياء المقصودة يسهل تبني القيم غير السوية التي تنتجها الجماعات الإجرامية وتشكل خطرا حقيقيا على الجيل الجديد من الأسوياء، في ظل المستوى التعليمي المتدني وانتشار البطالة، فنظرا لتواترها تنشر هذه القيم سريعا بين سكان الحي وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الأحياء يحتل المرتبة الاولى في قائمة تفضيلات الجماعات الإجرامية المدروسة ومن المقولات التي تربط بهذه الثيمة في هذه الجزئية ما يذهب اليه الحالة رقم 15 في تصريحه المباشر (الكرتي تاعنا شيكاغو كلش نورمال)

فيما يأتي النوع الثاني من فساد الحي في شكله الجزئي من خلال بعض مناطقه وخاصة تلك التي تأتي على الهامش، حيث يتم اختيارها من بعض أبناء الحي المنتمين إلى جماعات إجرامية بطريقة عقلانية لتكون مناطق سيطرة ونفوذ وتسمح بتواجدهم الدائم، حيث يتاح التواصل والاحتكاك بينهم وبين بقية أبناء الحي، ما يسهل أيضا فرضية انتقال قيم ومعاير الجماعات الإجرامية، إذا ما توفرت قرائن أخرى تتعلق بالمعنين وخاصة في مرحلة المراهقة، تحت مجموعة من الاعتبارات في مقدمتها الرغبة ووجود النموذج الإجرامي الناجح ومن المقولات التي تدعم هذه الثيمة في جزئية الفساد الجزئي للحي ما تأكد مع المبحوث رقم 01 في قوله (بدت الحكاية كي كنت نروح نقضي من عندهم وكانوا يقعدوا في أخر الكرتي في بلاصة ظلمة).

جدول رقم 22: يمثل عمليات ترميز ثيمة استغلال موقع الحي ومظاهر التخطيط العمراني من قبل أعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– التواجد في مناطق العبور – كسب شرعية التواجد الاجتماعية – اضطراب التركيبة الاجتماعية	– هامش المدينة– البعد عن مركز المدينة– البعد عن المؤسسات الأمنية– البعد عن المرافق الضرورية	– الاستفادة من موقع الحي السكني.	استغلال موقع الحي ومظاهر التخطيط العمراني من قبل اعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة
– أحياء الصفيح والقصدير– التجمعات السكنية الجديدة –صراع من اجل بسط النفوذ – تقديم الاغراءات– ضم ابناء الحي	– الهشاشة والاقدمية– الجدة والحداثة– عدم تنظيم شبكة الطرقات– قلة الانارة– كثرة الانحناءات والزوايا– تخزين السلع– الهروب– رصد الدوريات الأمنية– الاحتماء من الظروف الطبيعية	الاستفادة من مظاهر التخطيط العمراني التي تميز الأحياء السكنية.	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات المشاركين عن وجود جوانب أخرى تتعلق بالحي السكني، قد تكون فاعلة في التشكل وتدعم تواجد الجماعات الإجرامية، بغض النظر عن الجوانب التفاعلية والروابط الاجتماعية الموجودة بين السكان، حيث برزت أهمية جزئية موقع الحي السكني وتخطيطه العمراني والحضري في ذلك، من خلال بعض المتغيرات الفيزيقية المرتبطة به والمتمثلة أساسا في مدى هشاشته وأقدمية تشيده –الأحياء القصديرية وأحياء الصفيح– فمن المعروف عزلتها عن باقي المجتمع وتواجدها جغرافيا في مناطق العبور على هامش المدينة أو حداثته وجدته –المدن الجديدة– (تجدر الاشارة إلى ما يميز التجمعات السكنية الجديدة ذات التصميم الأفقي من غموض وحذر في بناء العلاقات الاجتماعية على اعتبار أنها جزء من المجتمع الكبير لم تتحدد بعد معالمه الاجتماعية)، فضلا عن بعده عن مركز المدينة بما في ذلك المؤسسات الأمنية وبقية المرافق الضرورية التي يحتاجها الانسان في حياته اليومية، بالإضافة إلى قلة الإنارة و مدى تنظيم شبكة الطرقات، فكل المتغيرات السابقة الذكر تجعلها محل إهتمام الفاعلين في الجماعات الإجرامية، فتتحول إلى مناطق صراع بين أعضاء هاته الأخيرة

على اختلاف أنشطتها، ففي إطار عملية التخطيط للتوسع تدريجيا بهدف السيطرة وإيجاد منطقة خاصة للنفوذ تسهل لأعضائها ممارسة أنشطتهم، تسعى إلى استقطاب الفئات الهشة من هذه الأحياء، من خلال تقديم بعض العروض المغرية، كمنح كميات صغيرة من الممنوعات لبعض المدمنين وتكليفهم بمهام ثانوية، أو إعانات مادية للمعروفين منهم بكثرة المشاكل وإثارة الشغب، لإضفاء شرعية اجتماعية لتواجدها هناك، فبضم أحد قاطني هذه الأحياء يصرفون الإنتباه عن وجود غرباء، كما يأتي ذلك في إطار استغلالها عمليا لتكون مخازن للسلع ونقاط بيع واحتماء من الظروف الطبيعية كالبرد والمطر وكذلك سهولة عملية رصد الدوريات الأمنية ثم الهروب والاختفاء، في ظل التصميم الهندسي الذي يتيح ذلك.

جدير بالذكر أيضا أن الباحث قد لاحظ النقص الواضح من الناحية الفيزيقية في بعض الأحياء السكنية السابقة الذكر أثناء معاينتها ميدانيا.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في جزئية استغلال الموقع الجغرافي والتخطيط العمراني ما يؤكده الحالة رقم 15 بقوله (باطيمات فيها الغاشي ياسر وثم تسهالك الهربة خاطر فيها الدخش والضوء ناقص وحتى الطرق داخلين في بعضاهم) واصفا لسبب تغيير جماعته لمكان النشاط على خلفية ملائمة الحي الجديد لذلك.

من الحقائق المتعلقة بهذه الثيمة:

– وجود جماعات اجرامية داخل الحي السكني بغض النظر عن نوعيته ايكولوجيا يساهم في نقل قيم ومعايير الجماعات الإجرامية المدروسة.

– لا وجود لحانات مرخصة أو ملاهي ليلية، على الرغم من فساد بعض الأحياء التي ينتمي اليها المشاركون.

02– تفريغ، ترميز وتحليل بيانات محور العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة

2–1– التفريغ:

الحالة رقم 01:

في إجابته عن السؤال حول المضامين الإعلامية التي ساهمت في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية، يؤكد على تأثره ببعض الأعمال التلفزيونية كالمسلسلات والأفلام (+lost+ tito)، حيث

أعجب كثيرا ببعض النماذج(يروي بعض الأحداث المتعلقة بأساليب الحياة بدقة ويؤكد أنه يعلم أنها مجرد سيناريوهات افتراضية) وكان يتمنى عيش قصص مماثلة (كنت نتمنى نعيش زي تيتو في كلش)، إلى درجة أقدم فيها على نقش أوشام على مستوى اليد وتتمثل في اسم أحد الشخصيات (تيتو) واخرى مشابهة لبعض النقوشات البادية على جسد احدهم ، أيضا يضيف المبحوث بعض التفصيل بقوله أنه معجب بالشخصية التلفزيونية لعضو الجماعة الإجرامية الشرير على اعتبار أنه لا يهمه أحد نفسه وفقط ويحظى بالاحترام والتبجيل لدى أعضاء جماعته وبقية وأفراد المجتمع، كما يشير إلى استفادة جماعته من التطور التكنولوجي في توجيه الأعضاء عن بعد من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

يؤكد المبحوث على أن انضمامه جاء على خلفية مجموعة مؤشرات متداخلة كالبحث عن الحماية التي يوفرها كل عضو لباقي الأعضاء (ما يعضوش في بعضاهم) كما أن الجماعة تتدخل لصالح العضو في جميع الحالات وتدعمه، كذلك جاء الانضمام لتحقيق المكانة الاجتماعية المفقودة فهي حكر على أبناء الطبقة الغنية على حد تعبيره (الي عندهم الكتف)، فالعضوية جعلته يلتمس اللين في التعامل معه من بعض الأفراد الذين لا يعيرونه أي اهتمام فيما سبق، كما أنه اصبح موضوع ترحيب من الجميع، فيما يبقى نمط حياة معيشة أحد أفراد الجماعات الإجرامية الناشطة على مستوى احدى المدن الساحلية – كما سبق الذكر– عامل مفتاحي مستقل يرى المبحوث أنه الاكثر تأثيرا، على اعتبار أنه يعيش بطريقته الخاصة ويحظى بالكثير من الامتيازات الاقتصادية ومن بينها (خطير جدا، يتبرع للفقراء يمتلك سيارة فارهة 03 سكنات وبعض المحلات التجارية وكل هذا من عائدات الجماعة الإجرامية) وفي التعقيب على جزئية الانتقال من الجرائم الفردية البسيطة إلى النشاطات الجماعية، يفيد الحالة ببديهة ذلك بقوله من غير المنطقي أن ينساق الفرد مباشرة وراء الجماعة الإجرامية دون الخبرة الكافية، كما أن للمجتمع دور في ذلك فبسبب نظرة الاحتقار والدونية زادت حدة الاعمال الإجرامية إلى غاية الانخراط في احدى الجماعات الإجرامية المدروسة .

في بحث محور معايير الجماعات الإجرامية وعند الاجابة عن سؤال العلاقة التي تربط المبحوث بباقي أعضاء الجماعة الإجرامية يؤكد على أنها ليست مترابطة إلى حد كبير وأن ما يجمع الأعضاء ويجعلهم ملتزمون نحو الجماعة هو تحقيق المنفعة وتجنب الخطر (في الاصل نقدر نقلك نفسي نفسي الامان وليش)، فالعمل في جماعة يقلل من أعباء التنقل لملاقاة الزبائن، فضلا عن

توسيع امتدادها الجغرافي، كما أن ذلك يقلل من فرص الوقوع في قبضة الجهات الأمنية، فيما يبقى التخوف من الوشاية قائما على الرغم من ذلك.

عن وجود شعار أو علامة مميزة أو لغة خاصة فهي تقريبا غير موجودة، إنما هناك فقط بعض المصطلحات المستخدمة في جميع الجماعات مثل: (نفلق سوق، أفار، خبريتش، يسترزق.....الخ) وفي الحديث عن هيكل الجماعة التنظيمي، يصرح المبحوث نحن لسنا الياكوزا، فقط يجب على جميع الأعضاء الحذر من الدوريات الأمنية، كما أن الأدوار ليست ثابته وفي بعض الحالات درجة مساهمة العضو المادية وذكاؤه هي التي تحدد صانع القرار، أما عن شروط استقدام أعضاء جدد يؤكد المبحوث أن جماعته لم تخطط يوما لذلك (الامور كانت على قد الحال)، إلا أن هناك بعض الاستثناءات تقدم في حالة وجد من يقدم إضافات حقيقية وخاصة المادية، كأن يوفر وسيلة نقل أو مبالغ مالية أو أن يرضى باستخدامه في الواجهة الأمامية (يكون على قد حالو باه نخدموا بيه)، مع التأكيد على تحليه باليقظة وروح المسؤولية وهو ما مر به في بداياته وفي إجابته عن الأهداف المستقبلية المرجو تحقيقها يؤكد المبحوث أنها شخصية مادية فقط ، كما صرح المبحوث أن جماعته تحمل قيما متناقضة يسعى بعض أفرادها إلى فعل الخير حتى تكاد تجزم بأنهم أئمة(منح الصدقة، مساهمة في اجراء عمليات جراحية) ويفعلون العكس حتى تحس بأنهم شياطين (كل ما يتعلق بالخطورة الإجرامية) على حد تعبيره.

الحالة رقم 02:

في بحث جزئية علاقة وسائل الإعلام بتشكل الجماعة الإجرامية يؤكد أنه من محبي برامج الإثارة في عالم الجريمة وبالتحديد القصص الواقعية (الهروب من السجون والسير الذاتيه) ولكن ليس إلى درجة التأثر الفعلي بها لتكون دفعا أساسيا للانضمام إلى الجماعة الإجرامية، فيما يمكن القول أن هناك بعض الأفكار التي أخذت من هذه البرامج لتطوير تقنيات العمل في الجماعة، كطرق اخفاء الممنوعات أو طريقة التصرف في حالة المداهمات الأمنية، فيما تبقى الاستفادة من الهاتف وبعض مواقع التواصل الاجتماعي عاملا مساعدا على استمرارية نشاط الجماعة.

أما عن دواعي الانضمام حسب الصور القيمية المحققة في الجماعة الإجرامية بالنسبة للمبحوث يؤكد أن ذلك جاء بالاستناد إلى ما توفره هذه الأخيرة من قبول، حماية ودعم، دون انكار حقيقة تحقيق مكانة اجتماعية، فمن المؤكد أن عضو الجماعة الإجرامية حسبه يحظى بنوع من التقدير وإن كان مبني على النفاق، يضيف المبحوث كما لا تخفى نظرة الاحتقار التي يرمقني بها بعض أفراد

المجتمع، كما يشير أيضا إلى أنه ربما يكون معجبا بأسلوب حياة أفراد الجماعات الإجرامية في الأفلام الغربية، لما يتميزون به من قيم رجولية ورفاهية مادية مطلقة (سيارات لا تراها الا في الاحلام، مجوهرات....الخ)، أما على أرض الواقع وفي حدود معرفته يؤكد أن الجميع يتخبطون في المشاكل وبالكاد تكون لدى بعضهم المقدرة على شراء سيارة من عائدات هذه الأنشطة ويستثني بذلك أعضاء الجماعات الإجرامية الأثرياء أصلا قبل انخراطهم في الأنشطة غير المشروعة، فيما يؤكد أن الرابط الوحيد الذي يجمعه بعالم الجماعات الإجرامية قبل الانخراط بها هو الاستهلاك لا غير دون قيامه بارتكاب أي جريمة تذكر.

عن العلاقة التي تربطه بباقي أعضاء الجماعة الإجرامية يؤكد أنها ليست مثالية تماما، فالعضو الأكثر أهمية بالنسبة إليه هو الصديق القديم، أما البقية فتجمعه بهم علاقات متقلبة (جيدة في بعض الأحيان وسيئة أحيانا أخرى) وأن سبب استمراريتها يعود إلى الرغبة في عدم الإخلال بظروف العمل، كما وضح المبحوث أنهم لا يعملون بشكل مدروس بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما هناك مجموعة نقاط متفق عليها، فيما تبقي اليقظة من الدوريات الأمنية ضرورية، يؤكد الحالة أيضا على عدم وجود شعارات أو لغة خاصة ويصف جماعته ب(مجموعة الزواولة)، أما عن هيكل الجماعة التنظيمي يؤكد أن الأمر منوط بالعضو الأكثر خبرة في المجال وهو صاحب شارة القيادة نظرا لاتساع دائرة علاقاته الإجرامية، فضلا عن خطورته وخبرته الأمر الذي يستفيد منه البقية وفيما يخص أهداف الجماعة على المدى البعيد يقول المبحوث (احيني اليوم وأقتلني غدوة) فلا وجود لهدف جماعي مستقبلي.

الحالة رقم 03:

ينفي المبحوث السببية التامة للمضامين الإعلامية في دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة، فيما يؤكد انبهاره ببعض الأعمال التليفزيونية المتعلقة بأخطر رجال العصابات (لي سيري زي black list) ففي بداية كل حلقة تتأزم الوضعيات إلى درجة يظن المتلقي أن الأمر منتهي، لتظهر أحداث جديدة تكشف عن قدرات عقلية خارقة لتجاوز الأزمة، يضيف الحالة أنه يحس بالحماس في كل مرة يشاهد مثل هذه الأعمال، كما أن ذلك جعله حريص جدا (تخبي، تعس روحك)، أما الاستفادة الحقيقية للجماعة فكانت من خلال استخدام التكنولوجيا القديمة (تيلفون سامبل) لعدم وجود خاصية تحديد الموقع (يقدرو يفتحو gps يطيحو عليك) أو من بعض التطبيقات المحمية من الاختراق (whtss app)

أما عن دواعي الانضمام حسب الصور القيمية بالنسبة للمبحوث يؤكد أن ذلك جاء من أجل توفير الحماية للأخ على اعتبار أن سوق الترويج خطير جدا (ما نخليش خويا يوكلوه الذياب)، كما يشير إلى أن ممارسته لهذا العمل لا تشكل له أي متعة، باستثناء متعة الاستهلاك المجاني وعن المكانة الاجتماعية التي تتحقق من خلال الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، يشير المبحوث أنه ينحدر من عائلة ذات مكانة اجتماعية قبل انضمامه إليها، لعدة اعتبارات تتعلق بمهنة الوالد كأستاذ ومربي للأجيال وكذا تاريخ الجد الحافل بالأمجاد أثناء ثورة التحرير(تيتر وشكون راح يوصلنا) ويرى أن العضوية في جماعة إجرامية لا يحقق أو يحسن من مكانة الأفراد الاجتماعية وفي هذه الجزئية يعيد الحالة القول: (تغيضني روحي كي يصنفوني عضو في جماعة إجرامية، مانيش مجرم انا) وفي إجابته عن السؤال المتعلق بإمكانية الانضمام إعجابا بأسلوب حياة أفراد هذه الجماعات، يقول أنا أرى غالبيتهم كالحشرات ولدى أسلوبي الخاص فحتى استهلاكي للمخدرات كان بسرية تامه فأنا وبقية أفراد الجماعة لسنا ممن يحبون جلب الانتباه، فلا وجود لكلب حراسة ولا لتجمع السيارات ذات الطراز القديم، كما يضيف الحالة أنه لا يخفي اعجابه بأحد القيادات في أحد الجماعات الإجرامية، لما يتحلى به من قيم أخلاقية فاضلة على خلفية إعانته لبعض الفقراء والجمعيات الخيرية (زعيم ورجلة تاع الصح، يدير العمليات لزواولة ويحن عليهم ويعاون حتى الجمعيات الخيرية) .

عن العلاقة بباقي أعضاء الجماعة يؤكد المبحوث أنها ليست متينة مع الجميع باستثناء الاخ (فيهم الي يكرهني)، فما يجمعه بهم فائدة شخصية فقط، يضيف المبحوث جماعتنا تعمل بشكل سري ومدروس وكما قلت سابقا فأنا وبقية أفراد الجماعة لسنا ممن يحبون جلب الانتباه، فلا وجود لكلب حراسة، الشجارات الهستيرية، سب الدولة وغيرها...، أما عن الهيكل التنظيمي يقول المبحوث أن الأهمية القصوى لقائد المجموعة (الاخ) والبقية أراهم ثانويين، فقد منحت له شارة القيادة على اعتبار أنه صاحب المساهمة الأكبر وكذا حنكته ودرايته بكل شيء، في حين أن الجماعة قد تقبل أعضاء جدد في حالات محددة، كأن لا يكون الوافد الجديد تحت رقابة الجهات الأمنية وأن يقدم اضافة حقيقية تفيد الأعضاء الدائمين، أما عن مستقبل الجماعة وأهدافها يقول أنها أئلة للزوال منذ نشأتها، فالجماعة على كف عفريت وقد يضيع كل شيء في ثانية بسبب خطاء ما، فيما تتبنى جماعته الإجرامية قيما يراها مغايرة لقيم الجماعات الأخرى؛ إذ أنهم لا يشون بجماعات أخرى لاحتكار السوق وفي بعض الأحيان يتدينون السلع، (سوق ماهوش تاع ولاد فاميليا لازم تكون رخيس) كما أنهم يقدمون

مساعدات مادية في بعض الأحيان ويقول المبحوث في مجمل القول أنها جماعة فقراء مقارنة بجماعات أخرى.

الحالة رقم 04:

يبدي الحالة عدم اهتمامه بمضامين إعلامية معينة وينفي مساهمة أي منها في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية المدروسة، كما يرى أنها عديمة الجدوى في توجيه مسار الجماعة، فالتقنيات المستخدمة في البرامج السابقة الذكر بعيدة كل البعد عن الواقع ولا يمكن الاستفادة منها وتأتي الاستفادة الحقيقة من التطور التكنولوجي عبر الهاتف النقال الذي يسهل مهام أعضاء الجماعة، فشبكة الاتصالات تسهل اللقاء مع الزبائن وعلى الرغم من ذلك فإن استخدامها يكون بحذر.

يشير الحالة إلى أن الانضمام إلى الجماعة إلى الجماعة الإجرامية لم يأتي بداعي البحث عن الحماية أو رغبة في تحقيق الشهرة، بل جاء نتيجة تراكمات بعد الفراغ الذي خلفه الفشل في اجتياز شهادة البكالوريا ثم الاصطدام بواقع عدم وجود منصب شغل، فضلا على أن الأمر في البداية كان بمثابة تجربة دون أي هدف وبعد وفاة صديقه المقرب في شجار بالسكاكين، ارتبط بها بعقد رسمي لعدم ثقته في بقية أفراد الاجتماع، ربما بحثا عن الأمان لا الحماية، فضلا عن المتعة(استهلاك الممنوعات) والنشوة والمخاطرة، أيضا يشير إلى انه لم يرغب في تحقيق مكانة اجتماعية بل تركها لأبناء أمهاتهم على قوله، على الرغم من ان نظرة من حوله تغيرت تماما بعد العضوية، فقد اصبح يحظى باحترام الكثيرين على خلاف الماضي، كما يؤكد أنه بين هذه وتلك كان معجبا بقيم الرجلة ومظاهر الترف الذي يعيشه اعضاء الجماعات البارزين (مدابزية– الدراهم ما تفضش ومايدرولهاش حساب– عندهم قيمة)، فيما يؤكد أنه ارتكب انحرافات بسيطة في البداية جعلته يرتبط بالجماعة الإجرامية، كرد فعل على تدخل الاخرين في شؤنه، حيث أنهم لم يتوقفوا على ملاحته على حسب تصريحه.

الحالة رقم 05:

في بحث جزئية وسائل الإعلام يخفف الحالة من الأثر الذي تخلفه في الدفع إلى الانضمام إلى جماعة اجرامية، فيقول: من المؤكد أن المضامين الاعلامية تجعلك تعيش الدور أثناء المشاهدة فقط، أما الواقع فهو شيء أخر تماما، فالجماعة الإجرامية في كولومبيا ليست نفسها هنا، فيما يمكن القول أنه يمكن الاستفادة من بعض الجزئيات المتعلقة بالمراوغة واخفاء الممنوعات، كما أن

التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تسهيل عمل الجماعة، فالممنوعات يتم حجزها عبر الهاتف، كما أن اتصال الأعضاء ببعضهم يكون عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

جاء انضمام المبحوث إلى الجماعة الإجرامية بناء على قرار الانخراط الجماعي من قبل مجموعة اصدقاء، فكانت البداية للبحث عن المتعة اذ يمكن القول أنه طيش شباب، ليتفطن الأعضاء فيما بعد إلى أن هناك تغيير في طريقة التعامل من قبل عدد كبير من سكان الحي وهكذا بات التمسك بالجماعة منفذا لتحقيق المكانة الاجتماعية ورد فعل واضح على الاحباط المترتب عن امتيازات العائلة والمال والنفوذ (قبل واحد ماعلبالو بيك ظرك العكس واحد يقودلك وواحد عندو فيك مصلحة وهكذا) وفي اجاباته عن السؤال المتعلق إذا ما كان انضمامه إلى الجماعة الإجرامية على خلفية الاعجاب بأسلوب حياة أحد اعضاء الجماعات الإجرامية يقول: الشخص النموذج موجود في كل مكان؛ في حيينا هناك أكثر من شخص واحد وما يميزهم أن بعد بلوغهم سن معينة يعتزلون هذه الجماعات (فيهم شكون يدير شكارة كبيرة)، فيما تبقي نظرة التبجيل والتقدير مستمرة من قبل جميع فئات المجتمع على اعتبار أنهم كانوا (رجلاوات)، فلربما كان ذلك دافعا خفيا ويختم المبحوث هذه الجزئية بالقول أنه في العادة تكون الجرائم الفردية البسيطة وكذا الاستهلاك بوابة للانضمام.

الحالة رقم 06:

عن مدى مساهمة وسائل الإعلام في دفع الحالة إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية يقول: طالما تمنيت أن أعيش الزخم الذي يعيشه أفراد العصابات(الأزمة وحل الأزمة) وكنت متأثر بمشاهد أسلوب حياة أفرادها عبر محطات التلفاز وتمنيت عيشها (الحرية المطلقة، خبرة منقطة النظير، الجميع يخافونهم، الراحة المادية، الجنس متاح)؛ حيث كان يشاهدها في قاعات خاصة مقابل دفع مبلغ 10 دج وقد رسمت فعلا بعض المخططات على اساسها(القوالب) وفي مرحلة لاحقة استفادت جماعته من التطور التكنولوجي لربط الاتصالات بالزبائن وكذا تتبع بعض الحصص التليفزيونية التي تعنى بالجريمة لتفادي الوقوع في أخطاء الأخرين وأيضا تعلم طرق جديدة في التمويه، السرقة وتزوير الشيكات.

يؤكد الحالة عن دواعي الانضمام من زاوية بعض الصور القيمية بالنسبة له: كانت بداية الانضمام إلى الجماعة بحثا عن المتعة الجنسية، ثم مع مرور الزمن تطور الأمر واصبحت جماعة مستهلكين تتلقى مضايقات، الأمر الذي جعل الانضمام إلى جماعة أكبر حتميا وضروريا، لنيل الحماية وليستمر الوجود في الميدان (كنا نشتو نشيخو وكي يغلط معانا واحد ندورو عليه كل)، يقول

الحالة عن نفسي كنت اجد تعويض عاطفي من قبل أفراد الجماعة، كما أن ذلك فرض على بقية المجتمع تقبلهم، يضيف المبحوث أنه كان مهوسا بالتصرفات الرجولية التي يقوم بها أحد أفراد الجماعات الإجرامية المتواجدة بمدينته (مدابزي شي كبير عشرين ما يضربوهش)، فضلا عن تحقيقه لعائدات مادية ضخمة (دراهموا يعرف يعيش بيها)، إلا أنه لم يصل يوما إلى ذاك المستوى، على الرغم من أنه كان يقوم بتصرفات لم ينزل الله بها من سلطان (كنت ندير القوالب، ندمر الشباب الي نشوفهم بخير عليهم في هذا السوق ونفكهم غير باه يستعرفولي ويقعدو محتاجيني وحبيت الناس كل تتورط باه نكونوا في مستوى احد)، ليعود في الأخير إلى القول بعدم تقبله من قبل من يحيطون به ومعاملتهم له بقسوة، الأمر الذي ساهم في زيادة حدة الانحراف إلى غاية انضمامه إلى الجماعة الإجرامية (الناس مدايرين الكوراث وواحد ماهدر عليهم وصلت عندي تهلكت، قلت خلي نهلك الحالة ونوليلهم كلوشار صح ودخلت مع الجماعة) .

أما العلاقات التي تربطه بباقي أعضاء الجماعة فهي طيبة على العموم، إلا أنها غير دائمة وتنقطع لتعود مجددا، فجميع الأعضاء الدائمين متساوون، فيما يتوجب على جميع أفراد الجماعة أن يتميزوا بالفطنة والذكاء وخاصة الوافدين الجدد، كما يجب أن يكون العضو الذي يتعامل مع الزبائن ذا مظهر حسن، فيما تبقى أبواب العضوية مفتوحة أمام هذا النوع من الأفراد، مقابل منحهم حصة قليلة في الأرباح وعدم اشراكهم في جميع شؤون الجماعة، فالقبول يتحقق بالإضافة المقدمة مع حتمية المرور بمرحلة تربص، أما عن الهيكل التنظيمي يؤكد أنه مغيب، فالقيادة تخضع لمبدئ التناوب بناء على المساهمة المادية وامتلاك قدرات انحرافيه وعلى هذا الأساس فهي هدف للجميع، أما عن اللغة والإشارات والرموز فقد تأكد غيابها حسب تصريحات الحالة، فبقدر ما تسعى جماعته لتعرف في المنطقة، تحاول أيضا ألا تكشف أمام الجهات الأمنية، أما عن أهداف الجماعة المستقبلية يقول الحالة أنه لا وجود لهدف جماعي فكل منهم لديه أهدافه الخاصة.

الحالة رقم 07:

الحالة يدمن مشاهدة أفلام وبرامج الإثارة المتعلقة برجال العصابات ذات البعد الواقعي، إلى درجة يحفظ فيها الأحداث بالتفصيل وخاصة التقنيات والأساليب المعقدة، حيث كان في البداية يشاهدها فقط لملىء الفراغ في فصل الشتاء، فيما سيطرت عليها بعض الأفكار وتنمى تجسيدها فعلا لاحقا، يقر من جهة أخرى أنها دائما توحي بأنه في حالة واجهت ضائقة مالية أو اجتماعية هناك ألف حيلة لتجازوها ويؤكد على استفادة جماعته من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالهواتف، فيقول

بفضلها الأبواب لا تطرق ومن خلالها يتم التحذير في حالة وجود دوريات أمنية وكذلك التمويه وإخفاء السلع.

يؤكد الحالة أن الانضمام إلى إحدى الجماعات الإجرامية المدروسة بالنسبة له لم يكن بحثا عن الحماية، إلا أن هنالك بعض جوانب المتعة ويقصد استهلاك الممنوعات، فيما سعى الحالة لتحقيق مكانة اجتماعية بطريقته (ما نحتاجش نكون كلوشار ولا نزوخ برك نخلص ديني ونجبد) فقط أزمة الدين ويقر بأنه كان معجبا في وقت ما بالمظاهر التي كانت تبدو على المروجين وبالضبط الرفاهية المادية (الي تتويها تحضر)، فضلا عن تميز بعضهم بالحضور والشخصية القوية (كانوا يبانولي رجلاوات كيما نقولو)، فيما أصبح يحتقر بعضهم عند ممارسته لهذا النشاط، كما يشير إلى أن الاستهلاك بداية كل شيء بمعادلة بسيطة: استهلاك وخاصة (الادوية والحبوب المهلوسة) ثم الوقوع في أزمة مالية حادة لتراكم الديون ثم الانضمام إلى الجماعة لسدادها.

العلاقات التي تربط أعضاء جماعته الإجرامية غير مستقرة وتختلف بين مجموعة ثانوية وأخرى وهي علاقات تعاقدية وقد اختار العمل معهم على اعتبار أنهم الأكثر خبرة، كما أنهم سيتقاسمون معه المسؤولية في حالة تم إلقاء القبض عليه، يشير المبحوث أيضا إلى أن الحذر من الجميع واجب في هذه الجماعة (الاصدقاء، الجيران، الدوريات الامنية، الزبائن)، فضلا عن عدم استخدام الأعضاء لأي شعار، أما عن الهيكل التنظيمي فهو يخضع لمدى تفاهم أعضاء الجماعة وعادة ما تنسب القيادة حسب قيمة المساهمة المادية، فيما توزع بقية الأدوار على حسب وضعية بقية الأعضاء، فمنهم من يروج في شارع أخر رفقة مساعده ومنهم من يتواجد مع الجماعة بلا أهدف وعن الشروط الواجب توفرها في الوافدين الجدد، يؤكد الحالة أن الجماعة هي التي تختار بناء على حاجتها لهم، سواء تعلق الأمر بتعويض غياب عنصر مسجون أو بغرض حماية الأعضاء الدائمين في فترات الرقابة اللصيقة، كما قد يتم استغلال الضائقة المادية لبعضهم رغبة في ضمهم كما حدث معه، مع تصريح الحالة بأنه لا توجد أهداف مشتركة بين أعضاء الجماعة.

الحالة رقم 08:

عن مدى تأثير وسائل الإعلام في دفع الحالة إلى الانخراط في الجماعة الإجرامية من خلال مشاهدة برامج أو محطات معينة، يؤكد على أنه لا يشاهد أي منها، فيما يكتفي بالتواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويشاهد مباريات كرة القدم ولا يرى أنها قد تؤدي إلى ذلك، فيما تأتي الاستفادة

الحقيقة منها في التواصل بأعضاء الجماعة للتشاور بخصوص طرق التسويق التي تتغير من حين إلى أخر أو لرصد الدوريات الأمنية والاتصال بالزبائن.

لا ينكر المبحوث أنه وجد المتعة في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية وقد أحس فعلا بروح المغامرة والمخاطرة وأنه يفعل شيء جديد كليا في حياته (كنت نحس بمتعة كبيرة)، فضلا عن بحثه فيها عن الحماية والدعم، كما أنه قد يقلص بذلك الفوارق الاجتماعية بينه وبين أقرانه ولا يحس بمركب النقص كما في السابق على اعتبار أنه من طبقة اجتماعية أقل قيمة، فنظرة العنصر الخطر تستهويه بشدة، فذلك يخفف من حدة الاحباط الذي يعيشه في ظل عدم إحساسه بأنه يحظى بمكانة اجتماعية، فالجميع أصبحوا راضين عن تصرفاته رغم تجاوزاته، كما أنهم يقدرونه ويحترمونه، مع العلم أنه معجب بنمط عيش أحد العناصر القيادية في الجماعات الإجرامية؛ نظرا لامتلاكه كاريزما وحرية في اتخاذ القرارات شخصية (يقول كلمة مايرجعش فيها، مايدير حساب حتى لواحد وتخيل أنت يصرف على 03 عائلات تاع زواوالة من جماعتو دخلو الحبس)، الأمر الذي يراه بمثابة الدافع الخفي الذي دفعه إلى ذلك، مع تصريحه بعدم القيام بأي جريمة لوحده قبل انخراطه فيها لاعتبارات تتعلق بخلفيته الأسرية، ماعدا بعض الانحرافات البسيطة التي تدرج فيها ليجد نفسه عضوا نشطا في ظل المتابعة والإدانة المجتمعية.

علاقة المبحوث بأعضاء الجماعة غير ما تبدو عليه فالاستغلال قائم من الطرفين، فالحالة يسعى إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الأموال، فيما تستغله الجماعة وتضعه في مواجهة الخطر في بعض الأحيان رغم تفطنه، في حين تبدو علاقة جد متماسكة، حيث يقول المبحوث أنه اختار العمل معهم لعملهم على توفير السلع وإخفائها ليلا وعدم مقدرته على خوض جميع المخاطر منفرد، فضلا على استفادته من توجيهاهم في بعض الأحيان، فالأمر يتم وفق شكلا مدروس خوفا من المداهمات الأمنية، كما أن قيادة الجماعة تعود للعنصر الأخطر وهو العنصر المسبوق قضائيا في 04 قضايا، على اعتبار أنه الأسبق والاجرأ والأكثر كفاءة وتتوزع بقية الأدوار بين أعضاء الجماعة؛ حيث توجد أكثر من نقطة للتوزيع يعملون على تغطيتها، يضيف الحالة أن الجماعة لا تهتم بجلب أعضاء جدد بصفة دائمة فيما يتم استغلال البعض، كما أنها لا تعتمد أي شعارات أو لغة خاصة، فهدفها المحلية بسرية ولا يوجد أهداف مشتركة بين أعضائها (نفسي نفسي).

الحالة رقم 09:

المبحوث من هواة الفضاءات الالكترونية؛ حيث تسنى له من خلالها متابعة الكثير من أفلام ومسلسلات العصابات الغربية ذات السيناريوهات المحكمة التي تجعل المتلقي في بعض الأحيان يتعاطف مع شخصيات الجماعات الإجرامية الشريرة، فضلا عن شغفه بمتابعة بعض البرامج الوطنية التي تختص بمحاربة الجريمة، عبر إعادة محاكاة قصص واقعية (تحري الجريمة، تحريات، جنايات وغيرها..) فمع إعمال العقل تبرز العديد من الثغرات التي يمكن استغلالها عمليا، يشكك الحالة في أنها من الممكن أن تكون قد دفعته لخوض التجربة، بالإضافة إلى أن البرامج السابقة الذكر ساهمت ولو بالقدر القليل في ابتكار طرق جديدة خاصة بترويج الممنوعات، بداية من التنقل لشراء هذه الأخيرة ثم اخاؤها وصولا إلى تعديلها بإضافة مكونات أخرى ومن ثم تجزئتها بين الموزعين وبيعها كمحطة أخيرة، أما عن الاستفادة العملية من التطور التكنولوجي، فكان من خلال أجهزة الهاتف القديمة التي لا تحتوي على خاصية تحديد الموقع لتوجيه الزبائن والأعضاء.

يؤكد الحالة على أن دواعي الانضمام إلى إحدى الجماعات الإجرامية المدروسة لم تكون في سبيل تحقيق الحماية، فيما يؤكد على أن أحد أهدافه كانت متعة الاستهلاك الجماعي ومن زاوية أخرى جاءت العضوية على خلفية الأوضاع العائلية المتأزمة ولا شك أن الرغبة في اثبات الوجود للمجتمع بأي شكل من الأشكال كانت تحركه وقد تسنى له ذلك، فأصحاب المكانة في المنطقة صاروا يحترمونه وحتى الأشخاص الذين لا يقدرون وجوده لا يستطيعون إبداء رأيهم في حضوره، كما أن الصغار يبجلونه، (المكانة في بلادنا لجماعة الدراهم مي أحنا دياها بالقباحة) ويصرح أيضا بأنه لطالما كان معجبا بأسلوب حياة أحد اعضاء الجماعات الإجرامية، الذي كان يمتلك أكثر من سيارة واحدة ولديه سكنات خاصة، فضلا عن تمكنه من جلب العاهرات بسهولة ولديه حضور ومكانة في المجتمع، كما يقول المبحوث أنه بالرجوع إلى الماضي يستنتج أن استهلاك المخدرات هو بوابة الانخراط مع العلم أنه لم يقدم على أي نوع من الجرائم بمفرده رغم تنشئته الأسرية السيئة بغض النظر عن الانحرافات البسيطة .

عن طبيعة العلاقة الانحرافية التي تربط المبحوث ببقية أعضاء الجماعة الإجرامية فهي علاقة عمل قبل شيء حسب تصريحه، على الرغم من أن بعضهم قد قدموا له الدعم في جميع مراحل حياته على حد تعبيره، بغض النظر على أنه يدرك انه تم استغلاله في بداياته من قبل الأعضاء الدائمين، (الحاجة المادية– وضعه في مواجهة الخطر– استغلال مقدرته على خوض الشجار– منحه القليل من عائدات الانشطة)، فيما يؤكد أنه كان مستفيدا أيضا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أما

بخصوص بطاقات العضوية فيشير إلى أن العضو الجديد مجبر على المرور بالتربص الذي مر به سابقا، يضاف إليها أن يقدم مساهمة مادية (امتلاك سيارة او رأس مال)، من ناحية أخرى يؤكد أن عمل الجماعة يتم بشكل مدروس وفقا لمخططات مع مراعاة مجموعة ظروف تتفادى من خلالها الجماعة الدوريات الأمنية وكذا الحذر من الوشاة والمبلغين، أما الهيكل التنظيمي يؤكد المبحوث أنه غير واضح فيما يحتكم إلى شخصية كل عضوا وكذا اسبقية تواجده في الجماعة وتبعا لذلك فالأعضاء الأكثر قيمه هم الأكبر سنا والأكثر قدرة على المراوغة ولهم الحق في إحتكار الأدوار القيادية، بناء على أفضلية المساهمة المادية وهذا ما كان يسعى إليه مع البقية لتحقيق أرباح اكبر، الأمر الذي أسس للتقبل والمساواة والالتزام لنيل الرتبة، أيضا تغيب عن جماعته اللغة والشعارات الخاصة ، كما تغيب الأهداف المشتركة وتتبنى قيما مختلفة (المحلية، الرجولية، القوادة والناس لقراب للشرطة مانحبوهمش، كامل يكونسومو).

الحالة رقم 10:

ينفي الحالة مشاهدته لمضامين إعلامية ساهمت في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية وكذلك استفادة جماعته منها في تطوير تقنياتها، ماعدا بعض الوضعيات الخاصة كحالات حرق السيارات التي تكون بلا وثائق والهروب إلى المناطق الوعرة وهي فكرة مأخوذة من أحد الافلام ويؤكد أن تقنيات الجماعة وتحركاتها تحتكم أيضا إلى عوامل أخرى، كتحديد أماكن تواجد الدوريات الأمنية في الفترات الليلة واختيار المسالك التي تتحدد بناء على ذلك، كما أن الهاتف بما يحمله من مواقع تواصل يعتبر وسيلة الاتصال الحديثة الأكثر فاعلية في توجيه أعضاء الجماعة.

يؤكد المبحوث على أنه وجد المتعة في بداية انضمامه إلى جماعة المهربين فالمغامرة مضمونة، إلا أن الأمر أصبح روتينا مع مرور الزمن، فيما أصبح النشاط رفقة الجماعة يمثل الأمان بالنسبة له، فهي تقدم للفرد جميع أنواع الحماية والدعم وقت الأزمات، فيما يعود جزء أساسي من انضمامه إليها، إلى رغبته في إثبات الوجود والمكانة تحت ضغط استقلالية الإخوة ونجاح البعض منهم على المستويين المادي والاجتماعي، فيما يستثني بحثه عن الشهرة ولا ينكر اعجابه بالعديد من أرباب أعمال هذا المجال في بدايته، فهم الأكثر ثروة ومكانة في المنطقة ويصر على عدم تسمية جماعته بالإجرامية وينفي ربطها بالجريمة.

علاقة الحالة ببقية أعضاء الجماعة مترابطة إلا أن ما يغلب عليها المصلحة المتبادلة، كما أن نشاطهم جد مدروس ويحتكم إلى استغلال العوامل الطبيعية كاختيار الليل والنهار، الظروف المناخية

والدراية بتضاريس المنطقة وكذا استغلال ما يعرف بالكشافين كأعضاء مؤقتين على خلفية رغبتهم في العضوية الدائمة (أفراد على متن مركبات فارغة يجوبون الطرقات ويتصلون ببقية أعضاء الجماعة في حالة وجود خطر) تحسبا للهروب عند وجود دوريات الجمارك، كما أنه لا توجد قيادة واضحة للجماعة وينبه الحالة إلى أن عامل الثروة يصنع الفارق في بعض الأحيان، ليحدد قائد المؤقت على هذا الأساس، فالمساواة وتقبل الأخر مضمونة في جماعته على حد قوله، أيضا تغيب عن الجماعة صفة العالمية، فغالبية أفرادها من المجتمع المحلي ولا توجد أهداف توسعية، كما تغيب أيضا اللغة الخاصة والشعارات، أيضا لا ينكر المبحوث أنهم كانوا يرغبون في أن يكونوا معروفين في المنطقة لدى العامة، خفية عن المؤسسات الأمنية ويختم المبحوث حديثه حول هذه الجزئية بقوله أن أفراد الجماعة يسعون إلى تحقيق الاكتفاء المادي أو الرفاهية، كما أنهم يتبنون قيم في أغلبها متوافقة مع القيم السائدة في المجتمع.

الحالة رقم 11:

يتقاسم المبحوث مع بعض أعضاء جماعته مشاهدة العديد من البرامج والمسلسلات الأجنبية عبر المحطات التلفزيونية في محل يمتلكونه أوقات الفراغ، فضلا عن الأشرطة الوثائقية المتعلقة بتقنيات الجريمة الحديثة وطرق الهروب من المؤسسات العقابية وكذا أساليب العيش في السجون الأوربية، رغبة منهم في مواكبة التطور وبناء على ذلك طوعت مجموعة الظروف المحيطة بهم لخلق جماعة صعبة الاختراق على حد تعبيره، يؤكد أيضا على مدى انبهاره بأسلوب حياة عصابات الغرب وما يحققونه على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي وقد تسنى لجماعته أخذ بعض تقنيات مزاولة النشاط من بعض الأحداث التي تمت مشاهدتها فعلا، من خلال وسائل الإعلام كالإشارات واللغة الخاصة، فيما يبقى الهاتف وما يحتويه مواقع التواصل الاجتماعي الأداة الأكثر استخداما في الاتصال بأعضاء الجماعة من أجل التوجيه أو التنبيه إذا اقتضى الأمر.

يرى الحالة أن انضمامه إلى الجماعة الإجرامية حتمي ولم يكن بداعي البحث عن المتعة، فالتواجد فيها هو ما يبرع فيه وفي ظل عدم الثقة التي نشاء عليها المبحوث فهو يجد بعض الأمان بين أعضاء جماعته الإجرامية، فيما يؤكد أنه من عائلة ذائعة السيط في مجال الجريمة، مستبعدا بذلك الانضمام بحثا عن أي نوع من أنواع الشهرة، فالسمعة موجودة مسبقا، فيما تبقى العضوية في حد ذاتها مرجعية يفرض من خلالها الحالة احترامه على الجميع، على الأقل وجها لوجه، فيما يؤكد على انبهاره بأسلوب حياة الجماعات الإجرامية في الغرب نظير مؤهلاتهم الرجولية (الدبزة الدراهم وكلش)

وأن الجماعات الإجرامية على المستوى الوطني لا ترقى إلى مستواها وأن والده يعتبر أيقونة الجماعات الإجرامية في المنطقة، فيما وضح الحالة أنه ارتكب العديد من الجرائم ومارس العديد من الأنشطة مع أكثر من جماعة واحدة.

يشير المبحوث أنه قد وجد ضالته من الناحية العلائقية في أفراد جماعته، بغض النظر عن صفة التعاقدية، فالأفراد المتمردون يدينون بالولاء لبعضهم لا للمجتمع وقد اختار العمل برفقتهم لما يحملونه من قيم تجسد الثقة الرجولة والثبات على المواقف وتقاسم المشاق، فيما يمارس أعضاء الجماعة ككل متماسك أنشطتهم بشكل مدروس جدا، في ظل تطور تقنيات البحث والتحري التي تنتهجها المؤسسات الأمنية، كما أن هناك تدرج في المناصب مع وجود نوعين من القادة العنيف الذي يخشاه الجميع والذكي المتلاعب صاحب المساهمة المادية الأكثر في العادة(تستفيد الجماعة من خبرة النموذجين)، كما أنهم لم يفكروا في ضم أعضاء جدد لعدم ثقتهم في الجيل الجديد على حد تعبيره ويبقى الهدف الشخصي الواضح تحصيل عائدات مادية مع غياب الهدف الجماعي، كذلك يؤكد الحالة على أنهم لا يفضلون الشهرة وأضواء المؤسسات الأمنية، فيما يسعون إلى كسب أفضلية اجتماعية من خلال قيمهم الانحرافية، أيضا غابت عن جماعته اللغة والرموز واللغة والخاصة والشعارت.

الحالة رقم 12:

ينفي المبحوث تأثره بمضامين اعلامية ساهمت في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية بأي شكل من الأشكال، مع العلم أنه يشاهد أفلام العصابات وبرامج الجريمة، إلا أنها تبقى في مستواها الافتراضي، حيث أنها في أغلبها مثالية ولا يمكن محاكاتها أو تطبيقها على أرض الواقع، فيما يقول أن الحماس وتوقع الأفضل لجماعته شعورا ينتابه بعد المشاهدة، أما الاستفادة الفعلية من التطور التكنولوجي، فتتمثل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي المحمية من الاختراق للتواصل بأعضاء الجماعة، كما أن الحذر أثناء استخدام المكالمات الهاتفية العادية ضرورة ملحة، فلا يتم الحديث عن نشاط الجماعة من خلالها.

انظم المبحوث إلى الجماعة الإجرامية بحثا عن متعة، تحققت له من خلال المغامرة والمخاطرة التي قام بها رفقة أفراد جماعته وقد قدموا لبعضهم الحماية اللازمة وهو الأمر الذي افتقده داخل أسرته وعند مواجهته للمجتمع الكبير(الجماعة خير من خاوتي، يبقارو على جالي ويركلامو عليا في غيابي)، أشار المبحوث أيضا إلى أن والده يحظى بمكانة اجتماعية وقد شق هو أيضا طريقه بنفسه وعلى طريقته الخاصة رفقة جماعته لتحقيق ذلك وقد فرضوا احترامهم على الجميع، إلى درجة حققوا فيها

مكانة تجاوزت المكانة التي نالها زملاء الدراسة الذين أضحوا أطباء أو أساتذة، أما عن تأثره بأسلوب حياة أحد أفراد الجماعات الإجرامية يقول الحالة أنه عايش مواقف جعلته منبهرا بما يعيشه الكثير منهم وخاصة أولئك الذين تعرف عليهم داخل السجن (عايشين حياة تقعر رجلاوت حتى لثم) وبالعودة إلى سجله الاجرامي يؤكد أنه ارتكب العديد من الجرائم لوحده وبعد تلقيه العقوبة أدين مجتمعيا، ثم تعرف على يعض أعضاء الجماعات الإجرامية ليجد نفسه عضوا في إحداها.

تربط المبحوث بأعضاء الجماعة علاقات جيدة نسبيا إلا أنها قد تتوتر مع أحدهم إلى درجة العنف في حالات عدم التفاهم وأشار إلى أنها في عمومها علاقات غير دائمة، فيما اختار العمل بمعيتهم لأنه يرتاح برفقتهم ويحس بتقبلهم له وزيادة على ذلك فهم يدعمونه في مواقفه، فضلا على ما يقدمه الفرد للجماعة (يقولو لحمية تغلب الصيد) فالجميع يتقاسمون المسؤوليات، كما يؤكد الحالة على أن العمل يتم بشكل مدروس جدا، خوفا من الجهات الأمنية، فيما لا يعيرون أهمية للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة، أما عن الهيكل التنظيمي يؤكد أن الأمر لا يرقى إلى مستوى العصابات العالمية (ماناش مافيا) فلا وجود لقائد فعلي في الميدان وربما يحظى أحدهم في بعض الأحيان بامتياز ما ليكون مقررا لا قائد لفترة من الزمن، تكريسا لمبدئ تبادل الادوار والمنفعة، مع العلم أن الجماعة تستغل الراغبين بالعضوية من خلال اقحامهم في الواجهة الأمامية، في ظل نقص الخبرة والاحترافية، شريطة أن يتحلوا بالالتزام وروح المسؤولية مع تأكيد رضاهم بهامش ربح قليل، يقول الحالة أن الأمر مرسخ في بدايات الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، أيضا أشار المبحوث إلى عدم وجود هدف جماعي واضح ماعدا أنهم قوة تواجه المجتمع وكذلك أفراد يسعون إلى توفير متطلبات تسهل حياتهم بغض النظر عن الطريقة، فيما أكد الحالة أيضا على غياب كل أنواع الشعارات، اللغة، اللوغوهات وتسمية للجماعة.

الحالة رقم 13:

يؤكد الحالة أن لمشاهدته برامج ومضامين إعلامية ذات صلة بأساليب حياة أعضاء الجماعة الإجرامية صلة بسيطة بانضمامه إلى إحدى الجماعات الإجرامية المدروسة، حيث تأثر ببعض الشخصيات المجسدة للأدوار منذ الصغر، على اعتبار أنهم يعيشون الترف والراحة والبذخ مع حصولهم عن امتيازات اجتماعية، من زاوية أخرى يقول أن لجماعته أسلوب معين وخط سير غير معرف إلى غاية التنفيذ وقد طورت الجماعة تقنياتها تبعا للضرورة، لا تقليدا لتقنيات مثالية تخالف المعاش، فيما قدم التطور التكنولوجي طفرة في ممارسة نشاط الجماعة، على اعتبار أن الحالة عايش

الحقبتين (عدم توفر الهاتف ثم توفره وتطوره)، فهو وسيلة الاتصال التي يتم من خلالها أخذ التعليمات أو توجيه الأعضاء وفي بعض الأحيان تجمد مكالمة هاتفية نشاط الجماعة لمدة زمنية قد تتجاوز الشهر.

المتعة مضمونة يقول المبحوث؛ فهو شغوف بسرعة السيارات منذ الصغر وقد سبق له عيش المغامرة والمخاطرة العالية مع مجموعته الخاصة عند الهروب من الدوريات الأمنية، فيما يؤكد الحالة أنه محمي قبل الانضمام إلى الجماعة، على اعتبار أن لإخوته صولات وجولات في هذا المجال، فيما يقدم الأعضاء ميدانيا الحماية والدعم لبعضهم وقد حقق جراء ذلك مكانة اجتماعية لابأس بها، خاصة وأن أوضاعه المادية جد حسنة، يقول الحال أن ممارسة هذا النشاط شيء مغري، فكبار المهربين يعيشون البذخ إلى مالا نهاية ولهم علاقات اجتماعية جيدة ويمكنهم التوسط في أي مؤسسة أو عرش، كما يؤكد أن الكل مرتبط، فالخوض في جريمة بسيطة وخاصة الاستهلاك يجعل الأفراد ينخرطون في الجماعات الإجرامية بسهولة.

عن العلاقات التي تربطه بأعضاء الجماعة الإجرامية، يؤكد الحالة أنها علاقات عمل محفوفة بالمخاطر تتميز بالثقة والأمانة والفائدة المشتركة وتمتد لتشمل جماعات أخرى ويأتي العمل في فريق كضرورة قصوى يفرضها نشاط التهريب، حيث يتقاسم الأفراد أدوار تم تحديدها مسبقا، من أجل ضمان استمرارية النشاط، فضلا عن تعهد أفراد الجماعة برعاية أسرة المبحوث في حالة تعرضه للسجن، عن الهيكل التنظيمي يؤكد المبحوث أن العناصر المتغيرة هم الكشافة، أما البقية فهم اعضاء دائمون وتمنح شارة القيادة بناء على الحنكة والقدرة على التخطيط وكذا الكفاءة العالية في السياقة والدراية بالمسالك الجانبية، أما أهداف الجماعة جماعيا فهي غير واضحة حسبه، كما تغيب أيضا كل الشعارات واللغة الخاصة وكل ما من شأنه إثارة إنتباه الجهات الأمنية، في حين يكرس مبدئ المحلية وبسط النفوذ في منطقة التواجد.

الحالة رقم 14:

الحالة ليس من متابعي القنوات التلفزيونية ولا يعير أي أهمية لمشاهدة محطات معينة، بل يكتفي بمشاهدة بعض المقاطع القصيرة، يقول الحالة أن التأثر بمشاهد البطل الخير أو الشرير كان في الصغر، فيما يحتكم ذلك إلى الواقع، دائما يرغب الأفراد عيش تجارب البطولة وقلما يتاح ذلك على المستويين، يضيف الحالة أن نشاط الجماعة واقعي وتستفيد عمليا من مواكبة التطور التكنولوجي وبالتحديد الهاتف.

الانضمام إلى الجماعة الإجرامية حسب المبحوث أسلوب عيش، لا يخفي أنه مستمع بما كان يقوم به، حيث تسنى له أن يحقق من خلالها شهرة تضاهي تلك التي نالها الأفراد المتميزون في المجتمع ويبقى الاختلاف هو أن كل منهم معروف في مجاله، يقر الحالة أيضا بإعجابه في فترات سابقة بأسلوب عيش أفراد الجماعات الإجرامية وبالتحديد أحد الأعضاء البارزين الذي يحظى بشعبية كبيرة، فضلا عن ما يمتلكه على الصعيد المادي وقد تطور الأمور ليتحول إلى شراكة بينهما، فقد أصبحا في نفس المستوى من ناحية القيمة الاجتماعية، يضيف الحالة أنه معتاد إجرام منذ الصغر وتسلسلت الأحداث على هذا الاساس فكل شيء مترابط ولا فرق عنده بين الجرائم الفردية والجماعية.

يقول المبحوث أن علاقته بباقي أعضاء الجماعة متباينة عن باقي العلاقات الاجتماعية، فهي جيدة إلى حد يمكن وصفها بالأخوية في بعض الأحيان؛ فالفرد يدين بالولاء لأفراد الجماعة لا المجتمع، يتخللها نوع من الحرص وتذبذب الثقة من عضو إلى أخر، فضلا عن المصلحة المتبادلة بين الفرد والجماعة، اختار العمل برفقتهم لعدة اعتبارات، من بينها طبيعة الأنشطة غير المشروعة التي تتطلب فريق وعدم مقدرته على تقبل العمل مع جماعات اجتماعية أخرى تخالف المعايير والقيم التي نشاء عليها، يؤكد المبحوث أيضا أن جماعته تعمل بشكل مدروس جدا، فبغض النظر عن كثرة علاقاتهم واتصالهم بجماعات أخرى فإن الحديث عن الجوانب المتعلقة بأنشطتهم سري للغاية، فيما تغيب الشعارات واللغة الخاصة عنها، أما عن الهيكل التنظيمي فهو موجود لكن غير واضح فالجماعة تتفرع إلى فئتين أعضاء مهمين وأعضاء ثانويين، حيث تقرر الفئة الأولى مصير الجماعة وتلتزم الفئة الثانية بالتطبيق، في ظل تغليب مصلحة الثانية ويترك الفتات للبقية، فضلا على تبادل الأدوار القيادية داخل الجماعة، يضيف المبحوث أيضا أن جماعته لا تهتم بجلب أعضاء جدد دائما وإذا حدث الأمر فتتحدد قيمة الوافد الجديد إن وجد بما يقدمه من إضافة تريح الأعضاء الدائمين، أما الأهداف المشتركة لأعضاء الجماعة فهي مادية بحت، دون وجود أهداف مستقبلة.

الحالة رقم 15:

يروي المبحوث تفاصيل بعض المشاهد التي يعتقد أنها بشكل ما ساهمت في تغذية فكرة انضمامه إلى الجماعة الإجرامية، فيقول أنه في مرحلة الطفولة كانت العائلة تتابع مسلسلات عربية تكرس فكرة العصبة (الفوراس والبواسل...الخ) وكان برفقة أصدقائه يعيدون تمثيل بعض المشاهد، في مرحلة لاحقة وبعد نضج الحالة تأثر بنوعية أخرى من البرامج الأجنبية المتمثلة في أفلام الاثارة التي تنقل واقع رجال العصابات ذوي الذكاء العالي(the black list) وقد تسنى له تفادي الوقوع في بعض

المأزق نتيجة الحرص واللاثقة المستمدة من هذه الأخيرة، فضلا على إبتكار طرق جديدة لإخفاء السلع، نقلها واخفائها، من خلال تقليد بعض الطرق التي أثبتت نجاحها لدى جماعات إجرامية غربية، تمت مشاهدتها في بعض الأشرطة الوثائقية، كما أن الهاتف يعتبر وسيلة الاتصال الأساسية التي تربط الشبكة بأكملها.

الانضمام إلى الجماعة الإجرامية حسب المبحوث جاء كعقوبة للذات أولا، ثم الأسرة ثانيا، خاصة بعد وفاة خطيبته، حيث اقتصر الأمر في البداية على استهلاك الأقراص المهلوسة، ليصل إلى 06 أقراص صلبة يوميا (الصاروخ وحدو 200 الف) وبعد تراكم الديون لجأ إلى الجماعة لدفع المستحقات، أحس المبحوث بمرارة قاتلة حينها ولم يجد أي متعة في ما يقوم به، كما أن عضويته ساهمت في ترسيخ فكرة عضو الجماعة السيء وهو ما يرغب فيه وقد حقق بذلك هيبة في أوساط الشباب، فهو ابن الفقير كما يقول، فعلى هذا الأساس أصبح مساويا لأبناء الطبقة الغنية في المجتمع بل يحظى بالأفضلية، لا يخفي المبحوث أيضا انبهاره بأسلوب حياة أعضاء الجماعات البارزين، حيث أنهم يحملون بعض القيم التي لا يتحلى بها رواد المؤسسات الدينية(التبرعات، الدفاع عن حقوق أفراد الجماعة، الخطرة العالية...الخ)، كما يؤكد على أن استهلاك الممنوعات وخاصة الأقراص الصلبة بوابة مفتوحة ولا يمكن غلقها، فهي بمثابة رمال متحركة تبتلع المستهلكين، لتضمهم إلى للجماعات الإجرامية على اختلاف أنشطتها.

للمبحوث علاقات كثيرة مع معتادي الجريمة، بما فيهم أعضاء جماعته الإجرامية، إلا أنه يصفها بالسطحية، فهذا المجال مليء بالمخاطر وصديق اليوم قد يصبح عدوا في يوم أخر على حد قوله وعن أعضاء جماعته بالتحديد، يؤكد أنها علاقات تعاقدية ولكن ما يميزها هو أنه يثق فيهم أكثر من البقية، كما أنه يتعامل بذكاء، فاختيار العمل معهم جاء على خلفية تقاسم المهام وتوفير الدعم وتقاسم المخاطر، فالمبحوث وجماعته يعملون بشكل مدروس جدا، فضلا على سرية الحديث عن نشاط الجماعة، تغيب الشعارات والإشارات واللغة الخاصة بين أعضاء الجماعة، ماعدا استخدامهم بعض المصطلحات المعروفة في هذا الفضاء (برنتي، فكرة، جوانة...الخ)، أما عن الهيكل التنظيمي للجماعة، فهو غير محدد دون وجود قائد واحد فالجميع يمكنهم أن يصبحوا كذلك، أيضا لم ترغب الجماعة في ضم أعضاء جدد إلا في حالة واحدة وهي أن تكون للوافد الجديد اضافة على المستويين المادي والاجتماعي (استفادة الجماعة)، أيضا لا وجود لأهداف جماعية مشتركة.

2-2- الترميز والتحليل:

2-2-1- وسائل الإعلام والاتصال:

جدول رقم 23: يبين عمليات ترميز ثيمة أضرار جانبية تفرزها مشاهدة بعض المضامين الإعلامية تنتهي بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- تأثيرات سلبية لوسائل الاعلام - نمذجة اسلوب العيش داخل الجماعات الإجرامية- التقليد والمحاكاة- تشبع بالقيم - اخراج المضامين الافتراضية إلى الواقع- ضبط ذاتي منخفض	- مضامين بطولة اعضاء الجماعات الإجرامية- عرض تشويقي- ميل واستعداد مسبق- مستوى عالي- الاعجاب بالنقوش والاوشام- صقل الشخصية الإجرامية- تمني عيش الدور	- مضامين اعلامية تعليمية تفيد الجماعات الإجرامية. - التشبع بالقيم ثم التقليد المحكاة.	اضرار جانبية تفرزها مشاهدة بعض المضامين الاعلامية تنتهي بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات غالبية المبحوثين عن وجود تناغم في رموز التحليل، تحيل إلى وجود أثر سلبي لوسائل الإعلام يساهم في الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، حيث تم لفت إنتباههم إلى شخصيات تجسد أدوار بطولية في بعض الأعمال التلفزيونية ونمذجة أسلوب عيشهم داخل الجماعات الإجرامية؛ فمن خلال اظهارها للمتلقي بطريقة إيجابية واخراجها في صورة توحي بأن ذلك يقع في خانة المستوى العالي من مظاهر الحياة الاجتماعية، يتم الترويج عن غير قصد لهذه الظاهرة اللاتوافقية، ففي ظل الميل والاستعداد المسبق، يساهم ذلك في تفعيل طاقة التقليد ومع وجود فروق فردية تؤكد التفاوت في درجات الإعجاب والتأثر، فإما تتبني بعض المظاهر الخارجية كطريقة اللباس والنقوش والأوشام الجسدية أو يحدث تشبع بالقيم المشاهدة ثم التطبع بها واستغلالها في الحياة الواقعية.

من هذا المنطلق يمكن إدراج ما سبق عرضه في جزئية إتاحة مادة تعليمية، تؤسس إلى الانضمام لاحقا إلى الجماعة الإجرامية، جدير بالذكر أن خطورة التأثير تزيد أكثر في حالة التواجد حيز الخدمة مع جماعة إجرامية، حيث يؤدي مستوى الضبط المنخفض لدي أفرادها إلى تقمص

الأدوار والالتزام بها بفعالية، لكسب مميزات إضافية تساهم في صقل شخصيتهم الإجرامية، فضلا عن إثراء هذه الجماعات بقيم جديدة، تعزز الهوة مع قيم ومعاير المجتمع الأصلية.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة ما صرح به المبحوث رقم 01 في تبيانه لمدى تأثره بشخصية احد أفراد الجماعات الإجرامية من فيلم إثارة وأكشن (كنت نتمنى نعيش زي تيتو في كلش) وما تأكد من الأوشام التي لاحظها الباحث على مستوى قبضة اليد وهي لاسم الشخصية المتأثر بها (titou) وأخرى على مستوى الذراع، على شكل بوصلة تجسيد لوشم منقوش على أحد أفراد الجماعات الإجرامية وما أكده ايضا المبحوث رقم 06 في وصفه لدرجة اعجابه بحياة العصابات التي شاهدها في الفضاء السابق الذكر، بقوله (كنت متأثرا بمشاهد أسلوب حياة أفرادها عبر محطات التلفاز وتمنيت عيشها(الحرية المطلقة، الجميع يخافونهم، الراحة المادية، الجنس متاح)، فيما لم يتبين من استجابات بقية المشاركين أي تفاعل بخصوص هذه الثيمة على اعتبار أنهم يفصلون الواقع المعاش عن التجارب والتأثيرات الإعلامية ولا يعيرون ذلك أي أهمية.

جدول رقم 24: يبين عمليات ترميز ثيمة تطوير تقنيات الجماعة الإجرامية المدروسة بمحاكاة ما يعرض في بعض المنصات الاعلامية:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– مضامين اعلامية تقنية– تبسيط الاحداث– قصص واقعية– سيناريوهات افتراضية– فك عقدة التأزم.	– طرق جديدة– تقنيات ميدانية– عمليات عقلانية– نقل التقنيات المفيدة– خبرة– – احترافية– افكار.	– تقنيات تناسب واقع الجماعات الإجرامية المدروسة. – انبهار المتلقين من اعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة. – نقل التقنيات إلى الواقع	تطوير تقنيات الجماعة الإجرامية المدروسة بمحاكاة ما يعرض في بعض المنصات الاعلامية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت تحليل استجابات كل المبحوثين عن وجود دلالات ترميزية تثير المناقشة حول بعد أخر، يتمثل في مساهمة وسائل الإعلام في تطوير الجماعة الإجرامية، فمن خلال ما يتاح في الفضاء الإعلامي من مضامين تلفزيونية، كالمسلسلات التي تطول مدة عرضها ومختلف الحصص والبرامج الوثائقية المتعلقة بأنشطة وتقنيات الجماعات الإجرامية، يتم تبسيط مختلف الأحداث التي يتم تشكيلها نتيجة سيناريوهات افتراضية أو إعادة تمثيل لقصص واقعية، فتأتي في حبكة تحمل الكثير من الخبرة

الجاهزة والاحترافية، في قالب يدل على نجاعة اختيارات أصحابها العقلانية، من خلال ابتكارهم لطرق جديدة أو استخدامهم لتقنيات ميدانية ذكية، تؤدي إلى فك عقدة التأزم التي تعرض في البداية بشكل غامض يوحي بعدم حلها بالطرق العادية، الأمر الذي يساهم في انبهار المتلقين من أفراد الجماعات الإجرامية، الذين يستفيدون من ذلك فينقلون بعض هذه الطرق والتقنيات التي تتلاءم مع نشاط جماعتهم إلى أرض الواقع، بمحاكاتها واستخدامها عمليا وقت الحاجة أو عند التعرض لمواقف مشابهة لتلك التي تمت مشاهدتها في البرامج السابقة الذكر، لاعتقادهم بصلاحيتها ونذكر منها لا على سبيل الحصر(الطرق الجديدة في تخزين السلع، طرق جديدة في رصد المداهمات الأمنية من أجل الإفلات ، تقنيات ترويج حديثة، تعلم طرق الابتزاز لضم أعضاء جدد وغيرها...).

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في الجزئية السابق عرضها، ما يذهب اليه الحالة رقم 06 في تأكيد الاستفادة من طرق عمل الجماعات الإجرامية التي تمت مشاهدتها عبر التلفزيون بقوله: رسمنا بعض المخططات على اساسها(القوالب) والحالة رقم 00 بقوله أنها ساهمت ولو بالقدر القليل في ابتكار طرق جديدة خاصة بترويج الممنوعات، بداية من التنقل لشراء هذه الأخيرة ثم اخاؤها وصولا إلى تعديلها بإضافة مكونات أخرى ومن ثم تجزئتها بين الموزعين وبيعها كمحطة أخيرة.

كذلك من الحقائق المرتبطة بموضوع مساهمة وسائل الإعلام والاتصال في الدفع إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية

– استفادة بعض أفراد الجماعات الإجرامية من أدوات التكنولوجيا القديمة، المتمثلة في الهواتف التي لا تتيح تفعيل خاصية التتبع gps من أجل ضمان عدم كشف أماكن تواجدهم وبالتالي تقليل احتمالية القبض عنهم، فضلا عن استخدامها في التواصل مع الزبائن وتوجيه الأعضاء.

– استفادة أعضاء الجماعات الإجرامية من التكنولوجيا الحديثة، من خلال بعض التطبيقات والمواقع الإلكترونية المتاحة في الهواتف الذكية، التي يعتقدون بأنها تتميز بجدار حماية عالي ولا يمكن اختراقها من قبل الجهات الأمنية، كموقع (watts app) من أجل ضمان سرية عملهم وكذلك استخدامها في التواصل العادي من أجل الاتصال وتوجيه الأعضاء.

2-2-2- قيم الجماعة الإجرامية

جدول رقم 25: يبين عمليات ترميز ثيمة المكانة الاجتماعية هدف جماعي يتحقق في الجماعة الإجرامية المدروسة بطريقة منحرفة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- عدم توفر الشروط الطبقية- المكانة تستمد من الطبقة المسيطرة- الجماعة الإجرامية تتيح تحقيق المكانة	- مواجهة قيم الطبقة المسيطرة في المجتمع- احباط المكانة- اظهار القيم الجديدة لأفراد المجتمع- التجنب والتصالح- تغيير المعاملة- تجاوز المجتمع للأخطاء	- المكانة في المجتمع المحلي ترتبط بالطبقة الاجتماعية - الجماعة الإجرامية نسق فرعي منحرف يحقق المكانة	المكانة الاجتماعية هدف جماعي يتحقق في الجماعة الإجرامية المدروسة بطريقة منحرفة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

دلت استجابات غالبية المشاركين من خلال تحليل مجموعة مقولات هذه الثيمة المنبثقة عن عملية الترميز على وجود توجه مشترك مع بعض التفاوت نحو البحث عن طريقة لإثبات الوجود في المجتمع من خلال تحصيل المكانة وهو ما تأكد لهم تحقيقه عند انضمامهم إلى الجماعة الإجرامية، فنظرا لوجود شروط يضعها المجتمع المحلي ليمنح المكانة الاجتماعية لأفراده، يستمدها أساسا من الطبقة الاجتماعية وتستخلص من الوضع الاقتصادي الجيد، المستوى الثقافي المتوسط وكذلك حيازة إرث يدل على عراقة العائلة، مع احتمالية تمرير بطاقة المكانة استثنائيا في حالة ثبت وجود الخاصية الأولى ومن هذا المنطلق ونظرا لعدم تحقيقهم للشروط السابقة الذكر، يجدون أنفسهم أسفل السلم الاجتماعي، زيادة على اصطدامهم بالقيم السابقة الذكر في العديد من المؤسسات الاجتماعية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، الأمر الذي ينجم عنه الإحساس بما يعرف بإحباط المكانة الاجتماعية وبمجرد ما ينخرطون في الجماعة الإجرامية التي تعبر أساسا نسقا متمردا معاديا لقيم المجتمع، تظهر القيم الجديدة لبقية أفراد المجتمع مع مرور الزمن، فيلجؤون إلى تفادي الاصطدام بهم وكنوع من التصالح تتغير بعض المعاملات تجاههم، في العديد من المناسبات، كأن يصبحوا موضع ترحيب من أشخاص لا يعيرونهم الاهتمام من قبل وخاصة صغار السن أو أن تتقبل أخطائهم وتجاوزاتهم في دائرة العلاقات الاجتماعية وغيرها... وهكذا تثبت لديهم جزئية تحصيل المكانة، مع إيجاد فكرة تقول بأن

ذلك متاح لهم فقط داخل الجماعة الإجرامية ومن هنا تأتي الخطورة، حيث يتحول البحث عن المكانة إلى عامل مساعد على تثبيت العضوية في الجماعة الإجرامية.

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة في هذه الجزئية ما يؤكده المبحوث رقم 09 بقوله (أصحاب المكانة في المنطقة صاروا يحترمونه وحتى الاشخاص الذين لا يقدرون وجوده لا يستطيعون إبداء رأيهم في حضوره، كما أن الصغار يبجلونه).

جدول رقم 26: يمثل عمليات ترميز ثيمة المتعة والحماية الاجتماعية قيم مرسخة في الجماعة الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– المتعة مجانية في الجماعات الإجرامية المدروسة– اختيار عقلاني–	– متعة استهلاك الممنوعات– متعة العضوية– متعة المخاطرة العالية– مهارات انحرافية استثنائية.	– الصول إلى المتعة المرجوة بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة	المتعة والحماية الاجتماعية قيم مرسخة في الجماعة الإجرامية المدروسة
– تمرر الجماعة رسالة مفادها ان العضو محمي. – حماية عكسية بالانضمام لمؤازرة احد أفراد العائلة.	– الدعم والمساندة من بقية الأعضاء– الجماعة للفرد– عدم الخوف من الصدامات– الدعم المادي– التدخل لصالح الأعضاء في الشجارات	– نيل الحماية في صفوف الجماعات الإجرامية المدروسة	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات كل المشاركين عن ثبات وتواتر بعض القيم داخل الجماعات الإجرامية التي يدينون لها بالالتزام والعضوية وفي حقيقة الأمر يمكن وصفها بعوامل الجذب القوية وادراجها ضمن قائمة الحلول القيمية، فمع تأكد شراكة الجميع في خاصية استهلاك الممنوعات التي تأتي عادة بصفة جماعية، بهدف تحقيق المتعة أو هروبا من المشاكل الاجتماعية، فإن ذلك يؤسس قبل الانخراط للاحتكاك والتقرب من بعض أعضاء الجماعات الإجرامية، من خلال اقتناء المواد ذات التأثيرات النفسية وربما جاءت الفرصة لتقديم استمارات العضوية، فتأتي الموافقة بناء على الموازنة، ليتم الاختيار بطريقة عقلانية، إثر اكتشاف امكانية خوض التجربة وتحقيق المتعة المرجوة في حالة الانضمام اليهم بصفة مجانية، فضلا على تأكد وجود نوع أخر من المتعة المرضية متعلق بممارسة أحد أنشطة الجماعة الإجرامية، كتفضيلات الاثارة وعيش تجارب المخاطرة العالية التي تتاح ضمن

جماعات التهريب مثلا، من خلال تمتع بعض أفرادها بمهارات سياقة استثنائية، تستخدم في الهروب من ملاحقات الجهات الأمنية بمسماها العامي عند هذه الجماعات تحت مفهوم (يعرف يكاسكادي)، كما تجدر الإشارة إلى أن العضوية في حد ذاتها تحقق المتعة والإثارة لبعضهم وخاصة حديثي السن.

من المقولات المتعلقة بالثيمة في هذه القيمة ما يصرح به الحالة رقم 06 بقوله: (كنا نشتو نشيخو وكي يغلط معانا واحد ندورو عليه كل) والحالة رقم 08 بقوله (كنت نحس بمتعة كبيرة)،

من خلال الاستجابات تتأكد أيضا عضوية غالبية المبحوثين في الجماعات الإجرامية، تحقيقا لقيمة الحماية الاجتماعية، فبمجرد الانضمام إلى هذا النسق يلقى العضو جميع أنواع المساندة والدعم من بقية الأعضاء، بغض النظر عن دوره في الجماعة وهو ما يندرج تحت معيار الجماعة للفرد، من خلال تدخلهم لصالحه في حالة خوض الشجارات، فتمرر رسالة إلى بقية أفراد المجتمع مفادها أن هذا العضو مدعوم ومحمي من قبلهم، الأمر الذي من شأنه أن يفرض التقبل ويزيد من مكانته ويجعل الفرد منهم لا يخاف من المواجهات والصدامات المجتمعية أو من خلال دعمه في حالات الحاجة والفاقة المادية وبعض العوارض الاستثنائية وهو ما يذهب الحالة رقم 12 إلى تأكيده بقوله (الجماعة خير من خاوتي، يبقارو على جالي ويركلامو عليا في غيابي).

جدير بالذكر أيضا أن الحماية قد تأتي بطريقة عكسية، من خلال الانضمام إلى الجماعة الإجرامية بهدف توفيرها لأحد أفراد العائلة ذوي العضوية لاعتبارات تتعلق بقلة الثقة والدراية بحجم المخاطرة واحتمالية وقوعه في أيدي المؤسسات الأمنية وهو ما تأكد فقط مع المبحوث رقم 03 بقوله: (ما نخليش خويا يوكلوه الذياب).

جدول رقم 27: يبين عمليات ترميز ثيمة التدرج في صعود سلم الأعمال الإجرامية يؤسس لتقبل قيم الجماعة الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– المتابعة والمواجهة الاجتماعية –زيادة حدة الانحرافات تدريجيا لجس النبض– نفس النتائج.	– ارتكاب جرائم بسيطة– مخافة القيم والمعايير–عدم تقبل – رفض– استهجان– زيادة الانحرافات– العضوية كرد فعل.	– جرائم بسيطة تؤدي إلى الرفض المجتمعي – زيادة في الايقاع تؤدي إلى العضوية	التدرج في صعود سلم الأعمال الإجرامية يؤسس لتقبل قيم الجماعة الإجرامية المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات كل المشاركين عن وجود رصيد بسيط جدا من الجرائم والانحرافات السلوكية الفردية قبل انضمامهم الفعلي للجماعات الإجرامية، ففي بداية الممارسة الانحرافية يجدون أنفسهم تحت طائلة المتابعة، ثم المواجهة الاجتماعية مع بقية أفراد المجتمع، حيث تظهر المتابعة من خلال جميع أساليب عدم التقبل التي يأسس لها في المعايير والقيم السائدة في هذا الأخير، فيوضعون جراء ذلك في خانة المغضوب عليهم مجتمعيا، كعقاب قاسي يبين رفض القيم الشاذة من قبل الأغلبية، مع تجاهل إمكانية التصالح والتجاوز عن الأخطاء، ثم يأتي رد الفعل أو المواجهة، من خلال زيادة حدة التجاوزات السابقة الذكر تدريجيا لجس النبض وفي حالة الوصول إلى نفس النتيجة، تكون المحطة الأخيرة منها تبني قيم ومعايير الجماعة الإجرامية وممارستها في غالبية الأوقات بعلنية.

تجدر الإشارة في ذات السياق أن الخط الانحرافي في مسيرة المشاركين أضاف في جزء منه حيثات تروي تفضيلات وقناعات شخصية في التشبع بقيم ومعايير الجماعة الإجرامية، دون وجود أي ضغوطات مجتمعية وما التدرج الذي أتينا عليه في التحليل المدون أعلاه إلا بديهية في المعادلة الإجرامية وهو ما يؤكده الحالة رقم 01 بقوله (من غير المنطقي ان ينساق الفرد مباشرة وراء الجماعة الإجرامية دون الخبرة الكافية)

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة في جزئها الأول ما يؤكده الحالة رقم 08 بقوله (الناس مدايرين الكوراث وواحد ماهدر عليهم وصلت عندي تهلكت، قلت خلي نهلك الحالة ونوليلهم كلوشار صح ودخلت مع الجماعة) .

جدول رقم 28: يمثل عمليات ترميز ثيمة في سياق التأثر بالرجلة* كقيم نموذجية تميز بعض العناصر القيادية في الجماعات الإجرامية المدروسة

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– المخالطة السطحية– الشائعات– ازدواجية القيم– ربط القيم بأنشطة الجماعات الإجرامية– فعل الخير لشراء السلم الاجتماعي– قوة الشخصية – الانضمام إلى الجماعة الإجرامية رجلة	– القيادة– مهارات قتالية– التبرع– حماية اعضاء الجماعة ودعمهم اقتصاديا– البطولة– الذكاء – عدم اظهار الضعف– الخطورة الإجرامية	– قوة الشخصية تساعد في نمذجة العناصر القيادية في الجماعة الإجرامية. – الرجلة هدف قيمي انحرافي يرتبط بالجماعة الإجرامية	في سياق التأثر بالرجلة كقيم نموذجية تميز بعض العناصر القيادية في الجماعات الإجرامية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

أظهرت الرموز والمقولات التحليلية لاستجابات كل المشاركين، أن هناك أبعاد أخرى للتأثر والإعجاب بأعضاء الجماعات الإجرامية وخاصة بعض العناصر القيادية؛ حيث يتاح ذلك في سياقات مختلفة من التفاعلات والروابط الاجتماعية، عبر مجموعة من المواقف من بينها المخالطة السطحية أو الاعتقاد بصحة الشائعات التي قد تكون في بعض الأحيان إيجابية أو من خلال ما يؤسس لما سبق ذكره في البرامج والحصص التلفزيونية، فمن هذه المنطلقات تظهر بعض النماذج التي تحتل في الغالب مراتب وأدوار قيادية للعامة، بتعريفات قد تحمل صورا تجسد قيما أخلاقية، أوردها المبحوثون في مجملها تحت مسمى (الرجلة) وتتمثل حسبهم في:

– الحضور القوي في مختلف المواقف والمناسبات الاجتماعية.

– الخطورة الإجرامية.

– عدم التراجع بعد اتخاذ القرارات المصيرية.

– التبرع للمؤسسات الدينية، الجمعيات الخيرية أو التكفل بمصاريف عمليات بعض الفقراء الجراحية.

– امتلاك مهارات احترافية وقدرات قتالية.

– استقلالية مادية قد تصل إلى حد الرفاهية من عائدات أنشطة الجماعة الإجرامية.

– تقديم الدعم والمعونات المادية لعائلات المقبوض عليهم من أفراد جماعتهم الإجرامية.

– ظهور هذه النماذج كشخصيات خيرة في الأعمال التلفزيونية.

* - مفهوم متداول في سياق الثقافة الفرعية المدروسة يقصد به مجموعة من القيم المتناقضة (مقبولة وغير مقبولة مجتمعيا)

- عدم إظهار الضعف عند الأزمات ومواجهتها ببطولية.
- الذكاء والمخاطرة العالية في كل ما يخص جماعتهم الإجرامية.

فعلى الرغم من وجود بعض التناقض في الصور السابقة الذكر، حيث جاءت في منتصف الموقع بين اثنتان من القيم الكبرى الخير والشر، إلا أنها ترى من قبلهم بصورة نموذجية تثير الإعجاب والحماس، فيتمنون عيش الدور ويتم ربطها في الغالب بأنشطة ومداخيل الجماعة الإجرامية ويعتقدون بأنه يمكن تحقيق ذلك بمجرد الانضمام إلى إحداها عمليا.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة ما يؤكده الحالة رقم 03 بقوله (زعيم ورجلة تاع صح، يدير العمليات لزواولة ويحن عليهم ويعاون حتى الجمعيات الخيرية) والحالة رقم 06 بقوله (مدابزي شي كبير عشرين ما يضربوهش) وكذلك المبحوث رقم 08 بقوله (يقول كلمة مايرجعش فيها، مايدير حساب حتى لواحد وتخيل انت يصرف على ثلاثة عائلات تاع زواوالة من جماعتو دخلو الحبس).

تجدر الاشارة إلى أنه يمكن وصف الصور التي تجسد قيم الخير لدى بعض النماذج القيادية في الجماعات الإجرامية بضريبة الصلح التي يتم تسديدها لتلميع الصورة الاجتماعية، كما أن التأثر بالكاريزما وقوة الشخصية أمر منطقي في دائرة العلاقات الاجتماعية.

2-2-3- معايير الجماعات الإجرامية:

جدول رقم 29: يبين عمليات ترميز ثيمة شروط انضمام تعاقدية تفرضها ظروف الجماعة الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
-**الأعضاء الدائمين:** - الاضافة تحسم خيارات العضوية- زيادة المنفعة الاقتصادية- تغطية اكبر- زبائن اكثر- حماية الأعضاء الدائمين	تغيير المناصب- اقحام وجوه غير معروفة- استغلال الملكات الجسدية والعقلية- تعويض انسحاب عضو دائم.	- استغلال الأعضاء الدائمين للأعضاء الجدد من اجل المصالح الشخصية	شروط انضمام تعاقدية تفرضها ظروف الجماعة الإجرامية المدروسة
- **الأعضاء المؤقتين:** - تحصيل الخبرة- العضوية الدائمة- تحقيق المكانة، المتعة، الحماية، الرجلة- المنفعة المادية	- العمل في الواجهة الامامية- تقديم اضافة اقتصادية- اليقظة وروح المسؤولية- ان لا يكون محط مراقبة.	- رضا الأعضاء الجدد بالاستغلال غير المعلن من اجل المنفعة الشخصية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات بعض المشاركين من خلال إجراءات المعالجة التحليلية عن بعض الخصائص الجوهرية، التي تمنح على أساسها العضوية المؤقتة بداية المسار الانحرافي في الجماعات الإجرامية المدروسة، مع عدم وجود ضمانات تؤكد الاستمرارية، حيث أن هذه الجماعات وتحت مجموعة من الظروف تفرض معاييرها الخاصة بوضع الوافدين الجدد دون استثناء تحت التربص، لتحدد إذا ما كان يقدمونه إضافة حقيقية للمجموعة ومن بين هذه الظروف:

- تعويض انسحاب عضو دائم أو تعرضه لعقوبة سالبة للحرية.
- إقحام عناصر غير معروفة في الميدان كورقة رابحة عند تشديد المراقبة الأمنية.
- تفرض الانشطة تغير الأعضاء من حين إلى أخر كنشاط التهريب وبالتحديد منصب الكشاف.
- استغلال الجماعة الإجرامية للحاجة المادية ومظاهر القوة الجسدية ونوعية الملكات العقلية.

فيما تتمثل المعايير التي تجعلها تدرجهم في القوائم الاولية مع التأكيد على عدم ضرورة توفرها كلها :

- أن لا يكون الوافد الجديد قيد بحث أو مراقبة من الجهات الأمنية.
- تفرض بعض الجماعات أن لا يكون مثيرا للانتباه وغير معروف في الأوساط الإجرامية.
- أن يقدم اضافة اقتصادية كأن يمتلك وسيلة نقل أو تكون له مساهمات مادية.
- أن يثبت شجاعته بتكليفه بمهام تجعله في الواجهة الأمامية.
- التحلي باليقظة وروح المسؤولية.
- امتلاك بعض المؤهلات الجسدية.

في محاولة استكمال العملية التحليلية تتضح موازنة منطقية تدل على وجود علاقة تعاقدية؛ حيث يتحرى الطرف الأقوى وهو الجماعة الإجرامية تحصيل اضافات ومنافع حقيقية، من بينها أن تزيد من رأس مالها وأن توسع منطقة نشاطها وتجمع حولها عدد أكبر من الزبائن وبالتالي تزيد من منافعها الاقتصادية، فضلا عن حماية أعضائها الدائمين من المخاطر والتهديدات الأمنية، كما يقدم الطرف الأضعف من العلاقة وهو الأعضاء الجدد بعض التنازلات لنيل الرضا فيقنعون بالاستغلال غير المعلن وصيغة التواجد المؤقت لمأرب وأهداف خفية، تتمثل أساسا في تحصيل الخبرة وربما العضوية الدائمة وكذلك لتحقيق القيم الاجتماعية التي أتى الباحث على ذكرها في الثيمة السابقة، فضلا عن الحوافز والمبالغ المالية.

من المقولات المتعلقة بهذه الجزئية من الثيمة المبينة أعلاه ما ذهب اليه المبحوث رقم 08 واصفا أسباب منح العضوية في جماعته الإجرامية بقوله: (الجماعة لا تهتم بجلب اعضاء جدد بصفة

دائمة فيما يتم استغلال البعض بصفة مؤقته حسب الحاجة وخاصة من يعانون من ضائقة مالية) والمبحوث رقم 01 بقوله ان يرضى باستخدامه في الواجهة الامامية (يكون على قد حالو باه نخدموا بيه).

فيما نشير إلى أن الثلاث مبحوثين المتبقين أفادت استجاباتهم بإغلاق أبواب العضوية، حيث ثبت سطحية أحدهم في الخوض في الأمور التنظيمة لجماعته الإجرامية، فيما يعود الأمر مع الاثنين المتبقيين إلى خصوصية وطبيعة النشاط الذي لا يوفر أماكن إضافية (التهريب).

تجدر الإشارة أيضا إلى إضافة هذه الجزئية الاستنتاجية بالقول أن مجهر التحليل مكن الباحث من رصد واقع أخر للعلاقة التي تجمع بين اعضاء الجماعات الإجرامية من زاوية ثانية وهي على خلاف ما تبدو عليه، فالمعيار الثابت الذي تحتكم إليه هو الفردانية والمصلحة الشخصية.

جدول رقم 30: يبين عمليات ترميز ثيمة معايير خاصة لنيل شارة القيادة في الجماعة الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
–جماعات اجرامية تتقارب فيها مدة العضوية–– مرونة في الادوار القيادية– المقرر بدل القائد– الفصل بين العمليات– التقبل – المساوة– الالتزام– التمسك بالعضوية	افضلية المساهمة مادية– مخططات عقلانية– ذكاء وفطنة– منصب غير دائم	– معايير صفة القائد او المقرر المؤقت. – صفة القائد او المقرر هدف للجميع – تنظيم متذبذب	معايير خاصة لنيل شارة القيادة في الجماعة الإجرامية المدرسة
– فوارق زمنية في مدة العضوية– القيادة منصب دائم– الاستفادة من علاقات القائد– احتكار القرار– توزيع الادوار– مباركة الاغلبية– التنظيم والتوازن	– الخبرة في المجال– اقدمية العضوية– سجل سوابق قضائية– العنف والجراءة والمقدرة على الاحتيال– الذكاء – سرعة التخطيط والتنفيذ– الاكثر في المساهمة المادية	– معايير القائد الدائم. – المستوى الاكثر تنظيما للجماعات الإجرامية المدروسة	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

أشارت استجابات بعض المشاركين إلى وجود مرونة في تحديد الأدوار القيادية بالجماعة الإجرامية بعيدا عن المثالية، فهي لا تتميز بالاستمرارية، حيث تتيح بعض الجماعات التناوب في هذه

الخاصية ويتحول فيها المفهوم من القائد إلى المقرر أثناء العملية، إذا ما توفرت مجموعة اعتبارات يراها الباحث من زاوية تحليلية بأنها موقفيه، لارتباطها بحيثيات تخص ظروف وملابسات الفصل بين الأنشطة بصورة استثنائية، فبناء على ما يقدمه أحد الأعضاء الدائمين في الجماعات التي يغلب على أفرادها الاحترام المتبادل مع التقارب في مدة العضوية، من زيادة واضحة على مستوى مساهمته المادية؛ في ظل تميزه بملكات عقلية وفكرية تمكنه من وضع مخططات إدارة منطقية، تضمن لهم تعزيز فرص النجاة من الدوريات الأمنية، تمنح له بطاقة المقرر بصفة غير دائمة وهو ما يستفيد منه بقية الأعضاء، فالقائد أو المقرر في العملية يعود ليكون عضوا عاديا في باقي مسيرة الجماعة الإجرامية، ليترك الفرصة لعضو أخر، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من مستويات التقبل ويضمن المساوة بين الأعضاء وبالتالي التمسك والاستمرارية وربما يزيد من فعالية الأداء والالتزام لنيل الرتبة بصفة دورية وبهذا يسهل القول أن هذا النوع من الجماعات الإجرامية يستمر تواجدها في الميدان بصفة عبثية، كما أنها لا تتمتع بأي بخصائص تنظيمية.

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة من زاوية التناوب في قيادة الجماعة الإجرامية ما يؤكده المبحوث رقم 07 بقوله (عادة ما تنسب القيادة حسب قيمة المساهمة المادية، فيما توزع بقية الادوار على حسب وضعية بقية الأعضاء) والمبحوث رقم 06 بتصريحه (لا وجود لقائد فعلي دائم، فهناك تناوب في هذا الدور على حسب أفضلية المساهمة المادية، فجميع الأعضاء الدائمين متساوون)

فيما كشفت استجابات بقية المشاركين على وجود معايير تفرض ثبات القيادة الدائمة في جماعتهم الإجرامية، بناء على توفر مجموعة من الشروط يراها أصحابها موضوعية وعادة ما يتعلق ذلك بالجماعات التي تتميز بالاختلاف والتفاوت الواضح في مدة العضوية، حيث تترك القيادة فيها للعضو الذي يستوفي ما يلي:

- الأكثر خبرة وممارسة في مجال التعامل مع الجماعات الإجرامية.
- أقدمية العضوية في الجماعة الإجرامية.
- مسبوق قضائيا.
- العنف والجرأة والتحلي بالقدرة على الاحتيال والمراوغة.
- عدم الانقياد للقيم والمعايير الاجتماعية.
- أفضلية المساهمات المادية.
- تقدير المخاطر المقترن بسرعة التخطيط والتنفيذ.

بتوفر هذه المعايير تتاح إمكانية احتكار القيادة لدى فرد واحد، بمباركة أغلبية أفراد جماعته الإجرامية، كما يحظى بالتأييد والدعم من قبلهم ليمثل فيها مرجعية صنع القرار الأساسية وبهذا يكون مسؤولا عن توزيع الأدوار وبقية الشؤون التنظيمية، فيما يستفيد بقية الأعضاء من خبراته ومجموعة علاقاته الإجرامية لتحقيق موارد إضافية، الأمر الذي يخلق لديهم نوع من التوازن والأريحية.

جدير بالذكر أن هذا النمط من القيادة يعبر على الشكل الأكثر تنظيما للجماعات الإجرامية على مستوى المجتمع المحلي دون التعريج على أي مقارنة بينها وبين الجماعات الإجرامية الغربية ودون أي اسقاط للخصائص التنظيمة المتعلقة بالنصوص القانونية.

من المقولات المتعلقة بهذا البعد من الثيمة موضوع التحليل ما أكده المبحوث رقم 08 بقوله: (قيادة الجماعة تعود للعنصر الاخطر وهو من المسبوق قضائيا في 04 جرائم، على اعتبار أنه الأسبق والأجرأ والأكثر كفاءة وتتوزع بقية الأدوار بين اعضاء الجماعة) وما يذهب إليه ايضا المبحوث رقم 11 في تصريحه (تتدرج المناصب داخل الجماعة مع وجود نوعين من القادة العنيف الذي يخشاه الجميع والذكي المتلاعب صاحب المساهمة المادية الأكثر في العادة)

جدول رقم 31: يبيم عمليات ترميز ثيمة معايير المحلية وعدم وجود لغة خاصة او شعارات ايديولوجية في الجماعات الإجرامية المدروسة.

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– جميع الأعضاء من نفس الولاية– اساليب العمل شبه تقليدية– استعمال مصطلحات الشارع– الشهرة المحلية– خفية عن الجهات الأمنية– لا ترقى الجماعات المدروسة إلى مستوى العالمية	– لا تتجاوز الحدود الوطنية– لا وجود للغة خاصة– غياب الشعارات واللوغوهات– عدم وجود أهداف جماعية مستقبلية	– معيار المحلية ثابت لدى الجماعات الإجرامية المدروسة. – اختلاف واضح عن الجماعات الإجرامية الغربية – لا تتطابق المفهوم القانوني (الجماعات المنظمة)	معايير المحلية وعدم وجود لغة خاصة او شعارات ايديولوجية في الجماعات الإجرامية المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

دلت استجابات كل المشاركين على تشبع تام يفضي إلى الكشف عن بعض المعايير الثابتة التي تشترك فيها الجماعات الإجرامية محل الدراسة، حيث أن جميع اعضائها من المجتمع المحلي وليس من بينهم أجانب، فضلا على أن مختلف الأنشطة التي تمارسها تتم في حدودنا الوطنية،

بأساليب شبه تقليدية وبهذا يسقط عنها الوصف القانوني الجماعة الإجرامية المنظمة أو العبر وطنية، كما تبين أيضا أن هذه الجماعات لم تطور لغة خاصة أو تتبنى رموزا تشفيريه، ماعدا بعض المصطلحات ذات الاستعمال الواسع، التي وقف عليها الباحث من خلال المقابلات وتتعلق أساسا بلغة الشارع ولكنها غير رسمية ومن بينها: (نفلق سوق، نبرتف، نبرول، برنتي، الكرطون، الامانة، نقيد، خبريتش، موطار، نسترزق)، أيضا هي لا تتبنى أي شعارات أو لوقوهات ولا تتبع أي ايدولوجية فكرية، فليست لديها أي أطماع لتحقيق شهرة يبلغون من خلالها مصاف الجماعات العالمية، فضلا عن عدم وجود أهداف جماعية مستقبلية.

من المقولات المتعلقة بهذه الثيمة ما يؤكده المبحوث رقم 15 بقوله (كنا كامل نعرفوا بعضانا واصلا جماعة تاع زواوالة، نخدموا غير في الكارتيات، خصها كان الاجانب باه نروحو باربات) والمبحوث رقم بقوله 13 (ماناش البراتفا الروسية باه تكون عندنا لغة خاصة ولا ايديولوجية رانا نسترزقو برك) والمبحوث رقم 03 بقوله (من الاول باينة بلي الجماعة راح تتفرق)

تأسيسا على ما تقدم تجدر الإشارة أن لهذه الجماعات معايير متناقضة، فبقدر ما تسعى إلى تحقيق نوع من الشهرة والتوسع في المجتمع المحلي، تتوخى الحذر وتتفادى الصدامات وتخشى أن تكون تحت مجهر المؤسسات الأمنية وبهذا تخلق معيار أخر وهو السرية غير المنطقية.

ومن الحقائق الاستنتاجية المتعلقة بهذا المحور:

– اختلاف طفيف يشوب المستوى التعليمي لدى أعضاء الإجرامية: (مشاركان مستوى متوسط، مشاركان جامعيان، بقية المشاركون مستوى نهائي) ما يدل على تغييب بعض جوانب التعليم كعنصر ثقافي في تشكيل الجماعة الإجرامية.

– عدم وجود أي رابط أو إشارات إلى التدين كموضوع للنقاش يثبت سببيته في الانضمام إلى الجماعة الإجرامية.

3- تفريغ، ترميز وتحليل مواضيع محور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة

3-1- التفريغ:

الحالة رقم 01:

عن الحالة الاقتصادية الفردية للحالة يؤكد أنه كان عامل يومي، مع تصريحه بأن أجرته لم تكن تكفيه لتوفير متطلباته اليومية التي يراها البعض غير ضرورية، في ظل غلاء أسعارها ويقصد التدخين، أكواب القهوة، اقتناء قارورة الماء، بالإضافة إلى المواد ذات التأثير النفسي، على اعتبار أنه مدمن، حيث زادت اسعار هذه الأخيرة بحوالي 3 أضعاف، ليدخل بعدها في مرحلة بطالة يرافقها عن عدم وجود دخل أسري ثابت في ظل بطالة الأم، كما أن استمرارية استقرار الأسرة المادي كان مرتبط بمساهمات الإخوة بما أن الوضعية مزرية، فالفقر دافع جد مهم للانضمام إلى الجماعة الإجرامية حسبه وذلك من أجل تحقيق عائدات مادية تكفي متطلباته اليومية فقط (تطيح 300 ولا 400 ماشو كيما 100 الف تدمر عليها وماتزيكش)، كما يضيف الحالة أنه كان يخطط للتوفير من أجل تحقيق الاستقلالية المادية عبر شراءه سيارة خاصة كالبقية او امتلاك مبالغ مالية إضافية، تضمن عدم وقوعه في المديونية، لا لإعانة العائلة من عائدات هذا النشاط، (يما توكل من عندي غير الحلال) وعن مصادر تمويل الجماعة يؤكد المبحوث على أن ذلك يعتمد على مساهمات الأعضاء (كووتيزاسيون كل واحد من وين يجيب وهكا تكون شركة والي يحط اكثر هو المعلم) وفي بعض الحالات يتم تدين مواد الترويج نظرا للثقة التي تربطهم بالموزع.

الحالة رقم 02:

بخصوص وضعيته الاقتصادية الفردية أشار المبحوث سابقا إلى أنه موظف، مع العلم أن راتبه الشهري بالكاد يكفي في ظل كرائه لمسكن خاص، كما صرح بعدم وجود إعانة مادية من قبل بقية أفراد الأسرة، على الرغم من أنهم من فئة متوسطي الدخل ويمكنهم دعمه ولو بالقليل، كما أنه لا يصف نفسه بالفقير مع تأكيده على أن انضمامه من البداية كان لتحقيق عائدات مادية بغض النظر على عدم وجود هدف واضح لما سيفعله بها وفي اجابته عن السؤال المتعلق بتوقع تحقيق استقلالية مادية من خلال عائدات أنشطة الجماعة الإجرامية يقول أن ذلك ممكن على المدى الطويل مع توسيع أنشطة الجماعة ولكن فرص ذلك قليلة في ظل انتشار مثل هذه الجماعات في نفس الحيز المكاني.

يضيف الحالة أنه ونظرا لضعف قدرته الشرائية لتقاضيه مبلغ شهري لا يتجاوز 30 الف دينار جزائري، مع عدم وجود مصدر أخر للدخل مقابل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية يوم بعد أخر(شهريتي ماتفوتش ثلاث ملاين، ماتزينيش حتى نعمر راسي، على بيها درت قالبي مع الجماعة)، فإن ذلك جعله يتمسك بعضويته في هذه الجماعة وإن كان الهدف في البداية مغايرا لذلك، فيما يشير أيضا إلى أن الجماعة تعتمد على مصادر تمويل معلومة من خلال مساهمات الأعضاء، كما أنهم يواجهون أحيانا بعض المشاكل بهذا الخصوص لعدم اعتماد ثقافة التوفير.

الحالة رقم 03:

من الناحية الاقتصادية الفردية الحالة كان عاطلا عن العمل لمدة زمنية طويلة، فهو مشطوب من الجيش الشعبي الوطني، بسبب تحقيق سلبي يتعلق بالأصول (الخال)، فيما تحصل على وظيفة بعد عناء طويل، كما أن حالة أسرته المادية فوق المتوسط (الحمد لله ما ناش عايشين لاكلاص مي خير من غالبية الناس، فلسنا فقراء) وفي ربط الانضمام إلى الجماعة الإجرامية بتحقيق عائدات مادية يقول المبحوث متأكدا: انضممت لحماية أخي كي لا يتم القبض عليه فقط وفي نفس السياق من المؤكد أنني كنت استفيد من مبالغ اخصصها للمصاريف اليومية بما فيها الممنوعات ؛ فأنا بطال وإن كنت مبذرا جدا، فلم يكن هدفي يوما التوفير ولو أردت من المؤكد أنني كنت لأمتلك سيارة فارهة (مانبنيش حياتي على الحرام) والدليل أن ذلك تحقق لأحد أعضاء الجماعة.

على مستوى الحالة الاقتصادية الجماعية يعلق المشارك على علاقة غلاء الأسعار وتقلب الدخول بانضمامه إلى الجماعة الإجرامية بقوله أن هناك مواد لم يكن يعرف سعرها إلى غاية توقف العمل مع الجماعة (وليت موظف)؛ فقد كان يشتري اللوازم الخاصة به دون السؤال عن السعر وعلى العموم فإن المبحوث يشير إلى أن غالبية أفراد الجماعة الإجرامية هدفهم تحقيق عائدات مادية، فيما يبقى مصدر تمويل الجماعة رأس المال الذي تنطلق به العملية الأولى، فقد تصل الارباح إلى 400% وهكذا يتطور العمل.

الحالة رقم 04:

عن الحالة الاقتصادية الفردية يؤكد المبحوث أنه قد سبق له العمل في وظائف بسيطة، إلا أنه في غالبية الأوقات كان بلا عمل، الأمر الذي جعله يعجز عن توفير متطلبات استهلاك الممنوعات، ليقع إثر ذلك في مديونة خانقة سواء للأصدقاء أو المروجين، على الرغم من أن المستوى الاقتصادي للعائلة لا بأس به، لتأتي فكرة العضوية في إحدى الجماعات الإجرامية المدروسة، كحل يسدد من

خلاله الديون وقد تسنى له ذلك بالفعل، فيما تمسك بالأنشطة الممارسة داخل النسق السابق ذكره من أجل تحقيق استقلالية مادية، حيث أصبح بعدم مدة زمنية يفكر في التوفير من أجل شراء سيارة أو سكن خاص وغيرها...

أما عن الوضعية الاقتصادية العامة يؤكد الحالة أن الأسعار المرتفعة جعلته وبعض أصدقائه يعانون من أزمات اقتصادية متتالية، يقول أنه كما ذكر مسبقا قد بحث عن فرص عمل مشروعة إلا أن المدة قد طالت ونظرا لمعايشته وضعيات عجز لأنداده أصحاب الدخل المحدود تراجع عن الفكرة، مفضلا الطريق المختصرة، فمن خلال عضويته تسنى له أن يحقق أضعاف ما كان يصبوا اليه عندما كان في حالة بطالة، يضيف الحالة أنه مع زيادة مصاريفه الشخصية فإن متوسط الدخل لذي يمنح للموظف العادي لا يكفيه حتى لمتطلبات التدخين وتعبئة الرصيد والجلوس في المقهى وبعض الممنوعات.

الحالة رقم 05:

عن الحالة الاقتصادية الفردية يشير المبحوث إلى أن البطالة جعلته يمر بأزمات اقتصادية وقد سعى لتجاوزها بطرق مشروعة، لكنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه من خلالها، زد على ذلك أن لديه بعض الالتزامات الأسرية، الأمر الذي عقد الوضعية، بغض النظر على أن أسرته في الحقيقة لا تحتاجه كثيرا، يضيف الحالة أيضا أنه مدمن مخدرات في ظل غلاء المواد المستهلكة، هكذا تجمعت بعض الظروف التي أدت به إلى الانضمام إلى إحدى الجماعات الإجرامية المدروسة، بهدف تجاوز المأساة الاقتصادية وكذلك بهدف توفير المتطلبات المادية لشراء الممنوعات، كما أكد الحالة أنه كان يتوقع أن يحقق أرباحا مادية تكفيه للعيش بإستقلالية.

عن الحالة الاقتصادية العامة يؤكد الحالة على أن الغلاء الفاحش في أسعار المواد الضرورية والكمالية بالمقارنة مع دخله الشخصي وقتها عزز احتمالية العضوية، فضلا على أن المشاهد المتكررة في الحياة اليومية لمعاناة ذوي الدخل المحدود جعله يكره الوظيفية ويعتنق فكرة الترويج التي تحقق في أرباح مضاعفة في فترة قصيرة، فمتطلباته أكثر من أن تتحملها أجرة شهرية.

الحالة رقم 06:

عن وضعيته الاقتصادية الخاصة؛ فالمبحوث كان عاطلا عن العمل لمدة طويلة تجاوزت 12 سنة مع انه بحث عن حلول ترقيعيه في تلك الفترة فقد عمل اسكافيا، ثم استفاد بعد ذلك من تكوين مساعد ممرض، مع العلم أن أسرته طالما كانت تحت الفقر على الرغم من تصريحه بانهم حاليا لا

يحتاجونه ماديا، كما أنه ليس بحاجة لهم وبهذا الصدد يقول (الفقر يخليك تدير كلش سيرتو كي تشوف نتاجك بخير عليهم) ويجزم المبحوث أن الانضمام جاء قطعا لتحقيق عائدات مادية تحفظ ماء الوجه وتحقق العيش الكريم، بعيدا عن الديون وبالتالي الوصول إلى المستوى الاقتصادي الذي يعيشه الأخرون (نتاجي لباس عليهم وانا كنت حاصل في الديون بسبة الصاروخ، قلت نخدم الكحلة نخلص ديوني وندير الدراهم) وفي إجابته عن السؤال المتعلق بتوقع تحقق الاستقلالية المادية من خلال عوائد نشاط الجماعة الإجرامية يقول(تدير مي تخلصها غالية تتمتع مي تدور عليك الدنيا وكي لحقت لهذا العمر نقلك ما يدوم غير الصح).

عن الظروف الاقتصادية العامة المؤدية إلى انضمام الحالة إلى الجماعة الإجرامية يؤكد أن 8 الأف دينار جزائري لم تكن كافية لتلبية الحاجيات(الفطور والغداء والعشاء برا وزيدها القهوة والدخان والدوش ومن ذاك القش) على اعتبار أنه يعيش في دكان ويقول من المؤكد أن أي شخص في مكاني سيبحث عن بديل، لهذا اختار الحل الأسهل وهو ترويج الممنوعات رفقة الأصدقاء، مع العمل كإسكافي وعن تموين الجماعة فإنه يعتمد على رأس مال بسيط بالمقارنة مع جماعات أخرى وهي عبارة عن مساهمة جماعية.

الحالة رقم 07:

الحالة يعيش ظروف اقتصادية صعبة على عاطل عن العمل تماما ولم يسبق له العمل على الاطلاق، أما عن الحالة الاقتصادية للأسرة فهي في حكم الأسر الفقيرة، فالأب متقاعد وبقية إخوته موظفون، حيث يعينونه على إعالة الأسرة على اعتبار أن راتبه غير كاف، كما أنهم يقدمون مبالغ مالية للحالة للاعتبارات السابقة الذكر ولم يستمر ذلك عند علمهم بعضويته في الجماعة الإجرامية ويؤكد الحالة أن السبب الرئيسي لانضمامه اليها هو العمل على جمع مبالغ مالية لتسديد الديون المتراكمة عن الاستهلاك في فترات سابقة لا غير(التبزاق هو الي ورطني ماكنتش فايق لعمري، الناس كل تسالني لدرجة عدت نتخبى، دخلت نخدم معاهم باه نقص على روحي شوي تورطت اكثر)، فهو لا يسعى إلى تحقيق الاستقلالية من عائدات ممارسة هذا النشاط ولا يرى أن ذلك مناسب له ولا لعائلته (الحرام ما يخرجش علينا).

يصر الحالة على سببية الجانب الاقتصادي في انضمامه إلى الجماعة الإجرامية ويؤكد أنه لم يستطع تلبية حاجياته اليومية في وقت ما، في ظل الغلاء الفاحش، فميزانية التدخين تتجاوز المليون سنتيم شهريا، دون بقية اللوازم الأخرى، يضيف الحالة (مع العلم كنت نديرهم كل نزطل ونداوي

ونشرب غير باه نقدر نتأقلم)، أما عن مصدر تمويل الجماعة فهو لا يعير اهتمام لذلك وأن ما يهمه السلعة التي تأتي جاهزة من طرف الأعضاء.

الحالة رقم 08:

من الناحية الاقتصادية الفردية، المبحوث كان يدرس وبالتالي فهو في حكم العاطلين عن العمل، كما مرت أسرته بظروف اقتصادية جد سيئة، فالأم تقريبا هي المعيل الوحيد للأسرة، بأجرة شهرية لا تتجاوز 10 الاف دينار جزائري شهريا، مع تذبذب في تحصيل النفقة من الأب، يصرح المبحوث أن هذا ما دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة وذلك لتحصيل عائدات مادية لتغطية مصاريفه اليومية، من أجل اعفاء الأم من التزاماتها تجاهه (دخلت مع الجماعة باه نزيدش على يما، نلم دراهم باه نصرف على روحي ومن ذاك نمد لخاوتي بالتخبية) وتغطية بعض مصاريف إخوته سرا، فيما كان يتوقع أن العمل في جماعة إجرامية يحقق الاستقلالية بشراء سكن وسيارة خاصة مع مرور الزمن، فهامش الربح مرتفع لكنه يقسم بين الأعضاء بطريقة غير عادلة.

على مستوى الوضعية الاقتصادية العامة يثبت المبحوث تأثره بمدى تأثره بارتفاع الأسعار (من قبل امورنا مقودة وزيدها الغلاء، لوكان نقعد هكاك نموت خير)، فمصاريف المبحوث التي تتجاوز مداخيل الأسرة دافع قوي أيضا، فضلا على عدم وجود دخل ثابت، الأمر الذي زاد الوضعية تعقيدا وعن تمويل الجماعة يشير إلى أنه العضو الأقل سنا ويكتفي بترويج جزء من الممنوعات ينال على إثره مقابل مادي محدد على حسب الكمية وأنه لا يلقي بالا لمصادر التمويل.

الحالة رقم 09:

من الناحية الاقتصادية الفردية، شغل المبحوث وظائف مختلفة في القطاع الخاص، مع مروره بفترات بطالة موسمية من حين إلى أخر، فيما كانت وضعيته أسرته الاقتصادية في فترة ما مريحة جدا؛ على اعتبار أن الأم كانت تتقاضى منحة الأب المجاهد، ثم تأزمت الأمور بعد وفاتها خاصة وأن المبحوث قد تزوج وأنجب طفلين وزادت نفقات العائلة، فضلا عن تعرضه للنصب والاحتيال، الأمر الذي نتج عنه بيع السكن العائلي لتسديد الديون وكراء أخر، يقول الحالة في هذه المرحلة (كنت غير نكونسومي ونضرب المرا، خاطر كنت عايش مليح ومباعد ماعدتشش لاحق حتى على كرشي)، فما حدث كان غير متوقع تماما، حيث أصبح تحت خط الفقر تماما، مع إشارته إلى أنه لم يتعود على ذلك، نظرا لاعتياده على اسلوب حياة معين وهكذا زادت أنشطته رفقة أعضاء الجماعة، رغم كونه عضوا فيها من قبل، فقد تغيرت الأهداف وأصبح الحالة يبحث عن التعويض، بتحقيق أكبر قدر ممكن

من العائدات المادية، على خلاف الهدف السابق وهو عيش اللحظة على حد تعبيره، فيما يقول أنه يدرك تماما أنه مهما بلغت إراداته من هذا النشاط فلن يكون راض ودائما هل من مزيد.

عن الحالة الاقتصادية العامة يقول المبحوث أنه عايش مرحلتين، فنمط حياته القديم بما يتميز به من رفاهية صاحبه تقاضي العائلة لراتب شهري لابأس به ودخل شخصي مرتفع من مصدرين الأول ممارسة العمل في القطاع الخاص والثاني تحقيق إرادات من الترويج، مقابل استقرار الأسعار وانخفاض سعر المواد الاستهلاكية، حيث كان الهدف تحقيق رفاهية أكثر، في مرحلة ثانية تأزمت أوضاعه الاقتصادية على كافة الأصعدة مع زيادة التكاليف وارتفاع الأسعار وبالتالي أصبح الحالة عاجزا عن تلبية متطلباته الشخصية من تدخين وأمور اخرى وكذا متطلبات عائلته اليومية وهكذا زاد تمسكه بالجماعة الإجرامية وزادت أنشطته برفقتهم، فيما تبقى مصادر تمويل الجماعة متاحة دائما حيث يتولى عضوين منها مسؤولية جلب السلع.

الحالة رقم 10:

بخصوص الوضعية الاقتصادية الفردية لم يعمل الحالة قبل انضمامه إلى الجماعة الإجرامية التي تمتهن التهريب في القطاع العام أو الخاص، (دار شبعة من بكري من الي نضنا لباس علينا وجامي خدمنا عند الناس)، كما انه فشل في ادارة مشروعه الخاص، فيما توقف تماما عن ممارسة أي نشاط مشروع بعد العضوية، من زاوية أخرى المعيل الوحيد لأسرته منذ زواجه ولا يتلقى أي اعانة وعلى العموم، فالحالة الاقتصادية الأسرية جيدة ومن الواضح أن انضمامه إلى الجماعة السابقة الذكر جاء على خلفية رغبته في تحقيق دخل أفضل ويؤكد أن ما يتميز به نشاط الجماعة من مخاطرة من المتوقع أن يحقق الرفاهية المادية المطلقة، فالأمر ليس بلعبة على حد تعبيره، يضيف الحالة أيضا أنه انظم إلى الجماعة الإجرامية في وقت لم يعاني فيه الفقر أو الحاجة المادية الملحة (وقت الرخاء).

على مستوى الحالة الاقتصادية العامة يقول المبحوث أنه لم يتأثر بتقلبات الدخول أو ارتفاع المواد الاستهلاكية (نشري بلا ما نسقسي على السومة) لينظم اليها، إلا أنه عايش وضعيات جد حرجة يعيشها أصحاب الدخل المنخفض في ظل غلاء الأسعار ولا يريد أن يعيش نفس الموقف، فما يحققه من إيرادات مادية مرتفعة غير مشروعة لا يخضع لأجرة شهرية، فقد يعمل لمدة أسبوع ويرتاح مدة شهر أو أكثر، عوض أن ينتظر أجرة نهاية الشهر التي لا تكفي في ظل اعتياده أسلوب عيش معين على حد تعبيره ويبقى مصدر التمويل خاضعا لنوع المهمة فإذا اشتغلت الجماعة لصالحها فرأس المال يعود للأعضاء وفي حالة قيام أعضاء الجماعة بإيصال بضائع لجهات أخرى فلا حاجة لرأس المال.

الحالة رقم 11:

بخصوص الحالة الاقتصادية الفردية المبحوث عاطل عن العمل ولم يسبق له أن مارس أي نشاط أو مهنة، مع رفضه المطلق للعمل في القطاعين العام والخاص، فهو يرى أن ذلك انتقاص من قيمته، كما أنه لا يتحمل الأوامر وعن وضعية أسرته المادية فهي غير مستقرة تماما، كما أن أفرادها مبذرون، فضلا على أن كل فرد مسؤول عن نفسه، حتى في شراء المواد الغذائية، أما تحقيق العائدات المادية حسب المبحوث فهو الغرض الأساسي الذي شكلت لأجله جميع الجماعات الإجرامية ولكن هامش الربح أقل بكثير من المتوقع في ظل كثرة الأعضاء وقد تسنى للمبحوث فعلا تحقيق الاستقلالية المادية من خلال ما تمارسه جماعته من نشاط (عندي سكنة، سيارة وشوي مصروف المهم ما نحتاج حتى لواحد)

عن الوضعية الاقتصادية العامة يؤكد المبحوث أن غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، الضرورية وغير الضرورية، أمر جعله متمسكا بجماعته الإجرامية وإن كان ذلك تقليدا عائليا، فقد تعود على ايقاع حياة معين يتميز بكرة المصاريف لا يستطيع الموظف العادي تحملها (تكيافي ولوازمي وامور للسيارة يوميا يفوت 250ألف)، أما عن مصادر تمويل الجماعة فيشير المبحوث إلى أنها تأتي من مصادر مختلفة وفي غالبية الأحيان تأتي من مساهمات بعض الأعضاء.

الحالة رقم 12:

على المستوى الاقتصادي الفردي الحالة لم يسبق له أن زاول أي مهنة، كما أنه لم يمارس أي نشاط فهو عاطل عن العمل، أما وضعية أسرته المادية فهي جد مستقرة وبالتالي يستبعد الحالة أن الفقر أو الحاجة المادية الملحة هو ما دفعه إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، من زاوية أخرى لا ينكر الحالة أن ما يجنيه من عائدات أنشطة المجموعة أكثر بكثير من ما يتقاضاه الموظفين وأن انضمامه إليها جاء على خلفية تحقيق عائدات مادية تحقق له عيش الرفاهية والبذخ، كما أنه قد حقق الاستقلالية المادية عن باقي أفراد الأسرة وأنه لو كان موظفا عاديا لما تحقق له ذلك لعقود من الزمن، إلا أنه دفع الثمن اكثر من مرة (السجن).

عن الحالة الاقتصادي العامة وفي سياق الحديث عن علاقة انضمامه للجماعة الإجرامية بتقلبات الدخول وعدم ثبات القدرة الشرائية التي نعيشها مؤخرا يؤكد الحالة أنه فعلا من الصعب تحقيق الاكتفاء على الأفراد المدمنين وقدم امثلة تتعلق بارتفاع أسعار بعض المواد إلى 200%، الأمر الذي

جعل الانضمام إلى جماعة إجرامية خيار استراتيجي، في ظل عدم توفر البديل وعن مصادر تمويل الأنشطة، يشير المبحوث أنها لا تشكل عبئا على أعضاء الجماعة، ففي بعض الأحيان يتم جلبها ليسدد ثمنها لاحقا وفي غالبية الأوقات تمول الجماعة من قبل أعضائها.

الحالة رقم 13:

بخصوص الحالة الاقتصادية الفردية المبحوث لم يسبق له أن مارس أي مهنة أو نشاط يذكر، فيما عايش حالة مادية متوسطة في بدايته، ثم انتقل إلى مرحلة أخرى تميزت بالرفاهية، بعد اشتغال الإخوة في مجال التهريب وانتقالهم إلى العيش في عاصمة الولاية، بالعودة إلى وضعية أسرته المادية يقول المبحوث (من الي كنا لباس علينا مي بعد ما خدمنا تحسنت أمورنا ياسر)، فعائلته لم تكن فقيرة منذ القدم، يشير أيضا إلى أن أسلوب حياته يقتضي مصاريف زائدة عن تلك التي يحتاجها المواطن البسيط، كما أن انضمامه إلى الجماعة الإجرامية جاء لتحقيق ايرادات مادية لا يمكن تحقيقها بممارسة العمل العادي، في ظل قلة الخبرة وكان الأمر في البداية بهدف سد الاحتياجات، ليتطور فيما بعد إلى أن تحول إلى طمع أكبر رغبة في تحقيق الثراء، أما الاستقلالية المادية فإنها تتحقق مع مرور الزمن وفي وقت قياسي.

عن الحالة الاقتصادية العامة يؤكد أن ارتفاع القدرة الشرائية واقع اجتماعي مفروض يعقد حياة الأفراد بالنسبة للمبحوث، فيما يعتبر العمل مع جماعة إجرامية وتحقيق عائدات مالية مرتفعة في وقت قياسي أمر يسمح بتجاوز الأمر وإن كانت خلفية انضمامه إلى الجماعة في جزء كبير منها تعود إلى جزئيات اقتصادية بحت، فإنه كفرد لا يولي أهمية كبيرة للارتفاع في الأسعار ويسعى دوما إلى وضع مخططات تجعله لا يتأثر بذلك، نظرا لعدم ارتباطه بأجرة أو دخل محدود، أما عن مصادر تمويل الجماعة يؤكد الحالة أنها في البداية كانت جماعة ناقلين (نقل سلعة مقابل اجر معين) ثم تطورت المجموعة لتأسس عملها الخاص واعتمدت في ذلك على مساهمات الأعضاء.

الحالة رقم 14:

على مستوى الحالة الاقتصادية الفردية المبحوث لم يسبق له أن مارس أي مهنة أو نشاط رسمي أو غير رسمي، كما أنه لا يعترف بمفهوم البطالة، فما يحققه من عائدات نشاط الجماعة الإجرامية يتجاوز بكثير ما يتقاضاه من هم في نفس مستواه الدراسي، اذا ما اعتبرناه معيار التوظيف، أما وضعية أسرته الاقتصادية فهي مستقرة، حيث يعيش غالبية أفرادها الاستقلالية ماعدا الام، الأمر الذي يجعل المبحوث معني بكفالتها، إذن الفقر والمتغيرات المادية المعقة بالأسرة ذات تأثير ثانوي في

دفع الحالة إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية وإن كان لا يخفي أن رغبته في تحقيق عائدات مادية عامل أساسي يقف خلف انضمامه إليها، فهو يسعى إلى الأفضل على هذا المستوى، كما أن تحقيق الاستقلالية المادية أمر محتوم في ظل الالتزام والحذر.

المبحوث لم يتأثر بغلاء الأسعار أو تقلبات الدخول، فمصاريفه اليومية تتجاوز المعقول، كما أن انضمامه إلى الجماعة الإجرامية كان في وقت يعيش فيه المواطن الجزائري رخاء واضح، فيما تمول أنشطة الجماعة من مساهمات الأعضاء الأكثر أهمية ويقول أن ذلك لا يشكل عائق لممارسة النشاط إذ يمكنهم اقتراض السلع وتسديد الديون فيما بعد.

الحالة رقم 15:

عن الحالة الاقتصادية الفردية، الحالة عاطل عن العمل ولا يعترف بمفهوم البطالة فهو يرفض أن يعمل لدى الخواص، فضلا على أنه متمرد وشخصيته لا تتوافق مع قوانين المؤسسات العمومية وضعية أسرته المادية جد معقدة في ظل الفردانية التي يعيشها أفرادها(كل واحد يصرف على روحو)، إذا يمكن وصفها بالفقيرة وهذا دافع قوي للانضمام إلى الجماعة الإجرامية لأجل مساعدة أفرادها، فالحوافز المادية التي يقدمها العمل الجماعي غير المشروع، جعلت المبحوث يتجاوز ضائقته المادية ويساهم في اعانة عائلته (نسكت يما بزايد)، يتوقع المبحوث أن يحقق العضو الذي يجيد التعامل في هذا الفضاء الاستقلالية المادية، فهناك العديد من النماذج الناجحة (بارونات لاباس عليهم)، فيما كان يري منذ البداية أنه لن يحقق ذلك، فهو مبذر وأسلوب حياته جعله لا يفكر بهذه الطريقة.

عن الحالة الاقتصادية العامة يؤكد المبحوث أنه متذمر من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، فمتطلبات الحياة اليومية للفرد الواحد حسبه في الحالة العادية في الآونة الاخيرة تتعدى الألف دينار جزائري، أما مصاريف العائلات فتتجاوز ذلك بكثير، فالمبحوث وإن كان ليس بموظف إلا أنه متأكد بأن الأجرة الشهرية لا تكفيه للعيش بأريحية، فقد تأثر كثيرا بعجز أصحاب الدخول الضعيفة (شي ما يزي واش راح تديرلك شهرية 3 ملاين، قادر تخدم مع الجماعة تطيحها في النهار)، خاصة أنه مدمن؛ حيث أن مصاريفه اليومية جد مرتفعة، الأمر الذي جعله يتورط في ديون لا يمكن تسديدها بطرق أخرى في ظل عدم قابليته للعمل لدى الاخرين، إلا بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية وممارسة مختلف الأنشطة غير المشروعة بمعيتهم، أما عن مصادر تمويل الجماعة فهي غير ثابته وتأتي من مساهمات الأعضاء.

3-2- الترميز والتحليل:

3-2-1- الحالة الاقتصادية الفردية:

جدول رقم 32: يبين عمليا ترميز ثيمة توفير المتطلبات المادية لاستهلاك الممنوعات والوقوع في فخ المديونة بوابة الدخول إلى متاهة الجماعة الإجرامية المدروسة.

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- غلاء أسعار الممنوعات- عجز عن توفير المواد الاستهلاكية - الوقوع في مديونة - العضوية تحقق ايرادات مادية- يثبت التمسك بالجماعات الإجرامية المدروسة.	- اقتراض مبالغ مالية من الاهل والاصدقاء- اقتراض السلع من اعضاء الجماعات الإجرامية- عجز عن التسديد- العضوية- تفادي التأزم.	- عجز عن توفير الممنوعات يؤدي إلى المديونية، فتأتي العضوية كحل انحرافي لدفع المستحقات - تثبت العضوية مقابل المستحقات المادية	توفير المتطلبات المادية لاستهلاك الممنوعات والوقوع في فخ المديونة بوابة الدخول إلى متاهة الجماعة الإجرامية
- موازنة شبه عقلانية- توفر الفرص غير المشروعة- تحقيق ايرادات مادية- التمسك بالعضوية لتحقيق الافضلية.	- مكاسب اقتصادية إضافية - توفير متطلبات الحياة اليومية- توفير الممنوعات- العضوية- الحفاظ عن الوضعية الاقتصادية الاصلية- تفادي المديونية.	- موازنة شبه عقلانية بين الحال الاقتصادية الفردية ومتطلبات العملية الاستهلاكية. - زيادة الاطماع الاقتصادية يؤدي إلى التمسك بالجماعة الإجرامية.	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت الرموز التحليلية المستخرجة من استجابات المشاركين عن وجود ثنائية جزئية مشتركة تكون هذه الثيمة، تنبثق أساسا من انهم جميعا من فئة مستهلكي الممنوعات، فمن المعروف أن الإدمان يوجه مستوى الاستهلاك في منحى تصاعدي، حيث تبدأ العملية بجرعة بسيطة، ثم تضاعف الكمية، دون التفطن إلى مضاعفاتها الجسدية والنفسية والاجتماعية كبديهية، ففي إطار هذه التبعية تظهر:

- من زاوية أولى: حالة من العجز وعدم التوازن بين المتوفر من الموارد المادية الفردية وما يخصص منها لاقتناء المواد الاستهلاكية، فوقع جراء ذلك غالبية المشاركين في فخ المديونية؛ من خلال

اقتراضهم لمبالغ مالية من الأقارب والاصدقاء أو تدينهم السلع المستهلكة من المروجين، بغض النظر على أنهم في الأصل اعضاء جماعات إجرامية، ليجدوا أنفسهم بعد مدة زمنية عاجزين مرة أخرى عن تسديد الديون، التي تكون في فاتورة مرتفعة على الأغلب، لارتباطها بغلاء أسعار المواد السابقة الذكر، فتأتي بعد ذلك فكرة الانخراط في الجماعات الإجرامية كأحد الحلول الاستعجالية، بهدف ايفاء المستحقات، تفاديا للانزلاقات والصدمات المجتمعية، ليفتح باب أخر يعقد الوضعية، حيث تحقق لهم العضوية مداخيل مادية مغرية، قد تكفي أو لا تكفي لسد المديونية، لكن تتغير الأهداف ويثبت التمسك بالجماعة الإجرامية، فهم ينالون مقابل ممارساتهم مداخيل إضافية وعلى الأقل يستهلكون بطريقة شبه مجانية ويتفادون بذلك زيادة تأزم وضعيتهم المادية وهذا ما تأكد لدى الأغلبية.

من المقولات التي جاءت في هذا السياق ما يؤكده المبحوث رقم 07 بقوله: (التبزاق هو الي ورطني ماكنتش فايق لعمري، الناس كل تسالني لدرجة عدت نتخبى، دخلت نخدم معاهم باه نقص على روحي شوي تورطت اكثر) وما يذهب اليه المبحوث رقم 06 بقوله: (نتاجي لباس عليهم وانا كنت حاصل في الديون بسبة الصاروخ، قلت نخدم الكحلة نخلص ديوني وندير الدراهم).

– من زاوية ثانية: حالة موازنة شبه عقلانية بين الحالة الاقتصادية الفردية وما تتطلبه العملية الاستهلاكية من موارد مادية، جعلت بقية المشاركين يبحثون عن مكاسب إضافية تؤمن لهم ما يكفيهم لذلك بأريحية، عوض التمادي المفضي إلى أزمة اقتصادية أو الوقوع في مديونية، ففي ظل توفر الفرص غير المشروعة في صفوف الجماعات الإجرامية، تأتي العضوية لتحقيق مبالغ مالية تخصص فقط لاستهلاك الممنوعات وبعض متطلبات الحياة اليومية وبذلك يتسنى لهم الحفاظ على وضعيتهم الاقتصادية الأصلية أو يكونون في أفضلية، يليها أيضا تحول في الأهداف لدى بعضهم، فتزيد الأطماع المادية، مقابل ارتفاع قيمة مصاريفهم اليومية، الأمر الذي يؤسس للتمسك بالجماعة الإجرامية لتحقيق موازنة اقتصادية.

من المقولات المؤكدة لما تم عرضه في هذه الجزئية ما صرح به المبحوث رقم 03 بقوله (من المؤكد انني كنت استفيد من مبالغ اخصصها للمصاريف اليومية بما فيها الممنوعات ؛ فأنا بطال وان كنت مبذرا جدا، فلم يكن هدفي يوما التوفير ولو أردت من المؤكد أنني كنت لامتلك سيارة فارهة) والمبحوث رقم 02 بقوله: (شهريتي ماتفوتش ثلاث ملاين، ماتزينيش حتى نعمر راسي، على بيها درت قالبي مع الجماعة).

جدول رقم 33: يبين عمليات ترميز ثيمة التطلع إلى تحقيق الاستقلالية المادية أو بلوغ الرفاهية من عائدات أنشطة الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– الاستقلالية– عدم التبعية– الفردانية– العضوية استجابة لمطلب البناء الاجتماعي– الهدف وضعية اقتصادية اجتماعية مقبولة	– توفير الزواج السيارة والسكن– الاقتناع بعدم مشروعية الممارسة– تفادي الوقوع في ازمة اقتصادية– ارباح مضاعفة– تثبت العضوية.	– تحقيق الاستقلالية المادية من خلال الفرص غير المشروعة التي تتيحها الجماعات الإجرامية المدروسة.	التطلع إلى تحقيق الاستقلالية المادية أو بلوغ الرفاهية من عائدات انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة
– الراحة– الرفاهية– ارتفاع مستوى الطموح– العضوية المثالية– التميز الاقتصادي والاجتماعي.	– التأثر بأساليب عيش العناصر القيادية المثالية– تحقيق الثروة والبذخ– مميزات اقتصادية إضافية– ارباح خيالية– يتم التمسك بالعضوية	– الأمل في تحقيق الثروة والرفاهية من خلال الفرص غير المشروعة التي تتيحها الجماعات الإجرامية المدروسة.	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات المشاركين عن جزئية أخرى تحمل دلالات اقتصادية أدت بهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، بغض النظر عن وضعيتهم المهنية سواء كانوا بطالين أو موظفين وكذلك بعيدا عن تفسيرات مستوى الطبقة الاجتماعية بما فيها الفقيرة والغنية، فقد أكد غالبيتهم على أنهم جراء ممارستهم لأنشطة غير مشروعة بمعية أعضاء الجماعات الإجرامية، يحققون أرباحا مضاعفة، لا يمكن تحصيلها في حالة ممارستهم للأنشطة والأعمال المشروعة المعتادة في الحياة اليومية، في مقارنة واضحة يثبتون من خلالها أنهم يسعون إلى تحقيق الاستقلالية المادية، في ظل عيشهم بمجتمع يسير إلى الفردانية مع تفضيلهم لعدم التبعية؛ إذن يمكن القول أنه على الرغم من اقتناعهم بعدم مشروعية هذه الممارسة، إلا أن هناك اعتقاد مشترك بينهم مفاده أن الربح السريع يمكنهم من تدارك التأخر في الاستجابة لمطلب البناء الاجتماعي، بضرورة امتلاك بعض الضروريات والكماليات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة اليومية كالزواج والمسكن الخاص والسيارة الشخصية، مع توفير مبالغ مالية إضافية تغني عن الوقوع في أزمة مادية.

من المقولات المرتبطة بهذه الجزئية من الثيمة الأصلية ما تأكد مع المبحوث رقم 01 بقوله أنه كان يخطط للتوفير من أجل تحقيق الاستقلالية المادية، عبر شراءه سيارة خاصة كالبقية أو امتلاك مبالغ مالية إضافية تضمن عدم وقوعه في المديونية.

فيما كشفت استجابة بعض المشاركين أيضا دون التطرق إلى الوظيفية والطبقة الاجتماعية، أن الارباح المحققة من عائدات أنشطة الجماعات الإجرامية تمكن من تجاوز عتبة الاستقلالية المادية إلى تحقيق الرفاهية، في استدعاء واضح لجزئية خلفية التأثر بأسلوب حياة بعض النماذج القيادية المثالية في الجماعات الإجرامية، الذين حققوا الثروة ويعيشون البذخ والأريحية، فالعضوية في هذه الحالة تأتي لتؤكد ارتفاع مستوى الطموح والأطماع لدى أصحابها، إلى بلوغ قمة التميز الاقتصادي الاجتماعي وتحقيق الأفضلية، فعوض تحقيق الاستقلالية كما سبق الذكر في الجزئية التحليلية أعلاه بامتلاك السكن والسيارة الخاصة، يطمعون في سكنات وسيارات مضاعفة، بالإضافة إلى مشاريع تجارية، فضلا عن مظاهر البذخ والثروة الإضافية.

من المقولات التي جاءت في هذا السياق ما يؤكده الحالة رقم 13 بقوله أن انضمامه إلى الجماعة الإجرامية جاء لتحقيق إيرادات مادية لا يمكن تحقيقها بممارسة العمل العادي، في ظل قلة الخبرة وكان الأمر في البداية بهدف سد الاحتياجات، ليتطور فيما بعد إلى أن تحول إلى طمع أكبر رغبة في تحقيق الثراء.

جدول رقم 34: يبين عمليات ترميز ثيمة البطالة كأحد الدوافع الكلاسيكية المؤدية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
–البطالة –الاحساس بالاحتقار– الدونية– فقدان الأهمية الاجتماعية– توفر الفرص غير المشروعة	– عجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية– البحث عن حلول–عدم توفر الفرص المشروعة– العضوية تحقق قيمة اقتصادية.	– البطالة مقابل عدم توفر الفرص المشروعة. – العجز عن توفير المتطلبات الضرورية يؤدي إلى العضوية كفرصة غير مشروعة	البطالة كأحد الدوافع الكلاسيكية المؤدية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

أتاحت استجابات المشاركين رموزا تحمل دلالات تحليلية توحي بثبات متغير البطالة لدى الأغلبية وتؤكد دوره في الانضمام إلى الجماعة الإجرامية، فنتيجة لعدم القدرة على توفير متطلبات وحاجيات الحياة اليومية وخاصة الضرورية، تتولد حالة من الاحتقان والإحساس بالدونية ومن ثم فقدان الأهمية الاجتماعية، المقترنة أساسا بالخلفية الاقتصادية، الأمر الذي يجعلهم يبحثون عن فرص لتحقيق أهداف مادية تساهم في حل هذه الوضعية وفي ظل عدم توفر الفرص المشروعة يبرز البديل في تجربة الفرص غير مشروعة، يقابلها وفرة هذه الأخيرة في البناء الاجتماعي المحلي، من خلال تنوع الأنشطة التي تمارسها الجماعات الإجرامية كما ونوعا (تجارة المخدرات– التهريب– تجارة الادوية والحبوب المهلوسة) فيأتي الانضمام إلى إحداها كاستجابة منحرفة لتحصيل مبالغ مالية لسد الحاجة في ظل عدم توفر الفرص المشروعة المناسبة لمؤهلاتهم وقدراتهم الشخصية، فيما تسقط سببية البطالة في الانضمام إلى الجماعات الإجرامية لدى بقية المبحوثين رغم قلتهم لاعتبارات أخرى جئنا على ذكرها في الثيمات السابقة.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة ما يؤكده الحالة رقم 01 بقوله أنه لم يستطع توفير متطلباته اليومية الاعتيادية، في ظل غلاء الاسعار كالتدخين، الجلوس في المقهى لأكثر من مرتين أو ثلاث يوميا، اقتناء قارورة الماء، فمبالك بشراء المواد ذات التأثير النفسي على اعتبار أنه مدمن والحالة رقم 08 بقوله على اعتبار أنه في حكم العاطلين عن العمل، فإنه انظم إلى الجماعة الإجرامية لتحصيل عائدات مادية، تغطي مصاريفه اليومية، من أجل اعفاء الأم من التزاماتها تجاهه وتغطية بعض مصاريف إخوته سرا.

جدول رقم 35: يبين عمليات ترميز ثيمة عوارض الفقر وبعض الالتزامات العائلية من الناحية المادية تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
– ممارسة انشطة إدرار الدخل غير المشروع لاسترجاع الوضعية الاقتصادية الاصلية.	– تغير جذري في الحالة الاقتصادية– الغنى مقابل الفقر– اسلوب الحياة.	– استعادة اسلوب الحياة القديم من خلال انشطة الجماعات الإجرامية المدروسة	عوارض الفقر وبعض الالتزامات العائلية من الناحية المادية تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية:
– العضوية بهدف توفير اللوازم الضرورية	– عدم وجود دخل ثابت– انعدام الاستقرار الاقتصادي– فقر الأسرة– الالتزام والمسؤولية	– يؤدي فقر الأسرة في ظل الالتزامات العائلية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة للمساعدة	
– العضوية بهدف المساعدة ورفض الاتكالية	– فقر الأسرة احادية البالغ– الام أو احد الاخوة هو المعيل– الالتزام والمسؤولية	– فقر الاسر الاحادية البالغ يؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة للتخفيف من المسؤوليات الاقتصادية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت الرموز التحليلية لاستجابات المشاركين عن وجود تأزم في الحالة الاقتصادية على المستوى الشخصي لدى الأغلبية، إضافة إلى فقر عائلات بعضهم، الأمر الذي جعلهم تحت طائلة الالتزام والمسؤولية، مما زاد من تعقيد الوضعية، حيث جاء الانضمام إلى الجماعة الإجرامية في الحالتين كاستجابة قهرية لتحقيق المطلب البديهي المتمثل في تحصيل عائدات مادية لتحقيق التوازن من خلال:

– التغير الجذري في نمط الحالة الاقتصادية لدى بعضهم، حيث يظهر من خلال التعود على العيش بأريحية في ظل الاستقرار من الناحية المادية، يليه تدهور نتيجة فقدان موارد التموين الأساسية، فبسبب التشبع بحالة الرخاء الاقتصادي التي تتحول إلى أسلوب حياة يلجؤون إلى الجماعات الإجرامية لممارسة أنشطة ربحية بهدف استرجاع هذه الوضعية.

– عدم وجود مورد مالي ثابت يضمن استقرار الأسرة على المستوي الاقتصادي، نظرا لبطالة الأب والأم، في إشارة واضحة إلى أنها أسر فقيرة، ففي هاته الحالة تأتي العضوية لمساعدة أفرادها على توفير اللوازم والمتطلبات الضرورية.

- فقر الأسرة الاحادية البالغ أين تتحمل الأم أو بعض الإخوة مسؤولية ادارة العائلة من الناحية المادية، هنا يأتي الانضمام إلى الجماعة الإجرامية لإعفاء الأهل من التكاليف الزائدة، كنوع من المساعدة ورفض للاتكالية.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة ما يؤكده المبحوث رقم 09 واصفا عدم قدرته على تقبل وضعه الاقتصادي الجديد بقوله (كنت غير نكونسومي ونضرب المرا، خاطر كنت عايش مليح ومباعد ما عدتش لاحق حتى على كرشي) والمبحوث رقم 08 عن التزاماته تجاه أمه على اعتبار أنها المسؤول الوحيد عن الوضعية الاقتصادية للأسرة بقوله(دخلت مع الجماعة باه ما نزيدش على يما، نلم دراهم باه نصرف على روحي ومن ذاك نمد لخاوتي بالتخبية).

3-2-2- الحالة الاقتصادية العامة:

جدول رقم 36: يبين عمليات ترميز ثيمة علاقة وضعية الدخل العام بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي(وصفي)	استقرائي(متن)		
- معايشة تجارب الاخرين- لا توجد وفرة في الفرص المشروعة ومع ذلك فهي لاتحقق الأهداف-	- دخل بسيط أو منخفض- تقارب في الوضعيات- رفض الدخل الثابت- طول مدة انتظار الفرص المشروعة- العضوية تحقق دخلا مرتفعا-	- معايشة تجارب الاخرين ذوي الدخل المحدود تؤدي إلى ترسيخ قناعة ممارسة الاعمال غير المشروعة بمعية اعضاء الجماعات الإجرامية المدروس	علاقة وضعية الدخل العام بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة
- كثرت متطلبات الحياة اليومية- عجز عن تحقيق الأهداف من خلال الفرص المشروعة- العضوية تحقق الأهداف بطريقة غير مشروعة.	- ضعف الدخل- شراء المواد ضرورية- تسديد فواتير الغاز والكهرباء- الكراء	- انخفاض الدخل سبب مباشر للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

كشفت استجابات المبحوثين عن بعض الجوانب المرتبطة بانعكاس مستويات الدخل العام في المجتمع المحلي على انضمامهم إلى الجماعات الإجرامية بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، رغم التفاوت الذي ميز وضعياتهم من هذه الناحية؛ فمن بين جميع المشاركين واحد فقط ثبتت عضويته

بسببية جزئية انخفاض الدخل أو عدم كفايته، أما اغلبيتهم فهم لا يتقاضون أي راتب أو أجرة شهرية، إلا أن الأمر القى بضلاله على الجميع عبر:

– نظرا لمعايشة بعض المشاركين لوضعيات عجز مالي واضح لدى بعض أفراد المجتمع ذوي الدخل البسيط أو المنخفض وخاصة أولئك الذين يتقاربون معهم في المستوى الاجتماعي والاقتصادي، رسخت قناعات قبلية تؤسس لعدم تقبل فكرة الدخل الثابت وعيش نفس التجربة، حيث تم إيجاد رابط تعسفي عبر نظرة استشرافية، تفضي إلى أن انتظار الفرصة المشروعة تطول مدته ولا يحقق الأهداف الاجتماعية المرجوة، بينما يمكن تجاوز ذلك عبر الفرصة غير المشروعة المرتبطة بالعضوية في الجماعة الإجرامية، التي تتيح متسعا من حرية الممارسة عبر تحصيل ايرادات مالية مضاعفة ويوصف ذلك بالدخل المرتفع غير الثابت وهو ما يجنبهم الوقوع في ضائقة مالية ويسهم في تحقيق الأهداف السابقة الذكر.

– ارتبطت الصورة المباشرة من انعكاس مستوى الدخل على العضوية في الجماعة الإجرامية، بعدم كفاية الأجرة الشهرية المتحصل عليها من ممارسة عمل مشروع، لتوفير متطلبات الحياة اليومية من مأكل وملبس وتسديد لفواتير الغاز والكهرباء وفي بعض الأحيان الكراء، ناهيك عن بعض المصاريف الشخصية كلوازم التدخين واستهلاك الممنوعات، ففي هذه الحالة تأتي العضوية لتحصل مبالغ مالية تغطي العجز لعدم توفر ظروف أخرى تمكن من تحصيل مداخيل إضافية.

من المقولات المرتبطة بهذه الثيمة ما يؤكده الحالة رقم 15 بقوله (شي ما يزي واش راح تديرلك شهرية 3 ملاين، قادر تخدم مع الجماعة تطيحها في النهار)، والمبحوث رقم 02 بقوله (شهريتي ماتفوتش ثلاث ملاين، ماتزينيش حتى نعمر راسي، على بيها درت قالبي مع الجماعة).

جدول رقم 37: يبين عمليات ترميز ثيمة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية خلقت توجهات للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

الترميز الافتتاحي Open Coding (رموز)		الترميز المحوري Axial Coding(مقولات)	الترميز الانتقائي Selective Coding (ثيمات
استقرائي			
– زيادة الضغوط– تحقيق ارباح لتعويض الفارق – موزانة عقلانية– العضوية تحقق الأهداف	– ارتفاع اسعار المواد الغذائية ومتطلبات الحياة اليومية– عجز اقتصادي – التزامات اسرية– عدم الاقتناع بالفرص غير المشروعة المؤقته.	– ارتفاع أسعار المواد الضرورية	ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والكمالية خلقت توجهات للانضمام إلى الجماعات المدروسة
– تحول الكماليات إلى ضروريات– موازنة عقلانية– العضوية تحقق الأهداف	– ارتفاع اسعار السجائر وأكواب القهوة وقارورة ماء– غلاء الممنوعات– عمل غير مشروع دائم.	– ارتفاع أسعار المواد الكمالية	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تفريغ المقابلات

أظهرت استجابات المشاركين من خلال الرموز التحليلية أبعاد واضحة بشأن التأثر بارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية؛ بما فيها الضرورية والكمالية، ففي الأغلب يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوطات خاصة في حالات الالتزام الأسري بسبب عدم القدرة على اقتنائها، كما قد تحدث موازنة عقلانية بين ما يحقق من مبالغ مالية وبين ما يحتاج من كمليات يراها أصحابها ضرورية في الحياة الروتينية وعادة ما يسلط الضوء على إقتناء علبة سجائر وتناول 3 أو4 اكواب قهوة يوميا بالإضافة إلى قارورة ماء، فمن خلال عمليات حسابية تجمع هذه العملية، لتضاف اليها اللوازم الضرورية، ينتج عنها أيضا ضغوطات وتأزم في الوضعية، فتأتي العضوية لتحقيق أرباحا دورية تمكن من اقتناء المواد الضرورية والكمالية، كعمل جماعي غير مشروع، عوض القيام بجرائم فردية كالسرقة العرضية.

من المقولات ذات الصلة بهذه الثيمة ما يذهب اليه الحالة رقم 12 بقوله أنه فعلا من الصعب تحقيق الاكتفاء على الأفراد المدمنين وقدم أمثلة تتعلق بارتفاع أسعار بعض المواد إلى 400%.

II- استخلاص النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة:

1- نتائج التساؤل الأول: ما العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟

أنتجت المعالجة التحليلية لخمس مواضيع أساسية تشكل الواقع الاجتماعي للمشاركين رصيدا نوعيا متضمنا في ثيمات جزئية تأكد للباحث سببيتها في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة وهي كما يلي:

1-1- الأسرة:

- **وجود خلل في الوظيفية الرمزية للأب بأسر المشاركين أدى إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:** من زاويتين

الأولى: تتعلق بتمسك الأباء بنموذج السلطة التقليدية، المستمد أساسا من خصائص التضامن العائلي، الذي يميز بعض الأسر في المجتمع التبسي، حيث ينصب الأب في هذه البنية وصيا ومقررا عن جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأبناء، مع تمتعه بجدار عالي الحماية لممارسة هذه السلطة بدكتاتورية مركزية؛ فأوامره مطاعة ولا تناقش وبسبب عدم وجود قطيعة مع هذا النوع من القيم والمعايير التقليدية بالمجتمع المحلي في ظل تطوره، لجأ الأبناء إلى الجماعات الإجرامية المدروسة كجماعات اجتماعية تحمل بعض جوانب القيم والمعايير الحداثية، ففي إطارها تعقد الشراكة ويتم التشاور في قرارات مصيرية على قدر من الأهمية، ترفع من مستوى التقبل والإحساس بالمسؤولية في ظل الاقصاء الأبوي.

يقودنا هذا الطرح إلى الوقوف على تفرد عائلات المشاركين ببنية خاصة مغايرة تماما لبنية العائلات الغربية، التي كانت موضوع دراسة في ذات السياق وتم توثيقها على مستوى بعض النظريات السوسولوجية في مجال الانحراف والجريمة، مما صعب على الباحث ايجاد زاوية للإسقاط أو المناقشة. الثانية: ترتبط بالغياب التام للسلطة الأبوية داخل الأسرة؛ نظرا لفقدان الأب كشرط موضوعي لهذه الممارسة بعيدا عن المعارضة أو المقاومة، فبسبب الوفاة أو المعاناة من مرض مزمن تفقد الوظيفة الاجتماعية للأبوة في تمرير القيم والمعايير السوية للأبناء وهكذا تعززت لديهم فكرة تقبل الانضمام إلى

الجماعات الإجرامية المتمردة عن المجتمع التي تمت دراستها، في ظل غياب مرجعية سلطة الضبط والمرافقة والتوجيه المنوطة بالوظيفة السابقة الذكر ويصعب تعويضها ببدائل أخرى وهو ما يؤكد عجز بعض الأسر الأحادية البالغ في احتواء الأبناء.

في هذه الزاوية من المناقشة التمس الباحث نقطة التقاء مع الدراسة التي أجراها كل من أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي بالمجتمع الأردني، حيث توصلت إلى أن «الأسر التي تعيش ظروفا اجتماعية صعبة ويسودها التفكك الأسري والاجتماعي قد شكلت بيئة ملائمة للجريمة، لأنها تفتقر إلى السلطة الموجهة لتصرفات أفرادها، في ضوء القيم والمعايير التربوية السليمة وبالتالي تساهم في توفير المناخ الملائم أمام بعض أفرادها للانحراف وارتكاب الجريمة.[1]

- نمذجة الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بالوسط الأسري:

تمهد عضوية أحد الأقارب في الجماعات الإجرامية كطائفة منشئة لتعلم الأبناء على اعتبار أنهم الطائفة المقلدة، نظرا لاكتمال أطراف معادلة قانون التقليد في ظل سوء التنظيم الاجتماعي، حيث يتم على مستوى القرابة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع المحلي نمذجة الفكرة، بتوفر القدوة السيئة من الدرجة الأولى كالأب والاخ أو الدرجة الثانية كالعم أو الخال أو أحد ابنائهم، سواء كان الاتصال مباشرا بإقحام الأبناء في بعض أعمال الجماعات الإجرامية الجانبية أو بطريقة غير مباشرة من خلال إظهار العضوية بصورة مثالية تشجع على تقمص الأدوار وهو ما جاء في المدخل العام لنظرية التقليد والمحكاة تحت جزئية «الإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الأخرين ويرتكب الجريمة بإيحاء منهم وتقليدا لهم» وما يتقارب ضمنيا مع ما ذهب إليه الباحثان خروفة سعيد وعمارة فاتح في مقالهما المعنون ب: بنية الفعل الإجرامي عند الجماعة الإجرامية دراسة الحالة في حي سيدي سالم، حيث أكدا أن: السلوك الإجرامي والانحرافي يكتسب من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد أو من خلال تقصير أفراد أسرته.[2]

- تلقى أساليب تنشئة خاطئة يعزز احتمالية الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة خارج الوسط الأسري:

تؤدي عناصر عملية التقويم غير السوي التي يتبعها بعض الأولياء من خلال تعريض الأبناء لمختلف انواع العنف الأسري أو التدليل والتستر وتقديم الحماية الزائدة أو المفاضلة المقصودة وغير

[1]- أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **مرجع سابق**، ص ص 2135 - 20136.

[2]- خروفة السعيد وعمارة فاتح: **مرجع سابق**، ص ص 114-126.

المقصودة، إلي إعاقة في التكيف مع البناء الاجتماعي المحلي، فجميع الحالات السابقة الذكر يستجاب لها بحدة أكبر، فتأتي ردة الفعل وإعلان التمرد عبر إعادة انتاج السلوكيات العنيفة ضد الأخرين خارج إطار الأسرة و تأخذ التصرفات الانحرافية المسكوت عنها منحا تصاعديا، كما تغذي المفاضلة بين الإخوة شعور الحقد والكره تجاه الأخر، فتبلغ الذروة بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية محل الدراسة، التي تشترط بدورها التحلي ببعض القيم كالعنف والحقد وتجاوز القيم والمعايير ونبذ المجتمع وهو ما تم ترسيخه من خلال نماذج التقويم السابقة الذكر وما يتم استغلاله في صالح الجماعة.

في سياق مقارب توصلت دراسة كل من الباحثان خروفة سعيد وعمارة فاتح إلى أن التفكك الأسري نتيجة غياب أحد الوالدين أدى إلى السلوك الإجرامي والانحرافي وذلك من خلال سوء التنشئة الاجتماعية ومعايير التربية غير السليمة.[1]

1-2- المدرسة:

*** تشكل الجماعة الإجرامية المدروسة تحت غطاء الدراسة ذات الطابع الإقامي**

في اطار استكمال بقية المشوار التعليمي بعد بلوغ المستوى النهائي (باكلوريا) في مؤسسات تتمركز عادة في عاصمة الولاية أو في ولايات مجاورة كالجامعات، معاهد التكوين، دراسات تكوين العمل، تفرض المسافة البعيدة التي قد تتجاوز 50 كلم المكوث في مؤسسات خدماتيه تتمثل في الاقامات التي شيدتها الدولة الجزائرية لتصب في صالح العملية التعليمية، فعلي غرار بقية الفضاءات الاجتماعية التي تنسج داخلها علاقات اجتماعية، فإن المبيت في الاقامة يؤدي إلى الاحتكاك بالعديد من النماذج السلوكية، بما فيها السوية وغير السوية، بموجب شراكة استعمال مختلف المرافق، الأمر الذي من شأنه أن يبرز العديد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، هذه الأخيرة التي تخلق مركب نقص وإحساس بالدونية، لدى بعض ابناء الطبقة الدنيا، فيسعون إلى البديل من أجل التعويض وترجيح الكفة لخلق التوازن، من خلال تبنيهم ثقافة الانحراف، فيعبرون عن ذلك بافتعال المشاكل والشجارات الجماعية، بهدف فرض السيطرة كنوع من الاستعراض تحصيلا لبعض الامتيازات الاجتماعية، ليتم تقبلهم في أوساط المنحرفين، ثم يتم استكمال الدور في جماعات الاستهلاك التي تقدم الدعم، بعد تحقيق شرط تخطي الحواجز الأخلاقية، لتقدم بعد ذلك عروض جذب واغراء، يتم على أساسها ضمهم

[1]- خروفة السعيد وعمارة فاتح، **مرجع سابق**، ص 123.

إلى إحدى الجماعات اجرامية المدروسة، بغرض تحصيل عائدات مادية تكفي لترجيح الكفة الاقتصادية.

فيما تجدر الإشارة إلى أن العمل وفق هذه الجماعات يتجاوز الاقامات إلى البيئة الخارجية، مع العلم أن ذلك يأتي في ظل ضعف بعض أجهزة الضبط المتمثلة في إدارة هذه الاقامات كجهة رسمية وانقطاع التواصل الفعال مع الأهل وغياب دور الأسرة كمؤسسة ضبط غير رسمية.

في اتجاه مقارب يذهب الباحث خالد زعاف في احدى نتائج دراسته الموسومة باتجاهات الجماعات الإنحرافية نحو المجتمع والقانون وأهم المعايير والقيم المكونة له (دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة)، الي القول بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لم تعد الناقل الوحيد للقيم والمعايير في المجتمع، بل أصبح هذا الأخير يستمد قيمه من جماعات غير رسمية تظهر أساسا في الجماعات الانحرافية الأكثر إجراما والتي تجني أمولا في أسرع وقت ممكن دون مراعاة القانون والأعراف،[1]

لمزيد من التوضيح فإن نظرية التفكك الاجتماعي لثورسين سيلين تؤكد على أن المجتمع الحضري يفتقر إلى التكافل بين أفراده، بسبب إتساع رقعته وتعدد الجماعات والثقافات وكثرة المعايير السائدة فيه وتناقضها في الكثير من الاحيان، مما يجعل الفرد غير قادر على التكيف مع الوسط الذي يعيش فيه وبالتالي يحس بالعزلة وعدم الاستقرار مما يدفعه إلى الوقوع في الانحراف والجريمة.[2]

*** الفشل وعدم التأقلم ثم مغادرة الصف المدرسي معادلة ينتهي حلها بالانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة:**

ارتبطت ثنائية الفشل والرسوب بالأطوار الدراسية الأولى، بمجموعة ظروف من بينها الشخصية المتعلقة أساسا بمحدودية القدرات الذهنية في الفهم والاستيعاب، حيث تؤدي ردود الأفعال القاسية الناجمة عن عدم التفهم من قبل بعض القائمين على العملية التعليمية إلى حالة احتقان، ثم عدم تكيف وتدهور النتائج في بقية المسيرة التعليمية، فتأتي العضوية في جماعات الأحداث كرد فعل تتحدى فيه القوانين المدرسية، في إعلان واضح عن إيجاد البديل المتقبل والمتفهم بعيدا عنها، أيضا تظهر الجوانب الاجتماعية في هذه العملية من خلال اكتساب السلوكيات اللاتوافقية، بما فيها بعض قيم الجماعات الإجرامية، نتيجة الاختلاط التفاضلي بالمشاغبين في الصف المدرسي، الأمر الذي من

[1]– خالد زعاف: **مرجع سابق**، ص258.

[2]– عبد الرحمان محمد ابو توته: **مرجع سابق**، ص 113.

شأنه أن يؤدي إلى الفشل الدراسي ويساهم في تقويض العملية التربوية والتعليمية، كما يبرز أيضا متغير الفوارق في القيم المنتجة على مستوى الطبقة الاجتماعية، ليسبب العجز وعدم التكيف لأبناء الطبقات الفقيرة في المجتمع، يتولد عنه حقد وكره تجاه كل البيئة المدرسية التي تمثل في الأساس قيم البقة المسيطرة في المجتمع، فالبديل في هذه الحالة تبني ثقافة الجماعة الإجرامية المدروسة التي تؤسس للمساوة وعدم التبعية، كرد فعل منتج عن عدم المقدرة على مجاراة قيم ومعايير الطبقة الغالب تأثيرها في البيئة المدرسية.

تأكد دراسة خروفة السعيد وعمارة فاتح هذا الطرح من خلال توصلهما إلى نتيجة مفادها أن الخروج المبكر من المدرسة نتيجة الظروف المعيشية القاسية يدفع إلى الاختلاط ثم الانضمام إلى جماعات إجرامية تمارس نشاطات غير قانونية لتلبية متطلبات الحياة الأسرية.[1]

*** موقع المدرسة الجغرافي وبعدها عن المسكن العائلي من ظروف الانضمام إلى جماعات الاحداث الإجرامية:**

أفضى ارتفاع الكثافة السكانية بالمجتمع المحلي إلى زيادة في حاجة المواطنين لمؤسسات تعليمية اخرى بسبب الاكتظاظ، فنظر لعدم توفر وعاء عقاري مناسب في مركز المدينة، تم انشاء العديد منها في مناطق شبه معزولة بعيدة نوعا؛ حيث يستغل الموقع من قبل التلاميذ الذين لديهم قرائن انحراف مسبقة في الاستهلاك الجماعي للمنوعات بعيدا عن الأنظار، كما يؤدي التنقل لمسافة بعيدة من وإلى هذه المؤسسات إلى التقاط بعض الانماط الانحرافية الجديدة التي يتشبع بها وتصبح همزة وصل بالجماعات الإجرامية المدروسة لتأسس إلى الانضمام اليها فيما بعد، فضلا على أن بعض الجماعات التي تمارس انشطتها في ضواحي المدرسة، يسهل عليها استهداف الفئات الهشة التي يسهل التأثير عليها، من خلال اعتماد طرق جذب تقدم فيها الإغراءات والحوافز، بغض النظر عن الهدف من ذلك سواء كان الظفر بعضوية أحدهم أو جره إلى الاستهلاك وبالتالي يتحول إلى زبون، كما تبقى احتمالية تجنيده قائمة.

في هذ السياق يدعوا كل من أمين جابر الشديقات ومنصور علي عبد الرحمان الرشيدي إلى زيادة الاهتمام بالمناطق الشبه الحضرية خاصة على أطراف المدينة، ذات الاكتظاظ وتوفير الخدمات

[1]– خروفة السعيد وعمارة فاتح، **مرجع سابق**، ص 123.

الأساسية وأماكن الترفيه وتشديد الرقابة على المناطق القديمة التي تكون مراكزا مناسبة للانحراف وارتكاب الجريمة.[1]

1-3- جماعة الرفاق:

*** التحول التدريجي من جماعة أحداث إلى جماعة إجرامية للبالغين:**

إن الارتباط الشخصي بصفة مؤقته أو دائمة مع جماعة رفاق متمردة عن القيم والمعايير المجتمعية في مرحلة عمرية متقدمة، يرجح كفة المواقف السلبية المشجعة على الجريمة وانتهاك القانون، نتيجة تكرار التعرض للمثيرات الانحرافية، في ظل متانة الروابط داخل هذا النسق، الذي يمارس أعلى درجات الضبط غير السوي على أفراده، حتى أن لانت يقول في هذا الصدد: المجرم أو المنحرف يتحدى أسرته في سبيل الحفاظ على علاقته بجماعة الرفاق المنحرفين[2]، فبمرور الزمن ومع نمو ملكات الحوار والنقاش لدى جماعة الأحداث وتشبعهم بقيم الثقافة الفرعية المنحرفة في كنف مجتمع محلي يتميز باللاتنظيم، تنضج لتصبح جماعة اجرامية للبالغين كما هو الحال في الجماعات المستهدفة، فتزيد درجة تأثيرها وينتج عن ذلك تحول كلي في الأهداف من ارتكاب الجرائم والانحرافات البسيطة إلى ارتكاب جرائم إدرار الدخل، مع العلم أن ذلك لا يشمل دائما جميع الأعضاء.

في ذات السياق تؤكد نظرية المخالطة الفارقة لإدوين سوذرلاند على ان «الاختلاط التفاضلي يتنوع حسب تكراره ومدته وأسبقيته وعمقه، فتأثير التكرار والمدة في إتيان السلوك الإجرامي واضح ولا يحتاج إلى تفسير، أما الاسبقية فتعني إن اكتساب سلوك يحترم القانون منذ الطفولة يستمر مدى الحياة ونفس الشيء بالنسبة لارتكاب سلوك إجرامي وأما عمق الاختلاط فيقصد به مركز الشخص النموذج الذي يحبذ أو يعارض السلوك الإجرامي وكذلك رد الفعل العاطفي المرتبط بالجماعات».[3]

*** المؤسسات العقابية بوابة لبناء علاقات صداقة جديدة تؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:**

في مرحلة استيفاء العقوبات السالبة للحرية المرتبطة بجرائم بسيطة، يوضع المسجون المستجد في فضاء اجتماعي مغلق، تجتمع داخله الكثير من النماذج السلوكية غير السوية، بما في ذلك

---

[1]- أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **مرجع سابق**، ص2134.

[2]- نعيم حبيب جعيني: **علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2009، ص271.

[3]- إدوين سوذرلاند ودونالد كريسي، ترجمة: محود السباعي وحسن المرصفاوي: **مرجع سابق**، ص ص 100-101.

أعضاء الجماعات الإجرامية، على اعتبار أن العامل المشترك الذي يجمعهم هو اتفاق المجتمع والقانون على تجريم أفعالهم، بغض النظر عن جسامتها واخضاعهم قسرا للعقوبة، ففي المؤسسات العقابية كمؤسسات رسمية تسطر برامج إصلاحية وتأهيلية تهدف لإعادة إدماج المحكوم عليهم، إلا أن هناك جوانب علائقية بين النزلاء لا يمكن الكشف عنها ولا التحكم فيها، من هذا المنطلق تتشكل جماعات رفاق داخله على شاكلة جماعات المجتمع الكبير، يغذيها العامل الزمني والمصير المشترك، في ظل وجود استعداد مسبق لتقبل المعايير المخالفة للقانون، من هنا يبدا تأثير الجماعة المختلطة على الوافد الجديد، فينتج عن ذلك مخططات استشرافية لما بعد مدة العقوبة، تقضي بضمه إلى جماعة إجرامية نشطة أو تزوده بالأفكار اللازمة التي تنقل إلى بقية الرفاق في الخارج من أجل انشاء جماعة إجرامية جديدة هدفها إدرار الدخل.

في اتجاه مقارب تذهب نظرية الفرصة الفارقة للجنوح لكل من ريتشارد كليوارد ولويد أوهلين إلى القول بأن: كبار المجرمين ظاهرة ناجحة تدفع الشباب إلى الاحتذاء بهم والتقرب إليهم، كما ترغب هذه النماذج في إقامة علاقات ودية معهم، إلا أنه يجب التنويه إلى أن عملية التعلم بمفردها لا تعنى أن الفرد يستطيع أن يمارس الدور الذى تم تدريبه عليه بنجاح، فالبناء الاجتماعي يجب أن يتيح ويقدم الفرصة لممارسة هذا الدور.[1]

1-4- مجتمع العمل:

*** بعض علاقات العمل في إطارها غير الرسمي تدفع إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية:**

من المؤكد أن العامل أو الموظف يقضي ثلثي يومه في مزاولة نشاطه بصفة مهنية، فإذا ما تتبعنا قانون الوظيفة العمومية الجزائري نجد أنه ينص على اتمام (08 ساعات عمل يوميا كنصاب)[2]، الأمر الذي يفرض حتمية نشوء روابط وعلاقات غير رسمية داخل هذا الاطار، ففي ظل ممارسة بعض المهن التي تزيد من درجة الضغوط وخاصة تلك التي تخضع لنظام المناوبة الليلية أو ذات الدخل المنخفض عموما، يحدث التنفيس عادة في اطار غير رسمي بمعية زملاء العمل، حيث قد يؤدي الارتباط التفاضلي بالمنتسبين منهم إلى الجماعات الإجرامية إلى تناول مواد مخدرة للتخفيف من حدة الضغط، يليها الإدمان ثم الدخول في حالة من الوهن والضعف وكذا الصعوبة في إتخاذ القرارات

[1]- أميرة عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص 20.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية، أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق ل 15 يوليو سنة 2006، **يتضمن القانون الاساسي للوظيفة العمومية.**

ومن هذا المنطلق تسهل عملية التجنيد ضمن الجماعات الإجرامية المدروسة أو قد يأتي الانسياق من خلال تقديم إغراءات مادية مقابل الانخراط في ظل انخفاض الراتب، فيتأكد لنا مما سبق أن هذا النوع من الارتباط منحرف.

في مدينة نوريتش ببريطانيا وجد الباحث جونثان جيمس باندال انه: قد ينظم بعض الموظفين إلى الجماعات الإجرامية، فسبب عدم كفاية الدخل الشهري لتلبية متطلبات الحياة يلجؤون إلى مصدر أخر لإدرار الدخل والمتمثل في القيام بالأعمال الغير القانونية والتي تعتبر فرصا غالبا ما تقدمها الجماعات الإجرامية وهكذا يؤكد انتسابهم لها كأعضاء دائمين[1].

*** دوران العمل المرتبط ببعض الاعمال والمهن الحرة يساعد في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:**

إن طبيعة المهن الممارسة في القطاع الخاص جاءت مرتبطة بالمتواضع منها وهو بالأساس العمل الذي يزاوله أبناء الطبقات الفقيرة، فهي مهن لا تحقق لأصحابها مبدئ الاستقرار الوظيفي لعدة اعتبارات منها انخفاض الأجر مع عدم وجود عقود تأمين، كما يحدث في ورشات البناء أو طبيعة بعض الأعمال الموسمية التي تتاح مؤقتا كمجال الزراعة ...الخ، فعدم الرضا عن العمل الأصلي عموما بأي شكل من الاشكال، يجعل البديل المنطقي هو الهجرة إلى مناطق أخرى للبحث عن فرص مشروعة أفضل لتحقيق المتوقع.

من هنا تبدا مرحلة جديدة في العمل الجديد، حيث يزيد الاغتراب وحدة الإحباط ويدرك العجز على تحقيق الأهداف المرجوة سريعا، لأن الطبقة الأعلى هي المتحكمة في التطلعات المهنية في جميع الحالات وكحل انحرافي تعسفي لرفض هذا النوع من السيطرة تتبنى بعض قيم الجماعات الإجرامية، تزامنا مع الحرية المطلقة من كافة القيود الاجتماعية في ظل غياب سلطة الضبط، حيث تتحول الغرف المستأجرة في أوقات الراحة إلى فضاء مفتوح لبعض الممارسات الانحرافية، بما فيها استهلاك المخدرات ووجود العاهرات ولعب القمار وكل هذا يتحقق حتما بالاحتكاك ببعض أعضاء الجماعات الإجرامية ولربما تذهب الأمور إلى أبعد من ذلك، فتخلق شراكة مؤقته بهدف زيادة الأرباح؛ حيث يتم استغلال الغرف السابقة الذكر كوكر على اعتبار أنها لا تثير الإنتباه، فهكذا يتم تعزيز هذه القيم ويعاد إنتاجها في الجماعات الإجرامية المدروسة عند العودة إلى الموطن الأصلي، بهدف تحقيق الربح السريع بعيدا عن التعب والإرهاق والبعد عن الأهل.

[1] ---Jonathan James Bendal **. Previous Reference**. P 169.

في هذا السياق يقول ألبرت كوهن صاحب نظرية تشكيل رد الفعل أن: عصابات الجانحين نشأت نتيجة البنية الطبقية في المجتمع الأمريكي؛ حيث يشعر الأطفال من الطبقة العامة بأنهم مركز الإحباط في المجتمع الأمريكي، لأن قيم الطبقة الوسطى هي المسيطرة وتتحكم بتطلعات هؤلاء الشباب للنجاح الفكري والمهني وإنهم يدركون عجزهم عن تحقيق هذه الأهداف، لذلك فإن حل هذه المشكلة هو من خلال إيجاد ثقافة فرعية للجانحين والتي يتم فيها رفض قيم الطبقة الوسطى والتي تتضمن (تكوين رد الفعل) والذي يمثل تناقضا لهم.[1]

- رفض العمل كنوع من التمرد وعدم خضوع للسلطة والاتكالية من دوافع الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

ورد رفض العمل في القطاعين العام والخاص كاختيار شخصي لا عقلاني، يبرر بعدم الرضوخ لجميع أنواع السلطة في عالم الشغل في اطار العلاقة التبادلية رئيس ومرؤوس، فعلي الرغم من ادراك ان ذلك يتعارض مع الطبيعة البشرية إذ ان العضو الذي لا يعمل يضمر أو يموت، الا ان هذه الفكرة تستمد من الطبقة الاجتماعية المرموقة التي ينتمي إليها بعض الأفراد، فهم يفضلون عدم مزاولة أي نشاط يضعهم في خانة العمال البسطاء، حفاظا على مكتسبات الإرث العائلي في التميز الاجتماعي، من خلال توفر ثلاثية السلطة، النفوذ والرفاه الاقتصادي، كما قد تعزز هذه القناعة أيضا بمعايشة أبناء الطبقات الفقيرة بعض جوانب صراعات العمل الفردية أو الخفية وما يترتب عنها من احتقان وإحباط وعدم رضا، تحت وطأة المعاملة الجائرة أو التعسف في استعمال السلطة، من هذا المنطلق تبرز أهداف تعويضية سيئة التخطيط، عبر التفكير في إنشاء عمل خاص، فنتيجة لطول مدة انتظار الفرص المواتية لذلك أو الفشل في مشروع ما، تأتي فكرة الانضمام المؤقت إلى الجماعات الإجرامية محل الدراسة، ففي حالة ابناء الطبقة الأولى تتأكد العضوية لتحقيق مكاسب لتعزيز الفوارق الاجتماعية السابقة الذكر عن بقية أفراد المجتمع بالبقاء في نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي حالة أبناء الطبقات الفقيرة لتحقيق دخل تعويضي يثبت الوجود على المستوى الاجتماعي.

جدير بالذكر أيضا أن رفض العمل قد يرتبط بالاتكالية في ظل وجود بدائل أكثر راحة، لتوفير متطلبات الحياة اليومية، نتيجة التعود على عدم المسؤولية، مع عدم التفكير في تحقيق أهداف مستقبلية فردية كانت أو جماعية وفي هذه الحالة يأتي الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة

[1]- ولاء عبد الفتاح الصرايرة: **مرجع سابق**، ص 315.

عبثا، دون أي هدف عملي يذكر، ما عدا توفير فضاء لسد الفراغ وتحصيل أرباح مادية تخصص لجلب المواد الاستهلاكية.

يمكن أن نستأنس في مجمل ما تقدم عرضه بهذا الصدد بما تذهب اليه نظرية الضبط الاجتماعي لترافيس هيرشي في جزئية الارتباط إذا تؤكد على أن الارتباط العاطفي بالأخرين أحد أهم العوامل الحاسمة في الوقاية من الانحراف والجريمة، فكلما زاد هذا الارتباط تطور الضمير الجمعي لدى الفرد، فمثلا عند ارتباط الطفل بوالديه يتجه إلى تقيده بتوقعاتهم التي تكون في الغالب ايجابية وهو بذلك ارتباط بالمجتمع الكبير وفي الحقيقة ان مصادر الارتباط متنوعة بتنوع الفضاءات الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد.[1]

1-5- الحي السكني:

*** التكيف مع نوعية العلاقات والراويط الاجتماعية التي تميز الحي السكني ضرورة لضمان استمرارية أنشطة الجماعات الإجرامية:**

فرضت تركيبة الحي السكني الاجتماعية على أعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة، التحلي بمهارات تحليلية لأساليب الحياة والأنشطة الروتينية، من خلال تشريح الوضعية العلائقية بين السكان لاستغلالها بعقلانية، حيث يتشكل الطابع البنائي لهذه الوضعية عبر الاستفادة من مظاهر التكافل الاجتماعي الناتجة عن علاقات الجيرة طويلة الأمد والزيارات العائلية، التي تكرس الاحترام والتعاون بين الجيران، من أجل التغاضي عن بعض التجاوزات التي يقدمون عليها ويقلل من فرضية الرفض المطلق واحتمالية التفطن لما يخططون له، كما يستفاد أيضا من كثرة التفاعل ومختلف الروابط التي تجتمع في عبارة جميع السكان يعرفون بعضهم، كتخدير موضعي لضمان الاستمرارية ويأتي ذلك في سياق عامي تحت مفهومي (الملح، العشرة)، مع العلم أن انشطة الجماعات السابقة الذكر تستمر في هذه الأحياء على قدر عال من الحذر دون إثارة انتباه الكبار.

في حالات أخرى يلجأ أفراد الجماعات الإجرامية المدروسة من ذات الحي إلى نقل النشاط إلى بيئة سكنية أخرى اكثر فرادنية، مراعاة للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في بيئتهم الأصلية، خوفا من العقاب الاجتماعي الذي قد يلحق بهم أو بعائلاتهم جراء ذلك.

[1]- مشري زبيدة وإلياس شرفة: **مرجع سابق**، ص 278.

في هذا السياق تؤكد نظرية الاختيار العقلاني على أنه غالبا ما يتبنى الجناة العقلانيون التخطيط وإدارة المخاطر في محاولة لتحقيق أكبر مستوى من الفائدة بأقل قدر من المخاطر أو التكلفة المتضمنة وبعبارة أخرى فإن المجرمين صناع القرار العقلانين يمارسون درجة معينة من التخطيط والاستبصار وتكييف سلوكهم وفق المحيط والظروف المحيطة بهم وهكذا يقوم الجناة بشكل متكرر بتقييم المعلومات واتخاذ قرارات مخالفة جديدة و أحيانا مختلفة.[1]

*** الحي السكني الفاسد يخلق نسقا قيما منحرفا عزز تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:**

إن المشهد العام في الأحياء السكنية الفاسدة قد شكل أحد المنعرجات الخطيرة في مسيرة الجماعات الإجرامية المدروسة، سواء كان فسادا كليا أو جزئيا، حيث تجلت مظاهر الكلي منه في اعتياد معايشة بعض الظروف المحيطة بالعملية الانحرافية بصفة علنية كوجود أماكن مخصصة لاستهلاك الممنوعات أو لممارسة البغاء تزامنا مع الوفرة في سكنات الإيجار، المشاجرات والمشاحنات اليومية، تدني المستوى التعليمي وانتشار البطالة...الخ، فهذه المظاهر وأخرى وفي ظل تواترها تؤسس لتغير التركيبة الاجتماعية للسكان، تمهيدا لتقبل قيم ومعايير جديدة فتتحول بعض أنماط الجريمة إلى مصدر للرزق وهو ما يبرر تصرفات بعض الجماعات الإجرامية بما فيها المدروسة في المنطقة وهكذا يفرز هذا النوع من الأحياء نماذج اجرامية ناجحة تقدم فرصا غير مشروعة، عبر مساعدة الراغبين من أبناء الحي في انشاء جماعات إجرامية خاصة ولمزيد من التوضيح يمكن القول أن هذه الأحياء تسهل انتقال قيم الجماعات الإجرامية ثقافيا، من جيل إلى أخر كما أنها تحتل المرتبة الأولى في قائمة تفضيلات بعض الجماعات الإجرامية المدروسة.

فيما تجلت مظاهر الفساد الجزئي للحي مقتصرة على الضواحي والمناطق الهامشية التي تقع في الجانب المنعزل عادة، فهي تتميز بقلة الكثافة السكانية واختلاف تركيبتها عن بقية الحي، حيث يتم استغلالها من قبل بعض أبناء الحي المنتمين إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بطريقة عقلانية تراعى فيها الموزانة بين الفائدة المحققة وتكلفة الخطر، لتكون مناطق سيطرة ونفوذ وتسمح بتواجدهم الدائم فيها، كما يتاح لهم التواصل المريح بينهم وبين بقية أبناء الحي، ما يسهل أيضا فرضية انتقال قيم ومعاير جماعتهم مع مرور الزمن إذا ما توفرت قرائن أخرى تتعلق بالراغبين في ذلك وخاصة في مرحلة المراهقة.

[1] - Cornish, D.,Clarke, R. Introduction. In D. Cornish & R. Clark (Eds.) **The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives On Offending**., New York: Springer-Verlag. New York (1986).p213.

بهذا الخصوص أكدت دراسة الباحثان عمارة السعيد وخروفة السعيد على أن: «الأحياء المهمشة والمغلقة ساعدت منتسبي الجماعات الإجرامية على خلق نوع من الحراك الاجتماعي الروتيني غير السوي، لأن الفرد يكسب القيم والعادات والسلوكيات الاجتماعية في الجماعات التي يعيش معها»،[1]كما أشارت أبحاث كل من شو ومكاي عن النظرية الايكولوجية إلى أن الفقر والحراك السكاني وعدم التجانس بين السكان أبعاد تؤدي إلى انخفاض مستويات الضبط الاجتماعي في الأحياء الفاسدة، فلا يكترث للجريمة ولا يتابع مقترفها، من هنا يشعر الأفراد بالحرية المطلقة وهكذا تنشأ الجماعات الإجرامية ثم يعتادها السكان[2] .

*** الاستفادة من مظاهر التخطيط العمراني من قبل اعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة:**

في إطار عملية الاختيار العقلاني للمجال المكاني، تستغل الجماعات الإجرامية المدروسة متغيرات الموقع الجغرافي للحي السكني وبعض مظاهر التخطيط العمراني، المتمثلة في الجوانب الفيزيقية المرتبطة بالهشاشة وأقدمية التشييد كحال الأحياء القصديريه وأحياء الصفيح؛ فمن المعروف عزلتها عن باقي المجتمع وتواجدها جغرافيا في مناطق العبور، أيضا تتم الاستفادة من حداثة الإنشاء وجدة الحي كما هو الواقع في التجمعات السكنية الجديدة ذات التصميم الأفقي، التي تتميز من الناحية العلائقية بالغموض والحذر في بناء العلاقات، على اعتبار أنها مجتمع جديد لم تتحدد بعد معالمه الاجتماعية، يضاف إلى ذلك بعد هذان النوعان من الأحياء عن بعده عن مركز المدينة والمؤسسات الأمنية وبقية المرافق الضرورية التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية، فضلا عن قلة الإنارة و مدى سوء التنظيم في شبكة الطرقات.

كل هذه المتغيرات جعلتها محل اهتمام بعض الجماعات الإجرامية المدروسة، ففي إطار عملية التخطيط والتوسع وايجاد منطقة خاصة للنفوذ تسهل لهم ممارسة أنشطتهم، من خلال تقديم بعض العروض المغرية، كمنح كميات صغيرة من الممنوعات لبعض المدمنين وتكليفهم بمهام ثانوية أو تقديم اعانات مادية للمعروفين منهم بكثرة المشاكل، لإضفاء شرعية اجتماعية لتواجدها هناك، فبضم قاطني هذه الأحياء يصرفون الانتباه عن وجود غرباء، كما يأتي ذلك في إطار استغلالها عمليا لتكون مخازن للسلع ونقاط بيع واحتماء من الظروف الطبيعية كالبرد والمطر وكذلك سهولة عملية رصد الدوريات الأمنية ثم الهروب والاختفاء، في ظل التصميم الهندسي الذي يتيح ذلك.

[1]– خروفة السعيد وعمارة فاتح، **مرجع سابق**، ص 122.

[2] – Albert Ogien. **Sociolgie De La villance**. Paris. Armand Colin/VUFE. 2022. Pp 42-43

وهذا ما يتطابق في شق منه مع ما توصل اليه الباحثان جمال نسيب ورابح بن عيسى في قولهما: أن غياب المرافق العمومية في التجمعات السكنية الجديدة يساهم في تخفيض حركية السكان وزوار الحي وكذا الدوريات الأمنية وهذا ما يخدم تواجد الجماعة الإجرامية، كما قد يجعل من بعض الشباب زبائن لدى الجماعة الإجرامية (جماعة ترويج المخدرات)[1].

2- نتائج التساؤل الثاني: ما العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟

أنتجت معالجة ثلاث مواضيع شكلت الكل الثقافي المحيط بالمشاركين ما يلي:

2-1- وسائل الاعلام والاتصال:

- أضرار جانبية تفرزها مشاهدة بعض المضامين الإعلامية تنتهي بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:

تتيح المنصات الإعلامية مضامين تلفزيونية تلفت الإنتباه إلى أساليب الحياة داخل الجماعات الإجرامية، مع التركيز على شخصياتها التي تجسد الادوار ببطولية؛ فمن خلال اظهارها بطريقة إيجابية وإخراجها في صورة توحي بأن ذلك يقع في خانة المستوى العالي من مظاهر الحياة الاجتماعية، يتم الترويج عن غير قصد لهذه الظاهرة اللاتوافقية، ففي ظل الاستعداد والميل المسبق، تفعل طاقة التقليد، فيتم تبني بعض المظاهر الخارجية كطريقة اللباس والنقوش والأوشام أو يحدث تشبع بالقيم المشاهدة ثم يتم التطبع بها ويعاد استغلالها في الحياة الواقعية، كما أن درجة الخطورة تزيد أكثر في حالة التواجد حيز الخدمة مع جماعة إجرامية، حيث يؤدي مستوى الضبط المنخفض لدي أفرادها إلى تقمص الأدوار والالتزام بها بفعالية، لكسب مميزات إضافية تساهم في صقل شخصيتهم الإجرامية، فضلا عن إثراء هذه الجماعات بقيم جديدة تعزز الهوة مع قيم ومعايير المجتمع الأصلية.

في هذا الصدد يقول الباحث خالد زعاف بأن «التفاعل في المجتمع الجزائري يمر بأزمة حقيقية، خلفتها ظروف التغير الاجتماعي والاقتصادي والانفتاح على الثقافات العالمية، في ظل التقدم التقني في مجال الإعلام والاتصال؛ حيث لم تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المسجد،

[1]- جمال نسيب، رابح بن عيسى: **تشكل الجماعات الإجرامية في التجمعات السكنية الجديدة كفضاء حضري سيوسيو ديمغرافي- دراسة ميدانية بأحد التجمعات السكنية الجديدة في ولاية تبسة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد10، العدد1، 2023، ص 257.

المدرسة) وحدها هي التي تسيطر على نقل المعايير والقيم وتنمية الاتجاهات لدى الشباب في المجتمع بل أصبح هذا الأخير يستمد قيمه من جماعات غير رسمية تظهر أساسا في الجماعات الانحرافية الأكثر إجراما والتي تجني أمولا في أسرع وقت ممكن دون مراعاة للقانون والأعراف»[1].

*** تطوير تقنيات الجماعة الإجرامية المدروسة بمحاكاة ما يعرض في بعض المنصات الاعلامية:**

تتيح المنصات الإعلامية مشاهدة مسلسلات وبرامج وثائقية تتعلق بأنشطة وتقنيات الجماعات الإجرامية، يتم فيها تبسيط مختلف الأحداث التي قد يتم تشكيلها نتيجة سيناريوهات افتراضية أو إعادة تمثيل لقصص واقعية، فتأتي في حبكة تحمل الكثير من الخبرة الجاهزة والاحترافية، في قالب يدل على نجاعة اختيارات أصحابها العقلانية، من خلال ابتكارهم لطرق جديدة أو استخدامهم لتقنيات ميدانية ذكية، تؤدي إلى فك عقدة التأزم التي تعرض في البداية بشكل غامض يوحي بعدم حلها بالطرق العادية، الأمر الذي يساهم في انبهار المتلقين من أفراد الجماعات الإجرامية، الذين يستفيدون من ذلك فينقلون بعض هذه الطرق والتقنيات التي تتلاءم مع نشاط جماعتهم إلى أرض الواقع، بمحاكاتها واستخدامها عمليا وقت الحاجة أو عند التعرض لمواقف مشابهة لتلك التي تمت مشاهدتها في البرامج السابقة الذكر لاعتقادهم بصلاحيتها.

من الحقائق الثابتة استفادة الجماعات الإجرامية المدروسة من:

– أدوات التكنولوجيا القديمة المتمثلة في الهواتف التي لا تتيح تفعيل خاصية التتبع gps، من أجل ضمان عدم كشف أماكن تواجدهم وبالتالي تقليل احتمالية القبض عنهم، فضلا عن استخدامها في التواصل مع الزبائن.

– أدوات التكنولوجيا الحديثة من خلال بعض التطبيقات والمواقع الإلكترونية المتاحة في الهواتف الذكية، التي يعتقدون بأنها تتميز بجدار حماية عالي ولا يمكن اختراقها من قبل الجهات الأمنية، كموقع (watts app) من اجل ضمان سرية عملهم وكذلك استخدامها في التواصل العادي من أجل الاتصال وتوجيه الأعضاء.

في هذه الجزئية يحضر لدينا التفسير الذي يذهب إليه أنصار الاختيار العقلاني في تفسير الجريمة؛ حيث تشير نماذجها المعاصرة إلى أن الجاني العقلاني أو صاحب القرار المنطقي عندما

[1]– خالد زعاف: **مرجع سابق**، ص258.

يوازن عقلانيا بين التصورات الخاصة بتكاليف وفوائد الجريمة ضمن قيود محددة للوقت، المعلومات، القدرات المعرفية ويتخذ قرار عقلاني من بين عدة بدائل في محاولة لإفادة الذات.[1]

2-2- قيم الجماعة الإجرامية

*** المكانة الاجتماعية هدف جماعي يتحقق في الجماعات الإجرامية المدروسة بطريقة منحرفة:**

المكانة الاجتماعية قيمة ثقافية تتحقق في المجتمع المحلي بتوفر شرطي الانتماء إلى الطبقة الاجتماعية المتوسطة والمستوى الاقتصادي الجيد، كما ترتبط في بعض الأحيان بموروث العرش أو القبيلة المرسخ بالمنطقة؛ فنظر لعدم تحقق هذه الشروط في أعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة يحسون بما يعرف بإحباط المكانة، الذي يزيد تدريجيا نتيجة الاصطدام بالقيم المستمدة من المتغيرات السابقة الذكر في العديد من المؤسسات الاجتماعية الرسمية أو غير الرسمية، تأتي مرحلة سحب بطاقة العضوية لإيجاد مكان داخل الثقافة الفرعية الخاصة بالجماعات الإجرامية المدروسة، لتتم المواجهة بإظهار رد الفعل من خلال تبني مكونات الثقافة الجديدة لبقية أفراد المجتمع، حيث يساهم ذلك في عقد صفقة مصالحة انحرافية تتغير بموجبها بعض الممارسات تجاههم فيتم تقبلهم ويتفادى الجميع الاصطدام معهم، الأمر الذي من شأنه أن يخلق تعريفا جديدا للمكانة الاجتماعية يثبت فقط بالتواجد في هذا المجال.

في هذا السياق يؤكد البرت كوهن على أن الضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي المتباين تخلق مواقف مشتركة للعديد من أبناء الطبقات الفقيرة ، أما الكيفية (العمليات والتفاعل الاجتماعي) التي يصبح فيها الصغار منحرفين فتعتمد على درجة وقوة التفاعل مع تلك الثقافة الفرعية المنحرفة ، فالذين يتفاعلون بشكل متكرر مع العصابات المنحرفة ويرون فيهم الناس المهمين في حياتهم فسوف يرون في الثقافة الفرعية المنحرفة للعصابة الترياق الشافي لمشاكلهم.[2]

*** المتعة والحماية الاجتماعية قيم مرسخة في الجماعات الإجرامية المدروسة:**

المتعة احد عوامل الجذب القوية بالنسبة لأعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة، فهو مطلب وفي نفس الوقت أسلوب للحياة العادية وفي إطار عملية الاختيار العقلاني يتفطنون إلى أن العضوية

[1]- محمد فوزي قميدي: **علم الضحايا وإسهاماته في الحقل الجنائي**، مجلة متون، المجلد 09، العدد04، 2018، ص34.

[2]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص162.

تحقق لهم ذلك بأريحية في أكثر من وضعية، سواء تعلق الأمر بمتعة الاستهلاك الجماعي للمنوعات، بغض النظر على أن الهدف من ذلك هو الهروب من المشاكل الاجتماعية أو متعة المغامرة والاثارة وعيش تجارب المخاطرة العالية كحالة مرضية ترتبط باكتساب مهارات خاصة، كما قد تشكل العضوية لدى هذه الثقافة الفرعية في حد ذاتها متعة لبعض الأعضاء وخاصة حديثي السن فقط لإثارة الجدل.

تحت معيار الجماعة للفرد تحقق الحماية في الجماعات الإجرامية المدروسة، حيث يتم على مستواها تقديم جميع أنواع المساندة غير المشروطة لجميع الأعضاء، لتحقيق أهداف ثقافية تتعلق بهذا النسق كثقافة فرعية جاءت على هامش الثقافة الأم في مجتمع الدراسة؛ فمن خلال التدخل لصالح الأعضاء في حالات الصدام والمواجهات المجتمعية ووضعيات الحاجة والفاقة المادية، تمرر رسالة إلى مكونات الثقافة الأم تفيد بأن هذا العضو مدعوم ومحمي من قبل الجماعة وبالتالي يسهم ذلك في تكريس مبدأ التمسك بالعضوية.

من هذه الزاوية أيضا برزت خصوصية الجماعات الإجرامية المدروسة في المجتمع المحلي، حيث أن الحماية في هذه الاخيرة تقتصر عادة على التدخل إلى جانب الأعضاء في المواجهات المجتمعية البسيطة، أما إذا ما قارناها بالجماعات الغربية سنصطدم بواقع اكثر خطورة؛ حيث توصلت دراسة الباحث جونثان جيمس باندال حول محفزات الانضمام إلى الجماعات الإجرامية في أمريكا وبريطانيا إلى أن : تعرض الشباب الأقل من 19 سنة إلى العنف يجعلهم يسعون إلى اقتناء أسلحة غير مرخصة للدفاع عن أنفسهم لما تشهده أحياء المدينتين من شجارات وأحداث عنف بشكل شبه يومي؛ فمن هذا المنطلق فان عدم امتلاك تصريح قانوني بحيازة أسلحة نارية يكون دافع قوي للانضمام إلى الجماعة الإجرامية طلبا للحماية[1].

*** التدرج في صعود سلم الأعمال الإجرامية يؤسس لتقبل قيم الجماعة الإجرامية المدروسة:**

إن طبيعة بداية الممارسة الإجرامية في المجتمع المحلي تجعل الأفراد المعنين بذلك تحت طائلة المسألة، المتابعة والمواجهة، عبر ردود أفعال زجرية تؤكد الرفض وعدم التقبل، يؤسس لها في إطار الثقافة الكبرى، حيث يتم إدراجهم في قائمة المغضوب عليهم كعقاب قاسي، يبين رفض هذه الممارسة من قبل الطبقة التي تأصل للقيم، يضاف إليها التضييق مع عدم إمكانية التجاوز عن الأخطاء، بفتح الملف كلما أتيحت الفرصة وهكذا يتم ترسيخ رد الفعل الاجرامي، من خلال زيادة

[1] --Jonathan James Bendal **. Previous Reference**. p 167.

الممارسة تدريجيا لجس النبض وفي حالة الوصول إلى نفس النتيجة، تكون المحطة الأخيرة منها تبني قيم ومعايير الجماعة الإجرامية المدروسة وممارستها في غالبية الأوقات بعلنية.

يتطابق هذا الطرح ما يذهب اليه انصار نظرية الوصمة الاجتماعية في علم الجريمة، حيث يؤكدون على أن تطبيق الوصم بإمكانه أن يزيد من حدة الانحرافات والجرائم (إذا حدث فعلا)، أو يخلق انحرافا(في حال تطبيق التسمية زورا في حال لم يرتكب الفرد افعال تجرم فعليا)، ففي كل الحالات أن الوصمة عملية اجتماعية تنتج الانحراف والجريمة.[1]

التأثر بالرجلة والكريزما كقيم نموذجية تميز بعض العناصر القيادية في الجماعات الإجرامية :

أسست الجماعات الإجرامية المدروسة على اعتبار أنها نسق قيمي منحرف يشكل أحد اطراف المعادلة الثقافية بالمجتمع المحلي لبعض القيم الخاصة بها ومن بينها الرجلة والكاريزما، حيث شاع في أوساطها استخدام هذه المصطلحات في وصف ما يميز بعض النماذج الإجرامية الناجحة وخاصة القيادية من تناقض يتشكل في (الهيمنة الذكورية، ملامح الصلابة العدوانية، تقديم المساعدة والمشاركة في أعمال خيرية، المخاطرة، الحضور القوي من الناحية الشخصية والاجتماعية، الذكاء، التسامح، البطولة...الخ)، فعلى الرغم من الفوضى وعدم التنظيم القيمي تكون هذه الصور محط إعجاب من قبل الوافدين الجدد، فيتمنون عيش الدور ويتم ربطها بالممارسة في الجماعات السابقة الذكر في ظل اعتقاد منحرف مفاده بأنه يمكنهم تحقيق ذلك بعضويتهم عمليا.

تجدر الإشارة تحليليا إلى أن التحلي ببعض قيم التضامن الاجتماعي الذي يميز الثقافة الأم في المجتمع المحلي، حل قيمي تهدف من خلاله الجماعات المدروسة إلى التخفيف من درجة الصراع الثقافي.

2-3- معايير الجماعات الإجرامية:

*** شروط انضمام تعاقدية تفرضها ظروف الجماعات الإجرامية المدروسة:**

كأي جماعة اجتماعية؛ تفتح الجماعات الإجرامية المدروسة أبواب العضوية أمام الوافدين الجدد في ظل ظروف معينة، مع عدم وجود ضمانات تؤكد الاستمرارية، لكنها تشترط تجاوز بروتوكولها الانحرافي بوضعهم تحت التربص لمدة من الزمن لتحديد قيمة الإضافة التي يقدمونها، كأن

[1]- سمير يونس: **واقع البيئة الاجتماعية المحيطة بالعائدين للانحراف-دراسة ميدانية بولاية عنابة**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017-2018، ص114.

تفرض عليهم في بداية المسيرة أن يعملوا في الواجهة الأمامية من أجل حماية الأعضاء الدائمين من المخاطر الأمنية أو أن يقدموا مساهمات مادية لزيادة رأس مالها أو أن يساهموا في جمع عدد اكبر من الزبائن بهدف زيادة المنافع الاقتصادية.

من زاوية أخرى يقدم الأعضاء الجدد بعض التنازلات لنيل الرضا، فيقنعون بالاستغلال غير المعلن وصيغة التواجد المؤقت لمأرب وأهداف خفية تتمثل أساسا في تحصيل الخبرة وربما العضوية الدائمة وكذلك لتحقيق القيم الانحرافية، فضلا عن الحوافز والمبالغ المالية، فالمعيار الثابت الذي تحتكم إليه العلاقات في هذا الوسط هو الفردانية والمصلحة الشخصية.

في السياق ذاته توصلت دراسة الباحث جونثان جيمس باندال إلى أن: : غالبية الشباب يسعون إلى تكوين علاقات يهدفون من خلالها إلى تحقيق الشهرة وهكذا يتم بناء صدقات مع أفراد الجماعات الإجرامية عن طريق عناصر منسحبة من هذه الجماعات وعادة ما تكون هذه الصدقات تعاقدية وغير حقيقية، إلى أن القيمة المكتسبة منها هي ممارسة الأعمال الإجرامية بشكل جماعي.[1]

*** السرية مع معايير المحلية وعدم وجود لغة خاصة أو شعارات ايديولوجية في الجماعات الإجرامية المدروسة.**

صفة المحلية تلازم الجماعات الإجرامية محل الدراسة؛ فعلى الرغم من تنوع أنشطتها (تجارة المخدرات، تجارة الأدوية والحبوب المهلوسة والتهريب)، إلا أنها تمارس بطرق تقليدية لا تتجاوز الحدود الوطنية، كما أن جميع أعضائها من نفس البيئة المكانية، الأمر الذي يؤصل لاستثنائها من تعريفات الجماعات الإجرامية المنظمة حسب القانون الجنائي، أيضا على مستوى هذا النسق لم يتم تطوير لغة أو رموز أو شعارات خاصة، فالملحوظ هو استخدام بعض المصطلحات غير المتداولة المرتبطة أساسا بلغة الشارع، فضلا على عدم وجود أهداف مستقبلية تخص تطوير الجماعة، كما أن رأس المال المادي لهذه الأخيرة عبارة عن مساهمات بسيطة من الأعضاء؛ لمزيد من الايضاح يمكن القول أن للجماعات الإجرامية المدروسة معايير متناقضة، فبقدر ما تسعى إلى تحقيق الشهرة محليا، تفرض على أعضائها الحذر بل تذهب إلى أبعد من ذلك بإقصاء المثيرين للجدل، فهي تخشى أن تكون تحت الرقابة الأمنية وبهذا تخلق معيار أأخر وهو السرية غير المنطقية، باختصار في بداية المسيرة يتم اتخاذ التدابير السابقة الذكر للتخفيف من خطورة التشكيل وما ينجر عنه من تبعات قانونية من أجل إبقاء باب العضوية مفتوحا.

[1] −Jonathan James Bendal . Previous Reference. p 166.

في هذا الصدد يشير الباحث إلى أن الجماعات الإجرامية المدروسة محليا لم تبلغ بعد درجة الخطورة التي بلغتها نظيراتها في البلدان الغربية وحتى العربية؛ حيث تأكد من خلال دراسة حسن حماد حميد وزينب على حميد أن الجماعات الإجرامية بالمجتمع العراقي قد قطعت أشواطا نحو العالمية، فالعصابات العراقية يتم تمويلها من أيادي خارجية (جهات أجنبية) وقد أوصى الباحثان بضرورة تركيز جهود الجهات الأمنية على مراقبة هذه الجهات و مدى اتصالها بالعناصر من داخل البلاد للسيطرة على التشكيل في بدايته.[1]

*** معايير خاصة لنيل شارة القيادة في الجماعة الإجرامية المدروسة:**

مسألة القيادة في بعض الجماعات الإجرامية المدروسة غير ثابته وغير محتكره، حيث أنه من الممكن أن يتغير المفهوم من القائد إلى المقرر في بعض الأحيان، على حسب كل نشاط أو عملية بصورة استثنائية، فبناء على الفارق في درجة المساهمة المادية التي يقدمها العضو الدائم في الجماعات التي تتقارب فيها مدة العضوية، مع تميزه بملكات عقلية تمكنه من إدرة العملية بمنطقية انحرافية، في ظل التخوف من خطر المداهمات الأمنية، تمنح له شارة المقرر بصفة غير دائمة، ثم يعود مجددا ليكون عضوا عاديا في فترات من باقي مسيرة الجماعة الإجرامية، ليترك المجال لبقية الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستويات الرضا والتقبل لديهم وهكذا يستمر التشكل لتضيف إليه هذه الوضعية زيادة الأداء والالتزام لنيل الرتبة بصفة دورية، كما أن ذلك يحفز الوافدين الجدد لنيل شرف رتبة المقرر؛ تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الجماعات الإجرامية يستمر تواجدها في الميدان بصفة عبثية كما أنها لا تتمتع بأي بخصائص تنظيمية.

جوانب القيادة الفعلية تحققت في إحدى الجماعات المدروسة، التي تتميز بالاختلاف والتفاوت الواضح في مدة العضوية، حيث يحظى القائد الواحد بتأييد الأغلبية وهو المسؤول عن جميع الشؤون التنظيمية، فهو يجنب بقية الأعضاء عناء التخطيط والإدارة وبالتالي يمارسون أنشطتهم بأريحية ومن مميزاته:

- الخبرة واتساع العلاقات الإجرامية.
- مسبوق قضائيا.
- العنف والجرأة والتحلي بالقدرة على الاحتيال والمراوغة.
- عدم الانقياد للقيم والمعايير الاجتماعية.

[1]- حسن حماد حميد وزينب علي حميد: **مرجع سابق**، ص187.

- أفضلية المساهمات المادية.
- تقدير المخاطر المقترن بسرعة التخطيط والتنفيذ.

جدير بالذكر أن هذا النمط من القيادة يعبر على الشكل الأكثر تنظيما للجماعات الإجرامية المدروسة على مستوى المجتمع المحلي، دون وجود تقاطع بينها وبين الجماعات الإجرامية الغربية ودون وجود أي جوانب لإسقاط للخصائص التنظيمة المتعلقة بالنصوص القانونية، فضلا عن تجاوز هذا البعد من الدراسة لتفسيرات النظريات الغربية، فهو نابع من خصوصية الجماعات الإجرامية المدروسة.

3- نتائج التساؤل الثالث: ما العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة؟

أنتجت المعالجة التحليلية لموضوعين يثبتان السببية التامة للعوامل الاقتصادية في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة، من خلال ثيمات جزئية كما يلي:

3-1- الحالة الاقتصادية الفردية:

- توفير المتطلبات المادية لاستهلاك الممنوعات والوقوع في فخ المديونة بوابة الدخول إلى متاهة الجماعة الإجرامية المدروسة:

من المتعارف عليه أن الادمان يخلق تبعية للمواد الممنوعة المستهلكة، دون التفطن إلى زيادة التأزم من الناحية النفسية والاجتماعية، يضاف إليها تعقيدات الوضعية الاقتصادية الفردية، في ظل وجود إيقاع متعلق بهذه العملية يفرض على المستهلك بروتوكولا خاصا يبدأه بجرعة محددة ثم تضاعف الكمية، من هذا المنطلق تؤدي هذه الوضعية المركبة إلى اثنين من الحلول الانحرافية، كلاهما يسهم في الانضمام وتشكل الجماعات الإجرامية المدروسة:

أول هذه الحلول أن يتم تدارك العجز في البداية من خلال الموازنة بين الحالة الاقتصادية الفردية وما تتطلبه العملية الاستهلاكية من موارد مادية، بالبحث عن مكاسب إضافية، تحقق الاكتفاء وتؤمن لهم ما يكفيهم بأريحية، الأمر الذي يتحقق بالعضوية في الجماعات السابقة الذكر، في ظل ارتفاع الحظوظ مع توفر الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي المحلي، يليها تحول في الأهداف لدى البعض، فتزيد الأطماع المادية مع ارتفاع قيمة المصاريف اليومية وهو ما يؤسس للتمسك بالجماعة الإجرامية المدروسة لتحقيق الاكتفاء الاقتصادي.

فيما يأتي الحل الانحرافي الثاني متأخرا، إثر حدوث حالة من العجز في الميزانية الفردية وما يخصص منها لاقتناء المواد الاستهلاكية، بعد اقتراض مبالغ مالية من الأقارب والأصدقاء أو تدين السلع من المروجين، ليجد البعض أنفسهم بعد مدة زمنية عاجزين مرة أخرى عن تسديد الديون، التي تكون في فاتورة مرتفعة على الأغلب، لارتباطها بغلاء أسعار المواد السابقة الذكر، فتأتي بعد ذلك فكرة الانخراط في الجماعات الإجرامية المدروسة استعجاليا، بهدف إيفاء المستحقات تفاديا للانزلاقات والصدمات المجتمعية، ليُفتح باب أخر يزيد من تعقيد الوضعية، حيث تحقق لهم العضوية مداخيل مادية مغرية، قد تكفي أو لا تكفي لسد المديونية، لكن تتغير الأهداف ويثبت التمسك بالجماعة الإجرامية، فهم ينالون مقابل ممارساتهم مداخيل إضافية وعلى الأقل يستهلكون بطريقة شبه مجانية ويتفادون بذلك زيادة تأزم وضعيتهم المادية.

*** التطلع إلى تحقيق الاستقلالية المادية أو بلوغ الرفاهية من عائدات أنشطة الجماعات الإجرامية المدروسة:**

بعيدا عن الوضعية التشريحية للحالة المهنية ومستوي الطبقة الاجتماعية، يبرز توجه واضح لممارسة الأنشطة الربحية غير المشروعة بمعية أعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة، بهدف تحقيق الاستقلالية المادية، حيث يتوقع أن المداخيل المحققة من عائدات هذه الأنشطة تأتي مضاعفة ولا يمكن تحصيلها من ممارسة أنشطة ذات أهداف اقتصادية عادية؛ من خلال الفرص المشروعة في الحياة اليومية تزامنا مع قلتها، في ظل العيش بمجتمع يسير بأفراده إلى الفردانية مع تفضيلات عدم التبعية؛ فهناك اعتقاد مشترك مفاده أن الربح السريع يمكن من تدارك التأخر في الاستجابة لمطلب البناء الاجتماعي بضرورة امتلاك بعض الضروريات والكماليات الاجتماعية والاقتصادية في الحياة اليومية كالزواج والمسكن الخاص والسيارة الشخصية، مع توفير مبالغ مالية إضافية تغني عن الوقوع في أزمة مادية.

من نفس الوضعية أيضا يبرز مطلب تحقيق الرفاهية الاقتصادية، في استدعاء واضح لخلفية التأثر ببعض النماذج القيادية في الجماعات الإجرامية، الذين حققوا الثروة ويعيشون البذخ والأريحية، فالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة في هذه الحالة يأتي مؤكدا ارتفاع مستويات الطموح والاطماع الانحرافية لدى أصحابها، بهدف بلوغ قمة التميز الاقتصادي الاجتماعي وتحقيق الأفضلية، فعوض تحقيق الاستقلالية كما سبق الذكر في النتيجة أعلاه بامتلاك السكن والسيارة الخاصة يطمعون

في سكنات وسيارات إضافية، بالإضافة إلى مشاريع تجارية، فضلا عن مظاهر البذخ والثروة الإحتياطية.

يلتمس تطابق جزئي في هذا الطرح مع ما توصلت اليه دراسة جيمس جونثان باندال؛ في نتيجة بحثه التي تفيد بأن، الشباب من سن (11 إلى 20) سنة يتأثرون بما تصوره الفيديوهات الموسيقية من مظاهر لحياة الرفاهية والبذخ والثراء والمتمثلة في امتلاك فيلات وسيارات فاخرة، طريقة لباس متميزة، العيش في محيط يعج بالعاهرات بالإضافة إلى المقامرة بمبالغ كبيرة، كأسلوب حياة للجماعات الإجرامية، ما يجعل الشباب يسعون إلي الانضمام إليها لتحيق القيمة المفقودة والمتمثلة في الثراء.[1]

*** البطالة كأحد الدوافع الكلاسيكية تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:**

نتيجة لعدم القدرة على توفير متطلبات وحاجيات الحياة اليومية وخاصة الضرورية بسبب البطالة، تتولد حالة من الاحتقان والإحساس بالدونية ومن ثم فقدان الأهمية الاجتماعية المقترنة أساسا بالخلفية الاقتصادية، فيلجأ البعض للبحث عن فرص فعلية يحققون من خلالها مبالغ مالية تساهم في التخفيف من هذه الوضعية وفي ظل عدم توفر الفرص المشروعة في المجتمع المحلي الذي لا يوفر مقومات اقتصادية أخرى، يبرز البديل في تجربة الفرص غير مشروعة، عبر الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة؛ حيث تتنوع أنشطتها كما ونوعا بين (تجارة المخدرات– التهريب– تجارة الادوية والحبوب المهلوسة)، فالانضمام إلى إحداها يأتي كاستجابة منحرفة لتحصيل مبالغ مالية لسد الحاجة في ظل عدم توفر الفرص المشروعة المناسبة لمؤهلاتهم وقدراتهم الشخصية.

أشار جيمس جوثان باندال في هذا السياق إلى أنه في مدينة كولورادو الأمريكية فإن الشباب البطالين هم الأكثر انضماما للجماعات الإجرامية، بسبب عدم وجود فرص عمل.[2]

*** متغيرات الفقر وبعض الالتزامات العائلية من الناحية المادية تؤدي إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية المدروسة**

تتضح أطراف معادلة الفقر كمأساة مركبة بإضافة عجز الأسرة على تحقيق الاكتفاء من الناحية المادية إلى تأزم الحالة الاقتصادية الفردية لتنتج المزيد من أحاسيس الالتزام والمسؤولية، ما يزيد في تعقيد العملية، فيأتي الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة كاستجابة قهرية لتحصيل

[1]- Jonathan James Bendal . **Previous Reference**. p 165.
[2] -Jonathan James Bendal . **Previous Reference**. p 167.

عائدات مادية بهدف إعادة خلق التوازن، في ظل الدراية المسبقة بعدم مشروعية الفرصة ومن أهم مظاهر هذه الجزئية ما يلي:

– التغير المفاجئ في الحالة الاقتصادية بعد التعود على العيش بأريحية في ظل الاستقرار من الناحية المادية، يليه التدهور ثم الفقر نتيجة فقدان موارد التموين الأساسية، فبسبب اعتياد حالة اليسر ترفض الوضعية الجديدة، ثم يتم الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة لممارسة أنشطة ربحية بهدف استرجاع الحالة الأصلية.

– تظهر متغيرات فقر الأسرة في حالة محدودية دخل الأم والأب أو في حالة الأسر أحادية البالغ، أين تتحمل الأم أو أحد الاخوة مسؤولية اعالة الأسرة مع عدم وجود تأمين اقتصادي، فيتم الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة لمساعدة أفراد الأسرة على توفير المتطلبات الضرورية.

3-2- الحالة الاقتصادية العامة:

*** علاقة وضعية الدخل العام بالانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:**

انعكست مستويات الدخل العام في المجتمع المحلي على الانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، على الرغم من تفاوت الوضعيات على هذا المستوى؛ فالأمر القى بضلاله على جميع أفرادها من خلال:

– إن معايشة وضعيات عجز الأفراد ذوي الدخل البسيط أو المنخفض وخاصة الذين يقعون في نفس الرتبة من السلم الاجتماعي والاقتصادي ترسخ قناعات تؤسس لعدم تقبل فكرة الدخل الثابت غير الكافي وعيش نفس التجربة، فلا ينتظر للفرص المشروعة أن تحقق الأهداف المرجوة في ظل محدوديتها، كما أن مدة انتظارها قد تطول، بينما يمكن تجاوز ذلك عبر الفرص غير المشروعة المرتبطة بالعضوية في الجماعة الإجرامية المدروسة التي تمكنهم من تحصيل إيرادات مالية مضاعفة ويوصف ذلك بالدخل المرتفع أو غير المحدود.

– إن عدم كفاية الاجرة الشهرية المتحصل عليها من ممارسة عمل مشروع لسد متطلبات الحياة اليومية من مأكل وملبس وبقية المصاريف الشخصية، تؤدي إلى حالة من الإحباط و عدم الرضا، يستجاب لها أيضا بطريقة انحرافية، ففي هذه الحالة تأتي العضوية لتحصل مبالغ مالية تغطي العجز لعدم توفر ظروف أخرى تمكن من تحصيل مداخيل إضافية.

تأييدا لهذا الطرح توصلت دراسة كل من أمين جابر الشديقات ومنصور علي عبد الرحمان الرشيدي حول العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين

في مراكز الإصلاح والتأهيل إلى نتيجة مفادها أن: «غالبية مرتكبي الأفعال الإجرامية يحصلون على معدلات دخول منخفضة جدا، بسبب الظروف الاقتصادية الغير مستقرة وبهذا يمكن القول أن الدخل المتدني لا يحقق الطموح الاجتماعي و هكذا تكون الجريمة هي البديل»[1].

*** ارتفاع أسعار المواد الأساسية تخلق توجهات للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة:**

إن ارتفاع أسعار المتطلبات الضرورية والكمالية التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية، تؤدي إلى انخفاض درجة الرضا الاقتصادي عموما، خاصة إذا ما تزامن ذلك مع وجود التزامات أسرية من الناحية المادية، إذ يتعلق الأمر بمؤشرات جزئية تفرض هذه الحتمية كمحدودية الدخل والبطالة في ظل العدد الكبير لأفراد الأسرة، ففي الأغلب تتولد حالة من العجز على توفير هذه المتطلبات تؤدي إلى مضاعفة الضغوطات، فيما يزيد واقع الأنشطة الاقتصادية الروتينية المتعلقة بأعضاء الجماعات الإجرامية المدروسة تعقيدات إضافية، فيقع الحديث على ارتفاع تكاليف بعض المواد الكمالية التي يراها أصحابها بالأصل ضرورية بتسليط الضوء على توفير (علبة سجائر يوميا، اثنان أو ثلاث اكواب قهوة يوميا، قارورة أو اثنتين ماء يوميا، الحلاقة أسبوعيا، بعض الملابس دوريا، شحن الهاتف)، فمن خلال معالجة ذهنية تجمع هذه العملية، ثم تضاف اليها اللوازم الضرورية، لتنتج تواجها عقلانيا منحرفا لإيجاد حلول نهائية تحقق منفعة اقتصادية، تكفي لتأمين المتطلبات السابقة الذكر، عوض التفكير في حلول مؤقته عالية المخاطرة كالإقدام على جرائم السرقة والعنف؛ طبعا يأتي ذلك في إطار الايرادات المادية المحققة من أنشطة الجماعة الإجرامية.

في السياق ذاته توصلت دراسة جميس جونثان باندال إلى أنه في مدينة نوريتش ببريطانيا قد ينظم بعض الموظفين إلى الجماعات الإجرامية، بسبب عدم كفاية الدخل الشهري لتلبية متطلبات الحياة وغلاء المواد الاستهلاكية، فيلجؤون إلى المصدر غير القانونية التي تقدم غالبا في الجماعات الإجرامية وهذا ما يؤكد انتسابهم لها كأعضاء دائمين.[2]

في ختام عرض نتائج محور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة تبين انها كلها تشكلت لإدرار الدخل، الأمر الذي جعلها تتطابق مع النوع الأول من الجماعات الإجرامية التي تحدث عنها كل من ريتشارد كليوارد ولويد أوهلين في نظرية الفرصة الفارقة

[1]– أمين جابر الشديقات ومنصور عبد الرحمان الرشيدي: **مرجع سابق**، ص 2132.

[2] --Jonathan James Bendal **. Previous Reference**. p .167

في الجنوح وهي الجماعات الإجرامية الجنائية التي تنشأ في البناء الاجتماعي الذي تتاح فيه الفرص غير المشروعة لغايات اقتصادية بحت.[1]

خلاصة الفصل:

لتحقيق الأهداف الاستكشافية المسطرة في بداية الدراسة، حاول الباحث في هذا الفصل تصميم بروتوكول نوعي منظم يجعل القارئ يستوعب السيرورة التي تم من خلالها التوصل إلى مجموعة النتائج المذكورة أنفا، حيث بدأت العملية بتفريغ البيانات، ترميزها وتحليلها مرورا باستخلاص النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء المقاربات النظرية والدراسات السابقة.

انطلقت الدراسة بهدفها الاستكشافي العام المتمثل في رصد مجموعة العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة ميدانيا، من خلال مجموعة المبحوثين الخمسة عشر؛ فعلى الرغم من قلة عددهم بالمقارنة بعينات البحوث الكمية، إلا أنهم أبرزوا وقائع معمقة دالة على خصوصية جماعاتهم الإجرامية، يضاف إليها خصوصية المجتمع المدروس اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا، من هذا المنطلق تشكلت لدينا بعض الأبعاد الجديدة نسبيا تجاوزت أحيانا ما أغفلته الدراسات السابقة وأضافت وتوافقت وأختلفت أحيانا أخرى عن ما تفترضه بعض النظريات السوسيولوجية الغربية.

[1]- عايد عواد الوريكات: **مرجع سابق**، ص138.

النتائج العامة

النتائج العامة:

كل بحث علمي ينتهي بمجموعة من النتائج والحقائق التي يخلص لها بعد استخدام خطوات البحث العلمي المناسبة؛ حاول الباحث أن يتوصل إلى نتائج علمية موضوعية تتناسب مع الواقع المحلي وتعطي صورة حقيقية عن ظاهرة الجماعات الإجرامية بولاية تبسة والعوامل المؤدية إلى تشكلها، من خلال ما تم عرضه في الجزئيات السابقة من بيانات كيفية وكذا مختلف التحليلات الجزئية لأبعاد الدراسة، ثم استخلاص النتائج النهائية بطريقة تفصيلية ليتم الانتقال في الأخير إلى درجة أعلى من العمومية في النتائج العامة الآتية:

1- العوامل الاجتماعية: كل مركب تضمن الواقع الاجتماعي المتسبب في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة؛ حيث تشكلت هذه الوضعية في بنية اجتماعية خاصة ميزها الانخفاض الواضح في مستويات الضبط بالمؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من عدة زوايا تمثلت في:

- مهدت بعض الظروف المتعلقة بالأسرة لتقبل فكرة الانضمام إلى الجماعات الإجرامية في مرحلة عمرية متقدمة لعدة اعتبارات، تأتي في إطار عملية التعلم الاجتماعي، من بينها اشكالية نموذج السلطة الأبوية المقترنة بأساليب التقويم غير السوية و نمذجة العضوية؛ فكل هذا يصب في وعاء التعارض المدرك بين مبدئ التضامن العائلي الذي يميز بعض الأسر وتطور المجتمع المحلي.

- تجمعت مؤشرات دالة على إدانة المدرسة المحلية في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة؛ إذ يسهل تبني قيم ومعايير هذه الأخيرة كرد فعل تحت غطاء مواصلة الدراسة ذات الطابع الاقامي، بسبب ظهور الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المقيمين، في ظل ضعف جهة الضبط الرسمية، كذلك يسهل تبنيها نتيجة الفشل الدراسي المقترن بعدم التأقلم مع القيم والمعايير السائدة في البيئة المدرسية المتبوع بمغادرة الصف المدرسي، كما يؤدي التنقل إلى المدارس المنعزلة البعيدة عن المسكن العائلي إلى التقاط بعض سلوكيات الجماعات التي تنشط بمقربة منها، في ظل سهولة استهداف الفئات الهشة من التلاميذ وكل هذا يؤسس إلى الانضمام فيما بعد.

- في إطار عملية الاختلاط التفاضلي حدث تطور كلي أو جزئي في المسيرة الانحرافية لجماعة الرفاق التي تحمل قيم التمرد وانتهاك القانون، لتتحول بمرور الزمن إلى جماعة اجرامية للبالغين ومن نفس الوضعية برزت مؤشرات بناء الصداقات الفاسدة مع أعضاء الجماعات الإجرامية داخل جدران

المؤسسات العقابية كفضاء مغلق، لتبلغ الذروة بعد استيفاء فترات العقوبات السالبة للحرية بتأكد العضوية في جماعات نشطة أو تنقل الأفكار والطرق إلى الرفاق في الخارج بهدف تأسيس جماعة جديدة؛ طبعا يأتي ذلك في ظل وجود خلل يعرقل نجاعة البرامج الاصلاحية والتأهيلية وغياب المرافقة البعدية الهادفة لإعادة الادماج في المنظومة الاجتماعية.

– أحيطت المهن والاعمال الممارسة بظروف خاصة جدا ساعدت على تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة؛ ففي إطار الثلاثية الجدلية (علاقات العمل غير الرسمية المرتبطة بالأعمال ذات الضغوط ودوران العمل المرتبط ببعض المهن الحرة ورفض العمل والاتكالية كنوع من التمرد وعدم خضوع للسلطة)، تبرز وضعيات التصادم مع معايير الطبقة المتحكمة في التطلعات المهنية، لينتج عنها في حالة من الاختلاط التفاضلي بأعضاء جماعات إجرامية في محيط العمل بغض النظر عن الطريقة، تبني أنشطة الجماعات الإجرامية المدروسة كعمل منحرف يحقق الأهداف غير المتاحة بممارسة العمل المشروع.

– ارتبط التواجد الايكولوجي للجماعات الإجرامية المدروسة بعدة مظاهر تتمثل في التأقلم مع العلاقات العضوية التي تميز بعض الأحياء السكنية، بتحليل الانشطة الروتينية للجيران لاستخدامها بعقلانية كدرع عاطفي يضمن الاستمرارية ومن نفس الوضعية قد تنقل الأنشطة لأحياء أكثر فردانية، خوفا من المتابعة الاجتماعية، أيضا احتلت الأحياء الفاسدة المرتبة الأولى في قائمة تفضيلات الجماعات السابقة الذكر باستغلال مظاهر الفساد وخلل التركيبة الاجتماعية، من أجل الممارسة العلنية، فيما تمثل المظهر الأخير في استغلال موقع الحي السكني و تخطيطه العمراني (الأحياء الهامشية والتجمعات السكنية الجديدة) ليكون مركز بيع، احتماء، رصد، انطلاق وهروب وهكذا يثبت تفرد الجماعات المدروسة بخاصية تنوع المواقع وتؤكد عملية انتقال قيم الثقافة الفرعية المنحرفة في مختلف الأوعية العقارية.

2– العوامل الثقافية: تكون الكل الثقافي المؤدي إلى تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة من بعدين:

– الأول: يرتبط بعوامل الجذب المتعلقة بمجموعة القيم والمعايير الثقافية المنتجة على مستوى الجماعات الإجرامية المدروسة كنسق فرعي منحرف يقع على حدود الثقافة الأم في المجتمع المحلي، مع وجود مؤشرات مأخوذة من هذه الأخيرة؛ فزيادة على أن تشكلها جاء كرد فعل لتحقيق المكانة الاجتماعية كوضعية تقليدية تم تناولها في نظرية الثقافة الفرعية الجانحة لالبرت كوهن، برزت صور

قيميه أخرى تحمل دلالات خصوصية الثقافة المحلية وتتمثل أساسا في: الرجلة كقيمة متناقضة مستمدة من الثقافتين الفرعية والأصلية، المتعة والحماية في البيئة الاجتماعية والتدرج في صعود سلم الأعمال الإجرامية ترسيخا لقيم الثقافة الفرعية، كما أن معايير الجماعات الإجرامية المدروسة تكاد تكون إشهارية، فهي ليست شروط انخراط بقدر ماهي محفزات للانضمام ومن بينها: التعاقدية لنيل فوائد شخصية، السرية، المحلية، عدم وجود لغة أو رموز خاصة، عدم وجود شعارات ايديولوجية، القيادة الدورية بالإضافة إلى عدم وجود أهداف جماعية مستقبلية.

-الثاني: يرتبط بتأثيرات الميديا الاجتماعية التي تسوق للإعجاب بهذا الوسط، عبر تمرير مضامين إعلامية ترفع من مستوى تقبل القيم والمعايير السابقة الذكر، فيأخذ منها ليتطبع بها أو يتم الاستفادة منها عمليا لتطوير تقنيات الجماعات المدروسة، كل هذا يأتي في ظل الفوضى وعدم التنظيم القيمي الذي يعيشه المجتمع المحلي، حيث تعددت مصانع القيم مقابل تدني المستوى التعليمي.

3- العوامل الاقتصادية: رغم تنوع المتغيرات الاقتصادية إلا أن سببيتها تامة في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة كما يلي:

- من حيث المبدئ جميع الجماعات الإجرامية المدروسة تمارس أنشطتها بهدف تحصيل إيرادات مادية، في ظل توفر الفرص غير المشروعة بالبناء الاجتماعي المحلي وهو تقريبا المبدئ الذي تنطلق منه العصابات الجنائية التي تحدث عنها كل من ريتشارد كلوارد ولويد أوهلن في نظرية الفرصة الفارقة، إلا أن الفرق واضح على مستوى منطقة النشاط، اذ يؤكدان على تواجدها في أحياء الطبقات الدنيا الإثنية، فيما تتوزع الجماعات المدروسة على مستوى ولاية تبسة كمنطقة حدودية لا تحوز على مقومات اقتصادية بعيدا عن التصنيفات الطبقية.

- ظهرت العديد من الدوافع الاقتصادية الكلاسيكية بطريقة كيفية تمثلت في البطالة والفقر المصحوب بالالتزامات العائلية، يضاف إليها تعقيدات الوضعية الاقتصادية الجماعية التي نعيشها في الدولة الجزائرية مؤخرا وما صاحبها من انخفاض في مستويات الدخل وضعف في القدرة الشرائية، كما أبرزت الدراسة الحالية متغيرات اقتصادية أخرى يراها الباحث مغفلة في الدراسات الكمية الإحصائية ومن بينها ارتفاع مستويات الطموح بتأكد الرغبة في تحقيق الاستقلالية المادية من عائدات أنشطة الجماعة الإجرامية أو الذهاب إلى ابعد من ذلك ببلوغ أعلى درجات الثروة والرفاهية، أيضا بسبب الشراكة في خاصية استهلاك الممنوعات إقتضت ضرورة توفير المتطلبات المادية لهذه العملية التي أدت في

بعض الحالات إلى الوقوع في المديونية لتتبنى أنشطة الجماعات الإجرامية المدروسة كحلول انحرافية تعويضية.

الخاتـــمة

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في محطات هذه الدراسة؛ حاول الباحث أن يقدم اضافة معرفية ميدانية حول العوامل السيوسيوثقافية الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية في ولاية تبسة، بتناولها كموضوع أنطولوجي لا يمكن فصله عن هوية الفضاء الاجتماعي الذي يحدث فيه، في ظل حتمية الارتباط المعرفي بالأطر النظرية، لينبثق عن ذلك مؤشرات دالة على خصوصية الظاهرة والمجتمع معا، الأمر الذي تم اغفاله في مجموعة الدراسات السابقة التي تم الاستئناس بها ويمكن تلخيص ذلك بإيجاز في:

– تتفاعل أبعاد الواقع الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، مجتمع العمل، البيئة السكنية) في ظل ظروف خاصة جدا تميز كل واحدة منها على حدا، لتنتج توجها للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة ويصب كل ذلك في وعاء الشرخ الحاصل بين بعض المعايير التقليدية المثبتة في المجتمع المحلي و مطالب الانفتاح على القيم والمعايير الحداثية في ظل تطوره.

– تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة في جزء منه جاء كرد فعل ثقافي منحرف يهدف إلى تحقيق المكانة، كما برزت صور قيمية أخرى تدفع إلى ذلك وتتمثل الرجلة، الكاريزما، الحماية، الصعود في سلم الاعمال الإجرامية، إذ يمكن وصفها بالمبادئ المتناقضة على اعتبار أنها مستمدة من الثقافتين الفرعية والأصلية، كما أن معايير العضوية إلى الجماعات السابقة الذكر تكاد تكون اشهارية، على اعتبار أنها تحفز على الانضمام ومن بينها التعاقدية لنيل فوائد شخصية، السرية، المحلية، عدم وجود لغة أو رموز خاصة، عدم وجود شعارات ايديولوجية، القيادة الدورية وعدم وجود أهداف مستقبلية، يضاف إلى ذلك تأثيرات الميديا الاجتماعية، مقابل الفوضى وعدم التنظيم القيمي الذي يعيشه المجتمع المحلي، حيث تعددت مصانع القيم مقابل تدني المستوى التعليمي.

– سببية العوامل الاقتصادية تامه في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة، فهي جماعات جنائية هدفها الأساسي إدرار الدخل، بغض النظر عن التأثر ببعض الظروف الاقتصادية الكلاسيكية المتمثلة في الفقر والبطالة وانخفاض الدخل والقدرة الشرائية أو بعض الظروف الجديدة التي جاءت في نطاق البحث الحالي متجسدة في الرغبة في تحقيق الاستقلالية المادية أو الثروة والرفاهية، يضاف اليها السعي إلى توفير متطلبات المواد الاستهلاكية أو الوقوع في المديونية، فكل هذا يأتي على خلفية عدم حيازة المنطقة على مقومات اقتصادية.

بناء على نتائج الدراسة يقدم الباحث بعض التوصيات التي تهدف إلى محاولة التقليل من انتشار الظاهرة يمكن ايجازها في:

– تماشيا مع البرامج الاستشرافية المسطرة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي تلتمس من الأعمال الاكاديمية أن تقدم إضافة علمية وعملية حقيقة، يقترح الباحث أن تتبنى أبعاد مشكلة الدراسة من قبل فرق بحثية متخصصة؛ على أن يتم تناولها في سياق الدراسات الامبريقية الكيفية، باستخدام منهجية التنظير المجذر، الأمر الذي من شأنه أن يسهل تطويع المناهج السوسيوأنثربولوجبة، التاريخية خدمة للواقع المحلي؛ بما يتيح التخلص من سيطرة النظريات الغربية، أملا في ان نشهد ميلاد نظرية وقائية جديدة في مجال علم اجتماع الانحراف والجريمة انطلاقا من خصوصية المجتمع الجزائري، يستفاد منها عمليا في التقليل من انتشار ظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية.

– يأمل الباحث أن يفيد الجهات المختصة وعلى رأسها مؤسسة إدارة السجون عبر التوصيه بضرورة الفصل بين نزلاء المؤسسات العقابية أصحاب الجرائم البسيطة وأعضاء الجماعات الإجرامية؛ من أجل التحكم أو التقليل من تأثيرات الجوانب التفاعلية العلائقية المؤدية إلى الانضمام إلى الجماعات الإجرامية، أيضا يقترح الباحث إعادة النظر في قوانين الوصم الجنائي التي تعيق الالتحاق بمناصب شغل، كما يؤكد على ضرورة تفعيل مصالح الرعاية اللاحقة المرتبطة بوزارة العدل.

– يؤكد الباحث على ضرورة مرافقة السجناء ذوي الجرائم البسيطة أو أعضاء الجماعات الإجرامية بعد استيفائهم للعقوبات السالبة الحرية، بإشراك مختلف المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المتمثلة في(الأسرة، لجان الأحياء، جمعيات المجتمع المدني، مؤسسات التكوين المهني، الشرطة المجتمعية، ملحقات المكتبات العمومية، الضمان الاجتماعي، المساجد)، من أجل ضمان إعادة إدماجهم في التركيبة الاجتماعية.

– يأمل الباحث أن يتم إدراج مادة المشكلات الاجتماعية في الأطوار الدراسية الأولى بهدف تحقيق مبدئ الوقاية القبلية من مثل هذه الظواهر الاجتماعية، أيضا يوصي بضرورة تفعيل القوانين الداخلية بالإقامات التي أوجدتها الدولة تعزيزا لجودة العملية التعليمية، من خلال عقد لجان تأديبية لكل من يثبت تورطه في عمليات إجرامية والذهاب إلى أبعد من ذلك بمتابعته قانونيا.

– يقترح الباحث أن تتم اعادة النظر في بعض جوانب التخطيط العمراني في التجمعات السكنية التي سيتم إنشاؤها مستقبلا، مع الحرص على رفع مستوى التخصص بإشراك مختلف المختصين إلى جانب المصممين المعمارين، بهدف الوصول إلى محيط خالي من الجماعات الإجرامية، كما تتأكد ضرورة إحداث تغيرات طفيفة على مستوى الأحياء القديمة، من خلال إعادة ربطها بشبكة طرقات جديدة وتوفير الإنارة وخاصة ليلا مع الحرص على صيانتها دوريا، يضاف إلى ذلك نشر ثقافة التبليغ في ظل إنشاء قنوات أمنة تضمن سلامة المبلغين.

– يوصي الباحث باستغلال المنصات الإعلامية لتسليط الضوء على الجوانب المظلمة المتعلقة بالجماعات الإجرامية، عبر عرض التجارب السيئة التي عايشها الأعضاء السابقين، مع استضافة محامين لتقديم شروحات تتعلق بأبعاد العقوبات المترتبة عن ذلك، فضلا عن استخدامها لنقل أساليب الحياة داخل المؤسسات العقابية لترهيب الأحدث.

– تكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية المتعلقة بظاهرة تشكل الجماعات الإجرامية ومختلف أنشطتها، مع تسليط الضوء على مخاطر الإدمان والاستهلاك ومختلف أبعاد الإضرار بالاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور: **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج2 ، ط1، 1988.
2. الحنفي الرازي زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد القادر: **مختار الصحاح**، المكتبة العصرية– الدار النموذجية، بيروت، ج1، ص47.
3. الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، 2005.

المراجع:

الكتب

4. أبو سقيعة أحسن: **الوجيز في القانون الجزائي العام**، دار هومة، الجزائر، ط10، 2019.
5. أبو عليان بسام محمد : **الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة)**، جامعة الأقصى، ط3، 2017.
6. إدوين سوذرلاند ودونالد كريسي، ترجمة: محود السباعي وحسن المرصفاوي: **مبادئ علم الاجرام**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1979.
7. الجريسي خالد: **انحراف الشباب**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1996.
8. الحيدري جمال ابراهيم: **علم الاجرام المعاصر**، دار السنهوري، بيروت–لبنان، 2010 .
9. الربايعة أحمد: **أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياضي، الرياض، 1994.
10. الساعاتي حسن: **علم الاجتماع الجنائي**، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1951.
11. السمري عدلي محمود: **علم الاجتماع الجنائي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ط1، 2011.
12. الصالح مصلح: **قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية الشامل**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999.
13. العوضي عبد المنعم: **المبادئ العلمية لدراسة الاجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، بيروت، 1982 – مانع علي: **جنوح الاحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، دراسة** في علم الاجرام المقارن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1996 .

14. الوري
15. الوريكات محمد عبد الله: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2009.
16. أنجلس موريس: ترجمة: بوزيد صحراوي وأخرون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية-تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
17. بشير سعد زغلول: **دروس في علم الإجرام**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008.
18. بن مسعود البشير خالد: **افلام العنف والاباحية وعلاقتها بالجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2005.
19. جابرمحمد سامي : **علم الاجتماع المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1989.
20. جاد سامح السيد: **الوجيز في علم الإجرام**، جامعة الأزهر، مصر، 2005.
21. جعيني نعيم حبيب: **علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، ط1، 2009.
22. جمال فزة وأحجيج حسن: **البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات**، فضاء أدم للنشر والتوزيع، مراكش-المغرب، 2019.
23. حسني محمد نجيب: **دروس في علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، مصر، 1988.
24. حمداوي ابراهيم: **سوسيولوجيا الجريمة(مفاهيم ونظريات)**، مطابع الرباط نات، المغرب، 2017.
25. خميس أحمد عبده هاني: **سوسيولوجيا الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2008
26. رزيقي علي بهاء وسالم سالم سماح وسالم سالم أحمد، **الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2015.
27. سبعون سعيد: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2017.

28. سولرس كرستين وأكرز رونالد، ترجمة البداينة ذياب ولخريشة رافع: **نظريات علم الجريمة(المدخل والتقييم والتطبيقات)**، دار الفكر، الأردن، ط1، 2013.

29. شلال نزيه نعيم: **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية**، منشورات الحلبي، لبنان، ط1، 2010.

30. صالح بن ابراهيم بن عبد اللطيف: **التدين علاج الجريمة**، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1419هـ.

31. عبد الرحمان عبد الله محمد: **علم الاجتماع النشأة والتطور**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1999.

32. عبد الستار فوزية: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية للنضر والتوزيع، بيروت، ط5، 1985.

33. عبد العظيم أميرة: **الأطر النظرية لدراسة ظاهرة البلطجة النسائية**، المعهد المصري للدراسات، 2019 .

34. عبيد حسن إسماعيل: **سوسيولوجيا الجريمة**، شركة ميدلات المحدودة، الأردن، 1993.

35. عدلي عصمت: **الجريمة وقضايا السلوك الانحرافي بين الفهم والتحليل**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.

36. عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1984.

37. عيسى الهادي ولاوسين سليمان: **المنظومة الاعلامية الرياضية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، .2014

38. غيث عاطف محمد: **قاموس علم الاجتماع**، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

39. لطاد ليندة وأخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– المانيا، 2019.

40. محمد توفيق نبيل: **الدين والبناء الاجتماعي**، دار الشروق، جدة – المملكلة العربية السعودية، ط1، 1981.

41. محمد رمضان باره: **مبادئ علم الاجرام**، كلية القانون–جامعة الفاتح، الاردن ط2.

42. نجم صبحي محمد: **أصول المحاكمات الجزائية**، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

43. نسيب جمال، بن عيسى رابح: **تشكل الجماعات الإجرامية في التجمعات السكنية الجديدة كفضاء حضري سيوسيو ديمغرافي- دراسة ميدانية بأحد التجمعات السكنية الجديدة في ولاية تبسة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد10، العدد1، 2023.

44. همشري عمر أحمد: **التنشئة الاجتماعية للطفل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع**، عمان-الأردن، ط2، 2013.

45. كات عايد عواد: **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2004.

أطروحات دكتوراه:

46. دليمي عبد العزيز: **دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والانحراف(دراسة نظرية لبناء نموذج لشرطة الجوارية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012-2013.

47. زانة عبد الرحمان مغرم الشهري: **صنع القرار الاستراتيجي في وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في الإدارة التربوية تخصص إدارة التعليم العام، جامعة الملك سعود، 2020.

48. يونس سمير: **واقع البيئة الاجتماعية المحيطة بالعائدين للانحراف-دراسة ميدانية بولاية عنابة**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017-2018.

المجلات:

49. الحوتي فتيحة السيد: **الأبعاد الاجتماعية والثقافية للجرائم الالكترونية في مصر دراسة تحليلية لطائفة من الحالات بسجن شديد الحراسة بجمصة محافظة الدهقلية**، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، العدد01، 2009.

50. الدراوشة عبد الله سالم: **أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الاردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الامن العام**، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد2،2014 .

51. الصرايرة ولاء عبد الفتاح: **دور الثقافة الفرعية الجانحة في تفسير السلوك المنحرف لدى عينة من الاحداث المحكومين في مراكز الاحداث في المملكة الاردنية الهاشمية**، مجلة حوليات أداب عين شمس، المجلد 43، العدد 01، 2021.

52. بن زيان مليكة: **الجريمة وعوامل الانتشار في المجتمع الجزائري**، مجلة راوفد للبحوث والدرسات، العدد 08، 2020.

53. بن عمارة محمد: **مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد2، العدد 4، 2016، ص11.

54. بن عودة محمد: **دور الاعلام في الوقاية من الجريمة والانحراف**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد3، العدد5، 2013.

55. بوترعه بلال: **التحليل الموضوعي للمقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد12، العدد01، .2018

56. بوخرص نسرين وبن فريحة رشيد: **المقابلة الكيفية وتأثيرها على جودة البحث الاجتماعي – دراسة الهجرة غير الشرعية كنموذج–**، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد01، العدد01، 2019.

57. بوطوبال سعد الدين: **تحليل نفسي اجتماعي للجماعات المنحرفة والإجرامية في أحياء السكنات الاجتماعية بالجزائر**، مجلة التراث، المجلد 06، العدد03، .2016

58. بوعروج محمد نجيب: **الشباب الجزائري بين البطالة والانحراف**، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد09، العدد02، 2021.

59. بيكاريا سيزار، ترجمة: محمد يعقوب محمد علي حياتي، الجريمة، مجلة الحقوق، المجلد08، العدد 02، 2008.

60. ثنيو فاطمة الزهراء: **الملاحظة تقنية كثيرة الورود ونادرة التوظيف**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد13، العدد01، 2020.

61. جابر الشديقات أمين عبد الرحمان الرشيدي منصور: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر محكومي الإصلاح والتأهيل**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الاردن، المجلد43، العدد05، 2016.

62. حميد حسن حماد وحميد زينب علي: **المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة(دراسة تحليله)**، مجلة دراسات البصرة، المجلد14، العدد 32، 2019.

63. خروفة السعيد وعمارة فاتح: **بنية الفعل الاجرامي عند الجماعة الإجرامية دراسة الحالة في حي سيدي سالم –ولاية عنابة نموذجا**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 07، العدد02، 2022.

64. خليفي حفيظة: **الثقافة الفرعية لانحراف الاناث بالإقامة الجامعية (دراسة وصفية استطلاعية)**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 04، 2015، ص 130.

65. دليو ليلى: **التفكك الاسري وانحراف الاحداث– دراسة ميدانية اجريت بمركزي الاحداث قسنطينة وعين مليلة**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد02، 2020.

66. ربيحة نبار: **وسائل الاعلام ومكافحة الجريمة**، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد08، العدد01، 2018.

67. ريطاب عز الدين: **تحليل ظاهرة الاجرام في التجمعات السكنية الجديدة**، مجلة الرواق، المجلد، العدد02، 2015.

68. زاوي أمال: **استراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة جرائم العصابات**، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2021.

69. زريعة بوجمعة: **السلوك الانحرافي وواجب مؤسسات المجتمع في الوقاية منه**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد07، العدد02، 2022.

70. زعاف خالد: **اتجاهات الجماعات الانحرافية نحو المجتمع والقانون واهم المعايير والقيم المكونة له (دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة)**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد4، العدد2، 2017.

71. سالم ابراهيم الحاج علي و محمد صالح محمد الدرازي ومبروكة عبذ السلام غيث الفراوي: **جماعة الرفاق وعلاقتها بتعاطي المخدرات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد18، العدد22، 2021

72. سمير يونس: **إسهامات منظور الضبط الاجتماعي في دراسة الجريمة**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 05، العدد 03، 2022.

73. سهر حسين الخطيب وفايز عبد القادر المجالي،: **تداعيات الجريمة في الوسط الحضري**، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد 02، العدد43، 2022.

74. شيخ على: **مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإنتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي**، مجلة الخلدونية، المجلد11، العدد1، 2019.

75. عبد الباقي غفور: **التسلط التربوي المدرسي وعلاقته بجنوح الاحداث- دراسة انتبولوجية**، مجلة مجتمع تربية عمل، المجلد06، العدد02، 2021.

76. عبد القادر بن يحي واسماعيل قيرة: **تطور الجريمة في الوسط الحضري: قرأة سوسيولوجية في بنية عصابات الأحياء**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد07، العدد02، 2023.

77. عقباوي محمد عبد القادر: **ردع عصابات الأحياء وفقا للقانون 20-30 المؤرخ في 30 أوت 2020 والمتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها- دراسة تحليلة**-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد11، العدد 02، 2022.

78. عوارم مهدي: **مقاربة سوسيولوجية لثقافة العمل في الجزائر**، مجلة أفكار وأفاق، المجلد10، العدد04، 2022.

79. قشار محمد: **مفهوم ومكانة العمل في المجتمع**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد02، 2017.

80. قمقاني فاطمة الزهراء: **دور الدين في وقاية الأفراد من السلوك الانحرافي والجريمة**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد07، العدد02، 2022.

81. قميدي محمد فوزي: **علم الضحايا وإسهاماته في الحقل الجنائي**، مجلة متون، المجلد 09، العدد04، 2018.

82. قيشاح نبيلة: **الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 04، العدد02، 2017.

83. لخضر زرارة، **البيئة الثقافية والسلوك الانحرافي**، مجلة الأحياء، المجلد12، العدد01، 2018.

84. لعزازقة حمزة: **السلوك الاجرامي لدى عصابات الأحياء مقاربة نفسية اجرامية**، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، المجلد 06 ، العدد 02. 2021.

85. محمد حمودي: **الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها**، مجلة القانون، المجلد07، العدد02، 2018.

86. محمد عبد الرزاق الهيتي وصابرين جابر محمد: **وسائل الاعلام ودورها في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي– دراسة مقارنة بين(القانون العماني والشريعة الاسلامية)**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد13، العدد01، 2017.

87. مشري زبيدة وإلياس شرفة، **النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي**، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 04، العدد 07، 2017.

88. مصطفى زيكيو: **عوامل السلوك الاجرامي**، مجلة الحوار الثقافي، المجلد02، العدد01، 2013.

89. موسى سيد علي وسواكري الطاهر: **العنف والجريمة لدى الشباب في الأحياء السكنية الجديدة**، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 09، العدد 01، 2019.

90. موسى سيد علي وسواكري الطاهر، **الحي السكني كبناء فيزيقي اجتماعي وانتشار الجريمة في أوساط الشباب**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد11، العدد01، 2020.

91. نجاة يحياوي وسليمة بوزيد: **الإعلام الجديد والمجتمع– قراءة في المفهوم والتداعيات**، مجلة دفاتر المخبر، المجلد15، العدد01، 2020.

92. نصر الدين مروك: **الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق**، مجلة السراط، **المجلد02**، العدد02، 2000.

93. نوارة نافع: **جرئم الاحداث في الوسط المدرسي عواملها وتداعيتها**، مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد09، العدد01، 2021.

94. هاني محمد السيد علي و خالد عيد عبد المنعم عبد الفتاح: **أثر المتغيرات الاقتصادية على جرائم الاحداث– دراسة تطبيقية على مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد35، العدد04، 2021.

95. وحيد دراوات وشاوي رياض: **الثغرات المنهجية المؤثرة في جودة الرسائل الجامعية بالجزائر- دراسة تطبيقية لرسائل الدكتوراه في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية لجامعة تبسة**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد06، العدد02، 2022.

96. يعيش وسيلة: **مراجعة الدراسات السابقة ضوابط واعتبارات**، مجلة الآداب، جامعة الشارقة، العدد 134، 2020.

97. يونس سمير: **الإسهامات السوسيو نظرية في ميدان دراسة الانحراف والعود إلى الجريمة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، العدد23، 2016.

98. يونس سمير: **ضحايا العنف الاسري في المجتمع الجزائري دراسة حالة العائدين منهم إلى الانحراف**، مجلة انتربولوجيا الاديان، المجلد 06، العدد02، 2010.

القوانين والمراسيم:

99. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51، **مرسوم تنفيذي** رقم:20-30، المؤرخ في 31-08-2020.

100. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر 20-03 الصادر في 30 أوت 2020 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.**

101. الجريدة الرسمية الجزائرية، أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق ل 15 يوليو سنة 2006، **يتضمن القانون الاساسي للوظيفة العمومية.**

مواقع الانترنت:

102. علي أحمد وردت في موقع الانترنت:

https://www.meemapps.com/term/economic-conditions ، فحص يوم: 24-06-2021 على الساعة:16:10.

103. مديرية التجارة تبسة: وردت على موقع الانترنت:

https://dcwtebessa.dz/index.php/wilaya ، فحص يوم: 13-04-2023، على الساعة 04:52.

المراجع الاجنبية:

104. Albert Ogien. **Sociolgie De La villance**. Paris. Armand Colin/VUFE. 2022.

105. Cornish, D.,Clarke, R. Introduction. In D. Cornish & R. Clark (Eds.) **The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives On Offending**., New York: Springer-Verlag. New York (1986).

106. Edwin Sutherlnd**. Withe rollar criminlity american sosiolgieal**.. vol i-. 1940.
107. Len Feinstein. **Quantitative Estimates of the Social Benefits of Learning. 1: Crime**. Wider Benefits of Leaning Research Report Centre for Research on the Wider Benefits of Learning. London.2002.
108. Robert Merton - **Social theory and social structure**. N.y. The free press.1968.
109. Steven H. Gifis، **Dictionary of Legal Terms Barron Ediuctional Series**، 2008
110. -Gale Encyclopédie of American Law. **Thiard Edition. Dectionary of Légal Termes**. 2011.
111. -Jonathan James Bendal . **Young peoples perceptions and motivations for joining gangs in norwich and colorado springs.** A thesis for award of the degree doctor of criminal justice studies. Humanities and social sciences. University of portsmouth. U K. 2018.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: دليل المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة : علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة

العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بالمجتمع الجزائري

– دراسة ميدانية بولاية تبسة –

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في علم اجتماع الانحراف والجريمة

إعداد الطالب:
جمال نسيب

تحت اشراف :
أ د: رابح بن عيسى

السنة الجامعية: 2024/2023

المحور الاول: بيانات أولية

01- الجنس: ذكر / أنثى.....

02- السن: .....

03- الحالة العائلية: متزوج / أعزب.....

04- مدة العضوية في الجماعة الإجرامية: .....

05- السوابق القضائية:.....

06- نوعية نشاط الجماعة الإجرامية: .....

المحور الثاني: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية

01- الأسرة:

- تحدث عن التنشئة الأسرية التي تلقيتها من قبل الأولياء؟
- في حالة وجد من بين أفراد أسرتك من يحمل سجل اجرامي أو كانت له سابقة في الانضمام إلى جماعة اجرامية، كيف شجعك ذلك على الانضمام إلى هذه الاخيرة؟
- هل لأفراد أسرتك دراية بعضويتك في هذه الجماعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف كانت ردة فعلهم على ذلك؟

02- المدرسة:

- كيف كانت نتائجك المدرسية: (فشل أو نجاح) في حالة الفشل ماهي الأسباب في تقديرك؟

- عندما كنت تدرس هل كنت عضوا في جماعة مشاغبين؟ (فوضى القسم، استهلاك التدخين والمخدرات، الشجار الجماعي ....الخ) وكيف أثر ذلك على انضمامك إلى الجماعة الإجرامية؟

- تحدث عن المحفزات التي ترى أنها شجعتك على الانضمام إلى جماعة إجرامية أثناء فترة الدراسة؟

03- جماعة الرفاق:

– في فترات سابقة هل كنت عضوا في جماعة رفاق خارجة عن قيم المجتمع؟، إذا كانت الإجابة نعم تحدث أكثر عن ذلك.

– قبل انضمامك إلى الجماعة الإجرامية هل كان لك أصدقاء يكبرونك سنا؟ و هل كان لهم الأثر في توجيه سلوكك فيما بعد.

– قبل انضمامك إلى الجماعة الإجرامية هل سعيت إلى بناء علاقات صداقة مع أفراد ينتمون إلى جماعة إجرامية وما هدفك من ذلك؟

– كيف تقيم مدى مساهمة أصدقائك في دفعك إلى الانضمام إلى جماعة إجرامية؟

04– مجتمع العمل:

– كيف ساهمت علاقات العمل سابقا في انضمامك إلى الجماعة الإجرامية؟

– هل تعتقد بوجود ارتباط بين إحدى المهن التي مارستها سابقا ونشاط الجماعة الإجرامية التي تنتمي اليها؟ واذا كانت الاجابة بنعم وضح ذلك؟

– هل فشلك في ايجاد منصب عمل قار أدى بك إلى الانضمام إلى الجماعة الإجرامية؟

– هل كنت ستتخلى عن الجماعة الإجرامية بتحصلك على عمل قار؟

05– الحي السكني:

– ما نوعية البيئة السكنية التي تقطن بها وما الذي يميزها؟

– تحدث عن انطباعات الجيران حول جماعتكم الإجرامية؟

– فضلا عن الجماعة الإجرامية التي تنتمي إليها، هل توجد جماعات اجرامية أخرى حينها في الفضاء العمراني الذي تمارسون فيه أنشطتكم؟ وما طبيعتها إن وجدت؟

– تحدث عن مؤشرات أخرى ذات علاقة بالحي السكني ترى أنها ساهمت في تشكل الجماعة الإجرامية التي انتميت إليها اليها.

المحور الثالث: العوامل الثقافية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية

01- وسائل الاعلام:

- هل شاهدت مضامين إعلامية ترى أنها ساهمت في انضمامك إلى الجماعة الإجرامية؟ وكيف تفسر لنا ذلك؟

- هل توجد برامج ومحطات تلفزيونية معينة ساهمت في تطوير تقنيات الجماعة الإجرامية التي انتميت اليها؟ وضح أكثر؟

- كيف ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال في استمرارية نشاط الجماعة الإجرامية التي انتميت اليها؟

02- صور لقيم ثقافية مرتبطة بالجماعة الإجرامية

- هل انضممت إلى الجماعة الإجرامية بحثا عن المتعة؟

- هل انضممت إلى الجماعة الإجرامية بحثا عن الحماية؟

- هل انتسبت إلى الجماعة الإجرامية من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو بحثا عن الشهرة؟

- هل انضممت إلى الجماعة الإجرامية لإعجابك بأسلوب حياة أحد أفراد الجماعات الإجرامية؟

- هل ارتكبت جرائم فردية بسيطة جعلتك مرتبطا بنشاطات إجرامية جماعية؟

03- معايير متعلقة بالجماعات الإجرامية

- ما طبيعة العلاقة التي تربطك بباقي أعضاء الجماعة الإجرامية؟

- لماذا اخترت العمل مع فريق دون العمل الفردي؟

- هل تمارسون عملكم بشكل مدروس وما الذي يميز جماعتكم عن باقي الجماعات؟

- هل لديكم شعار أو علامة مميزة أو لغة خاصة؟

- تحدث عن الهيكل التنظيمي لجماعتكم؟ وماهي الشروط التي تمنح على أساسها شارة قيادة الجماعة؟

- ماهي الشروط التي وجب أن تتوفر في الوافدين الجدد للانضمام إلى جماعتكم الإجرامية؟

- ما أهم الأهداف التي تسعون إلى تحقيقها على المدى البعيد؟

المحور الرابع: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية

01- الحالة الاقتصادية الفردية:

- هل أنت عامل أو موظف أو عاطل عن العمل؟

- ماذا عن وضعية أسرتك المادية؟

- هل دفعك الفقر للانضمام إلى الجماعة الإجرامية؟

- هل انضممت إلى الجماعة الإجرامية من أجل تحقيق العائدات المادية؟

- هل تتوقع أن تحقق الاستقلالية المادية من خلال عوائد نشاط الجماعات الإجرامية؟

02- الحالة الاقتصادية العامة:

- ما علاقة انضمامك للجماعة الإجرامية بتقلبات الدخول وعدم ثبات القدرة الشرائية التي نعيشها مؤخرا؟

- ماهي مصادر تمويل أنشطة جماعتكم الإجرامية؟

الملخـــــص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل السوسيوثقافية، الاقتصادية المؤدية إلى تشكل الجماعات الإجرامية بولاية تبسة، عبر الاستفادة من مختلف أليات منهج دراسة الحالة مع أسلوب سيرة حياة مجرم وقد اعتمد الباحث على أداتي المقابلة والملاحظة البسيطة لجمع البيانات من عينة كرة الثلج المتمثلة في مجموعة المبحوثين المقدر عددهم بخمسة عشرة مشارك، من مجتمع بحث لا يمكن حصره، فأسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج لعل أهمها:

– تتفاعل أبعاد الواقع الاجتماعي للمشاركين (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، مجتمع العمل، البيئة السكنية) في ظل ظروف خاصة جدا تميز كل واحدة منها على حدا، لتنتج توجها للانضمام إلى الجماعات الإجرامية المدروسة؛ حيث يصب كل ذلك في وعاء الشرخ الحاصل بين بعض المعايير التقليدية المثبتة في المجتمع المحلي و مطالب الانفتاح على القيم والمعايير الحداثية في ظل تطوره.

– تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة في جزء منه جاء كرد فعل ثقافي منحرف يهدف إلى تحقيق المكانة، إلى جانب بعض الصور القيمية الأخرى التي تدفع إلى ذلك وتتمثل الرجولة، الكاريزما، الحماية، الصعود في سلم الأعمال الإجرامية، إذ يمكن وصفها بالمبادئ المتناقضة على اعتبار أنها مستمدة من الثقافتين الفرعية والأصلية، كما أن معايير العضوية إلى الجماعات السابقة الذكر تكاد تكون إشهارية، على اعتبار أنها تحفز على الانضمام ومن بينها التعاقدية لنيل فوائد شخصية، السرية، المحلية، عدم وجود لغة أو رموز خاصة، عدم وجود شعارات ايديولوجية، القيادة الدورية وعدم وجود أهداف مستقبلية، يضاف إلى ذلك تأثيرات الميديا الاجتماعية، مقابل الفوضى وعدم التنظيم القيمي الذي يعيشه المجتمع المحلي، حيث تعددت مصانع القيم مقابل تدني المستوى التعليمي.

– سببية العوامل الاقتصادية تامه في تشكل الجماعات الإجرامية المدروسة، فهي جماعات جنائية هدفها الأساسي إدرار الدخل، بغض النظر عن التأثر ببعض الظروف الاقتصادية الكلاسيكية، المتمثلة في الفقر والبطالة وانخفاض الدخل والقدرة الشرائية أو بعض الظروف الجديدة التي جاءت في نطاق البحث الحالي متجسدة في الرغبة في تحقيق الاستقلالية المادية أو الثروة والرفاهية، يضاف إليها السعي إلى توفير متطلبات المواد الاستهلاكية أو الوقوع في المديونية، فكل هذا يأتي على خلفية عدم حيازة المنطقة على مقومات اقتصادية.

الكلمات المفتاحية: جريمة، جماعة اجرامية، عامل اجتماعي، عامل ثقافي، عامل اقتصادي، تشكل

Summary

This study seeks to explore the socio-cultural and economic factors that led to the formation of criminal groups in the state of Tebessa by utilizing various mechanisms of the case study approach with a criminal biography style. The researcher relied on interview and observation as tools to collect data from a snowball sample represented by a group of respondents estimated at fifteen from an unlimited community. Of the results of this study are:

The social dimensions of the interviewees' background tend to complement each other, among them, family, school, friends, work community, and neighbourhood. Each of them is distinct from the other and all contribute to the creation of a tendency to join the examined gangs. However, the contradiction between the outdated social values and the exigencies of today's social progress and its impact on the emergence of gangs are to be highlighted also in this research.

Gangs are born as an unhealthy cultural reaction that was triggered by the interviewees' inclination to achieve social status. Other value-based images have also emerged that push for this: virility, charisma, protection and climbing the ladder of criminal acts. These values are considered contradictory given that they flow from both the subcultures and the original ones. The criteria set for joining these groups are almost publicity-driven because they tempt membership based on the personal benefits that can be gained, the absence of special language or code and no ideological slogans of rotating leadership. In addition, it is devoid of any future goals. Interestingly, social media effects play a pivotal role in a chaotic and value-shaken community because of the multiplicity of many value-generating actors.

The causality of economic factors is complete in the formation of the criminal groups studied whose primary goal is to generate income regardless of being affected by some classical economic conditions represented by poverty, unemployment, low income and poor purchasing power or other motivations like pursuing financial independence or the desire to possess large fortunes. Furthermore, many other factors like the hard-to-achieve necessities of daily life or the danger of bankruptcy do share in the provision of a fertile ground for joining gangs because of the low-performing economy.

Keywords: crime .gangs., social factor, cultural factor, economic factor,